



۷۷۸

Süleymanîye U. Kütüphanesi	
Kişî	AMCA ZADE HÜSEYİN PAŞA
Yeni	
Eski Kayıt No	228

فصل المانع من الارث باب معرفة الفروض ١٧٩
 فصل النساء باب ١٨٠
 ١٨٦

باب الحجب باب مخارج الفروض ١٩١
 فصل في معرفة التماثل ١٩٤
 باب التصحيح ١٩٤

فصل واذا اردت ان تعرف كل فريق ١٩١
 فصل في التماثل باب الرد ٢٠١
 باب المقاسمة ٢٠٥
 المناسخة ٢٠٨

باب توريث ذوي الارحام ٢١٠
 فصل في الضف الاول ٢١٢
 فصل في الضف الثاني ٢١٦

فصل في الضف الثالث ٢١٩
 فصل في الضف الرابع ٢١٩
 فصل في الضف الخامس ٢٢٢
 فصل في الضف السادس ٢٢٤

فصل في المفقود ٢٢٨
 فصل في المرتد ٢٢٨
 فصل في الاسير ٢٢٨
 فصل في الفرق ٢٢٨

اعلم ان الفرق بين وبين يتيمة وبين مملوك
 ان الاول يبيد كحر والمملوك ان يفتقر الى
 الاكل واللباس والنفقة لا يبيد الا بعد ان يمتنع

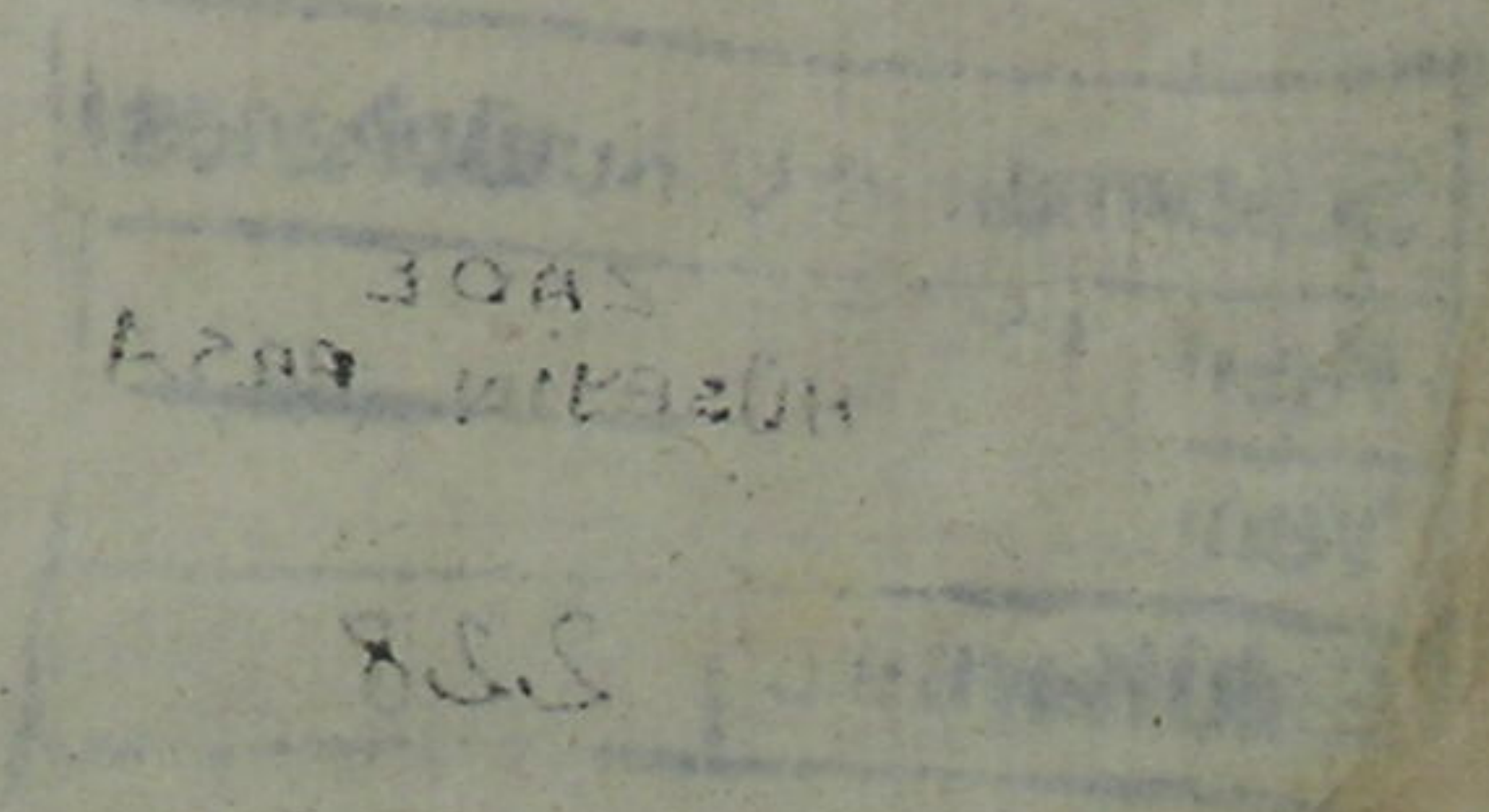
رجل على رجل عشرة دراهم فادان ثوبا ثلثه عشرة
 الا رجل قالوا ان يشترى من المملوك ثوبا ثلثه عشرة
 ويقض المبيع ثم يبيع المملوك ثوبا ثلثه عشرة
 فيبيع الثوب عن ثوبه واما المملوك فانه لا يبيد الا بعد ان يمتنع
 ما يخرج من الخدجة ثم ما يخرج من الخدجة يبيع على ماله
 ما يخرج من الخدجة ثم ما يخرج من الخدجة يبيع على ماله

شطرنج ابا خنيفة وهو الشاقي
 رجل وجارية في بطن عصفور



77

Vertical marginal note in Arabic script.



فان قيل الفقيه الجواب ان الفقيه من لا الفقه والفقه على ما ذكره في الاسلام هو علم المشروع بصفة الاتفاق
مع اتصال العلم والعمل به والفقيه هو العالم العامل بوقوده قوله عدم فقهه واحدا منه على الشيطان من الفقه
فانه ورد فيمن ورد بين العلم والعمل فاما من اقبل على العلم وترك العمل فهو نسخة الشيطان وظلمته فيكون
فكسفا يكون مثله انشد عليه في الفقه وقال النبي ثم من اراد ان يعلم ولم يزد علمه لم يزد من العلم الا
بعثه وقال في ويل للذين لا يعلمون ويحسبون انهم يعلمون فليسوا من الذين يعلمون نقل من الحاج بابا

وبعد ان ذكرنا ان اريد اولئك حاله فوت اولاد زيد في سبيله
بعض ما ينزل على بعض اهل البيت عليهم السلام في ذكره في بعض
الجهة زيد ومنتهى من اثبات الخبر ليس له في ذكره في بعض
فاما ما كتبه ايدلوم فاعدا على من ينزل في ذكره في بعض
قوله اولئك في جواب اولئك من كتب على الفقير

انما كانت الكافرا على ما ذكره في كل واحد منكم
واما من كل واحد منكم في حق الله في كل واحد منكم
نية العلم واعطيت هذه وان مني كان الكافر دون
حسن ابن الربيع في حق الله في كل واحد منكم

والسنة والسنو والسنو والسنو
افضل من الكتاب

والسنة من المقام في حق الله في كل واحد منكم
والسنة من المقام في حق الله في كل واحد منكم
والسنة من المقام في حق الله في كل واحد منكم
والسنة من المقام في حق الله في كل واحد منكم

السنة من المقام في حق الله في كل واحد منكم
والسنة من المقام في حق الله في كل واحد منكم
والسنة من المقام في حق الله في كل واحد منكم
والسنة من المقام في حق الله في كل واحد منكم

والسنة من المقام في حق الله في كل واحد منكم
والسنة من المقام في حق الله في كل واحد منكم
والسنة من المقام في حق الله في كل واحد منكم
والسنة من المقام في حق الله في كل واحد منكم

السنة من المقام في حق الله في كل واحد منكم
والسنة من المقام في حق الله في كل واحد منكم
والسنة من المقام في حق الله في كل واحد منكم
والسنة من المقام في حق الله في كل واحد منكم

السنة من المقام في حق الله في كل واحد منكم
والسنة من المقام في حق الله في كل واحد منكم
والسنة من المقام في حق الله في كل واحد منكم
والسنة من المقام في حق الله في كل واحد منكم

السنة من المقام في حق الله في كل واحد منكم
والسنة من المقام في حق الله في كل واحد منكم
والسنة من المقام في حق الله في كل واحد منكم
والسنة من المقام في حق الله في كل واحد منكم

السنة من المقام في حق الله في كل واحد منكم
والسنة من المقام في حق الله في كل واحد منكم
والسنة من المقام في حق الله في كل واحد منكم
والسنة من المقام في حق الله في كل واحد منكم

عن جدي تبايع لقولهم شرط الواقف كنهان الرابع في وجوب العمل في المعهوم والدلالة كما بيناه في الشرح
 في مسائل الأولى شرط ان القاضي لا يعزل الناظر فلهذا في الأصل الثانية شرط ان لا يوجد وقف باكثر من سنة والناس
 لا يرفعون في استيثار سنة او كان في الزيادة يقع للفقراء فللقاضي الى الفقه دون الناظر الثالثة لو شرط ان يوارى على قبره
 فالتعيين باطل الرابع شرط ان يتصدق بقاض الفقه على من يسأل في مسجد كذا كل يوم لم يراع شرط فللقائم التصديق على
 سائلي غير ذلك المسجد او خارج المسجد او على من يسأل الخاتمة لو شرط للمتصدقين شيئا وكما معينا كل يوم فللقائم ان يدفع
 القيمة من النقد وفي موضع اخر انهم طلب العين واخذ القيمة السادسة يجوز الزيادة من القاضي على معلوم الامام اذا كان لا يكتفي
 وكان عالما بقبا السابعة شرط الواقف عدم الاستبدال اذا كان اصله
 فضل من الاشياء

استبدال الوقف العام لا يجوز الا في مسائل الأولى لو شرط الواقف الثانية اذا غضبه عاصب واجاز الماء عليه حتى صار
 بحر لا يصلح للزراعة فيضمنه القيم القيمة ويشترط ان لا يضر بالثالث ان يحجده العاصب ولا يبيته وهي في الثانية الربوة ان
 يرغب انسان فيه بديل اكثر غلة وهي حسن صقعا فيجوز على قول ابيس على الله عليه وعليه الفتوى من الاشياء

وفي اسرار نجم الدين العلامة صلوة الله عليه الخاتمة ذكره سوى التراجع وصلوة خوف وخوف وكسوف
 والاستسقاء فان ارادوا ان يصلوا جماعة فلا تكرار في الجماعة ان يصلوا بالتتابعين للامام ونذر الامام ان
 يصلوا امامهم جماعة والناس غافلون حيث يصلون صلوة التبيح والبراءة والقدرة جماعة
 ولا بدرون كيفية نهن وهذه فاجب حفظها او صحيح السبل

يجوز الكافر فلو سلم على الذي يجادل كفو ولو قال الحمد لله يا اوستا تيميدا كفو ولذا
 في صلوة الظهرية في الصلوات الكوفية عظيم فلا جعل المؤمن كافر من وجبت رواية
 انه لا يفي بالتصحيح الردة السكران الردة بسبب النبي عليه السلام فانه يقبل ولا يعفى عنه
 كذا في التلزية كل كافر ناب فتوته مقبولة في الدنيا والاخرة الاجماع الكافر بسبب
 النبي عليه السلام وبسبب شيخين او احدهما وبالسحر وتو امرأة وبالزندقه اذا اخذ
 قبل توبته كل مسلم ارتد فانه يقبل ان لم يثبت الا المرأة ومن كان اسلامه تبعا والعقبى
 اذا اسلم والمكره على الاسلام ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل وامرأتين ومن ثبت
 اسلامه برجلين ثم رجعا كذا في شهادات النبي حكم الردة وجوب القتل ان لم يرجع
 وجب الا اعمال مطلقا لكن اذا اسلم لا يقضيها الا الحج كالكافر الاصل اذا اسلم ويطلب
 ما رواه الخليفة الحديث فلا يجوز للسامع منه ان يروى عنه بعد ردته كما في شهادات
 الولوات الختمة وبنيونة امرأته مطلقا وبطلان وقفه مطلقا واذا مات او قتل على
 ردته لم يدين في مقام اهل طه وانما يلحق في حفرة كلب والمدة اربع كوا من الاصل
 الايمان تصديق محمد عليه السلام فيما جاء به من الدين ضرورة والكفر تكذيب محمد
 عليه السلام في شئ مما جاء به من الدين ضرورة ولا يفي احد من اهل القبلة الا
 بحجود ما ادخل فيه وحاصل ما ذكره اصحابنا في الفساق من الفاظ التكفير ترجع
 الى ذلك في بعض اختلاف لكن لا يفتي بما فيه خلاف سب شيخين وعنه كفو وان
 فضل عليا عليها فبئس كذا في الخلاصة وفي مناقب الكدرين يكون اذا اكر خلافتها
 او بغضها لمحبة النبي لها وان احب عليا اكثر منهما لا يوافقها في التهم وفي التهذيب
 ثم انما يصير مردا بالكارما وجب الاقرار به او ذكره في شئ او كلاما او واحد من الانبياء
 بالاشهاد انتهى يقبل الرد ولو كان اسلامه كالصلوة بالصلاة جماعة وشهود مناسك
 الحج مع التلبية انكار الردة توبة فاذا شهد واعلى سلم بالردة وهو منكرا يتعوض له لا
 تكذيب الشهود العدول بل لان الكاره توبة ورجوع كذا في فتح القدير فان قلت
 وقال قبله يقبل الشهادة بالردة من عدلين فانما توبة قلت ثبوت ردته بالشهادة و
 انكارها توبة فثبت الاحكام التي للمردة وتوابع حبس الا اعمال وبطلان الوقف وبنيونة
 الزوجة وتولية المتعوض له انما هو في مرتبة تقبل توبته في الدنيا واما من لا يقبل توبته فانه يقبل

كالردة بسبب النبي عليه السلام والشخصين كما قد مناه واختلفوا في كفره معتقد
قطع المسافة البعدة في زمن سيره لولا ان لا يجوز الاستطر
في صحة الايمان بحمد الله عليه وسلم ومعرفة اسم الله تعالى وصفه بصفة
زوجه فقلت كنت ظننت ان الله في السما كبرت ولا يكون بقوله انما دعون
وانا ابليس الا اذا قال اعتقادا كاعتقاد ذنن واختلفوا في كفر من قال عند الاعتقاد
كنت كافرا فاسلمت قبل لما انت كافرة فقلت انما كافرة كبرت استحل اللواط تزوج
كفر عند المحمديين بوضع رجله على المصحف مستحفا والآلا الاستهزاء بالعلم والعلماء
كفر ويكفر بانكار اصل التوراة والصحيفة وبنكر العبادتها وانما استخفا ما اذا كفر بها
او ما ولا يلاهي في المحرمات ويكفر بآراء علم الغيب ويكفر بقوله لا اعرف سحر الاكتمار
بالاذان كقولهم بالموذن قال انما هو ان الكفار ودار الحرب خير من دار الاسلام
والسليم لا يكفر الا اذا اراد ان دينهم خير ولا يكفر بقوله المسلم عليه ردت
الاسلام اركانها كبرية عظيمة ولا يكفر بقوله لا تعجب فذلك فان موسى عليه السلام
اعجب نفسه فذلك يستغفر فان فسر به ما يكون كقوله لا اله الا الله فقال
لا اقول لا يكون قال مررت انا الى من استحق ان اراد الشهادة وان ارادجة الطاعة
كفر عبادة الصنم كقوله ولا اعتبار بما في قلبه وكذا لو يقول عليه الصلوة او كشف عنده
عورته وكذا لو صور عيسى بسيرة وكذا انما ذنبا ذلك وكذا الاستخفاف بالقرآن او
المسيح وخوفا مما يعظم ولو استعمل في سنة لقصد الاستخفاف في ذلك وكذا لو تزني بغير
اليهود والنصارى دخل في ستمهم او لم يدخل ولو قال كنت ستمهم فيهم ولا اعتقد دينهم
صدق وبانه ويكفر اذا شك في صدق النبي ولم يوسد او نقصه او صفوه وفي قوله سجد
خلاف والاصح لا كتمية ان يكون لعنة الله على من يدين عداوة ولو ظن الفاجر شيئا فهو
كاذبا كتمية ويكفر بسبب الانبياء الى الفواش كونه على الزنا وخوفا في يوسف عليه السلام
لانه استخفاف بهم وقيل لا ولو قال لم يعصوا حال النبوة وقبلها كقوله لا ردة المنصوص
اذا لم يعرف ان محمد عليه السلام اخر الانبياء فليس مسلم لانه من الضروريات
مؤيد زاه

والتسليم والرد فبقيته لان الامتناع عن الرد بانه بالتسليم واستخفاف به وانه حرام وثواب المسلم
المرتد للمبادئ الثواب عشرة ولله واحد والاصح الرد حتى يسجد المصلي انما يكون جوابا اذا سجد
الحق طيب الا ان يكون اصره في ان يرد بغيره فكذلك تسميت العاطل ولو سلم على جماعة فيهم
صبي فرد الصبي ان كان لا يحفل بالاصح وان كان يعقل بل يصح فيه خلاف ويجب على المرأة رد السلام الرجل
ولا ترد صورته لانه عورة وان سلمت عليه فان كانت بخوة رد عليها وان كانت مشابة رد في
نفسه وعلى هذا التفصيل تسميت الرجل المرأة وبالكسر والاصح رد السلام على المرأة ليس للتحية
بل اشعار السؤل ومن بلغ غيره سلام غايب ينبغي ان يرد عليه ما ورد الحسن بن علي بن محمد قال يا
رسول الله ان ابني سلم عليك قال لم عليك وعلى ابنيك السلام ولا ينبغي ان يسلم على من قرأ القرآن
لانه يتعلم على قرأته فان سلم عليه الرد لا فرض والقرأة لا ذكر الرأى وكذا ب ادب القاصح ان
من دخل على القاصح في مجلس حكمه وتوكل من السلام بهيمة واحتشام وهذا هو الرسم لان الولاية
والامراء اذا دخلوا عليهم لا يسلمون واليه مال الخضاف وعليه على الامير ان يسلم ولا يترك السنة للمعتد
العمل واذا جلس ناجية من المسجد يسلم على الخصوم ولا يسلمون عليه لانه جلس للحكم والسلام تحية الزائر
فينبغي ان يستغفر عما جلس لاجله كذا في القرآن وان سلموا لا يجب عليه الرد على هذا من مجلس نفقة
تلازمته وقرأهم القرآن فدخل عليه اخذ فلم يسلم ولا يرد لانه انما جلس للتعليم والرد السلام
ويكره السلام على اهل الذمة عاقله فغيره عظيم وهو مكروه واذا جتمع المسلمون والكفار يسلم عليهم وينوي
المسلمين ولو قال السلام على من اتبع الهدى كجوز ولا باس ببرد السلام عليهم لان الامتناع
عنه يؤذيهم والرد احسن واذا هم مكروه والاحسن انهم مكروه مندوب ولا يرد في الرد على قوله
وعليكم وقد قيل انهم يقولون السلام عليكم فيجيبون يقول له وعليكم وبكذا انقل عنه انه لم رد
عليهم ولا باس بهيادهم اقراء برسول الله صلى الله عليه وسلم ولان فيه بهم ولا ينهنا عنه ولو قال للذي اطال
الله بقال ان نوي ان يطيله يسلم او يؤدي الجزية جاز لانه دعاء بالسلام والآل يجوز اختيار



بيان في الصاع والمقدار

الحمد لله الذي جعل هذه الصلوة على المصطفى محمد بن عبد الله والصلوات على آله وصحبه من بعده وبعد
 هذه رسالة في معرفة الصاع والمقدار والدرهم والدينار والمثقال والقيط والواقية
 ومقدار ما يكون صدقة الفطر من مائة مثقال وبيان كيفية الذراع وكيفية جملها العبد الضعيف علي بن عمر
 بن علي غفر الله ذنوبه وسير عيوبه وكشف كروبه اعلم ان الصاع ثمانية ارطال بالواق عنيانج ومقدار
 وهو اصغر من صاع الهاشمي فانه اثنتان وثلاثون رطلا والرطل كبر الرءاء وخمسة عشر رطلا
 فالدينار كبر الفضة ستة دراهم ونصف درهم فكل رطل مائة وثلاثين درهما وكل صاع الفاء والواق
 درهما في من صدقة الفطر على كل واحد من كان اهل الوجوب ثمانية دراهم وعشرون درهما من الفضة و
 الدرهم سبعة وستون شعيرة وخمس شعيرة وهو نصف درهم مثقال لان عشرة دراهم يكون سبعة
 مثاقيل فكل رطل يكون ثمانية آلاف شعيرات وسبعة وستين شعيرة فكل صاع ستمائة
 الف شعيرة وستة آلاف وثلاثين شعيرة فيجب على واحد من شعيرة صاع وهو ما ذكر من الخطبة مقدار
 ثلثين الف شعيرة واربعة آلاف وستة مائة واربعة وعشرين شعيرة وزنا وعند ابي الصاع خمسة ارطال وثلث
 رطل وهو ثمانية وثلاثون درهما وهو درهم فكل صاع عند ابي الصاع الف شعيرة وستة آلاف و
 خمسمائة واثنين وتسعين شعيرة فيجب على كل شعيرة كذا في الخطبة مقدار نصفه وقيل لاختلاف بينهم
 في الصاع واختلفوا في الرطل فان الرطل عشرون مثقالا عند ابيهم وم عند ابي ثعلون والمدر طلائ
 عندنا وعند ابي رطل وثلث رطل والمدر طلائ الاتفاق والمدر بالقصر ثمانية وثمانون مثقالا وهو
 وفي جملة ما هو مائة مثقال وستون درهما فيكون كل رطل مائة وثلاثين درهما والصاع الرطل اثنا عشر واقية و
 الاوقية عشرة دراهم وخمس دراهم فيكون مائة وثلاثين درهما والدينار والمثقال واحد ويكون كل
 منها بوزن عشرة دراهم فكل مثقال يكون درهم وثلثه اربعة وكل دينار عند اهل الحجاز مائة شعيرة وعند اهل
 سمرقند ستة وستون شعيرة والمثقال يكون عشرون قيراطا والدرهم اربعة عشر قيراطا والقيط اربعة
 اهل الحجاز خمس شعيرات وعند اهل سمرقند طسوج وخمس فيكون كل قيراط اربعة شعيرات واربعة الف شعيرة
 عندنا فيكون كل رطل اربعة وتسعين فيجب في صدقة الفطر من الخطبة ثمانية وستون مثقالا او خمسمائة
 وعشرون درهما ويكون كل مائة واثنين وثلاثين مثقالا وعند ابي رطل فيجب على كل واحد من صدقة
 الفطر صاع وهو خمسة ارطال وثلث عندنا ولا خلاف بيننا وبين ابي في الحقيقة لان نصف صاعنا
 مثل صاع لان الصاع عندنا خمسة ارطال وثلث رطل والرطل مائة وثلاثون درهما بالاتفاق والدرهم عندنا
 شعيرة وخمس شعيرة فيكون كل رطل عندنا ستة آلاف شعيرة وخمسمائة واثنين وخمس شعيرة وكل صاع
 عندنا ثلثون الف شعيرة واربعة آلاف شعيرة وستة مائة واربعة وعشرين شعيرة كما هو نصف الصاع عندنا

والله اعلم

والمثقال عندنا ثمان وسبعون شعيرة وكل مثقال درهم وثلثه اربعة اقسام اثنا عشر وسبعون شعيرة
 هو مثل ثمانين وخمس من ثلثه اربعة اقسام او يقول الدرهم نصف المثقال وخمس من ثمانين شعيرة وخمس من
 مثل اثنين وسبعين وخمس فيكون نصف صاعنا وهو اربعة ارطال وصاعه وهو خمسة ارطال
 وثلث رطل ستمائة وخمس شعيرة او يقول اربعة من مثاقيل مثل ثمانين وثلث من مثاقيل اربعة مثاقيل
 عندنا ثمانية مائة واربعة وثلاثون شعيرة وكل مثقال ستة وستون شعيرة وخمس مثاقيل وثلث عندنا
 ثمانية مائة واربعة وثلاثون شعيرة والبضال مثقال اثنا عشر وستون شعيرة او يقول اربعة من دراهمنا مثل
 خمسة وثلث من دراهمنا اربعة من دراهمنا مائة وثلاثين وستون شعيرة واربعة من دراهمنا ثمانين
 الدرهم عندنا سبع وستون شعيرة وخمس وخمس وثلث من دراهمنا مائة وثلاثين وستون شعيرة
 لان الدرهم عندنا خمسون شعيرة وخمس وكل رطل عندنا واحد وستون كما هو عندنا ولكن الصاع اربعة
 وخمس وثلاثون مثقالا وثلث مثقال وعندنا سبعة مائة مثاقيل وثمانية وعشرون مثقالا وقدره والمدر
 الشرعي هو مائة وثلاثون مثقالا كما ذكر فيكون الدرهم الموقوف في بلادنا اربعة اقسام ستة واربعة
 مثقالا والمدر والمثقال في كرمان هو السبعة يقال خمس شعيرات وعشرة شعيرات اربعة عشر شعيرة من
 السجرات تسعة مثاقيل ونصف مثقال ووجدنا كل مثقال ستة وستين شعيرة بخلاف الشعيرات فيجب
 في صدقة الفطر من الخطبة مرة ونصف مرة واربعة وعشرون شعيرة بوزننا ووجدنا دراهم مكة والمدنية كل
 عشرة منها وزن سبعة مثاقيل كان في زمن الصليانية والذراع انواع ذراع الكرماس سبع قبضات ايضا
 لكنه اصبع فاشته في المرة السابقة والقبضة اربعة اقسام كذا ذكرنا في الشريعة في كتاب الطهارة من شرح الهداية
 وذراع المساحة سبع قبضات وذراع الكرماس اربعة اقسام من ذراع المساحة باجمع وفي باب الخراج من شرح
 الهداية الذراع ست قبضات والقبضة اربعة اصابع في كتاب احياء الموتى من ذلك الشرح الذراع اربعة
 ومائة قبضات وذراع العامة وثلاث مائة سميت كسرة لانها تقصت من ذراع الملك قبضة وفي كتاب
 احياء الموتى من الكافي ايضا مائة وثلاث مائة في شرح الهداية للعامة السغاتي وذكر في احكام ذراع
 الملك الطول الذراعان وهي سبع قبضات كل قبضة اربعة اصابع فذراع العامة اربعة وعشرون اصبع وذراع
 الملك ثمان وعشرون اصبع انتهى كلام السغاتي وفي ميسر خواص برزاده في كتاب الخراج الجريب ستون
 ذراعا في ستين بذراع الملك وهي سبع قبضات تزيد على الف قبضة والذراع بالملك ثمانون او غيره
 من الكسرة لا كسر الاخير وفي الكافي الجريب اسم لستين ذراعا في ستين بذراع الملك وهو سبع قبضات
 ومثله في كتاب المعبر وذكرنا شرح الهداية ان الذراع ست قبضات في باب العشر والخراج بخلاف الروايات
 المذكورة فبين في شرح الهداية ان الذراع اربعة انواع ذراع الملك وهو سبع قبضات وذراع العامة
 وهي سبع قبضات مع اصبع فاشته وذراع الكرماس وهي سبع قبضات وذراع الملك الف وهو الكسرة
 ست قبضات ويحتمل ان يكون ذراع الملك الكرماس وذراع العامة واحدا والله اعلم

كتاب الطهارة • كتاب الصلوة • كتاب الزكاة •
 كتاب الصوم • كتاب الحج • كتاب النكاح •
 كتاب الرضاع • كتاب الطلاق • كتاب الاعتناق •
 كتاب الايمان • كتاب الحدود • كتاب السرقة •
 كتاب السير • كتاب اللقيط • كتاب اللقطة • كتاب الجوق •
 كتاب المفقود • كتاب الشركة • كتاب الوقف • كتاب السويع •
 كتاب الصرف • كتاب الكفالة • كتاب الحولة • كتاب القضاء •
 كتاب الشهادة • كتاب الوكالة • كتاب الذبح •
 كتاب الاقرار • كتاب الصلح • كتاب المضاربة •
 كتاب الوديعة • كتاب العارية • كتاب الهبة •
 كتاب الجارة • كتاب المكاتب • كتاب الولاء • كتاب الكراهة • كتاب الحجر •
 كتاب المأذون • كتاب الغصب • كتاب الشفعة • كتاب القسمة •
 كتاب المرافعة • كتاب المساقاة • كتاب الذبايح • كتاب الضحية •
 كتاب الكراهية • كتاب احياء الموات • كتاب الاشربة • كتاب الصيد • كتاب
 الرهن • كتاب الجناية • كتاب الديار • كتاب المعاقل • كتاب الوصايا •
 كتاب المحتش • كتاب الفرائض • كتاب المعاقل • كتاب القسامة

في توبة العبد
 للعلم العبد
 عن



4
 ملحق مع

حفي النقل الى مذهب الشافعي في قال الشيخ الامام في الدين
 محمد بن محمود الرازي من مذهب الشافعي في قال الشيخ الامام في الدين
 الشهادة بشهادة فاسقان بتر باشد وراهم علميت
 مبتدع وحال كرد واجب باشد بتر باشد وراهم علميت

سنة رجال زني بالمرأة واحد يقدر واحد برجم واحد حركه
 واحد حركه نصف واحد التوبة واحد التوبة واحد التوبة
 عليه كيف يتصور كواب الاول كافر والثاني خصم والثالث
 بكر والرابع عير والخامس صبي والسادس وطى بالشبهة والسابع
 بخون من قاضي خان رحمه الله عليه

وقال الزيدوسي في العالم على الجاهل وحق الاستاذ على التلميذ
 واحد على سواء وهو ان لا يفتق بالحكم ولا يكتسب مكانه وان
 غاب ولا يبره كلامه ولا يتقدم عليه في منتهى وذكر في الغيبة
 علم الفقه سابق على سائر العلوم والتقدم على الفقيه في
 المجلس والكلام وخفيه قبل كفو وقيل لا وان كان خفيه
 بالفقه قبل الاتفاق كيف جامع الفتاوى

وصوم يوم الشك على سبعة اوجه ثلثة منها جاز بغير الكراهة وواحد من الجوز
 اصلا ما الذي جاز مع الكراهة وهو ان يصوم يوم الشك بنية رمضان فهذا الجوز
 مع الكراهة والثاني ان يصوم يوم الشك بنية واجب الجوز مع الكراهة
 والثالث ان يصوم بنية مترددة ان كان من رمضان فهو من رمضان
 وان كان من شعبان فهو من شعبان جاز صومه مع الكراهة واما الذي
 جاز بغير كراهية فانه هو ان يصوم يوم الشك بنية التطوع جاز بغير
 كراهية وان كان يصوم يوم الشك بنية شعبان جاز بغير كراهية والثالث
 ان يصوم يوم الشك بنية مطلقة جاز بغير كراهية واما الواحد الذي لا يجوز
 اصلا وهو ان يصوم يوم الشك ان كان من رمضان فهو من رمضان
 وان كان من غير رمضان فهو غير صحيح فهذا
 الصوم لا يجوز اصلا

واذا صار المصحف خلفا ينبغي ان يلف في خرق طاهرة ويدفن في مكان
 طاهر ويرق والاول افضل وسئل المحدث عن مصحف صار في يد غيره
 ان يجد في القرآن فقال لا يجوز للمحدث الذي يقرأه ان يقرأه الا وافي
 بقدمه وسكن ولا يجوز ان يقرأه في كانه فيه مكتوب من الفقه وفي الكلام
 اولى ان لا يقرأه وفي كتب الطب يجوز وعنه عن ابي عبد الله المصنف في كتابه
 ويقول عمن يقرأه في كتب الطب يجوز وعنه عن ابي عبد الله المصنف في كتابه
 وفي كتابه يقول عمن يقرأه في كتب الطب يجوز وعنه عن ابي عبد الله المصنف في كتابه
 وفي كتابه يقول عمن يقرأه في كتب الطب يجوز وعنه عن ابي عبد الله المصنف في كتابه

وفي فتاوى قاضي خان رفع الصوت بالذكر حرام لقوله
 لمن رفع صوته بالذكر لا تدع الصلوات ولا غايها وقوله
 فيه الذكر الطمحي وان الارتفاع بعد عن الربا واقراب الخوضوع
 والادب وقد صح عن ابن مسعود انه سمع ابا عبد الله عليه السلام
 اصعوا في سجودهم يملكون ويصليون على النبي في ايامهم
 وقال ما بعدنا ذلك عن عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وما ارسلنا من بعده
 من نزال يذكر ذلك حتى اخرجهم جامع الفتاوى

الحمد لله الذي وفقنا للتفقه في الدين الذي سوجله اب
 المتين وفصل المبين وميراث الانبياء والمرسلين
 وحجة الدائمة على خلق اجمعين وحجة التامة الى اعلى
 عليتين والصلوة والسلام على خير خلقه محمد المبعوث رحمة
 للعالمين وعلى آله وصحبه والتابعين والعلماء العاملين
 وبعد فيقول المصنف الى رحمة ربه القدير ابراهيم بن محمد بن ابراهيم
 اكلبي قدس الله تعالى بعض طالبى الاستفادة ان اجمع كتابا يحل
 على مثل القدورى والمختار والكنز والوقاية بعبارة سهلة اسان
 غير مغلقة فاجته الى ذلك واصف الى بعض ما يحتاج اليه
 من مسائل الجمع ونبهة من الهداية وقررت بذكر الخلاف
 بين ائمة الاشراف وقدمت من اقاويلهم ما سوا الاربع
 واخرت غيره الا ان قيده بما يفيد الترجيح واما اختلاف الواقع
 بين المتأخرين او بين الكتب المذكورة فكل ما صدرت به بلفظ
 قيل او قالوا وان كان مقرونا بالاصح ونحوه فانه مرجوح باب
 الى ما ليس كذلك ومتى ذكرت لفظ التثنية من غير قرينة



تدل

تدل على مرجعها فهو لابي يوسف ومحمد فلهما الله ولم ان هذا ولم انكر
 في التنية على الاصح والاقوى وما سواهما للفتوى وحيث اجمع
 فيه الكتب المذكورة سميته ملحقا بالبحر لوافق الاسم المسنى
 والله سبحانه اسأل ان يجعله خالصا لوجه الكريم وان ينفعني
 يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم
كتاب الطهارة قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم
 الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق واسكبوا منكم
 وارطوهم الى الكعبين ففرض الوضوء غسل الاعضاء الثلاثة
 ومسح الرأس والوجه ما بين قصاص الشعر واسفل الذقن
 وشحمة الاذنين فيفرض غسل ما بين العذار والاذن خلافا
 لابي يوسف في المرفقان والكعبان بيدخلان في الغسل
 والمفروض مسح الرأس قدر الربع وقيل يجرى وضع ثلاث
 اصابع ولو قد اصبعان او اصبعين لا يجوز ويفرض مسح
 ربيع اللحية في رواية والاصح مسح ما بلاقى البشرة وسننه
 غسل اليدين الى الرسغين ابتداء وتسمية وقيل مسح وتوكل
 وغسل الغم بنية والالف بنية وتحليل اللحية والاصابع مسو
 الخبز وقيل مسو في اللحية فضيلة عند الامام ومحمد وتثبت
 الغسل والنية والترتيب المنقوض واستيعاب الرأس باليد
 وقيل هذه التثنية مستحبة والاولا مسح الاذنين بامه الرأس

افتراف لفظ كتاب الطهارة في موضعين في كتبنا
 والى باب يجمع النوع وكان الغرض من انواع الطهارة
 لانواعها واحدة وانما اختلفت في التسمية والاصح في
 ان لا يبين ولا يجمع فجمع الطهارة بالبداهة من شروط الصلوة
 كقولنا في وجوبها الصلوة شرط في صحة الحديث

الذي هو قولنا بالاصح وهو ان
 يدل

ومسحة التيامن ومسح الرقبة. والمعان الناقصة لخروج
 شئ من احد السبلين سوى مسح الفرج او الذكر وخروج
 نجس من البدن ان سالت نفسه الى ما يهتكم حكم التطهير والحق
 ما الغم ولو طعنا او ماء او مرة او علقا لا يلحق مطلقا خلافا
 لابن يوسف في الصبا عد من الجوف وينسب طافي الدم المائع
 والقيح مساواة البراق لاصلا خلافا لمحمد وسوبعير اتحاد السبب
 بجمع ماء قبله قبله وابوسم اتحاد المجلس والمبس حدثا
 ليس نجس وكجنون والسكر والاعاء وقهقهة بالغ في صلوة
 ذات ركوع وكجود ومباشرة فاحشة خلافا لمحمد ومحمد
 او متكى او مستند الى مالواريل سقط لانوم قائم او فاعدا
 رافع او ساجد ولا خروج دودة من جرح او ثم سقط منه
 ومس ذكر وامرأة **٥٥٥** وفرض الغسل غسل الغم والانتف
 وسائر البدن لادئكة فيس ولا ادخال الماء جلد الا قلف
 وسنن غسل يديه وفرجه ونجاسة ان كانت والوضوء الا
 رجليه وتلبث الغسل المستحب ثم غسل الرجلين لاني مكانه ان
 كان في مستقع الماء وليس على المرأة نقض صغيرتها ولا ثوبا
 ان تلصبا. وفرض لانزال منى ذي دفق وشهوة وتكوني
 نوم عند انفصاله لآخر وجه خلافا لابن يوسف في ولو روية مستقيظا
 لم تذكر الاحتلام بل لا ولو مذبا خلافا لابن ابي حنيفة في قيس
 لابن يوسف في **٥٥٥**

وآراء ما كثر من الما في الفرس صاع وهو من اهل
 وقالوا في هذا وهو طاهر لا يرون ان يكون نجسا
 فيسبوا الصاع ويؤخذ منه باليد ويؤخذ التوراة فيسبوا
 لربنا لا يتبعهم الطهارة الا ان الربادة
 على التمسك بغيره لا يتركه احد
 وهو من اهل الارض

وفي الغسل لا يغتسل الا باليد واليد
 موضع الوضوء من اليد واليد
 كما ذكره في الاصلين على الفاعل والمفعول في ذلك
 فان لم يكن في اليد واليد
 فان لم يكن في اليد واليد
 فان لم يكن في اليد واليد
 فان لم يكن في اليد واليد

في قوله اذا سقط منه النجس فوجد عاتق في اذنه
 بل لا يرون في الاصلين
 بل لا يرون في الاصلين
 بل لا يرون في الاصلين
 بل لا يرون في الاصلين

او دبر من ادنى حتى وان لم ينزل على الفاعل والمفعول
 ولا لقطع جفن ونفاس لا لذى وودى واحتلام بلا
 بل وبالج في بجمته او ميتة بلا انزال وسن للجمعة والعبد
 والاحرام وعرفة ووجب للميت كفارة وعلى من اسلم ضبا
 الا نذب ولا يجوز لمحدث متنجس الا يغسل بالماء البارد
 لا المتصل في القيح وكرهه بالكم ولا مس في سورة الا طهره
 ولا يجب دخول المسجد الا لضرورة ولا قراءة القرآء ولو دون
 الاعلى وجه الدعاء والتثنية ويجوز له الذكر والتسبيح والدعاء وحيا
 والنفس كما يجب **فصل** ويجوز الطهارة بالماء المطلق
 كماء السما والعين والبر والادوية والنجار وان غيره طاهر بعض
 او صاف كالتراب والترعفران والصابون او انجن بالكلث
 لا بما خرج عن طبعه بكثرة الاوراق او بغلبة غيره وبالبطخ كاللثة
 واخفق وماء الورد وماء الباقلاء والمرق ولا بما قبل وضع
 فيه النجس ما لم يكن غديرا لا يخرج طرفة المتنجس بغير طرفة الا
 او يكن عسرا في عسره وجمعة ما لا ينجس الارض بالعرف فانه كما
 وما يوجب بجمته فيجوز الطهارة به ما لم يبرأ النجاسة وسولون
 او طعم او ربح وماء المستعمل طاهر غير مطهر سوي روعن الامام
 انه نجس مغلظ وعند ابن يوسف نجف وسوا استعمال لثبة او لرفع
 حدث خلافا لمحمد وبصير استعمال اذا انفصل عن البدن وقيل

او دبر من ادنى حتى وان لم ينزل على الفاعل والمفعول
 ولا لقطع جفن ونفاس لا لذى وودى واحتلام بلا
 بل وبالج في بجمته او ميتة بلا انزال وسن للجمعة والعبد
 والاحرام وعرفة ووجب للميت كفارة وعلى من اسلم ضبا
 الا نذب ولا يجوز لمحدث متنجس الا يغسل بالماء البارد
 لا المتصل في القيح وكرهه بالكم ولا مس في سورة الا طهره
 ولا يجب دخول المسجد الا لضرورة ولا قراءة القرآء ولو دون
 الاعلى وجه الدعاء والتثنية ويجوز له الذكر والتسبيح والدعاء وحيا
 والنفس كما يجب **فصل** ويجوز الطهارة بالماء المطلق
 كماء السما والعين والبر والادوية والنجار وان غيره طاهر بعض
 او صاف كالتراب والترعفران والصابون او انجن بالكلث
 لا بما خرج عن طبعه بكثرة الاوراق او بغلبة غيره وبالبطخ كاللثة
 واخفق وماء الورد وماء الباقلاء والمرق ولا بما قبل وضع
 فيه النجس ما لم يكن غديرا لا يخرج طرفة المتنجس بغير طرفة الا
 او يكن عسرا في عسره وجمعة ما لا ينجس الارض بالعرف فانه كما
 وما يوجب بجمته فيجوز الطهارة به ما لم يبرأ النجاسة وسولون
 او طعم او ربح وماء المستعمل طاهر غير مطهر سوي روعن الامام
 انه نجس مغلظ وعند ابن يوسف نجف وسوا استعمال لثبة او لرفع
 حدث خلافا لمحمد وبصير استعمال اذا انفصل عن البدن وقيل

وقالوا في هذا وهو طاهر لا يرون ان يكون نجسا
 فيسبوا الصاع ويؤخذ منه باليد ويؤخذ التوراة فيسبوا
 لربنا لا يتبعهم الطهارة الا ان الربادة
 على التمسك بغيره لا يتركه احد
 وهو من اهل الارض
 وفي الغسل لا يغتسل الا باليد واليد
 موضع الوضوء من اليد واليد
 كما ذكره في الاصلين على الفاعل والمفعول في ذلك
 فان لم يكن في اليد واليد
 فان لم يكن في اليد واليد
 فان لم يكن في اليد واليد
 فان لم يكن في اليد واليد

اذا استقر في مكان ولو انفس جنب في البئر بلانية فقبل الماء
 والرجل نجس عند الامام والاصح ان الرجل طاهر والماء غسل
 عنده وعند ابى يوسف يباح لها وعند محمد الرجل طاهر
 والماء طاهر وموت ما بعث في الماء في لا يجزى كالتسك
 والصفحة والسرطان وكذا موت ما لا نفس له سائلة
 كالبق والذباب والزنبور والعقرب وكل ما لا يذبح فقد
 طهر الا جلد ادى لكرامة واخترت لنجاسة عينه والبصل كالتسك
 وعند محمد كالتسك قالوا قالوا وما طهر جلد به بالذباغ
 طهر بالركوة وكذا الخوان لم يؤكل وشعر الميتة وعظمها
 وقرنها وحافر باطاهر وكذا شعر الانسان وعظمه يجوز الصلوة
 معه وان جاوز قدر الدرهم وبول ما يؤكل من خش خلافا
 ولا يشرب ولو للتداوى خلافا لابي يوسف **فصل**
 تسريح البشر بوقوع نجس لا نجس وروث وفي ما لم يستكره نجس للذواوي
 ولا نجس حمامة وعصفور فانه طاهر واذا علم وقت الوقوع
 حكم بالنجس من وقتة والافمن يوم وليلة ان لم يتفح الواقع
 ولم يتفح ومن ثلاثة ايام وليالها ان تفح او تفح
 وقال من وقت الوجدان وعشرون دلو او سطلا الى
 ثلاثين بموت كوفارة وعصفور او سام ابرص واربعون
 الى ستين بنحو حمامة او دجاجة او سنور وكل نجس كالباشاة

والصحيح في نكح الملك جواز الصلوة
 معها من غير غسل صدر الشريعة

في نجاسة ما لا يؤكل ولا يشرب
 من غير نجاسة ما لا يؤكل ولا يشرب

او انتفاع الحيوان او نفسه وان لم يكن ترصا نزع قدر ما كان
 فيها وبقي نزع ما في دلواي ثلثه وما زاد على الوسيط اتسب
 وبقي بغيره في كل برد لوبا وسور لآدى والفرس وما يؤكل
 طاهر وسور الكلب واخترت وسباع البهائم نجس وسور
 الحرة والدجاجة المخلاة وسباع الطير وسواكن البيت
 كالحية والعاركة مكروه وسور النمل والحمار شكوك يتوضأ
 ان لم يجد غيره وبنيهم واما قدم جاز وعرق كل شيء كسوره
 وان لم يوجد الا بيضاء التريتم ولا يتوضأ به عند ابى يوسف
 وبنيهم وعند الامام يتوضأ به وعند محمد يجمع بينهما
باب التيمم يتيمم المسافر ومن خرج المصلي بعدة عن الماء
 ميلا او مرض خاف زيادته او بطوره او وكوف عدو او وسع
 او عطش او لفقد الماء باكان من جسر الارض كالتراب والرمل
 والنورة والحصى والحل والزربنج والحجر ولو لم يقع خلافا
 لمحمد وخضه ابو يوسف بالتراب والرمل ويجوز بالنقع قال
 الاضياء خلافا له بشرطه العجز عن استعمال الماء حقيقة او
 وطهارة الصعيد والاستيعاء في الاصح والنية ولا بد من نية
 قرية مقصودة لا تقع بدون الطهارة فلو تيمم كافر للمسلم
 لا يجوز صلوة به خلافا لابي يوسف ولا يشترط تعين كد
 او اجنبية هو الصحيح وصفته ان يضرب يديه على الصعيد فيقفهما

في التيمم
 في التيمم

في التيمم
 في التيمم

في التيمم
 في التيمم

في التيمم
 في التيمم

في التيمم
 في التيمم

ثم يمسح بهما وجهه ثم يمسح بهما كذلك ويمسح بكل كف ظاهر الزراع
 الاخرى وباطنها مع المرفق ويستوي فيه الجنب والمحدث
 والكايض والنفس ويجوز قبل الوقت ويصلي به ماشيا
 من فرض ونفل كالوضوء ويجوز كحرف فوت صلوة جنة
 او عيب ابتداء وكذا بنا بعد شروعه متوضئا وسبق حدثه
 خلافا لفرقة ان الردة تبطل العبادات بالنفس والنية عبادة
 فبطل ما دللنا ان النية تحصل حال السلام فبطل واعتراض
 عليه لما ينافيه كالمواضع على الوضوء لان الردة تبطل
 ثواب العمل لا زال الحديث شرحه جميع

ولو لم يؤخر وتيمم وصلي جاز ثم ينبغي ان لا يلوظ في التيمم
 حتى لا يقع الصلوة في وقت مكروه غنية حكيم

باب المسح على الخفين
 يجوز بالسنن من كل حدث موجب الوضوء للمن وجب عليه
 الغسل ان كانا ملبوسين على طهر تام وقت اكث يوم او
 ليلة للمقيم وثمة ايام وليا لها للمفترق من وقت الحدث

وفرصة

خلاف فرقة ان الردة تبطل العبادات بالنفس والنية عبادة
 فبطل ما دللنا ان النية تحصل حال السلام فبطل واعتراض
 عليه لما ينافيه كالمواضع على الوضوء لان الردة تبطل
 ثواب العمل لا زال الحديث شرحه جميع

ولو لم يؤخر وتيمم وصلي جاز ثم ينبغي ان لا يلوظ في التيمم
 حتى لا يقع الصلوة في وقت مكروه غنية حكيم

باب المسح على الخفين
 يجوز بالسنن من كل حدث موجب الوضوء للمن وجب عليه
 الغسل ان كانا ملبوسين على طهر تام وقت اكث يوم او
 ليلة للمقيم وثمة ايام وليا لها للمفترق من وقت الحدث

وفرصة قدر ثلث اصابع من اليد على الاعلى وسنة ان يبداء
 من اصابع الرجل ويمد الى الساق مفرجا اصابعه فلو طاعة
 واحدة ويمسح الخرق الكبير وهو ما يبد ومنه قدر ثلث اصابع
 الرجل صغيرا ويجمع في خف لاني خفين بخلاف الخاتمة و
 الانكشاف وينقصه ناقص الوضوء ونزع الخف ونقص المدة
 ان لم يخف تلف رجل من البرد فلو نزع او مضى وسووضا
 غسل رجليه فقط وخروج اكثر القدم الى ساق الخف نزع ولو
 مسح مقيم نفسا فر قبل يوم وليلة ثم مدة المسافر ولو مسح
 مسافرا فقام تمام يوم وليلة نزع والآنما والمعذور
 ان لبس على الانقطاع فالحال الصحيح والامسح في الوقت لا بعد
 خروجه ويجوز للمسح على الخريف فوق الخف ان لم يمسح لحدث
 وعلى الجوب بخلافه او متغلا وكذا على الخمين في الاصح عن
 الامام وهو قولهم لا على عامة وقتسوة وبرقع وقفازين
 ويجوز المسح على الجبة وخرقة القرفة وكوبا وان شئت باليد
 وضوء وهو كالغسل فيجمع مع ولا يتوضأ ويمسح على كل
 العصاة مع فرجة ان ضره حلها كان تحرا جراته اولاد في
 مسح اكثرها فان سقطت عن برء بطل والافلا ولو تركه من غير
 جاز خلافا لما وضع على شفاق رجله دواء لا يصلح الماتحة
 بجزءه اجاء الماء على ظاهر الدواء ولا يفتقر الى نية في مسح

باب المسح على الخفين
 يجوز بالسنن من كل حدث موجب الوضوء للمن وجب عليه
 الغسل ان كانا ملبوسين على طهر تام وقت اكث يوم او
 ليلة للمقيم وثمة ايام وليا لها للمفترق من وقت الحدث

باب المسح على الخفين
 يجوز بالسنن من كل حدث موجب الوضوء للمن وجب عليه
 الغسل ان كانا ملبوسين على طهر تام وقت اكث يوم او
 ليلة للمقيم وثمة ايام وليا لها للمفترق من وقت الحدث

وإن لم تمر كذلك فهو النخاض فقط والصلاة والابواب قبل ما
مع أول رمضان كذلك وهو الأول من رمضان تقصير الصوم
على ثوبه آخر فلا تضل ولا تصوم فان وقع في آخر شعبان
وأول شعبان يومين كما هو الأمر موقوف عند أربع
سكان عداها أو أيام جملة كل شهر فإت في آخر شعبان
يعني السن خمس تحت لوجع صغار نصايا وموتنة أيام يومين
وعورات قرا وقلا أي في أيام عادتها وقبل ذلك الأيام
بما اجتمع نصايا

۷۷۷

لا بد

لا اله الا الله محمد رسول الله

6

مسقط

الدهن او تدن ويخشدن و بجيدن و محبوبايدان او لا ياغ و ضعيف يبور
جمع دهون و دهان و ايدان كفو
اعراضه

وغير المرن بالغسل ثلاثا او سبعا والعصر كل مرة ان امكن عسرة
والا فبا تخفيف كل مرة حتى ينقطع التقاطر وقال محمد بن طهارة
غير المنعصر ابدا ويظهر ثوب طنجس بحري الماء عليه يوما او ليلة
وكذا الروث والغدرة بالحرق حتى يصير مادا عند تحمض هو
الحجاء خلاف لابي يوسف وكذا يظهر حمار وقع في المملحة فصار
ملحا وعنى قدر الدرهم مساحته كعرض الكف في الرقيق ووزنه
بقدر مثقال في الكسيف من نخس مغلط كالدم والبول وتكون من
صغير لم ياكل وكل ما يخرج من بدن الادمي موجب للنطس
وحذاء الدجاج وكحوه وبول الحمار والحرة والقارة وكذا الروث
ويخرج خلافا لهما وما دون رجب الثوب من مخفف كبول الفرس
وما يبول وكحوه طير لا يبول وبول انتص من راس الليرة عفو
ودم السمك وخروج طيور ما كونه طاهرا لا الذبابة والبط وخو
ولعاب البغل والحمار طاهر وعند ابي يوسف مخفف وماء ورد
على ثوب من كحل ولو لثوب طاهر في رطب نخس فطهرت
فيه رطوبة ان كان بحيث لو غمر قطرت فيه والا فلا كما
لو وضع رطبا على مطين بطين نخس جاف ولو نخس طرف
فغسل طرفه بلا حركه بطهارته كخطة بابت عليها حمر
تدوسها فغسل بعضها او ذهب طهر كلها وانفحة الميتة ولينها
طاهر خلافا لهما والاستسنى سنة من ما يخرج من احد السبلين
غير البرج وما شئت فيه غدد بل يمسح بخرجه حتى ينقيه يدبر بالانوار
ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث في الصبغ ويقبل الرجل

بالاول

لا يبرهن من موفد وقت الزوال وفي الزوال وطهران نسول الارض بحيث لا يكون بعض جوانبها
مرتفعا وبعضها منخفضا بالماء او ينصب موازين المقتنين وترى على ادارة ونسب
الدائرة الهندية وينصب في مركزها مقياس فانه بان يكون بعد ذلك عن تلك النقطة من خط الدائرة
مساويا ولكن قامت بقدر من الدائرة فليس ذلك في اوج النهار خارج الدائرة كمن انفق الى
ان يدخل في الدائرة فتقع علامة على مدخل الظل من خط الدائرة ولا يشك ان
الظل ينقص الى حد ما ثم يزداد الى ان ياتي في خط الدائرة ثم يخرج منها وذلك بعد
نصف النهار فتقع علامة على خروج الظل فتصفى القوس التي بين مدخل
الظل وخروجه وترسم خطا مستقيما من منتصف القوس الى مركز الدائرة
فجاء الطريق الاخر من الخط فانه الخط هو خط نصف النهار فاذا كان
خط المقياس على هذا الخط فانه الزوال من هذا الخط
الوقت هو في الزوال فاذا زال الظل من هذا الخط
هو وقت الزوال من هذا الخط
صد الشريعة

بالاول ويدبر بالثاني والثالث في الشتاء وغسل بالماء
بعد الحج افضل بغسل يدنا ولا ثم الخرج بطن اصبع اوب
او ثلث لابرؤسها ويرتجى مبالغة ان لم يكن صائغا وجب
ان جاوز النخس المخرج اكثر من درهم وبغير ذلك وراه
الاستحباب ولا يستحب بعظم وروث وطعام ويمسح وكفه
استقبال القبلة واستدبار بالبول وكحوه ولو في كحل
كتاب الصلوة وقت الفجر من طلوع فجر الثاني وهو البياض
المعترض في الافق الى طلوع شمس ووقت الظهر من
زوالها الى ان يصير ظل كل مثليه سوى في الزوال وقالوا الى ان
يقصر مثله ووقت العصر من انتهاء وقت الظهر الى غروب الشمس
ووقت المغرب من غروبها الى مغيب الشفق وهو البياض
الكاش في الافق بعد احمره وقالوا هو حمره قبل وبقيت
ووقت العشاء والوتر من انتهاء وقت المغرب الى جراتها
ولا يقدم الوتر عليه بالترتيب ومن لم يجد وقتها لا يجان
عليه ويستحب الاسفار بالبر بحيث يمكن ادائه بترتيب
آية او اكثر ثم ان ظهر فساد الطهارة يمكنه الوضوء واعادة
على الوجه المذكور والابراد بظهر الصيف وتأخير العصر ما لم يتغير
الشمس والعشاء الى ثلث الليل والوتر الى اخره لمن شق
بالاتباع والافضل النوم وتجيل الظل في الشتاء والمغرب وتجيل
العصر والغف يوم الغيم وتأخير غيرهما ومنع عن الصلوة و
سجدة التلاوة وصلوة الجنازة عند الطلوع والاستواء

ذكر في الاصل ما لم يرفع الشخص قدره
في حكم الطلوع

بالحجارة بعد المنيب بداء
وقيل قد اشتهر ايضا
بالحجارة بعد المنيب بداء
وقيل قد اشتهر ايضا

وتحريم الطحاوي ان يبدأ بالتغسل ويختم بالاسفار
وتحريم اختيار الحسن

تأخر العشاء المأذون
اصفوار الشمس والمغرب
التي لا يوافقها الا شمس
لان الكراهية في تأخير الصلاة
وقت الاسرار تجيل الصلوة اذا وافي
النصف الاول من وقتها

في بعض الاشياء
في بعض الاشياء
في بعض الاشياء

وعند أبي يوسف لم يصب ان اصاب جازت وان تحرى قوم
 جهات وجعلوا حال ما هم جازت صلوة من لم يتقدمه
 بخلاف من تقدمه او علم حاله وفالقه وقبله الخ ثلث جهته
 قدرته ويصل قصد قبله الصلوة بجرميتها وضم التلفظ
 الى القصد افضل ويكفي مطلق النية لنقل والسنة
 والتراوج في الصحيح والمفروض بشرط تعيينه كالعضد مثلا
 والمقصد ينوي المتابعة ايضا وللخايزة ينوي الصلوة
 لله والدعاء للميت ولا يشترط نية عدد الركعات **باب**
صفة الصلوة وضربا للتحريم وهي شرط والقيام والقراءة
 والركوع والسجود والعقود الاخر فير الشهد وهي
 اركان وتخرج بصيغة فرض خلافا لها وواجبها قراءة
 الفاتحة وضم سورة وتعيين القراءة في الاولين و
 رعاية الترتيب في فعل مكر وتعدى الاركان وعند أبي
 هو فرض والعقود الاول والتشهدان ولفظ السلام
 وقنوت الوتر وتكبيرات العيدين واجهر في محله وسنتها
 رفع اليدين للتحريم ونشر اصابعه وجه الامام بالتكبير
 والثناء والتعوذ والتسمية والتأمين سراً ووضع يمينه
 على يساره تحت سترته وتكبيره الركوع وتسميته ثلاثا والرفع
 منه واخذ ركبته بيديه وتفرج اصابعه وتكبيره السجود و
 وتسميته ثلاثا ووضع يديه وركبته وافتراش رجليه اليسرى
 ونصب اليمنى والقومة وحجته والصلوة على النبي وم والدعاء

في الركوع والسجود والقومة
 فيهما يطمئن كل عضو هذا هو الواجب
 عند أبي حنيفة ويحذر جهل الله عليه

في الصلوة والركوع والسجود
 فيهما يطمئن كل عضو هذا هو الواجب
 عند أبي حنيفة ويحذر جهل الله عليه

الخشوع والخضوع والطمأنينة والتواضع كلها
 مما يقره الانسان من الذل والخوف والموالاة يقال خضع الانسان
 اذا مال رأسه الى الارض او دنا منها سجد راء

وآدابها نظره الى موضع سجوده وكظم فيه عند الثأوب
 واخراج كفيه من كعبه عند التكبير ودفع السعال ما استطاع
 والقيام عند حي على الصلوة وقبل عند حي على الفلاح و
 الشروع عند قدامت الصلوة **فصل** ينبغي خشوع
 في الصلوة واذا اراد الدخول فيها كبر عازفا بعد رفع يديه
 محاذيا بابها مبشحة اذنيه وقيل فأتى يوسف
 يرفع مع التكبير لانه والمرأة ترفع هذا منكبينها ومقارنتها
 تكبير المومنين ككبير الامام افضل خلافا لها ولو قال بدل التكبير الله اعلى
 او اعظم او الرحمن اكبر ولا اله الا الله او كبر بالعربية صح وكذا
 لو قرأ بها عاجزا عن العربية او ذبح وسمى بها وغير العربية
 من اللاتين مثلها في الصحيح ولو شرع بالتم اغفر لي لا يجوز
 وقال أبو يوسف ان كان يحسن التكبير لا يجوز الا بتم تعجده
 بميمته على راسه يساره تحت سترته في كل قيام سن فيه
 ذكر وعند محمد في قيام شرع فيه قراءة فيضع في القنوت
 وصلوة بخايزة خلافا له ويرسل في قنوته الركوع وبين تكبيرات
 العبد القاف ثم يقرأ سجد التمس الى اخره ولا يضم جهته ويصلي
 الى اخره خلافا لابي يوسف ثم يتعوذ ويقرأ سورة الفاتحة ثانيا
 في المسبوق عند قضاها سبق لا المقضى ويؤخر عن تكبيرات
 العبد ويسمي سراً اول كل ركعة لابن الفاتحة والسورة خلافا
 لمحمد في صلوة الخائفة وهي آية من القرآن انزلت للفصل

بين السورة ليست من الفاتحة ولا آمن كل سورة ثم يقرأ
 آية الكرسي في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة

وفي النار خائفة لوافته خالصا له ثم دخل في قنوته
 الرباء فهو على الفاتحة والرباء الذي هو على الناس
 لا يصلي ولو كان مع الناس يصلي فاما لو صلى مع الناس
 بحسبها ولو صلى وحده لا يحسن فله ثواب اصل الصلوة
 دون الاحسان ولا يدخل الرباء في الصوم وفي البناء
 قال ابي حنيفة بن يوسف لو صلى رياء فلا اجله وعليه الوزر
 وقال بعضهم لا يجوز ولا اجله وعليه الوزر وهو
 كان في الفصل وفي الوضوء واذا اراد ان يصلي او يقرأ
 القرآن فليقل في ان يدخل عليه الرباء فلا ينبغي ان يتركه
 امره وسوم انتهى من الاشياء

في الصلوة والركوع والسجود
 فيهما يطمئن كل عضو هذا هو الواجب
 عند أبي حنيفة ويحذر جهل الله عليه

في الصلوة والركوع والسجود
 فيهما يطمئن كل عضو هذا هو الواجب
 عند أبي حنيفة ويحذر جهل الله عليه

[illegible]

فان تولى القيد بالمال لم يخلو بالمرء عوارا لم يكره
 في القيد والى طلق طلاق وانما ان تولى القيد بالمال
 وهو يخلو بالمرء يبدى اذ هو كره وصلاح القيد بالمال
 ليس في وجه القيد الا اذا تولى القيد وكذا في القيد بالمال
 ليس في وجه القيد الا اذا تولى القيد وكذا في القيد بالمال
 ان تولى القيد بالمال لم يخلو بالمرء عوارا لم يكره
 في القيد والى طلق طلاق وانما ان تولى القيد بالمال
 وهو يخلو بالمرء يبدى اذ هو كره وصلاح القيد بالمال
 ليس في وجه القيد الا اذا تولى القيد وكذا في القيد بالمال
 ليس في وجه القيد الا اذا تولى القيد وكذا في القيد بالمال

والله اكبر وجب تقديم الافضل قال نعم اعتكفتم
وقدمتم الى الله فان اردتم ان تتركوا صلواتكم
فقدموا ايضا لكم جامع الفتاوى

[illegible]

ان اكثرهم صلوة ولا يكبر جماعة في مسجد على باذان و
 بالليل على اروق مسجد امام و جماعة معلومان فضا
 انه نعم قال من و اقامة لا يباح لباقهم تكرار با
 اكثر صلوة مسجد الطريقي يباح تكرار و لو كرر
 بالليل من الا اذا صلى بها اى باذان و اقامة
 و قوله بالليل لان حقه لا ينقطع بفعل غيره و
 قالوا شرفا لكان لكن بخلافه الاذان لان من قتم
 قالوا لطف لولا ان و هذه الصلوة او اختيار
 اكثر الجماعة فان اشبه و اروع او اختيار

11

11

في المسد كالسود فيصير الاقتداء
وان لم يتقبل الصفوة المانعة من الاقتداء
طريقا من هذه الحجة او يهتجر في اقتداء
او خلافه في الصواب مع صفوة المانعة
في المسد لا يمنع وان وقع اي اقل منه
حكم ببقية واحدة واختلوا في حاله
الصفحة اذا كان لا يشبهه حاله
جائزة بالاتفاق ستم
واما اقتداء الغائب الغائب يجوز مثل الظاهر
كواقعة بينهما في القضاء والنية

الرامنة عن طهارة بعدد واليك
 على القوم العادة اذا علم واليك
 على العام الاعلام بغير طهارة والابن
 بكر في خزانة الفقه

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, featuring various ink colors and some red markings.

ولو ان خلف الامام جرح ولما الصف خرج قبل ان يقوم خليفة
مكانه فصوله في كان امامه فاسدة كلهم عن الامام لا خليفة
فصل الامام الامام وسكان كالقيام في موضوعه ما دام في العبد
في في مكانه خاليا وكان خلفه جائز لان خليفة
تقدم عليهم

Handwritten text in Devanagari script, likely a library stamp or signature, located in the bottom right corner of the page.

الامام ان رأى في سدة محالة وسوتم مائة او تمت مدة المصاح
 او نزع خضعة قبل او تعلم الاى سورة او وجد العارى ثوبا
 او قدر الموى على الاركان او تذكر صاحب الترتيب فائتة
 او استخلف العارثى قنبا او طلعت الشمس في الفجر او دخل
 وقت العصر في الجمعة او زال عذر المعذور او سقطت
 اجيرة عن برء ولو استخلف الامام مسوقا صح فاذا اتم
 صلوته الامام بقدم مدر كالبسم ثم لم يوفى من ثوبا بعده
 بفرقة والاول ان لم يكن فرغ ولا يفر من فرغ ولو فقهه
 الامام عند الاختتام او احدث عدا فسدت صلوته من
 كان مسوقا لان النكاح او خرج من كسبي ومن سبق له
 في ركوع او سجود فسدت عداها عما ان نبي ومن
 تذكر سجدة في ركوع او سجود فسدت عداها عما ان نبي ومن
 اتم فردا فحدث فان كان المأموم رجلا تعين لك تحلل
 وان لم يستخلفه والا فقبل تعين ففسدت صلوتهما والصح
 انه لا تعين ففسدت صلوته دون الامام ولو حصر عن القراءة
 جاز لا استخلف خلافا لهما **باب ما يفسد الصلوة** وما
 يكره فيها يفسد الكلام ولو سها او في نوم وكذا الدعا
 بما يشبه كلام الناس وسوما يمكن طلبه منهم والابتن
 والتأوه والتأفف ولو كانت بحرفين خلافا لابي يوسف
 والبكاء بصوت لوجع او مصيبة لا ذكر فيه اونا والتخنيخ
 بلا عذر وتشتيت عاظم وتصد جواب بالحد او اليبلة
 الدعاء بالهم وبهم كذا الله وغيره

وفي كفايته اذا كان خلفه يسوقا ولم يوفى من ثوبا
 ولم يبق عليه يصل الى ركعات ويقعد في ركعة ثم يركع
 ولو اجاب المصلين قال مع الله لا اله الا الله واجبه
 المصلين بغيره او بغيره او بغيره فقال جوابا لا يجزى
 الدوا وقال جوابا لا يجزى بغيره او بغيره او بغيره
 لا جعل ولا فقه الا بالادب فلو صدق بغيره ففسد
 لا انه فسد فلو صدق بغيره ففسد فلو صدق بغيره ففسد
 ان لا يترك الامام في الدين فلو صدق بغيره ففسد
 اي قول تجا جوابا بغيره فلو صدق بغيره ففسد
 اراد اعلام الله وان الله راجعون قبل ففسد بغيره
 فقال جوابا بالادب وان الله راجعون قبل ففسد بغيره

او بسجلة او الاسترجاع او كوفته خلافا لابي يوسف
 ولو اراد بذلك اعلامه بان في الصلوة لا تفد اتفاقا ولو فتح
 على غير امام فسدت لان فتح امامه مطلقا في الاصح وكسب
 عمدا ورده وقرانه من مصحف خلافا لهما واكثره وشربه وسجده
 على غير خلافا لابي يوسف في اذ العادة على طاهر وتعل
 الكثير وشربه في غير بالاشربة فيها ثانيا ولان نظرا الى
 مكتوب وفيه او اكل يابن السنان دون خمسة وتفسد
 في قدرها وان مر بها في موضع سجوده اذا كان على الارض
 او حاذى الاعضاء الاضواء اذا كان على الدكان اتم المارة
 ولا تفسد وينبغي ان يغزر امامه في الصحراء شجرة طول
 ذراع وغلظ اصبع وبقر بينهما ويجعلها على احد جانبيه
 ولا ينفى الوضوء ولا الحظا ويذكر المارة بالاشارة او ينج
 لايها ان عدت السجدة او قصد المروءة وبينها وجاز
 تركها عند امن مرور وسجدة الامام حرجية عن القوم ولو صلى
 على ثوب بطانية نجست صح ان لم يكن مضربا وكذا الوضوء
 على طرف الطاهر من بساط طرف منه نجس سواء تحرك احداهما
 بحركة الاخر او لا **فصل** وكره عيشة ثوب او بدنه ولبس
 احصى الثمرة بكملة السجود وفرقة الاصابع والتخمس والالتفات
 والانعاء واقر اش ذراعيه وردت كسب بغيره والتربع بلا عذر
 وكف ثوبه وسدله والتشوب والتعطى والتقصص عيشة
 والصلوة معقوص الشوا وحاسر الرأس لانه لا اوفى
 الا يكون كشف رأسه للنواضح

قال في الكفاية ان الاولى ان لا يجزى بالفتح والادب ان لا يجزى
 البذل كسب او بدنه او بدنه او بدنه او بدنه او بدنه او بدنه
 وانما بدنه او بدنه او بدنه او بدنه او بدنه او بدنه او بدنه
 المستحب وهو الظاهر قال ابن الامام في شرح الصلاة الاولى ان
 بدنه او بدنه او بدنه او بدنه او بدنه او بدنه او بدنه

صورة جبر شرع في صلوة الظهر ومثلها ركعتين شرع في العصر مثلا
 ان تواف وجدته في صلاة الاولى ومن الظاهر وصح شرع في صلاة
 العصر فانه ركعتين الصلاة بالاشربة وان شرع في الظاهر ثانيا
 صح ولا يفسد فيه كذا في صدره شرع في صلاة الظهر

ولو رفع العامة او العنقوبة من راسه بغيره
 ووضع على الارض او رفع من الارض ووضع
 على راسه او نزع الخنصر او نزع وفعل من
 من المذكورات بيد واحدة مع غير ذلك
 منوال لا تفد صلوته وتكون بغيره اذا كان
 بغير عذر وذكره في فقهنا ان رفع العامة
 او العنقوبة بغيره فلو انشطت ففسدت
 الصلوة مع كشف الرأس بخلاف لو اخلت
 او اقباح في رفعها لا يمكن

ثياب البذلة ومسح جهته فيها من التراب ونظره الى السماء
 وعدا لآي وتبسم يديه خلافا لهما وقيام الامام في طاق
 المسجد وانفراد على الدكان والارض والقيام خلف
 صف فيه فريضة وتبسم ثوب فيه تصاوير وان يكون فوق
 رأسه اوبين يديه او جذائنه صورة الا ان تكون صغيرة
 لا تبد والنظر او بغير ذي روح او مقطوع الرأس لا قبل
 الحجة والعقب وقيام الامام في المسجد ساجدا في طاعة
 والصلوة الى ظهر فاعيد يتحدث والى مضيق اوسيف
 معلق او الى شمع اوسراج وعلى سباط ذي تصاوير ان
 لم يسجد عليها وكره البول والتخلى والوطئ فوق المسجد
 وعلق يابه والاصح جواره عند خوف على ماء في حوز
 نقب بالخص وماء الذنب والبول ونحوه فوق بيت فيه
 مسجد **باب الوتر والنوافل** الوتر واجب وقال سنة
 وهو ثلث ركعات بسلام واحد يقرأ في كل ركعة الفاتحة
 وسورة ويلقيت في ثالثة دايما قبل الركوع بعد ما كبر
 ورفع يديه ولا يقبض في صلوة غيرها وتبسم المومن قانت
 الوتر ولو بعد الركوع ولا يتبع قانت الف خلافا لآي
 بل يقف ساكنا في الاظهر والسنة قبل الف وبعد الظهر
 والمغرب والعشاء ركعتان وقبل الظهر ومجعة وبعد
 اربع وعند ابى يوسف بعد مجعة ست وندب الاربعة
 قبل العصر او ركعتان والست بعد المغرب والاربعة قبل

في الصلاة في كل ركعة الفاتحة وسورة ويلقيت في ثالثة دايما قبل الركوع بعد ما كبر ورفع يديه ولا يقبض في صلوة غيرها وتبسم المومن قانت الوتر ولو بعد الركوع ولا يتبع قانت الف خلافا لآي بل يقف ساكنا في الاظهر والسنة قبل الف وبعد الظهر والمغرب والعشاء ركعتان وقبل الظهر ومجعة وبعد اربع وعند ابى يوسف بعد مجعة ست وندب الاربعة قبل العصر او ركعتان والست بعد المغرب والاربعة قبل

العشاء

العشاء وبعد ما وكره الزيادة على اربع تبسمه في نفل
 السجدة لا في نفل الليل الى ثمان خلافا لهما ولا يبرأ على
 الثمان والافضل فيها رابع وقال في الليل المشي افضل
 وطول القيام افضل من كثرة الركعات والقراءة فرض ركعتي
 الفريضة وكل النفل والوتر ويلزم نفل شرع فيه قصد اولو
 عند الطلوع والغروب لان شرع ظان انه عليه ولو نوى
 اربع ركعات وانفسد بعد القعود الاول او قبله فبقي ركعتين
 وقال ابو يوسف يقضي اربعاً لو انفسد قبله وكذا الجفاف
 لو جرد الاربعة من القراءة او قرأ في احدى الاخيرين فحسب
 ولو قرأ في الاوليين والاخيرين فقط او تركهما في احدى
 الاوليين او احدى الاخيرين فقط فبقي ركعتين اتفاقا
 ولو قرأ في احدى الاوليين لا غير وفي احدى الاوليين
 واحد الاخيرين فبقي اربعاً وقال محمد يقضي ركعتين
 ولو ترك فعدة الاولى بنية لا يبطل خلافا لمحمد ولو ترك صلوة
 في مكان فادابها في ادى شرفا منه جاز ولو ترك صلوة
 او صوما في غدا في حنت فيه لزمها القضاء ولا يبطل بعد صلوة
 مثلها وصح النفل فاعدا مع القدرة على القيام ولو فقد
 بعد ما افتتح قائما جاز وبكره لو بلا عذر وقال لا يجوز الا العذر
 ويتنفل ركبا خارج المصروميا الى اى جهة توجهت دابة
 وبني بن زول خلافا لابي يوسف وبركوبه لا يبنى **فصل**
 التراويح سنة مؤكدة في كل ليلة من رمضان بعد العشاء

١ لا لا لا لا يقضي ركعتين عند عدا وعذابي يوسف اربعاً
 ٢ لا لا لا لا يقضي الاخيرين بالاتفاق
 ٣ لا لا لا لا لا يقضي الاخيرين بالاتفاق
 ٤ لا لا لا لا لا يقضي الاولين بالاتفاق
 ٥ لا لا لا لا لا يقضي الاولين بالاتفاق
 ٦ لا لا لا لا لا يقضي الاخيرين بالاتفاق
 ٧ لا لا لا لا لا يقضي الاربعة عند عدا وعند محمد الاوليين
 ٨ لا لا لا لا لا يقضي الاربعة عند عدا وقال محمد ركعتين

قبل الوتر وبعده جماعة عشر ون ركعة عشر تسلمات
 وحلت بعد كل أربع بقدر ما والسنة فيها الخمسة فلا يترك
 لكسل القوم قبل وتكره فاعدا مع القدرة على القيام
 ويوتر جماعة في رمضان فقط والا فضل في السن
 المنزل الا التراويح **فصل** يصلي امام جماعة بالناس
 عند كسوف الشمس ركعتين في كل ركعة ركوع واحد
 وبطيل القراءة ويجفها وقال لا يجزئ يدعو بعد ما حتى تجلي
 الشمس ولا يجلب فان لم يجز صلوا افرادي اذ اربع
 كاخسوف والظلمة والبرج والفرع **فصل** لما صلوة
 جماعة في الاستسقاء بل دعاء واستغفار فان
 صلوا افرادي جاز ولا يصلي الامام بالناس ركعتين
 يجهر فيها بالقراءة ويجتنب بعد ما خطبتين كالعيد عند
 محمد وعندي يوسف خطبة واحدة ولا يقبل القوم اربعتهم
 ويقبل الامام عند محمد ويخرجون ثلثة ايام فقط ولا يجزئ
 اهل الذمة **باب ادراك الفريضة** شرع في فرض فاقم
 ان لم يسجد للاولى يقطع ويقعدى وان سجد وهو في
 الرباعي يتم شفعاً ولو سجد ثلثة يتم ويقعدى مشطوعاً الا
 في العصر ولو في الفجر والمغرب يقطع ويقعدى مالم يقعد الثانية
 بسجدة فان قعد ثم ولا يقعدى ولو كان في سنة الظهر او
 الجمعة فاقم او خطب يقطع على شفع وقبل ثم ما ذكره خروجه
 من مسجد اذن فيه قبل ان يصلي ما اذن لما الامن تمام

يجوز في كل ركعة من ركعات الوتر
 ركعة واحدة او اثنتين او ثلثين
 او اربعين او خمسين او ستين
 او سبعين او ثمانين او مائة

ويكره للمام ان يصلي السنة في مكان الذي
 صلى فيه المذنب لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 اذا صلى ان يقرأ او يتكلم او يقرأ او يتكلم
 في الصلاة الا في الفرض في قعدته ويجزئ
 للماموم ولو كان الا فضل في السنة اما خروجه من الفرض
 في السنة ان كان يصلي في الصلاة او في الفرض او في
 سنة الجمعة والوتر في بيت افضل

به جماعة اخر وان صلى لا يكره الا في الظهر والعشا ان شرع
 في الاقامة فمن خاف فوتر الجماعة ان ادى سنة ثم كرها
 ويقعدى وان رجا ادراك ركعة لا يترك بل يصلي بها بغير باب
 المسجدي ويقعدى ولا تقضي الا بتعذر الغرض وعند المصنف
 بعد الطلوع وبترك سنة الظهر في الحالين ويقضيها في وقت
 قبل شفعها وبغيرها وبغير الفريضة الخمس والوتر لا يقضي اصلاً
 ومن ادرك ركعة واحدة من الظهر جماعة لم يصليها جماعة
 بل ادرك فضلها ومن اتى مسجداً ولم يدرك جماعة يطلوع
 قبل الفرض ما شاء مالم يخف فوته ومن ادرك المامام ركعا
 فكله ووقف حتى رفع رأسه لم يدرك تلك الركعة ومن ركع قبل
 امامه فادركه امامه فيه ركوعه **باب قضاء الفوائت**
 الترتيب بين الفائتة والوقتية وبين الفوائت شرط
 فلو صلى فرضاً ذكراً فائتة فسد فرضه موقوفاً وعند ما بان
 فلو قضاها قبل اداء ست بطلت فرضيته ماصلي والا صحته
 لا عند ما والوتر كالفرض عملاً فذكره مفقداً خلافاً لها ولو
 صلى العشا بلا وضوء سبأ ثم صلى السنة والوتر بعد
 السنة لاعادة العشا ولا يعيد الوتر خلافاً لها وبطلان
 الفريضة لا يبطل اصل الصلوة خلافاً له ويسقط الترتيب
 بضيق الوقت وبالنسيان وبصيرورة الفوائت ستاً
 حديثة او قديمة ولا يعود بها الى الصلاة فمن ترك ستاً
 او اكثر وشرع بؤدي الوقتات مع بقاء الفوائت ثم فاتت

في كل ركعة من ركعات الوتر
 ركعة واحدة او اثنتين او ثلثين
 او اربعين او خمسين او ستين
 او سبعين او ثمانين او مائة

يخرج من ترك السنة الاولى والوتر
 من ترك السنة الاولى والوتر
 من ترك السنة الاولى والوتر
 من ترك السنة الاولى والوتر

والذكر في خلاف الصلوة كالذكر في الصلاة
 ان لم يصلي في وقتها لم يصلي في وقتها

فرض جديد فصلي وقت بعد ذكره صحت وقبته وكذا لو
فرض تلك الغوايت الا فرضا او فرضين فصلي وقت ذاكرا
ولا يقبل تارك الصلوة عمدا لم يجد ولو ارتد عقب فرض
صلته ثم اسلم في الوقت لزمه عاده ولا يلزم قضاء ما فات
زمان الردة ولا قضاء ما فات بعد سلامه في دار الحرب
ان جعل فرضيه **باب سجود التسهوا** او اسهي بزيادة او
نقصان سجدتين بعد التسليمين وقبل بعد واحدة
وتشهد وسلم ويأتي بالصلوة على النبي ثم والدعاء في
قعدة التسهوا الصحيح ويجب ان يقرأ في ركوع أو قعود
او قدم ركنا او آخره او كرهه او غير واجبا او تركه كركوع
قبل القراءة وما غير القيام الى الثالثة بزيادة على التشهد
وركوعين واجه فياخفي وترك القعود الاول وقبل كل
يؤول الى ترك الواجب وان تشهد في القيام او الركوع
لا يجب وان سها مرارا يكفيه سجدتان ويلزم المقدري
بسوا امامه ان سجد لا تسهوه والمسبوق بسجد مع
امامه ثم يقضي سها عن القعود الاول وهو اليه قرب عاد
والا لا يسجد للتسهوا وان سهي عن الاخير فعمدا لم يسجد
سجد للتسهوا فان سجد بطل فرضه برقة عند سجده ولو صنع
عند ابى يوسف وصارت نفلا فلا يلزم سجدة ففهم سادة
ان شاء وان قعد في الركعة ثم قام عاد وسلم لم يسجد
وان سجد ثم فرضه وسجد للتسهوا وفهم سادة والركعتان

بسم الله الرحمن الرحيم
ادارة الغوايت نوى ان ظهر عليه او لزمه او ظهر عليه
كذلك الصوم انما يجب في الغوايت في الصلوة بحاج الضا
الصلوة في الصوم لو كان ما عليه القضاء من رمضان حتى
اقول صوم عليه من رمضان الاول والثاني او الصوم عليه
من رمضان الاول والثاني والا فلا يجب الا التسهوا حتى
لو كان عليه قضاء يومين
من رمضان واحد فقط
يوما ولم يعين جاز درر

والسبوق اذا سها في القضاء
سجد لا منفرد ولو سها في اللان
في القضاء لا يسجد لا مؤتمرا
لا في الامام ولو سجد مع الامام لا يبعد
كل آخر الصلوة كما هو والمفهم خلف المسافر
حكم حكم المسبوق في سجدتي التسهوا اختيار
المسبوق لو قام لقضاء ما سبق قبل فراغ الامام
ان نقصد الا ان يكون الوقت قد مضى

بسم الله الرحمن الرحيم
ادارة الغوايت نوى ان ظهر عليه او لزمه او ظهر عليه
كذلك الصوم انما يجب في الغوايت في الصلوة بحاج الضا
الصلوة في الصوم لو كان ما عليه القضاء من رمضان حتى
اقول صوم عليه من رمضان الاول والثاني او الصوم عليه
من رمضان الاول والثاني والا فلا يجب الا التسهوا حتى
لو كان عليه قضاء يومين
من رمضان واحد فقط
يوما ولم يعين جاز درر

بسم الله الرحمن الرحيم
ادارة الغوايت نوى ان ظهر عليه او لزمه او ظهر عليه
كذلك الصوم انما يجب في الغوايت في الصلوة بحاج الضا
الصلوة في الصوم لو كان ما عليه القضاء من رمضان حتى
اقول صوم عليه من رمضان الاول والثاني او الصوم عليه
من رمضان الاول والثاني والا فلا يجب الا التسهوا حتى
لو كان عليه قضاء يومين
من رمضان واحد فقط
يوما ولم يعين جاز درر

نفل

نفل ولا عمدة لوقوع ولا تنوي ان سنة الظهر
من اقتدى به فيها صلايا فقط ولو افسد قضاها عند
مجيده صلى سنا ولا قضا لو افسد ولو سجد لسهوا في شفع
المنطوع لا يسجد عليه ولو سجد صح وسلامه عليه تسهوا
مخرجه من الصلوة موقوف ان سجد عاد اليها والا لا فيصنع
اقتداء من اقتدى به بعد سلامه ويحيز فرضه اربعين الا فيصنع
ويبطل وضوءه بغيره ان سجد والا فلا وعند سجدة لاخره
فتسبب الاحكام المذكورة سجد او لا ولو سلم من عليه تسهوا
بينة ان لا يسجد بطلت بنية ولان يسجد وان شك في
صلوته كم صلى ان كان اول ما عرض له استقبال والاخرى
وعمل غلبة ظنه فان لم يكن ظن النبي على الأقل وقعد في كل
موضع احتمل انه موضع القعود توترتم مصلي الظهر انهما
فسلم ثم علم انه صلى ركعتين اغما وسجد للتسهوا
باب صلوة الرض عجز عن القيام او خاف زيادة للرض
بسبب صلى قاعا ركع ويسجد وان تعذر الركوع والسجود
او مبرأه قاعا وجعل سجوده اخفض ولا يرفع الى
وجهه شيئا للسجود فان فعل وهو يخفف راسه صح اجاء
والا يصح وان تعذر القعود او مبرأه سبليا وجلاه
الى القبلة او مضطج وجهه اليها وان تعذر الابعاء برأه
اخرت ولا يومي بعينه ولا يجابه ولا يقبله وان قدر
على القيام وعجز عن الركوع والسجود يومي قاعا وسفل

لان النية في الصلاة
لا بد من النية في الصلاة
ادارة الغوايت نوى ان ظهر عليه او لزمه او ظهر عليه
كذلك الصوم انما يجب في الغوايت في الصلوة بحاج الضا
الصلوة في الصوم لو كان ما عليه القضاء من رمضان حتى
اقول صوم عليه من رمضان الاول والثاني او الصوم عليه
من رمضان الاول والثاني والا فلا يجب الا التسهوا حتى
لو كان عليه قضاء يومين
من رمضان واحد فقط
يوما ولم يعين جاز درر

بسم الله الرحمن الرحيم
ادارة الغوايت نوى ان ظهر عليه او لزمه او ظهر عليه
كذلك الصوم انما يجب في الغوايت في الصلوة بحاج الضا
الصلوة في الصوم لو كان ما عليه القضاء من رمضان حتى
اقول صوم عليه من رمضان الاول والثاني او الصوم عليه
من رمضان الاول والثاني والا فلا يجب الا التسهوا حتى
لو كان عليه قضاء يومين
من رمضان واحد فقط
يوما ولم يعين جاز درر

بسم الله الرحمن الرحيم
ادارة الغوايت نوى ان ظهر عليه او لزمه او ظهر عليه
كذلك الصوم انما يجب في الغوايت في الصلوة بحاج الضا
الصلوة في الصوم لو كان ما عليه القضاء من رمضان حتى
اقول صوم عليه من رمضان الاول والثاني او الصوم عليه
من رمضان الاول والثاني والا فلا يجب الا التسهوا حتى
لو كان عليه قضاء يومين
من رمضان واحد فقط
يوما ولم يعين جاز درر

حكى ان ابابوسف حج مع الرشيد فسلم الرشيد عليه
 ركعتين فلما سلم قال ابابوسف فقال انما اهل مكة
 فانما قوم سفر فقال له رضى من اهل مكة نحن اهل مكة
 احكم بهذا منك فقال ابابوسف لو كنت فقيها ما تكلمت
 في الصلوة اعمى

في صلاة ركعتين
 في صلاة ركعتين
 في صلاة ركعتين

وبنم المقيم بلا قراءة في الاصح ويستحب له ان يقول الحمد ثم
 صلواتك فاني مسافر ويبطل الوطن الاصل في عهد ابابوسف
 ووطن الاقامة بمكة والسفر والاصلي وفائتة السفر
 تقضي في ركعتين وفائتة ركعتين تقضي في السفر اربعاً
 والمعتبر في ذلك اخر الوقت والعاصي غيره وبني الاقامة
 والسفر تعتبر من الاصل دون التبع كالعبد والمرأة ويجزئ

باب الجمعة

لا تصح الا بستره شروط المصراوقاؤه و
 السلطان او نائبه ووقت الظهور والخطبة فيها في وقتها
 وجماعة والاذن العام والمبصر كل موضع له امر وقاض
 بنفذ الاحكام وليقيم الحدود وقيل ما لو اجتمع اهل مكة في
 اكبر مساجده لا يسعهم وقفاؤه ما الفصل بمعداً

وتصح في مصر في مواضع هو الصحيح وعن الامام
 في موضع فقط وعند ابى يوسف في موضعين ان حال
 بينهما من مصر في الموسم تصح الجمعة فيها للحليفة او
 امير الحجاز لا لاهل الموسم ولا لغيره فان فرض الخطبة بجمعة
 اوله نحوها وعند ما لا بد من ذكر طوبى بجمعة وسننها
 ان يخطب قائماً على طهارة خطبتين يفصل بينهما بجمعة
 مشتملتين على تلاوة آية والايضاً بالتقوى والصلوة
 على النبي ثم يذكر في ذلك واقل الجماعة ثلثة سوى الامام
 وعند ابى يوسف في اثنان وقيل بجمعة ولو تفروا قبل
 سجوده ليستألف الظهر وعند ما لا يستألفها الا ان تفروا

الامام

قل

وقد زاد في خان في هذا التفسير للمفسر
 بالامام والي يقرر على انصاف المصنف من الظالم
 وانما لم يكتب بقوله بنفذ الاحكام لان تنفيذها
 لا يستلزم اقامة حدود فان المرأة اذا كانت
 فاضلة بنفذ الاحكام وليس لها ان يقيم حدود
 وكذلك حكم وذكر حدود مغن عن ذكر النقض
 لانها تقترن في عامة الاحكام اعمى
 يعني من يجب عليه جمعة لا اقل من كس في ذلك موضع
 من الصبيان والنساء والعبيد والاولاد في التفسير
 ظاهر الرواية وعلى كل الفقهانية وفي تعريف المصنف
 روايات اخر كتبت في حاشيته فليست فيها اعمى
 ان لا يجوز الجمعة في العوات لا لاهل البيت بمصر ولا قفاؤه
 لان بينهما وبين مكة اربع فراسخ كما في

قبل شروعه ويبطل بخروج وقت الظهور وشروط وجوبها
 ستة الائمة بمصر والذكورة والصحة واخرية وسلامة
 العيدين والرجلين فلا تجب على الاعمى وان وجد فائداً
 خلافاً لها وكذا الخلاف في الحج ومن هو خارج المصرا ان
 كان يسمع النداء تجب عليه عند محمد وبه يفتى ومن لا يسمع
 عليه ان اذناها من اجزاءه عن فرض الوقت والمسافر والعبد
 والمرضى ان يؤم فيهما وتغفد بهم ومن لا عذر له
 لو صلى الظهر قبلها جاز مع الكرامة ثم اذا سعى اليها والامام
 فيها يبطل ظهره وقال لا يبطل ما لم يذكر الجمعة ويشترع
 فيها وكراهة للمعدوز والسجود اداء الظهر بجمعة في مصر
 يومها ومن ادركها في التشهد اوجب التسهول بجمعة
 وقال محمد بن ظهرا ان لم يذكر كراهة الثانية واذا خرج
 الامام فلا صلوة ولا كلام حتى يفرغ من خطبة وقال لا يباح
 الكلام بعد ذلك وجه ما لم يشترع في خطبة ويوجب التسبيح وترك
 البيع بالاذان الاول فاذا جلس في المنبر اذن بين يديه
 ثانياً واستقبلوه سمعين منصتين فاذا اتمت الخطبة تمت

باب صلاة العيدين

تجب صلوة العبد وترابطها كسر ايط
 الحجة وجوباً واذا استوى الخطبة ونذبت في الفطران باكل
 شئ قبل صلوة وبسك وبغسل وتطيب ويد حسن ثياب
 وبأدنى فطرة وتوجه الى المصلي والجمعة بالتكبير في طريقه خلافاً
 لما ولا يبطل قبلها ووقتها من ارتفاع الشمس

في قوله لا صلوة في العيدين
 في قوله لا صلوة في العيدين
 في قوله لا صلوة في العيدين

ولو كان في صلاة الجمعة فذكر في قوله لا صلوة في العيدين
 ان صلواتكم على الانبياء افضل من صلواتكم على جميع خلق الله
 ان صلواتكم على الانبياء افضل من صلواتكم على جميع خلق الله
 ان صلواتكم على الانبياء افضل من صلواتكم على جميع خلق الله

على المنبر

ومنه العارة بفيدان صلوة العبد وابنة
 وهو رواية عن ابى حنيفة وهو الاصح لموافقة عام
 على ذلك في غير ذلك وذا ليس الوجوب وقيل انها
 سنة عند عثمان قال في حديثه ان عبد الله بن مسعود
 في يوم واحد في الاصل سنة والثاني في فريضة
 فيجب بان محمد سماً باسمه لان وجوبها
 ثبت بالسنة فركسته

ويصح التكبير جهرا في طريق المصلي يوم الجمعة
 ويصح التكبير جهرا في طريق المصلي يوم الجمعة
 ويصح التكبير جهرا في طريق المصلي يوم الجمعة

ثم يحسن الى زوالها وصفتها ان يصلي ركعتين كبيرتين
 الا حرام ثم يثنى ثم يكبر ثلاثا ثم يقرأ الفاتحة وسورة ثم يرجع
 ويسجد ويدأ بالثانية بالقرأة ثم يكبر ثلاثا ثم احدى الركوع
 ويرفع يديه في الزوايد ويخطب بعد ما خطبتين يعلم الناس
 احكام الفطرة ولا تقضي ان قامت مع الامام وان منع
 عنها في اليوم الاول صلواتها في الثاني ولا يصلي بعده و
 الاضحية كالقصر لكن يستحب تأخير الاكل فيها الى ان يصلي ولا
 يكبر قبلها في الخطبة ويحذر التكبير في طريق المصلي ويعلم في
 الخطبة تكبير التشريق والاضحية ويجوز تأخيرها الى الثاني والثالث
 بعذر وبغير عذر والاجتماع يوم عرفه لشبهها للواقعتين
 ليس شيء ويجب تكبير التشريق عن فرعة الى عصر يوم العيد
 على المقيم بالمصر عقيب فرض احدى جماعة مستحبة وبالاقتداء بحج
 المصر على المرأة والمسافر وعند ما انصرفوا الى بيوتهم يوم التشريق على
 من تصلي الفرض وعليه العز وصفته ان يقول مرة الله اكبر الله العاترة
 اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد ولا يترك المؤتم ان
 ترك امامه **باب صلوة الخوف** ان اشتد خوف من العدو او
 سبع جعل الامام طائفة بازاء العدو وصل بطائفة ركعة ان
 كان مسافرا او في الخرج ركعتين ان كان مقيما او في المغرب
 ومضيت هذه الى العدو وجأت تلك وصلى بهم ما بقي وسلم
 وحده وذهبوا الى العدو وجأت الطائفة الاولى وامتوا
 بلا قرأة ثم جأت الطائفة الاخرى وامتوا بقرأة وبطلها
 المشي

له به حال صوره و تحجر الاكفان و ترا قبل ان يدبر فيها متوسط
 اللغافه ثم الازار عليها ثم يغمص ويوضع على الازار ثم يلف
 الازار من قبل يساره ثم من يمينه ثم اللغافه كذلك والمبراهه
 يلبس الدرع ويجعل شعرا خفيفتين على صدره فوقه ثم يحا
 فوق ذلك تحت اللغافه ويعقد الكفن ان خفيف ان شتر

فصل الصلوة عليه فرض كفاية وشروطها اسلام الميبي
وطهارته واولى الناس بالتقدم فيها السلطان ثم القاض
ثم امام الحي ثم الولي الا قرب فالاقرب الا الاب فانه يقدم
على الابن وللولى ان ياذن لغيره وان صلى غيره ذكر

بلاذن الولى عاد الولى ان شأ ولا يصل غير الولى بعد صلوة
وان دفن بلا صلوة صلى على قبره مالم يظن نفسه ويقوم
حذاء الصدر للرجل والمرأة وكبر تكبيرة وشئ عقبها ثم ثابته
يصل على النبي ثم بعد ما ثم ثابته يدعو لنفسه وللميت و

للمسلمين بعد ما تم رابعة وسلم عقبيه وان كثر فحسب لا يتابع
ولا قرأه فيها ولا شهد ولا رفع به الا في الاولى ولا يرفع

لصبي ويقول اللهم اجعله لنا فرط اللهم اجعله لنا ذخرا
 اللهم اجعله لنا شافعا مشفعا ومن اتى بغيرك يا امام لا يكبر
 ابن محمد

فنى بكرة اوى بكرة معه وقال ابو يوسف بكرة ولا بتظن من
كان حاضر حال الحرب ولا يجوز ارباب استخسان وبكرة فى

المشايخ ولا يصلي على عضو ولا غائب ومن اشتغل

بعد الولادة غسل وسمي وصلى عليه واما غسل في الحائض
واخرج في خوفه ولا يصلي عليه ولو سبي صبي مع احد ابويها يصلي
عليه الا ان اسلم احدهما او اسلم هو عاقلا ولم يسب احدهما معه

ولومات لمسلم قريب كما فرغ منه غسل النجاسة وفيه في حقه
والقاء في حفرة أو دفعه إلى اهل دينه وسن في عمل الجارية

اربعه والى بدء بضع مقدمها على يمينه ثم مؤخرها ثم مقدمها
على يساره ثم مؤخرها وبسر عوابه دون اكتب والمشي خلفها
افضل وانما هو الذي ذكره في كتابه

اللائق وكيف البقر ويذكر الميت في حمة القيد و
 واول كحرف في جانب القيد ثم القيد حية في

لا الرصل ويوجه الى القيلة وتحت العقدة ويستوي عليه اللين
أو القصب وكما في الصورة وكما انزل واستعمل

البقر ولا يرتفع ويكره بناءؤه بالجص والاسج واخشب ولا يذفن
اشنان في قبر الاضرة ولا يخرج من القبر الا ان يكون الارض

معضوبه ويكره وطى القبر وجلوس والنوم عليه والصلوة
عنده **باب الشهيد** هو من قتل اهل الحرب او البغى او

تطاع الطريق او في وجد في المعركة و به ان يخرج اجماعا و قد
 مسلم ظلمي و يجب بقدره في كفنه و يصلى عليه و لا يغسل و يدفن

بدم وتياه الالم ليس فيه نفس الكفن كالقرو والاحتسوا
 اخف والسهم ويزاد وينقص مراعاة لكفن السنة وان

كان صبيًا أو جنبًا أو حائضًا أو لم يجس عذرا لها

صلى الله عليه وسلم عن الغنمة في سهمين
في دار الحرب اربع مئة ومات الحصان
عليه لانه يقرب فانما هو لواء

والبالغين في السن
وان في الصبي او الصبية
فهو على دين ابوه
سكن معه ابواه او
مات الابوان بعد ذلك

وعرفها الميت من غير
فلا ما بين انشق
من حديد ولكن
قبل نحو القيد ليد
وان زاد وان حرس
فمنه من سماء البعده

ما هو الود في بلا تكفين لا ينشئ عليه بلان
مئة اشته من عدم تخفيفه الذي قام
امه وكذا قالوا الود في بلا غسل وايم
على فزوه ولا يخرج من الاشياء
علم ان الاصل في هذا الكتاب شهادة احدنا
الحق

وصلى عليه وسلم فليسوا بحديث
بكل قولهم فدلناهم ولا تغسلوه
عنكم لم يغسلوه في عدم الغسل
فمن قبل ظلم الاموات حربا او
غزوا او غزوا او غزوا او غزوا
ان غر وعليا رضى الله عنهما
غسلوا وكانا شهيدين بقوله
المقصود ههنا الفرق بين شهيد
في ترك الغسل

1887

يقول من وجد قتيلا مصرعاً في موضع كذا أو وجد في القتل
القتل من الرزق عن الجامع والشارع ولم يعلم قاتله

وإن كان في موضع كذا أو وجد في القتل
القتل من الرزق عن الجامع والشارع ولم يعلم قاتله

ويحس أن قتل في المصر ولم يعلم أنه قتل عمداً ظاهراً وكذا إن ارتكبه
بان أكل أو شرب أو عوج أو باع أو اشتري أو عاش أكثر
يوم عند أبيه خلاف ما مضى عليه وقت صلوة وهو يعقل
أو أنه خفي أو نقل من المعركة حياً أو أوصى مطلقاً عند أبيه
وقال محمد إن أوصى بآخر أخوه لا يغسل ومن قتل جده عفوفاً
أو قضا صر غسلاً وصلى عليه ومن قتل لغيره أو قطع طريقه
غسل ولا يغسل عليه وقبل لا يغسل البضا ويصلى على قاتل
نفسه خلاف أبي يوسف مع **باب الصلوة في الكعبة**

صح فيها الفرض والنفل ومن جعل فيها ظهراً إلى ظهره أو ظهره إلى ظهره
ولو إلى وجهه لا يجوز وكراهه أن يجعل وجهه إلى وجهه و
لو تحلقوا حولها وهو فيها جاز وإن كان خارجاً جازت
صلوة من هو أقرب إليها منه إن لم يكن في جانبه و
جوز الصلوة فوقها وتكره **كتاب الزكوة** هي عليك

مع قطع المسقعة عن المملوك من كل وجه له تعالى وشروط
وجوبها العقل والبلوغ والإسلام والحرية ومالك لخصاب
حولها فارع عن الدين وأجته الأصلية نام ولو تقديراً
مكلاً ما فلا تجب على يهود ولا نصبي ولا مكاتب ولا يمتثلون
مطالب من العباد في قدر دينه ولا في مال ضار وبه المفقود
والتساقي في الجرم والمغصوب لا يئنه عليه ومدينون في البرية
نسي مكانه وما أخذ من ديرة ودين كان قد أخذ ولا يئنه

وإن كان في موضع كذا أو وجد في القتل
القتل من الرزق عن الجامع والشارع ولم يعلم قاتله

وإن كان في موضع كذا أو وجد في القتل
القتل من الرزق عن الجامع والشارع ولم يعلم قاتله

عليه خلاف بين مفرق أو معسر أو قتل أو جاع عليه
بينه أو علمه قاض خلاف في المفلس وخلاف ما دفن
في البيت أو نسي مكانه وفي المدفون في الأرض والكرم
اختلاف وبزكي الدين عند قبضه فحجب بالنجارة
عند قبضه أربعين وبدل باليس كذلك عند قبضه نصاب
وبدل باليس مال عند قبضه نصاب وحوالان حول وقالا
يزكي ما قبض منه مطلقاً إلا الدية والارش وبدل الكفاية

فغنى قبض نصاب وحوالان حول وشرط إذا اشبهت
مقارنة للاداء والعزل المقدار الواجب ولو تصدق بالكل
ولم ينو باسقاط ولو بالبعض لا تسقط حصنة عند أبيه
فلا فالحمد وتكره حيلة لا سقاطها عند محمد خلاف لأبي
ولو اشتري عبد للتجارة فنوى استخدامه بطل كونه للتجارة
وما نوى للتجارة لا يصير للتجارة بالنية فالم بيعه وكذا ما ورت

وان نوى التجارة في ملكه ثم يبيعه أو وصيه أو نكح أو خلع
أو صلح عن ثوب كان لما عند أبيه خلاف لمحمد وقيل
اختلاف بالعكس ولما يعين الناذر للتصدق اليوم
والدرهم والفقير **باب زكوة السوائم** التي

تكفي بالزكاة في أكثرها كحل ليس في أقل من خمس من
الابل زكوة فإذا كانت خمس سائمة ففيها شاة و
في العشر شاتان وفي خمس عشرة ثلث شياه وفي
عشرين أربع شياه وفي خمس وثلاثين إلى خمس

وإن كان في موضع كذا أو وجد في القتل
القتل من الرزق عن الجامع والشارع ولم يعلم قاتله

وإن كان في موضع كذا أو وجد في القتل
القتل من الرزق عن الجامع والشارع ولم يعلم قاتله

وإن كان في موضع كذا أو وجد في القتل
القتل من الرزق عن الجامع والشارع ولم يعلم قاتله

عشر ثانياً **باب الركاز** مسلم وذو وجد مفيد
ذهب أو فضة أو حديد أو رصاص أو نحاس في أرض
عشر أو خارج أخذ منه خمسة والباقى لأن لم تكن الأرض
مملوكة والآفلها وما وجدته كحرى فكله في وان
وجدته في دياره لا خمس فلا فلها وفي أرضه رواتبان
وان وجدته في غيره فلا مسلم فهو كاللغطة وما فيه
علامة الكفر خمس وباقيه له أن كانت أرضه غير مملوكة
وان مملوكة فكله عند أبيس وعند بياقيه لمن
ملكها أو الفصح أن علم والآفلها قضى مالك عرف لها
في الإسلام وما شئتة ضرب به يجعل كافر يافى ظاهر المذهب
وقبل اسلاميتا في زماننا ومن دخل دار حرب بامان
فوجد في صحاها ركا زانكله وان وجدته في دار
منهارة على مالهما وان وجد ركا زانما عهم في أرض
فيها غير مملوكة خمس وباقيه له ولا خمس في نحو فريج
وزبرجند في جبل وخمس ربيع لا لؤلؤ وغيره وعند
الى يوسف بالقدس **باب زكوة** يخرج في ماسقة
النساء أو سقى سقى أو أخذ من ثمن جبل العشر قبل أو
كثر بلا شرط ضاب وبقاء وعند بياقيه فبما بقي
سنة إذا بلغ خمسة أو سقى والوسق ستون صاعا
وما لا يسوق فاذا بلغت قيمة خمسة أو سقى من ادنى
ما يسوق عند أبيس وعند محمد إذا بلغ خمسة أمثال

من اعلى ما يقدر به نوعه فاعشربني القطر خمسة اجمال
وفي الزعفران خمسة امان ولا شئ في حطب وقصب
فارسي وحشيش وبن وسعف وفي طاسقي بعرب او
والبن اوساينه نصف العشر قبل رفع ثوب الزرع وفي
العسل العشر قل او اكثر اذا اخذ من جبل او ارض عسرية
وعند محمد اذا بلغ خمسة اراق والفرق ستة وثلاثون
رطلا وعند ابيس اذا بلغ عشر فرب ولو خذ عشر ان
من ارض عسرية لتغلي وعند محمد عشر واحد ان كان
اشترانا من مسلم ولو اشترى امانة ذي اخذ منه العشر ان
وكذا لو اشترى امانة مسلم واسلم هو خلا لابي يوسف و
بين محمد معه وعلى المرأة والبصبي منهم ما على الرجل ولو اشترى
ذمي عسرية مسلم فعليه اخراج وعند محمد تبقى على مالها فان
اخذ امانة مسلم بشفعة او ردت على البائع لفساد عاد
العشر وفي دار حنبل بسنا اخراج ان كانت لذمي او
لمسلم سقي بامانة وان سقاها بماء العشر فعشر ولا شئ
في الدار ولو لم يمتى وماء السماء وكبر والعين عشري و
ماء انها حفرها لجمع خراجي وكذا يكون وصحون ودجنة
والطراب عند ابي يوسف خلا لالحمد وليس في عين غير الدفنة
او يقط في ارض عسرية وان كانت في ارض خراج
ففي حرما الصالح للزراعة اخراج لا فيها ولا يجمع عشر و
خراج في ارض واحدة **باب المصرف** هو الفقير

[illegible]

من اعلی ما یقدر به نوعه فاعبث فی القطع خمسة اجمال
وفی الزعفران خمسة امان ولا شیء فی حطب وقصب
فارسی وحشیش وبن وسعف وفی تاسق یوزب او

والتي اوساينه نصف العشر قبل رفع ثوب الزرع وفي
العسل العشر قل اوكثر اذا اخذن من جبل او ارض عشيرة
وعند محمد اذا بلغ خمسة افراق والفرق ستة وثلاثون

رطل واحد ابليس عا د ابلغ عشر درت ولو حذ عشر ان
 من ارض عشرية تغلبني وعند محمد عشر واحد ان كان
 اشتراها من مسلم ولو اشتراها منه ذي اخذ منه العشر ان
 العشر الحجة

ولله الواسر ائمة مسلم واسلم هو طاريا ابني يوسف و
 قبل محمد معه وعلى المرأة والبصبي منهم ما على الرجل ولو اشترى
 ذمتي عشرية مسلم فغلبه اخراج وعند محمد تبقى على حالها فان
 اخذها من غير الشفاعة او بغيرها فاعادها لزوجها

العشر وفي دار حبلت بسنا نأخر اج ان كانت لذي او
لمسلم سقى بايمانه وان سقاها بماء العشر فعشر ولا شيء
في الدار وله نفحة وماء التراب وكفه والعبد بعشر ترو

ماء انما حفرت بالبحر خراجي وكذا يسجون وجيئون ودعوتهم
والفرار عند ابى يوسف خلا والمحمد والكيسر في عين غير الازفة
أو يقط في ارض عسنة شمي وان كانت ارض خراج

ففي حرمة الصالح للزراعة الخراج لا فيها ولا يجمع عشرو
خراج في ارض واحدة **باب المصرف** هو الفقير

ولورأوا الهلال في يوم الشك منها فأنه ليلة المستقلة
 سواء كان قبل الزوال أو بعده وليكون ذلك اليوم من
 رمضان ولا يتناول وروى عن أبي سعيد أن كان قبل
 الزوال فحول ليلة الماضية وإن كان بعد الزوال فحول ليلة
 المستقلة وإن قيل أن مكانت الشمس تنوّل في قول ليلة
 المستقلة وإن كان في غير تنوّل فحول ليلة الماضية والآول
 هو الظاهر وقال فيصنفان أن أخطوا في التفرقة عليهم
 لأنهم أخطوا في تأويل وقال عم أخطوا في الرؤية

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page. The text is written in a cursive style and appears to be a list or a series of entries, possibly related to the 'Furqan' mentioned in the caption. The text is arranged in several lines, with some words being repeated or written in a larger, more prominent script. The page is numbered '4' in the top right corner.

۱۷ محمد و دانی قدق تاب ۵۴

ان جاء من خارج البلد او كان على مكان مرتفع ولو
صاموا ثلثين ولم يروا حل الفطر ان صاموا بشهادة
اثنين وان بشهادة واحد لا يحل ومن رأى هلال
رمضان او الفطر ورده قوله صام وان فطر قضى فقط
واذا ثبت في موضع لم يجمع الناس وقبل يختلف باختلاف
المطالع **باب موجب الافساد بحسب القضاء والكفارة**
لكفارة الظهار على من جامع او جموع في رمضان
عمدا في احد السبلين او اكل او شرب عمدا غدا او
دواء وكذا الواجحة او اغتاب فظن انه فطره فاكل عمدا
ولا كفارة بافساد الصوم غير رمضان ويجب القضاء
فقط لو افطر خطا او مكرها او اخطى او استعط او
اقطر في اذنه او داوى جائفا او اتمه فوصل الى دواء
الى جوفه او دماغه او ابتلع حصاة او حذبه او شفا
ملا فيه او سحر بظنه ليلا او فجر طالع او افطر بظن الغروب
ولم تقرب او اكل ناسبا فظن انه فطر فاكل عمدا او
جمعت نائمة او مجنونة او لم ينو في رمضان صوما ولا
فطرا وكذا الواصحة غير ناول للصوم فاكل وعند ما تحب
الكفارة ايضا ولو اكل او شرب او جامع ناسبا لا يقطر
وكذا الونام فاحتمل او اجه نزل بنظر او ادهن او اكل النحل
او قبل او اغتاب او اجه او غلبه القى ثقباً في ليله
او اصبح خبيثا او صب في اذنه ماء وكذا الوصبة في

Handwritten text in a script, likely Indic, possibly Devanagari or similar, written vertically on a palm leaf. The text is partially obscured by a dark, irregular stain or shadow on the right side of the leaf.

وكتب على اسم الامام الحسن
عليه السلام والعشر من رمضان
ومن رمضان سنة ٢٢٢

[illegible]

وفي قريته اذ اكل الصائم عاليا بول عادة كالحصاة والنواة
والقطيل ونحوه من الزهر والبرص والبراق الذي
حصل له في يوم استعمله واستعمله المكي من يد كاهن
مطبوخ وكثرة الرقة والطين الذي يغسل به الرأس
فقد صوم فان كان معتادا الاكل منذ الطين فليحمله
القضاء والكفارة معينة ١٢٨

وفي الملاحظة اذ الرجل يصوم في دبره وقت الطهارة
 لا يفطر ان كان يابس وان كان مبلولا يفطر
 لا فقال لا يدخل مع اصبعه ماء وفي جوامع الفقهاء لو اذنت
 الصائم اصبعه في فمها او دبرها لا يفسد على الخمار الا
 ان يكون مبلولا وكذا الاكبر الغسل وفي النهاية الامم
 اذا خاف من غي نفسه في الصوم بالطبخ والكبر وغسل الثياب
 افطرت وقتت وكذا الرجل في كس نفسه واهل ولو ان
 لا ولو لم يصوم يوم فاكل بمرض او حيض ففطر كقول
 عن الصوم لا شغل بالمعصية فانه يفطر ويصوم في اليوم
 نصف صاع جاتع الفتاوى

يقول في صوم هذه الأيام

شيئا كان نذرا فقط وان نوى اليمين وان لا يكون
نذرا كان يمينا فحب فحب بالفطر كفارة اليمين لا القضا
وان نواها او نوى اليمين فقط كان نذرا ويمينا فحب
القضاء والكفارة ان افطر وعذابي يوسف نذر
في الاول ويمين في الثاني ولا يكره اتباع الفطر
بصوم ستة من شوال وتفرقها بعد عن الكراهية والنية
بالنصاري **باب الاعتكاف** هو ستة مؤكدة
ويجب بالنذر وهو البت في مسجد جماعة مع النية من رمضان
وافد يوم عند الامام واكثره عند ابيس وساعة عند
محمد والصوم شرط في الاعتكاف الواجب وكذا في
النفل رواية والمرأة تعكف في مسجد بيتها ولا يخرج
المعكف الا الى حاجة الانسان او لجمعة في وقت يذكرها
مع سنتها ولا يلبث في جامع اكثر من ذلك فان لبث
فلا فساد فان خرج ساعة بلا عذر فسد وعذما لا
يفسد ما لم يكن اكثر اليوم واكل وشربة ونومه فيه
يجوز له ان يبيع ويتبع بلا احضار السبحة ولا يجوز
لغيره ويحرم عليه الوطئ ودواجه وبفسد بوطئه و
لونا سوا او في اللبس وبالكس والقبة والوطئ
في غير الفرج البضا ان انزل والا فلا وبكره الضمت
والكلام بالاجرة ومن نذرا اعتكاف ايام لزمه بليا
لها وان نذر يومين لزمه بليتهما خلا فلا ييس

في

هذا هو الاعتكاف وهو البت في مسجد جماعة مع النية من رمضان
وافد يوم عند الامام واكثره عند ابيس وساعة عند محمد والصوم شرط في الاعتكاف الواجب وكذا في النفل رواية والمرأة تعكف في مسجد بيتها ولا يخرج المعكف الا الى حاجة الانسان او لجمعة في وقت يذكرها مع سنتها ولا يلبث في جامع اكثر من ذلك فان لبث فلا فساد فان خرج ساعة بلا عذر فسد وعذما لا يفسد ما لم يكن اكثر اليوم واكل وشربة ونومه فيه يجوز له ان يبيع ويتبع بلا احضار السبحة ولا يجوز لغيره ويحرم عليه الوطئ ودواجه وبفسد بوطئه ولونا سوا او في اللبس وبالكس والقبة والوطئ في غير الفرج البضا ان انزل والا فلا وبكره الضمت والكلام بالاجرة ومن نذرا اعتكاف ايام لزمه بليا لها وان نذر يومين لزمه بليتهما خلا فلا ييس

في الليلة الاولى منها وان نوى النهر خاصة صحت
وبدئ التتابع وان لم يلبس فيه ويلزم بالشروع الا عند
محمد **كتاب الحج** هو زيارة مكان مخصوص في زمان
مخصوص بفعل مخصوص فرض في العمرة على الفور
خلا فالحج بشرط اسلام وحرية وعقل وبلوغ و
صحة وقدره زائد وراجله ونفقة ذياه وابائه فضلت
عن حواجه الاصلية ونفقة عباده الى حين عودته مع
امن الطريق وزوج او محرم للمرأة ان كان بينها و
بين مكة مسافة سفر ولا يخرج بلا احدا وشرط كون
الحج عاقلا بالغ غير مجوس ولا فاسق ونفقة عليها
وحج معه حجة الاسلام بغير اذن زوجها فلوا حرم صبي
او عبد فبلغ او عتق ففرض لا يجوز عن فرضه فان جدد
الصبي احرامه للفرض صحح بالخلاف العبد وفرضه الاحرام
وهو شرط والوقوف بعرفة وطواف الزيادة وبما كان
واجبه الوقوف بمزدلفة والسعي بين الصفا والمروة
ورئي الحمار وطواف الصدر للآفا في وكلتي وكل ما يجب
بتركه الدم وغيره ما سنن وآداب واشهره شوال و
ذوالقعدة والعشرة الاولى من ذي الحجة وبكره الاعرام له
قبلها والعمرة سنة والمواقيت للمدنيين ذو الحليفة و
لشاميين حجة وللعراقيين ذات عرق وللحجازيين قرن
ولليحيين يلزم لاهلها ولمن ضربها وبكره تأخير الاحرام

فان اراد المكي ان يحرم في مكة احرق
فوقه ذات عرق ولا يضره
المواقيت ومن فسد مكة
من طريق غير مكة
اذ احلها للمكة

في الليلة الاولى منها وان نوى النهر خاصة صحت
وبدئ التتابع وان لم يلبس فيه ويلزم بالشروع الا عند
محمد **كتاب الحج** هو زيارة مكان مخصوص في زمان
مخصوص بفعل مخصوص فرض في العمرة على الفور
خلا فالحج بشرط اسلام وحرية وعقل وبلوغ و
صحة وقدره زائد وراجله ونفقة ذياه وابائه فضلت
عن حواجه الاصلية ونفقة عباده الى حين عودته مع
امن الطريق وزوج او محرم للمرأة ان كان بينها و
بين مكة مسافة سفر ولا يخرج بلا احدا وشرط كون
الحج عاقلا بالغ غير مجوس ولا فاسق ونفقة عليها
وحج معه حجة الاسلام بغير اذن زوجها فلوا حرم صبي
او عبد فبلغ او عتق ففرض لا يجوز عن فرضه فان جدد
الصبي احرامه للفرض صحح بالخلاف العبد وفرضه الاحرام
وهو شرط والوقوف بعرفة وطواف الزيادة وبما كان
واجبه الوقوف بمزدلفة والسعي بين الصفا والمروة
ورئي الحمار وطواف الصدر للآفا في وكلتي وكل ما يجب
بتركه الدم وغيره ما سنن وآداب واشهره شوال و
ذوالقعدة والعشرة الاولى من ذي الحجة وبكره الاعرام له
قبلها والعمرة سنة والمواقيت للمدنيين ذو الحليفة و
لشاميين حجة وللعراقيين ذات عرق وللحجازيين قرن
ولليحيين يلزم لاهلها ولمن ضربها وبكره تأخير الاحرام

عشر من وواجب ومن

عن الممن قصد دخول مكة وجاز التقديم وهو افضل و
 محل لمن هو داخلها دخول مكة غير حرم ووقته الحقل والمكلى
 في الحج احرم وفي العمرة الحقل **فصل** واذا اراد الاعوام
 نذب ان يقلم اظفاره ويقص شاربه ويحلق عانته ثم
 يتوضا او يغتسل وهو افضل ويلبس ازارا ورداءه
 جديدين البضيين وهو افضل ولولبس ثوبا واحدا
 يستر عورته جاز وينطيب ويصلي ركعتين فان كان
 مفردا يقرأ بقول عقبه اللهم اني اريد الحج فستره لي وقبله
 متى وان نوى بقوله اجراء ثم يلبس فيقول لبك اللهم
 لبك لا شريك لك لبك ان احيد والنعمة لك والملك
 لا شريك لك ولا ينقص منها ويجوز الزيادة فاذا التبت
 نا وبا فقد احرمت فليقل الرث والفسوق والجبال وحسن
 قتل صيد البر والاشارة والدلالة عليه والبطش وقلم
 الظفر وحلق شعر راسه او بدنه وقص كعته وشعر راسه
 او وجهه وغسل راسه او كعته بالخطي ولبس قميص
 او سراويل او ثياب او عمامة او عمار او قنطرة
 او خفين الا ان لا يجد نعلين فيقطعهما من اسفل
 الكعبين ولبس ثوب صبيغ بر عنان او وسيل وعصم
 الا ان يغسل حتى لا ينقض ويجوز الاغتسال ودخول
 الحمام والاستظلال بالبيت والحمل وشدا الجمان في وسطه
 ومقابلة عروته وبكر التلبية رافعا بصوته عقب الصلاة وكلما

هذا هو الوجه الذي عليه الجمهور في دخول مكة وهو ان يدخلها من غير حرم مكة وهو الحقل والمكلى

كانا غسيلين او مع

الركعتين فليقل الرث والفسوق والجبال وحسن قتل صيد البر والاشارة والدلالة عليه والبطش وقلم الظفر وحلق شعر راسه او بدنه وقص كعته وشعر راسه او وجهه وغسل راسه او كعته بالخطي ولبس قميص او سراويل او ثياب او عمامة او عمار او قنطرة او خفين الا ان لا يجد نعلين فيقطعهما من اسفل الكعبين ولبس ثوب صبيغ بر عنان او وسيل وعصم الا ان يغسل حتى لا ينقض ويجوز الاغتسال ودخول الحمام والاستظلال بالبيت والحمل وشدا الجمان في وسطه ومقابلة عروته وبكر التلبية رافعا بصوته عقب الصلاة وكلما

علا

علا شرفا او بهط واديا او لقي ركباً وبلا سحر
فصل فاذا دخل مكة ابتداء بالمسجد فاذا عابن البيت
 كبر وهتل وابتداء بالبحر الاسود فاستقبله وكبر وهتل
 رافعا يديه كالصلوة وقبل ان استطاع من غير ان
 يودي سما او يستلم او يمس شيئا في يده وقبله ويشير
 اليه مستقبلا كبر امثلا مصليا على النبي دم ويطوف اخذا
 عن يمينه مما يلي الباب وقد اضطلع رداءه وجعل تحت
 ابطه اليمين والي يديه على كتفه اليسرى وجعل طوافه
 وراء خطيم سبعة اشواط يرمل في الثلثة الاول منها ويمشي
 في الباقي على بينة ويستلم حجر كمامته ويجتمع طوافه با
 لاستلام الركن اليماني كما مر به حسن ثم يصلي ركعتين عند
 المقام او حيث تيسر من المسجد وسما واجتبا بعد كل اسبوع
 وهذا طواف القدوم وهو سنة لغير من يمكنه ثم يعود و
 يستلم حجر ويخرج الى الصفا فيصعد عليه ويستقبل البيت
 وكبر وهتل ويصلي على النبي دم رافعا يديه للدعاء ويدعو
 بما شاء ثم بخط نحو المروة ويمشي على مهل فاذا بلغ بطن
 الوادي بين كيدلين الاخضرين سعى سعيها حتى تجاوز
 سما وبفعل على المروة كفعله على الصفا وهذا سوط تيسر
 بينهما سبعة اشواط يبداء بالصفا ويختم بالمروة ثم يقيم
 بمكة ثم ما ويطوف بالبيت نفلا ما اراد فاذا كان اليوم
 السابع من ذي الحجة خطب الامام خطبة يعلم الناس

حامد الله تعالى

هذا هو الوجه الذي عليه الجمهور في دخول مكة وهو ان يدخلها من غير حرم مكة وهو الحقل والمكلى

عند المقام او غيره من المسجد

لان احد الميادين اخر والا فامر روكي

هذا هو الوجه الذي عليه الجمهور في دخول مكة وهو ان يدخلها من غير حرم مكة وهو الحقل والمكلى

فانه ذلك فقد فاته الحج فيطوف ويسعى ويتحلل ويقضي
 قابل ولادم عليه ولو اضر فبقه ان يحرم عنه عند اغتائه
 ففعل صح وكذا ان فعل بلا امره خلا فاما المرأة في جميع
 ذلك كالرجل الا انها تكشف وجهها لاراسها ولو سدت
 على وجهها شيئا وجافته جاز ولا تجزى بالتبني ولا تزل
 ولا تسعى بين المبلين ولا تخلق بل تقصر وتلبس المحيط
 ولا تقرب حج اذا كان عنده رجال ولو حاضت عند
 الاحرام اغتسلت وانتبجج المناسك الا الطواف
 وان حاضت بعد طواف الزيارة سقط عنها طواف
 الصدر ولا شئ عليها التركة كما يسقط عن من اقام
 بكة ولو بعد النفر عند ابس وعند محمد لا يسقط بالاقامة
 بعده ومن قلد بدنة تطوع او نذر او جازاء صيد او نحوه
 وتوجه فلا حتى يلحقها الا في بدنة المتعة فان جلتها او
 اشترى ما او قلد شاة لا يكون محرما والبدن من الابل
 والبقر **باب القران والتمتع** القران افضل مطلقا وهو
 ان سهل بالعمرة وحج معا من الميقات ويقول بعد
 الصلوة اللهم اني اريد الحج والعمرة فسرعا لي وتقبلها
 مني فاذا دخل مكة ابتداء فطاف للعمرة وسعى ثم طاف
 للحج طواف القدوم وسعى ولو طاف لهما طوافين وسعى
 سبعين جاز واساء ثم حج كما تر فاذا رمى جمرة العقبة سعى
 يوم النحر فخرج دم القران شاة او بدنة او سبع بدنة فان

بشرط ان يكون في مكة

وهو ان يكون في مكة

المراد بالتقليد ان يرتبط بقيادة عاتق البدنة فيصير محرما سعي بالتبني صدر الشريعة

ان سعى ساعيا يعلم انها بدنة صدر

من اهل البيت لان الطواف لا يكون الا في مكة

المراد بالتقليد ان يرتبط بقيادة عاتق البدنة فيصير محرما سعي بالتبني صدر الشريعة

عج

عج عنه صام ثلثة ايام قبل يوم النحر والافضل كون
 آخر ما يوم عرفه وسبعة ايام نحر ولو لمكة فان لم يصم
 الثلثة قبل يوم النحر فحين الذم وان وقف القارن بعرفة
 قبل طوافه للعمرة فقد رخصها فعليه دم لرفضها ويقضيها
 ويسقط عنه دم القران والتمتع افضل من الافراد
 هو ان ياتي بالعمرة في الشهر الحج ثم يخرج من عامه فحرم بها
 من الميقات ويطوف لهما ويسعى ويتحلل منها ان لم
 يسق المدي ويقطع التلبية باقول الطواف ثم يحرم بالحج
 من حرم يوم الزوية وقبله افضل وحج وبذبح كالقارن
 فان عجز فحله وجاز صوم الثلثة قبل طوافها ولو في شوال
 بعد الاحرام بها لا قبله فان شاء سق المدي وهو
 افضل اخم ويساق وان كان بدنة فلد يجرأ ذاة
 او نعل وهو اولي من التحليل والاشعار جاز عند سماع
 هو شق سماعها من الابس وهو الاشبه بفعله دم
 او من الابس وعخذ الامام بكبره ثم بعتمر كما تقدم ولا
 يتحلل ويحرم بالحج كما مر فاذا طاف يوم النحر حل من احرامه
 ولا تمتع ولا قران لاهل مكة ومن هو اهل الميقات
 المواقيت فان عاد الممتع الى اهل بعد العمرة ولم يكن
 ساق المدي بطل تمتعه وان كان قد ساقه لا ومن
 طاف للعمرة قبل الشهر الحج اقل من اربعة ايام بعد خولها
 وحج كان متمعا وان طاف اربعة فلا ولو اعتمر كوفي

التمتع في الشروع عبارة عن الجمع بين الاحرام

التمتع في الشروع عبارة عن الجمع بين الاحرام

فلكم بدر

مطلب تمتع آو

وهو اولي من قوده صح

في الشرح وتخلل واقام مكة وحج صحته وكذا الواقام
 ببصرة وقبل لا يصح عندها ولو افسد عمره واقام ببصرة
 وقصدها لا يصح تمتع الا ان يعود الى اهل ثم ياتي بها
 عندها يصح وان لم يعد وان بقي بعد الا فساد مكة وقضى
 وحج من غير عود لا يصح تمتع اتفاقا وما افسده المتع
 من حجرة او حجة مضى فيه وسقط عنه دم المتع ومن تمتع
 فضحى لاجزئه عن دم المتعة **باب نجايات** ان طيب
 لحم عضو الزم دم وكذا الوادة من برئت وعند ما صدقة
 ولو غلبت رائحة كجاء او ستره يوما كاملا فعليه دم
 وكذا الولبس مخيطا يوما كاملا او حلق ربع راسه او حجة او
 حلق رقبته او ابطيه او احد سماء وعائنه وكذا الوحلق مخيطا
 وعند ما صدقة وان فصل اظافر يديه ورجليه في مجلس
 واحد فعليه دم وكذا الوفصل اظافر يديه واحدا ورجل وان
 فصل اظافر يديه في اربعة مجالس فعليه اربعة دماء وعند محمد
 دم واحد وان طيب اقل من عضو او ستر راسه ولبس المخيط
 اقل من يوم فعليه صدقة وكذا الوحلق اقل من ربع راسه
 او حجة او حلق بعض رقبته او عائنه او احد ابطيه او راس
 غيره او فصل اقل من خمسة اظفار او خمسة متفرقة وعند
 محمد خمسة متفرقة دم وان طيب او لبس او حلق
 لعذر غير ان شاء ذبح شاة وان شاء تصدق بثلاثة اشع
 على ستة مساكين وان شاء صام ثلاثة ايام ولو اراد
 او تشح

ببصرة وقبل لا يصح عندها ولو افسد عمره واقام ببصرة
 وقصدها لا يصح تمتع الا ان يعود الى اهل ثم ياتي بها

لا يصح الا ان يعود الى اهل ثم ياتي بها
 لا يصح الا ان يعود الى اهل ثم ياتي بها

ورجلين

او تشح

او تشح بالقميص او تزر بالسر او بل فللباس وكذا
 لو ادخل منكبيه في القباء ولم يدخل يديه في كمينه **فصل**
 وان طاف للمقدوم او للصديق حيا فعليه دم وكذا
 لو طاف للركن حيا او ترك طواف الصدر او اربعة
 منه او دون اربعة من الركن او افاض من عرفه قبل
 الالم او ترك السعي او الوقوف عند ذلقة او رى حمارا كلها او
 رى يوم او رى حجرة العقبة يوم حرا او الكثره ولو طاف
 للمقدوم او الصدر محدثا فعليه صدقة وكذا لو ترك دون
 اربعة من الصدر او رى احدى حمار الثلث ولو ترك
 طواف الركن او اربعة منه في حرا ابدحت بطوفها وان
 طافه حيا فعليه بدنة والا فضل ان يعيده يادام مكة و
 يسقط الدم ولو طاف للصديق طاهرا في آخر ايام التشريق
 بعد ما طاف للركن محدثا فعليه دم ولو كان بعد ما طاف
 له حيا فدمان وعند سحار دم فقط ايضا وان طاف لعمره
 وسعي محدثا بعد سحار فان رجع الى اهل ولم يعد سحار فعليه
 دم ولا شيء لو اعاد الطواف فقط هو الصحيح وان جامع
 الحرم في احد السبلين قبل الوقوف بعرفة ولو ناسيا فسد
 حجه ويمضي فيه وبقيضه وعليه دم وليس عليه ان يفرق
 عن زوجته في القضاء وان جامع بعد الوقوف قبل
 حلق لا يفسد وعليه بدنة ولو بعد حلق قبل طواف
 الزبارة فعليه دم وكذا الوقوف او لمن شهوة وان لم يترك

والفرق ان طواف كصدقة في الحج لا يفسد الحجة الا في ايام التشريق
 والفرق ان طواف كصدقة في الحج لا يفسد الحجة الا في ايام التشريق
 والفرق ان طواف كصدقة في الحج لا يفسد الحجة الا في ايام التشريق

او تشح

وكذا الوجامع في عمرته قبل طواف الاكثر وفست وقضا
وان بعد طواف الاكثر لزمه الدم ولا نفسد ولا شيء ان
انزل ينظر ولو الى فرج وان اخرج حلق او طواف الزبارة
عن ايام النحر فعليه دم خلا فالحما وكذا الخلف لو اخرج الرمي
او قدم نسكا على نسك يوقبه وان حلق في غير حرم
او عمره فعليه دم خلا فلا يبس فلو عاد فمعه دم وجب
فقطر فلام اجماعا ولو حلق الفارق قبل الذبح لزمه
دمان وعند سحار الدم حيث ذكر شاة تجزئ في الاضحية
والصدقة ما تجزئ في الفطرة **فصل** ان قتل
حرم صيد او دل عليه من قتل فعليه حرام وهو قتل الصيد
بتفويهم عدلين في موضع قتله اني اقرب منه ان لم يكن له
فيه قيمة ثم ان شاء اشترى بها مديانا ان بلغت قد حجه
باحرم وان شاء اشترى بها طعاما فتصدق به على كل
فقر نصف صاع براء وصاع عمر او شعر لا اقل وان شاء
صام عن طعام كل فقير يوما فان فضل اقل من طعام
فقر تصدق به او صام عنه يوما كاملا وعند محمد حرام الطير
الصيد في الجنة فحاله نظير ففي الظبي شاة وفي الضبع شاة
وفي الارنب غناق وفي البربوع جفرة وفي النعانة بدة
وفي حمار الوحش بقرة وما لا نظير له فليقولها والعامد والنا
والعايد والمبتدئ في ذلك سواء وان جرح الصيد او قطع
عضوه او شق شعره ضمن ما نقص من قيمته وان تقف

ربشه

فان كان الصيد
في الحرم
فان كان
في الحرم
فان كان

فان كان
في الحرم
فان كان
في الحرم

ربشه او قطع قوائم فخرج عن جز الامتناع فعليه فدية كاملة
فان حلبه فقيمة لبنه وان كسر بيضه فقيمة البيض فان خرج
من البيض فرج ثبت فقيمة الفرخ ولا شيء بقيل غراب
وحداه وذئب وقيته وعقرب وفارة وكل عقور
وتعوض وغل وبرعوث وقراد وسلفاة وان قتل قمل
او جرادة تصدق بما شاء وتمره خير من جرادة ولا يتجاوز
شاة في قتل السبع وان صال فلا شيء بقتله وان اضطر
لحرم الى قتل الصيد فقتله فعليه حرام ولا حرم ذبح شاة وبقرة
وبعير ودجاج وبط اهل وصيد سمك وعليه حرام ذبح حمام
مسروال وظبي مستأنس ولو ذبح شاة صيد فني ميتة و
لو اكل منه فعليه فدية ما اكل مع حرام بخلاف حرم آخر اكل منه
ويكفي لحم حرم صيد صاده حلال وذبحه ان لم يدر عليه
ولا امره بصيده ولا اعانه ومن دخل الحرم وفي يده صيد
فعليه ان يسأله فان باع رد البيع ان كان باقيا وان فات
لزمه حرام من احرم وفي ميتة او فقصم صيد لا يلزم ارساله
وان اخذ حلال صيد ثم احرم فارسه احد ضمن الرسل
بخلاف ما اخذه حرم فان قتل ما اخذه حرم حرم آخر ضمنا
ورجع اخذه على قاتله وان قتل حلال صيد حرم فعليه فدية
وان حلبه فقيمة لبنه ومن قطع حبش حرم او حمره غير
ميت ولا تمانيته الناس ضمن قيمة الا ما جف والنصف
منعين في هذه الاربعة ولا يخرج من الصوم وحرم رمي حبش

ولو ان القمل على الارض فهو حكم القمل
وفي الخطف القمل الواحدة وفي الثلث اعلى
كفا من خطفه وفي الزبارة على الثلث نصف
صانع من خطفه رومي سح الله

فان كان الصيد
في الحرم
فان كان
في الحرم

فان كان
في الحرم
فان كان
في الحرم

فان كان
في الحرم
فان كان
في الحرم

باغی

والله اعلم
بما لا يعلم
الغافل

فمن زناها ولد فزناها ولد فزناها ولد

بلا صوت فهو اذن ومع الصوت رد وكذا لو زوجها
فكنها كزوجة شرط فيها التسمية الزوج لا المهر هو الصحيح
لو استاذنها غير الولى فلا بد من القول وكذا لو استا
ذن النيب ومن زالت بكارتها بوثنية او حيشة او
جراحة او غنيس فمن بكر وكذا لو زالت برزني خفي خلافا
لما ولو قال الزوج سكنت وقالت رد دث ولا يثبت له
فالقول لها وتحلف عندها لا عند الامام واللى في النكاح الصغير
والصغيرة وكجوز ولو ثبت ان كان ابا او جد او كان
غيرهما فلما نكحها اذ ابتغا او علم بالنكاح بعد البلوغ خلافا
لابن وسكوت البكر رضى ولا يثبت خيرا الى غير المجلس
وان جهلت ان لها نكاحا بخلاف المعتقة وخير العلام
النيب لا يثبت ولو قام من المجلس لم يرضى صريحا او دلالة
وشروط القضاء للفسخ في خيار البلوغ لا في خيار العتق
فان مات احد ما قبل التفرق في الاختلاف والاعلام
والولى هو العصبه نسيبا او سببا على ترتيب الارث
ابن المجنونة مقدم على ابيها خلافا لمحمد ولا ولاية بعد ولا
صغير ولا مجنون ولا كافر على ولده مسلم فان لم يكن عصبه
فللام ثم لاخت لابي بون ثم لاخت لابي ثم لولد الام
ثم لفرز الارحام الا قرب فالقرب التزويج عند
الامام خلافا لمحمد وابو يوسف مع محمد في الاستمراء لمولى
الموالاة ثم لخاص في مشوره ذلك ولا بعد التزويج
اذا كان

اذا كان الاقرب غائبا بحيث لا ينظر الكفو في طبع جوابه
وقبل مساقفة السفر وفي نكحت الفصل القوافل في السنة
الامرة ولا يبطل بعوده ولو زوجها ولبان متساويا
فالعبرة للاسبق وان كانا معا بطلا وبصح كون امرأة
وكبد في النكاح **فصل** تغير الكفاءة في النكاح نسيبا
ففرش بعضهم الكفاء بعض وغيرهم من العرب ليس
كفو انهم بل بعضهم الكفاء بعض ونوبا بيلة ليسوا كفوا غيرهم
من العرب وتغير في العلم اسلاما وحرية فمسلم او حر
ابوه كافر او رقيق غير كفولن لما اب في الاسلام او حرية
ومن له اب فيه او فيها غير كفولن لما ابوان خلافا لابي
ومن له ابوان كفولن لما اباة وتغير ديانة خلافا لمحمد
فليس فاسق كفوا لثي صابح وان لم يعلين في اختيار الفضلي
وتغير مالا فالعاجز عن العمل او النفقة غير كفول للفقيرة
والقادر عليها كفول ذات اموال عظام عند ابيس خلافا
لما وتغير حرة عند ما وعن الامام روايان في ذلك
او حجام او كناس او دباغ غير كفول لعطار او نزار او صراف
بيعتي ولو تزوجت غير كفول فلولي ان يفرق وكذا لو نقصت
عن مهر مثلها ان يفرق ان لم يتم خلافا لما وفيضه
المهر او جملته او طلبه بالنفقة رضاء لا سكوته وان رضى
احدا ولا وليا فليس لغیره الاعتراض **فصل** وقف
تزوج فضولى او فضولين على الاجازة وتبولى طرفي

في الويل لان العلم ضيعوا انسابهم

من كان مولا فليس كفوا وان كان

العلم كفو للعلم الجاهل لان شرف العلم

كفو للعلم الجاهل لان شرف العلم

اي الايجاب والقبول

ان قال رجل زوجت فلانة

ان قال رجل زوجت فلانة

ان قال رجل زوجت فلانة

وكان لا يملك ان يزوج نفسه في حال
زواجها واذ انزلت المرأة للحال في حال
من فروعها فمقتضى ما يترتب من ذلك
ان يزوجها في حالها ولا يزوجها في حالها

في حالها في حالها في حالها في حالها
في حالها في حالها في حالها في حالها
في حالها في حالها في حالها في حالها
في حالها في حالها في حالها في حالها

النكاح واحد بان كان وليا من الجانبين او وكيدا
منها او وليا واصيلا او وليا ووكيدا واصيلا
ولا يتولى ما فوضي ولو من جانب خلاف لا ييسر
ولو امره ان يزوج امرأة فزوجته لا يصح عندها
هو الاستحسان وعند الامام يصح ولو زوج امرأتين
في عقد لا يلزم واحدة منهما ولو زوج الاب او جد البكر
او الصغيرة بغيب فاحش في المهر او من غير كفو حاز خلافا
لما ليس ذلك لغير الاب وجهد **باب المهر** يصح النكاح
بلا ذكره ومع نفية واقد عشرة دراهم فلو سمي دونها زنت
العشرة وان سمي با او اكثر لزمت كسبي بالدخول وموت
احدا ونصفه بالطلاق قبل الدخول والحلوة الصبيحة
وان سكنت عنه او نفاه لزمت مهر مثل بالدخول والموت
وبالطلاق قبل الدخول والحلوة متعة معتبرة بحال في
الصبي لا تنقص عن خمسة دراهم ولا تتراد على نصف مهر
المهر المثل وهي درع وخمار وملحفة وكذا حكم لوتزوجها
بخر او خنزير او بهيمة الدابة من تحت فاذا هو طهر خلافا لما
او بهذا العبد فاذا هو طهر خلافا لابس او ثوب او بدابة
لم يبين جسمها او يتعلم القرآن او بخدمة الزوج حر لما
سنة وعند محمد لما قيمته اخدمته وكذا يجب مهر مثل في النكاح
وهو ان يزوج بنته على ان يزوج بنته او اخنة معاوضة
بالعقدين ولو تزوج على خدمته لما سئنه وهو عبد فلما اخدمته

ولو اعتق

في حالها في حالها في حالها في حالها
في حالها في حالها في حالها في حالها
في حالها في حالها في حالها في حالها
في حالها في حالها في حالها في حالها

والملحفة ما تغطي بالمرأة جميع بدنها الخارج من الدار ان احتاجت
اليه قالوا هذا في ديارهم واما في سائر ديارها فيلبس اكثر من ثلثة
فترى على ذلك ازار ومكعب وان كان من اسفله ثوب الكرياس
وان كان وسطا ثوب الفطن وان كانت متعفة فمن الابريس
كذلك الكافي آتى

ولو اعتق امته على ان يزوجها فعتقها صداقها عند ايسر
وعند ما لما مهر مثل ولو ابت ان تزوجه فعليه قيمتها
له اجماعا ولم يفرق ما فرض لما بعد العقد ان دخل او مات
والمتعة ان طلق قبل الدخول وعند ايسر نصف ما فرض
وان زاد في مهرها بعد العقد لزم وتسقط بالطلاق
قبل الدخول وعند ايسر نصف ايضا وان حلت عنه
من مهر صح واذا خلاها بما مانع من الوطى حلت او شرعا
او طبعيا كمن منع الوطى ورتق وصوم رمضان واجام
فرض او فحل وجبض ونفاس لزم تمام مهر ولو كان حبسا
او عينا وكذا لو كان محبوا خلافا لما وصوم القضاء غير
مانع في الاصح وكذا صوم النذر في رواية وفرض الصلوة
مانع والعدة تجب بالحلوة ولو منع مانع اخطا والمنع
واجبة لمطلقة قبل الدخول لم يسم لها مهر وسحق لمطلقة بعد
الدخول وغير سحقة لمطلقة قبل ستم لها مهر ولو سمي لها الفا
وقبضت ثم وهبت له ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها بالنصف
وكذا كل مكمل وموزون ولو قبضت النصف ثم وهبت
الكل او الباقي لا يرجع خلافا لما ولو وهبت اقل من النصف
وقبضت الباقي رجع عليها الى تمام النصف وعند محمد
بنصف المقبوض ولم يقبض شيئا فوهبت لا يرجع احد ما
على الآخر وكذا لو كان المهر عرضا فوهبت قبل القبض وبعده
وان تزوجهما على ان لا يخرجها من البلد وعلى ان لا يتزوج

في حالها في حالها في حالها في حالها
في حالها في حالها في حالها في حالها
في حالها في حالها في حالها في حالها
في حالها في حالها في حالها في حالها

لانهما قبضت عام المهر المسمى ولم يجب الا النصف
انه الف المهر لان الدراهم والدينار لا يقبلان
في العقد والفسوخ صور الشريعة
او الكل كان تمام مهرها ما قبضته
فاذا طلقت قبل الدخول رجع بنصف
المهر لا تمامه بخلافه

لان الوعد من قبضة بخلاف المسئلة
الاولى فان الدراهم والدينار
غير من قبضة صدر

وہ یقینی و مہر مثلہا یعنی بقوم اہل انسا و تاسا

وَجَمَالًا وَمَالًا وَعَقْلًا وَدِينًا وَبَلَدًا وَعَصْرًا وَبَكَارَةً وَنَسَاءً

فَانْ لَمْ يَوْجَدْ مِنْهُمْ فِى الْاَجَاتِ وَلَا غَيْرِ بِاَمْتِهَا وَحَالَتِهَا

ان لم تكونا من قوم ابراهيم وصو صفيان ولها مهرها ونطال

من نشأت منه ومن الزوج ويرجع الوالي على الزوج اذا

ادى ان ضمن بامره والافدا وللرأة منو نفسه بامر العوطى

والسفر حتى يوفىها قدر ما بين تعمد من مهرها كلها و

بعضاً ولما السفر ومخرج من المنزل ايضا ولما النفقة

وَمَنْعَتَ لَذِكْ وَهَذَا قَبْلَ الدُّخُولِ وَكَذَا بَعْدَهُ خِلَافًا

ما فيما لو كان الدخول برضا با غير صسته ولا محنة وان

يُبين قدر المعجزة بقدر ما ينبغي من مثل عرافة علمه بقدره

وخواه ولبس لها ذلك لواحظ كل ضلأ فاللبس واذا اوفى

ذلك فله نقابا حيث شاء مادون التفرقة في السفر

ما في ظاهر الرواية والفتوى على الاول وان اختلفا

فقد المهر والقوا لها ان كان مهر مثلها كما قالت او

كسرولان كان كما قال واقف وان كان بينهما خالفا

لزم مهر المتل وفي الطلاق قبل الدخول القوا لها ان كان

سواء المنصف ما قالت او اكثر ولا ان كانت كنصف

قال واقع وان كانت بينهما مخالفا ولزمت المتعة و

عند الفؤ القدر الدخول وبعد الا ان يذكر

الانصار في هذا المأواثمها من قسما وان برهننا فبنته

عليهما فان وفي فلما الالف واللامه المش ولوتر وهما

علي الف ان أقام بها وعل الفير: ان اخوها فان أقام

فلا اله الا الله والافهم ان لا تاراد على الالف ولا نقص عن

الف. وعند سماع الالف ان اخجها ولوتز وجمها هذا

العبد اوبى العوف فلما اذاع ان كان فيه منتهى اوافق

والادب الزكّان مثلاً واكنه ومه منهما الى الجحان منها و

عندما لا اذني كما حال وان طلقها في الدخا فلما

فصف الاول في اجماعا وان تزوجها من بعد فاذ

أحدسها حوفا لما العبد فقطع عند الامام ان ساء غشة

وعند اب العز من قبة العبد لو كان عبداً وعند محبة الأش

العبد وتجاهلهم الخائن هو اقامته وان تزوجها علي

نزل او ثوب هر کس مالک فو وصف او را ختم به دفعه

الوسط او عند وكذا التمر وجميعها على كذا او موزون

عَنْهُ لَاصِفَةٌ وَآلُهَا: رَصِفَتِ الصَّانِعَ وَحَسْبُ لَاقِمَةٍ

وقب الثوب مثل ان يولي في وصف ولوش ط الكارة

فوجدنا ثمة الزم كما المهر وان التفقا عاقد في الزم

وأعلننا غيرة وعند العقد فالموت ما أعلنناه وعند البس

فان استراه وللاختصاص في الاموال والاعمال فاستد وان خاواك

والمهر المثلث لا يراد على المستوعب وعلما بالعرف وال...

بداؤنا من حسن التقوى لا من آخره طاب يوم القيمة

يُنْبِتُ فِيهِ النَّسِيمَ وَهُوَ شَجَرٌ لَهُ ثَمَرٌ كَالْخِزَانِجِ

بسم الله الرحمن الرحيم

و بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل القرآن
مكتوباً

او لم يكن القول لها وبينها اولى حيث يكون القول له
 وان اختلفا في اصله وجب مهر المثل وموت احدما
 مكانها وفي موتها بعد دخول ان اختلف الورثة في قدره
 فالقول لورثة الزوج عند الامام ولا يستثنى القليل
 وعند محمد كالكسوة وان اختلفوا في اصله وجب مهر المثل
 عندهما وببغتي وعند الامام القول لمكر التسمية ولا
 بجشئ وان بعث اليها شيئا فقالت سوهديه و
 قال مهر فالقول له في غير ما بقي للاكل وان كان في ذمتي
 ذمتي او خرجتني حرة ثم علي ميتة او بلا مهر وذلك جائز
 في دينهم فلا شيء لما اختلفا في سواء وطئت او طلقت
 قبل اومات احدما وان نكحها بغير مهر معتق ثم
 اسما واسلم احدما قبل القبض فلما ذك وان
 كان غير معتق فمهر المثل ومهر المثل في تحرير وعند ابين
 مهر المثل في الوجهين وعند محمد الفجعة فيما وفي الطلاق
 قبل الدخول تجب المتعة عند من اوجب مهر المثل ونصف
 الفجعة عند من اوجبها **باب نكاح الرقيق** نكاح العبد
 والامة والمكبر والمكاتب وام الولد بلا اذن السيد
 موقوف فان اجاز نفذ وان رد بطل وقوله طلقها حرة
 اجازة لا طلقها او فارقتها فان نكحها باذنه فالمرء عليهم
 ببيع العبد فيه وبسعي مكبر والمكاتب ولا يبايعان
 واذا نكح العبد بالنكاح شمل جائزته وفاسده فيباع في

مهر

مهر لو نكح فاسدا فوطي ويتم الاذن به حتى لو نكح بعده جائزا
 توقف على الاجازة وان زوج عبده لما دون المدون
 صح وهي السنة لغوا في مهر مثلها ومن زوج امته لا يبرمه
 بتوثقها ويطلق الزوج متى ظفر ولا نفقة عليه الا بالتبوء
 وسي ان يخل بينهما وبين الزوج في منزله ولا يستخدمها
 فان بواها ثم رجع صح وسقطت النفقة وان خدته
 بلا استخدامه لا تسقط وان زوج امته ثم قبلها قبل
 الدخول سقط مهر خلاف ما لو قلت حرة نفسها قبل
 والاذن في الغول عن الامة للسيد وعند ما لها وان
 تزوجت امته او مكاتبه بالاذن ثم عتقت فلها الخيار
 في الفسخ حرا كان زوجها او عبدا وان تزوجت بلا اذن
 فعتقت لغيره وكذا العبد ولا خيار لها وميتي للسيد
 ان وطئت قبل العتق ولما ان وطئت بعده ومن
 وطئ امته ابنه فولدت فادعاه ثبت نسب منه ولزمه
 قيمتها لامرأها ولا قيمته ولها وتصلح ولده ومك كالا
 بعد موته لا قبله وان زوج امته اباه جاز وعليه مهرها
 لا قيمتها فان انت بولد لا تصيرم ولد وهو حرة بقرابة
 حرة قالت لسيد زوجها اعتقه عني بالف ففعل فسد
 النكاح ولزمها الالف والولاء لها وبصحة عن كفارتها
 لو نوت به وان لم تقبل بالف لا يفسد والولاء له خلافا
 لابييس وللمولى اجار عبده وامته على النكاح دون مكاتب

فمهر
 فمهر
 فمهر

لا يبرمه
 لا يبرمه
 لا يبرمه

وانما قال قبل الدخول لان بعد الدخول المهر واجب
 في الصورةين صدر الشريعة
 في حرة والامة

بان اختارت نفسها فلها مهر لاد لان الفرد
 من قبلها وان اختارت زوجها فالمرء لغيرها

لان انجاه حكمه نعتق عليه

فلم يبرمه القيد

مذكرة الطلاق فيما يصلح للجواب دون الرد ولا عند الغضب
فما يصلح للطلاق دون الرد والشم ويصدق ديانة
في الكل ولو قال ثلث مرات اعتدى ونوى بالاولى طلاقا
وبالباقي جفا صدق وان لم ينو بالباقي شيئا وقع الثلث
ونطلق بلبس لي بامرأة اولست لك بزواج ان نوى الطلاق
والصريح يلحق الصريح والباين والباين يلحق الصريح لا
الباين الا اذا كان معلقا بالشروط **باب التفويض** واذا
قال لها احاري نوى فاخترت نفسها في مجلسها الذي قامت
عليه بنيت بواحدة ولا يصح فيه الثلث وان قامت
منه او اخذت في عمل آخر بطل ولا تبطل ذكر النفس او
الاختيار في احد كلاميهما وان قال لها احاري فقلت
انا اختار نفسي او اخترت نفسي تطلق وان قال لها ثلث
مرات اختاري فقلت اخترت الاولى او الوسطى
او الاخيرة تقع الثلث بلائية وعندنا واحدة بلائية في حق الطلاق
ولو قال اخترت اختيارة وقع الثلث اتفاقا ولو
قلت تطلق نفسي او اخترت نفسي بتطبيقه بواحدة
في الاصح وقيل عليك الرجعة ولو قال امرك سيدك في تطبيقه
او اختاري تطبيقه فاخترت نفسها تقع واحدة
رجعية ولو قال امرك سيدك بنوي ثلثا فقلت اخترت
نفسى بواحدة او بمرءة واحدة وقع الثلاث وان
قلت طلق نفسي واحدة او اخترت نفسي بتطبيقه
فواحدة

[illegible]

فواحدة بآية ولو قال امرك ببدك اليوم وبعد غد لا بدخل
الليل وان ردتني في اليوم لا يرد بعد غد وان قال اليوم
وغدا يدخل الليل وان ردتني اليوم لا يبقى غدا ولو كنت
بعد التفويض يوما ولم تقم او كانت قاضية فجلست او
جالسة فانكثرت او منكنة ففقدت او على ذابة ففوتت
او ادعت ابا بالمشورة او شهودا لا شهدا لا يبطل
خيارها وان سارت دأبها باطل لا يسير فلكتى فيه ولو
قال لها طلقى نفسك ولم يوافقى واحدة فطلقت وتفت
ارجعية وكذا لو قالت انبت نفسي وان طلقت ثلثا ونواه
وقعن ولغت بية الشئين ولو قالت اخبرت نفسي لا تطلق
ولا يملك الرجوع بعد قوله طلقى نفسك وتيقيد بالمجلس
اذا قال متى شئت ولو قال لها طلقى ضربتك او لآخر طلق
امرأتى بملك الرجوع ولا يقيد بالمجلس الا اذا زاد ان شئت
ولو قال لها طلقى نفسك ثلثا فطلقت واحدة تقع واحدة
وفي عكس لا يقع ثلثي وعند ما تقع واحدة وفي طلقى
نفسك ثلثا ان شئت فطلقت واحدة لا يقع ثلثي وكذا
في عكس وعند ما تقع واحدة ولو امرها بالباين او الرجوع
فعلست وقع ما امر ولو قال انت طالق ان شئت ففان
شئت ان شئت فقال شئت بنوى الطلاق لا يقع ثلثي
وكذا لو علفت المشي بعد دم وان علفت بموجود وقع
ولو قال انت طالق متى شئت او متى شئت او اذا شئت او اذا ما شئت

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

فردت الامر لا يرتد ولا ان تطلق با واحدة متى شئت
ولا تزد ولو قال انت طالق كلما شئت فلها ان تطلق ثلاثا
متفرقا لا جموعا ولا بعد زوج آخر ولو قال انت طالق
حيث شئت او اين شئت لا تطلق ما لم تشاء في مجلسها
ولو قال انت طالق كيف شئت فان شئت موافقة لنية
رجعية او بانه او نكاحا وقع كذلك وان تخالف يقع رجعية
وكذا ان لم تشاء وعند ما يقع شيء وان لم يكن له نية يقع ما
شئت ولو قال انت طالق كم شئت او ما شئت طلقت
ما شئت في المجلس لا بعده وان قال طلق نفسك من
ثلاث ما شئت فلها ان تطلق ما دون الثلث لا الثلث
خلافها **باب التعليق** انما يصح في الملك كقوله لمنكو
هذه ان زرت فانت طالق او مضى الى الملك كقوله
لا جنة ان نكحتك فانت طالق فيقع ان نكحها ولو قال
لا جنة ان زرت فانت طالق فنكحها فزارت لا تطلق
والفاظ الشرط ان واذا واذا ما وكل وكلما ومتى و
متى ففي جميعها اذا وجد الشرط انتهت الجمين الا في كل ما فيها
نهي طلق فيها بعد الثلث ما لم تدخل على الزوج فلو قال
كلما تزوجت امرأة فنتي تطلق بكل زوج ولو قال كل زوج آخر
وان قال كلما دخلت فانت طالق لا تطلق بعد الثلث
وزوج آخر وزوال الملك لا يبطل الجمين والملك شرط لوقوع
الطلاق لا لاخلال الجمين فان وجد الشرط فيه اخلت الجمين
ووقع

فردت الامر لا يرتد ولا ان تطلق با واحدة متى شئت
ولا تزد ولو قال انت طالق كلما شئت فلها ان تطلق ثلاثا
متفرقا لا جموعا ولا بعد زوج آخر ولو قال انت طالق
حيث شئت او اين شئت لا تطلق ما لم تشاء في مجلسها
ولو قال انت طالق كيف شئت فان شئت موافقة لنية
رجعية او بانه او نكاحا وقع كذلك وان تخالف يقع رجعية
وكذا ان لم تشاء وعند ما يقع شيء وان لم يكن له نية يقع ما
شئت ولو قال انت طالق كم شئت او ما شئت طلقت
ما شئت في المجلس لا بعده وان قال طلق نفسك من
ثلاث ما شئت فلها ان تطلق ما دون الثلث لا الثلث
خلافها **باب التعليق** انما يصح في الملك كقوله لمنكو
هذه ان زرت فانت طالق او مضى الى الملك كقوله
لا جنة ان نكحتك فانت طالق فيقع ان نكحها ولو قال
لا جنة ان زرت فانت طالق فنكحها فزارت لا تطلق
والفاظ الشرط ان واذا واذا ما وكل وكلما ومتى و
متى ففي جميعها اذا وجد الشرط انتهت الجمين الا في كل ما فيها
نهي طلق فيها بعد الثلث ما لم تدخل على الزوج فلو قال
كلما تزوجت امرأة فنتي تطلق بكل زوج ولو قال كل زوج آخر
وان قال كلما دخلت فانت طالق لا تطلق بعد الثلث
وزوج آخر وزوال الملك لا يبطل الجمين والملك شرط لوقوع
الطلاق لا لاخلال الجمين فان وجد الشرط فيه اخلت الجمين
ووقع

ووقع الطلاق والاخلت ولا يقع وان اختلفا في وجوب
الشرط فالقول لا اذ ابرمت وفي ما لم تعلم الا منها القول
لها في حق نفسها لا في حق غيره فلو قال ان حلفت فانت
طالق وفلانة فقالت حلفت طلقتي لا فلانة وكذا
لو قال ان كنت تحبين عذاب الله فانت طالق وعبدى
حر فقالت طلقتي ولا يفتق ولا يقع في ان حلفت
ما لم يسم الدم ثلثا فاذا استمر وقع من ابتداء ولو قال ان
حلفت جنتي يقع اذا طهرت ولو قال ان ولدت فانت طالق
فانت طالق واحدة وان ولدت اثنتي فانت طالق
ثنتين فولدتها ولم يدر الا اول تطلق واحدة قضاء
وثنتين تنزها وتنقض العدة ولو علق بشرطين
شرطا لوقوع وجود الملك عند احدهما فان وجدا او احدا
فيه وقع وان وجدا او احدهما لا ينفك ولا يقع ويبطل
بغير الثلث تعليقه فلو علقها بشرط ثم جاز با بطل وجوده
ثم تزوجها بعد التحليل فوجد لا يقع شيء ولو علق الثلث
او العلق بالوطى لا يجب العقر بالثلاث بعد الا بطلاق ولا بغير
به مراجع في الرجعي ما لم يترع ثم يزوج خلافا لابي
قال انكحها عليك فنتي طالق فنكحها عليها في عدة البائن لا دوام لم يزوج له واما حكم البائن في الرجعي لان الادخال
لا تطلق وان وصل بقوله انت طالق قوله ان شاء الله
او ما شاء الله او ما لم يشأ الله او الا يشأ الله لا تطلق في
كذومات قبل قوله ان شاء الله وان مات هو يقع وفي

ان واذا وجد الشرط في الملك كقوله لمنكو
هذه ان زرت فانت طالق او مضى الى الملك كقوله
لا جنة ان نكحتك فانت طالق فيقع ان نكحها ولو قال
لا جنة ان زرت فانت طالق فنكحها فزارت لا تطلق
والفاظ الشرط ان واذا واذا ما وكل وكلما ومتى و
متى ففي جميعها اذا وجد الشرط انتهت الجمين الا في كل ما فيها
نهي طلق فيها بعد الثلث ما لم تدخل على الزوج فلو قال
كلما تزوجت امرأة فنتي تطلق بكل زوج ولو قال كل زوج آخر
وان قال كلما دخلت فانت طالق لا تطلق بعد الثلث
وزوج آخر وزوال الملك لا يبطل الجمين والملك شرط لوقوع
الطلاق لا لاخلال الجمين فان وجد الشرط فيه اخلت الجمين
ووقع

قوله انت طالق ثلث الا واحدة تقع ثلثان وفي الاثنين
واحدة وفي الا ثلث ثلث **باب طلاق المريض** كالحالة

التي يصير الرجل بها فاما بالطلاق ولا ينفذ تبرعه فيها الا من
الثلث ما يغلب فيها الملك كمرض يمنع عن اقامة مساهمة
خارج البيت وتبذره في رجله وتقدم ليقبل في قصاص
او رجم فلو بان امرأة وهو بتلك الحال مات عليها

بذلك السب او غيره وهي في العدة ورثت وكذا لو
طلبت رقة فطلقها ثلثا ومبائة قبلت ابنه بشهوة
ولو بانها وتوحيصا او في صف القفال او محجوسا لقصص
او رجم او بقدر على القيام بمصاحبه خارج البيت لكنه

او محجوس لا تراث وكذا المخلعة او مخيرة اختارت نفسها
ومن طلقت ثلثا بامر او غيره امرها لكن صح ثم مات
ومن ارتدت بعد ما بانها ثم اسلمت وكذا مفارقة سبب
الحق او العنة او جبارا بلوغ او العلق ولو فعلت ذلك

وهي مريضة لا تقدر على القيام بمصاحبه بها ثم مات وهي في
العدة ورثها ولو بانها بامر طاهي مرضه او قضاء فانها
كانت حصلت في صحته ومضت العدة ثم اوصى لها او

اقر بدين فلها الاقل من ارثها وما اوصى او اقر و
ان علق الطلاق بفعل اجبتي او في الوقت فوجد فان
كان التعليق والشرط في مرضه ورثت وان كان احدكما
في الصحة لا تراث وان علق بفعل نفسه ومعا في مرضه او

الشرط

الشرط فقط ورثت وكذا لو علق بفعلها ولا بد لها
منه ومعا في مرضه وكذا لو كان الشرط فقط فيه خلافا لمحمد

وان كان لها منه بدل لا تراث على كل حال وان قدتها و
لا عن وهو مريض ورثت وكذا لو كان القذف في
الصحة واللعان في مرض خلافا لمحمد وان الى منها وبانت

به فان كان في مرض ورثت وان كان الابداء في الصحة
لا وفي الرجم تراث في جميع الوجوه ان مات وهي في العدة
والا **باب الرقة** هي استئذان النكاح القاييم في العدة

فمن طلق ما دون ثلث لصرح الطلاق او بالثلث
الاول من كنياته ولم يصفه بضرب من الشدة ولم يعقبا بنة
مال فله ان يرجع وان ابنت مادامت في العدة بقوله

راجعتك او راجعت امرأتي او بفعل ما يوجب حرمة النكاح
مرة من وطئ ومسل وكو من احد اركانين وندب
الاشهاد عليها واعلامها بها ولو قال بعد العدة كنت

راجعتك فيها فصدقة صحيحة والا فلا ولو قال ارجعتك
فقلت بحبته لم نفقت عدتي فالقول لها ولا يصح الرجعة
خلافا لما لو قال زوج الامة بعد العدة كنت راجعت
فيها فصدقة سبب وكذا في القول لها وعند سبب السبب

وفي عكس القول للسبب اتفاقا في الصحيح وان قال ارجعتك
فقلت مضت عدتي وانكر فالقول لها واذا طهرت من
حيض الاخير عشرة انقضت الرجعة وان لم تغسل

وجوابه ان الفعل الذي لا بد له منه مضطرة
الى الاثنين به فصار فعلها مضطرا الى الزوج

فان طلق في مرضه ورثت وان كان الابداء في الصحة
لا وفي الرجم تراث في جميع الوجوه ان مات وهي في العدة

والا **باب الرقة** هي استئذان النكاح القاييم في العدة
فمن طلق ما دون ثلث لصرح الطلاق او بالثلث

الاول من كنياته ولم يصفه بضرب من الشدة ولم يعقبا بنة
مال فله ان يرجع وان ابنت مادامت في العدة بقوله

راجعتك او راجعت امرأتي او بفعل ما يوجب حرمة النكاح
مرة من وطئ ومسل وكو من احد اركانين وندب

الاشهاد عليها واعلامها بها ولو قال بعد العدة كنت
راجعتك فيها فصدقة صحيحة والا فلا ولو قال ارجعتك

فقلت بحبته لم نفقت عدتي فالقول لها ولا يصح الرجعة
خلافا لما لو قال زوج الامة بعد العدة كنت راجعت

فان فيها وقد بقي من السنة اربعة اشهر صار ابلدا ولو
قال لا ادخل بصره وامرأة فيها لا يكون موليا وان عجز
المولى عن وطئها بمرضه او مرضها او تغفها او صغرنا
او حبس اولان بينه وبينها مسافة اربعة اشهر فبينة ان
يقول ثبت اليها ان اسم العذر من وقت الحلف الى
آخر المدة فلوزال في المدة تعين الفسخ بالوطئ وان قال
لما انت على حرام كان موليا ان نوى التحريم او لم ينو شيئا
وان نوى طهارا فطهار وان نوى كذب فكذب وان نوى
ان نوى الطلاق فباش وان نوى الثلث فثلاث
الفتوى على وقوع الطلاق به بلائنه وكذا بقوله كل حل
على حرام او برجه بدست راست كبري بروي حرام للعرف
باب الخلع هو الفصل عن النكاح وقيل ان تفدي المرأة ولو حال
نفسها بحال ليحلها به ولا بائس عند الحاجة وكذا كبري لا ينفك طلاقا
اخذ شي ان نشر واخذ اكثر مما اعطاها ان نشرت ولو وقع
به بالطلاق على مال بائن ويلزم كمال كسبي وما صلح مراهبه طلاقا
صلح بدلا للخلع وان بطل العوض فيه يقع بائنا وفي
الطلاق يقع رجعا بلا شيء كما اذا حالها او طلقها او
هو سلم على خمر او خمر او ميتة او قالت خالعي على ما في
بدى ولا شيء في بدى وان قالت على ما في بدى فمن
دائم ولا شيء فيها لزمها ثلثة دراهم وان قالت من مال
لزمها مائة مهن وان خالعا على عبد ما الا بقى على امره برة

من ضحاه

لأنها ليست طلاقا لان الزوج رايا
في السنة وهو المولى لا ينفك طلاقا
في السنة وهو المولى لا ينفك طلاقا
في السنة وهو المولى لا ينفك طلاقا

من ضحاه لا تبراء ولزمها تسليم ان امكن والا فثمنه ولو
قالت طلقني ثلثا بالف فطلق واحدة فله ثلث الالف
وبانت وفي على يقع رجعا بلا شيء وعند ما كالا ولو
قال لما طلقني نفسك ثلثا بالف او على الف فطلق واحدة
لا يقع شيء ولو قال انت طالق بالف او على الف فقبلت
بانت ولزمها المال وان قال انت طالق وعليك الف
او قال لعبد انت حر وعليك الف فطلقت وعنت بجانبنا
وان لم يقبل او عند ما لم يقبل واذا قبل الزم المال
وخلع معاوضة في حقها فيصير رجوعها قبل قبوله بعدا
او حبت وتبرط اختيارا وبطل بالقيام عن المجلس قبل
قبوله وبمين في حقه فلا يرجع بعدا او حبت ولا يصح شرط
اختياره ولا يبطل بالقيام عن المجلس قبل قبوله او جانب
العبد في العتق على مال بجانبها ولو قال لما طلقك امس
بالف فلم يقبل فقالت بل قبلت فالقول له ولو قال البايع
كذلك فالقول للمشتري والمباراة كاخلع ويسقط كل منهما
حق كل لكل واحد من الزوجين على الآخر مما يتعلق بالنكاح
فلا تطالب بي مهر ولا نفقة ما ضمت مفروضة ولا هو بنفقة
عجلها ولم تمض مدتها ولا بهرته وضع قبل الدخول
وعند محمد لا يسقط الا تسهما فيهما وابو يوسف مع الامام
في المباراة ومع محمد في الخلع ولو خلع صغيرة من زوجها
بمالها لا يلزم المال ولا يسقط مهرها وطلقت في الصبح و

لان على الطلاق بقول الدار
ووجه الشرط في طلاق الطلاق
لان على الطلاق بقول الدار
ووجه الشرط في طلاق الطلاق

لأنه ليس بيمين
لأنه ليس بيمين
لأنه ليس بيمين
لأنه ليس بيمين

لأنه ليس بيمين
لأنه ليس بيمين
لأنه ليس بيمين
لأنه ليس بيمين

لأنه ليس بيمين
لأنه ليس بيمين
لأنه ليس بيمين
لأنه ليس بيمين

لأنه ليس بيمين
لأنه ليس بيمين
لأنه ليس بيمين
لأنه ليس بيمين

لأنه ليس بيمين
لأنه ليس بيمين
لأنه ليس بيمين
لأنه ليس بيمين

لأنه ليس بيمين
لأنه ليس بيمين
لأنه ليس بيمين
لأنه ليس بيمين

لأنه ليس بيمين
لأنه ليس بيمين
لأنه ليس بيمين
لأنه ليس بيمين

في الكبيرة يتوقف على قبولها ولو على ان ضامن لزم حال
 وطلعت ولو شرط المال عليها بالاشي ان قبلت والا فلا
 تطلق وتخلع كمرضة مرض الموت معتبر من الثلث
باب الظهار هو تشبيه زوجة او عضو منها بعبره عن
 جملتها او جزء شائع منها بغير حرم عليه النظر اليه في حرمه
 ولو رضاعا فلو قال المانت على كظرائتي او راسك وخوجه
 او نصفك وشبهه او كسطنها او فخذها او كظرائتي او
 عتي وخوجه حرم عليه وطئها ودواجه حتى يكفر فلو وطئ
 قبل التكفير فليس عليه غير الاستغفار والكفارة الاولى
 ولا يعود حتى يكفر ويعود كالموجب للكفارة عزمة على وطئها
 وينبغي لها ان تمنع نفسها منه وتطالبه بالكفارة ويجزئه التكفير هو الظهار
 القاصي عليها واللفظ المذكور لا يحمل غير الظهار ولو قال
 انت على مثل اتي او كاتي فان نوى الكرامة صدق او
 الظهار فظهارا والطلاق فبان وان لم ينو شيئا فليس
 بشي ولو قال انت على حرام كاتي ونوى ظهارا او طلاقا
 فلما نوى ولو قال حرام كظرائتي ونوى طلاقا او ابداء
 ظهارا وعند ما نوى ولا ظهارا الا من الزوجة فلا ظهار
 من امته ولا من نكحها بدماء او ظهارها فاجازت
 النكاح ولو قال النساء انتن على كظرائتي كان مظاهرا
 منهن وعليه لكل واحد كفارة وان ظاهرن واحدة مراه
 في مجلس او مجلس فعليه لكل ظهار كفارة وسى عتي رقية يجوز

فيها

فيها المسلم والمكافر والذكر والانثى والصغير والكبير
 والاعور والاصم الذي اذا صح سمع ومقطوع احدى
 اليدين واحدى الرجلين من مخرج خلاف ومكاتب المنفعة
 لم يؤذ شيئا ولا يجوز الاغنى والاصم لا يسمع اصلا والاخر
 ومقطوع اليدين او ابهامهما او رجلين او يد ورجل
 من جانب واحد ومجنون مطبق ومدمر وامر ولد ومكاتب
 ادى بعضا ومعتق بعضه ولو استترى بربيه بنتها صح
 وكذا الوحر نصف عبده ثم باقه قبل وطئ من ظاهره ولو
 حر نصف عبده شركه ضمن باقه لا يجوز خلافا لما وكذا
 لو حر نصف عبده ثم جامع المظاهر منها ثم حر باقه وان
 لم يجد ما يعق صام شهرين متتابعين ليس فيما مضى
 ولا شئ من الاباء كمنه فان وطئها فيها لم يدا عا
 او نهارا ناسبا استأنف خلافا لابس وان افطر بعد
 او بغير عذر استأنف اجماعا فان لم يستطع الصوم اطعم
 هو او ابنته ستين مسكينا كل مسكين كالفطرة او فحمة
 ذلك ويصح اعطائه من بزمع منوى شغرا وتمر وتصح الاباحة
 في الكفارات والفدية دون الصدقات والعسر
 فلو عدا ثم وعشاء ثم او عدا ثم غدا ثم او عدا ثم عشاء
 واشبعهم جاز وان قل ما اكلوا ولا يدين الا دام في جبر
 الشيعر دون كحظة ولو اطعم فقيرا واحدا ستين يوما اجراه
 وان اعطاه طعام الشهرين في يوم لا يجزئ الا عن يوم
 لان الواحد لا يستوفى في يوم واحد
 طعام شهرين مسكينا فلم يؤجر العود
 الموقوف حقيقة وكما العود كذا في
 ذكره في

وإذا كان من الصوم على الاعضاء
 والاعضاء من الصوم على الاعضاء
 والاعضاء من الصوم على الاعضاء
 والاعضاء من الصوم على الاعضاء

فإن كان من الصوم على الاعضاء
 والاعضاء من الصوم على الاعضاء
 والاعضاء من الصوم على الاعضاء
 والاعضاء من الصوم على الاعضاء

فإن كان من الصوم على الاعضاء
 والاعضاء من الصوم على الاعضاء
 والاعضاء من الصوم على الاعضاء
 والاعضاء من الصوم على الاعضاء

في الزنا ما يشترط فيه
الزنا في خمسة اشياء
الزنا في خمسة اشياء
الزنا في خمسة اشياء

واحد فان جامعها في خللا للمطعم لا يستأنف ولو
اطعم سببن فقرا كل فقير صاعا عن ظهاريين لا يصح
الا عن واحد ولو عن ظهاريين او صام عنهما اربعة اشهر او اطعم
مئة وعشرين فقيرا صح عنهما وان لم يعين وان حرهما
رقبة واحدة او صام شهرين ثم عين عن احد صح
ولو عن ظهاريين او قتل لا وان ظاهرا العبد لا يجزيه الا بالصوم
وان اعتق عنه سبته او اطعم **باب اللعان** هو شهادة
مؤكدة بالايمان مقرونة باللعن قايمة مقام حد القذف
في حق الزوج ومقام حد الزنا في حقها فلو قذف زوجته
بالزنا وكل منهما اهل للشهادة وهي من بعد قذفها او
نفي نسب ولدها وطالبته بموجبه وجب عليه اللعان فان
ابى جسر حتى يلعن او يكذب نفقة فان لاعن وجب
اللعن عليها فان ابى جسر حتى تلعن او تصدق
فان لم يكن الزوج من اهل الشهادة بان كان عبدا
او كافرا او مجرورا في قذف وهي من اهلها حد وان كان
اهلا وهي امته او صغيرة او مجنونة او محدودة في قذف او
كافرة او ممن لا يحد فاذنها فلا حد ولا لعن وصفت ان
يبدأ بالزوج فيقول اربع مرات اشهد بالله اني صادق
فيما ربيتها به من الزنا وفي الخامسة لعنة الله عليه ان كان
كاذبا فيما ربيتها به من الزنا يشترط فيها في جميع ذلك ثم تقول

هي

في الزنا ما يشترط فيه
الزنا في خمسة اشياء
الزنا في خمسة اشياء
الزنا في خمسة اشياء

في الزنا ما يشترط فيه
الزنا في خمسة اشياء
الزنا في خمسة اشياء
الزنا في خمسة اشياء

في الزنا ما يشترط فيه
الزنا في خمسة اشياء
الزنا في خمسة اشياء
الزنا في خمسة اشياء

ي اربع مرات اشهد بالله انه كاذب فيما راني به من
الزنا وفي الخامسة غضب الله عليها ان كان صادقا فما
راني به من الزنا يشترط فيه في جميع ذلك وان كان القذف
بنفي الولد ذكره عوص ذكر الزنا وان كان بالزنا ونفي
الولد ذكره اياها فاذنلا عن فرق الحاكم بينهما وهو طلقه بانه
ونفي نسب الولد ان كان القذف به وبلفقه بانه فان
الكذب نفى بعد ذلك حد وصل له ان ينزوجهما خلافا
لابس وكذا ان قذف غير بائنة او زنت ولا لعن
بقذف الاخرس ولا بنفي حمل وعندي يلعن ان
يلاقى من سنة اشهر ولو قال زنت وهذا حمل منه لا
انقفا ولا بنفي القاضي حمل ولو نفي لولد عند التهنئة وابتاع
آلة الولادة صح ولا عن وان نفي بعد ذلك لاعن ولا بنفي
وعند عايضة النفي في مدة النفاس وان كان غائبا في حال
علم حال ولادتها وان نفي اول توأمين واقر بالآخر حد
وان عكس لاعن ويثبت نسبهما فيها **باب الغين**
هو من لا يقدر على الجماع او يقدر على التيب دون الكفر فلو
اقرانه لم يصل الى زوجته بوجه حكيم سنة فمريه هو الصحيح
ويجنس منها رمضان وابام حبسها لاصدة مرضه او
مرضها فان لم يصل فيها فرق بينهما ان طلبته وهو طلقه
بانه فلو قال وطئت وانكرت ان قبل التاجيل فان
كانت ثيبا او بكرا ففطن اليها فلتن سي ثيب فالقول

في الزنا ما يشترط فيه
الزنا في خمسة اشياء
الزنا في خمسة اشياء
الزنا في خمسة اشياء

في الزنا ما يشترط فيه
الزنا في خمسة اشياء
الزنا في خمسة اشياء
الزنا في خمسة اشياء

في الزنا ما يشترط فيه
الزنا في خمسة اشياء
الزنا في خمسة اشياء
الزنا في خمسة اشياء

في الزنا ما يشترط فيه
الزنا في خمسة اشياء
الزنا في خمسة اشياء
الزنا في خمسة اشياء

في الزنا ما يشترط فيه
الزنا في خمسة اشياء
الزنا في خمسة اشياء
الزنا في خمسة اشياء

في الزنا ما يشترط فيه
الزنا في خمسة اشياء
الزنا في خمسة اشياء
الزنا في خمسة اشياء

في الزنا ما يشترط فيه
الزنا في خمسة اشياء
الزنا في خمسة اشياء
الزنا في خمسة اشياء

في الزنا ما يشترط فيه
الزنا في خمسة اشياء
الزنا في خمسة اشياء
الزنا في خمسة اشياء

في الزنا ما يشترط فيه
الزنا في خمسة اشياء
الزنا في خمسة اشياء
الزنا في خمسة اشياء

في الزنا ما يشترط فيه
الزنا في خمسة اشياء
الزنا في خمسة اشياء
الزنا في خمسة اشياء

في الزنا ما يشترط فيه
الزنا في خمسة اشياء
الزنا في خمسة اشياء
الزنا في خمسة اشياء

في الزنا ما يشترط فيه
الزنا في خمسة اشياء
الزنا في خمسة اشياء
الزنا في خمسة اشياء

في الزنا ما يشترط فيه
الزنا في خمسة اشياء
الزنا في خمسة اشياء
الزنا في خمسة اشياء

في الزنا ما يشترط فيه
الزنا في خمسة اشياء
الزنا في خمسة اشياء
الزنا في خمسة اشياء

وامرأتين وعندهما كفي شهادة امرأة واحدة وان

كان جيل ظاهر او اعترف الزوج بنكاحه قولها وعندنا ان قول المعتدة انها ولدت له

لا بد من شهادة امرأة وان ادعتها بعد موتة لاقل

من سنتين فصد فما الورثة صرح في حق الارث والنسب
يو الممخر ومن نكح فانه يوارى يارث في يوراثته

منه ان اقرب الولادة او سكنا وان مجدفت مادة امرأة

فان يفاه لاعن وان لافل من ستة اشهر لا يثبت فان

أَدْعَتْ لَهَا هَامِزٌ سِتَّةٌ شَدْرٌ وَأَدْعَى الْمَاقِلُ فَالْقَوْلُ

لها مع اليمين وعند الامام بلالين وان علق طلاهما

بالولادة فشهدت بها امرأة لا تطلق خلافا لما وأن
عنه في باقي النظائر بخلاف ما وعن بعض النسخ

امرأة ومن نكح أمه فطلقة بافاشته بها فقلت لا فافست

سنة اشتهر منذ نشر الزمزم والآفل ومن قال المامنه ان

كان في بطنك ولد فومني فشهدت امرأة بالولادة

ففي ام ولده ومن قال الخلام هو ابني ومات فقالت

فقلت الورثة انت ام ولد فاما ^{البرية الطيبة وام من العفلة} ثلث اما **ثالث**

وكانت حورية ابنا ام ولد له عيسى بن ابي طالب
 وكنيت الام احمد بجضانة ولد بها قبل الفريفة وبعد

الماتها وان علفت ثم ام الاب ثم اخت الولد لابوين

لَا مَ غَمَّ لَابْ غَمَّ خَالَتْ كَذَكَ غَمَّ غَمَّ كَذَكَ وَنَات

لَا خَفَ أَوَّلِي مِنْ ثَبَاتِ الْإِخْلَافِ وَثَبَاتِ أَوَّلِي مِنْ الْعَمَاتِ بِرِ

فلمّا ذكره

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

وَأَنَّ كَانَ الطَّرَاقَ بَابِنَا إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا شُكْرَةٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فَاسِقًا

فان كان فاسقا او البیت ضیقا خرجت والاولی خروج

وان جعلنا بينهما امرأة نفقة تقدر على كبلولة محسن ولو

اباها و مات عنها في سفر و بينهما وبين مصر اقل من
 اربعين فرسخا و كان من اهلها من كان حائضا

معهما وتي اوليا والعودا محمد وان كان ذلك في مصر

لا يخرج منه ما لم تعتد ثم خرج ان كان لها حرم وقال ان

كان معهما حرم جاز خرج قبل الاعتداد **باب ثبوت**

النسب أقل مدة حمل ستة أشهر وأكثرها ستان ومن

قال اني نكحت فداة فني طالق فتلها فولدت سنة
اربع مائة وثمانين ومهد بها واذ الوقت المطلق

الشهر من ذى الحجة سنة ١٢٠٠ وولد له من ذى الحجة سنة ١٢٠٠
بالقضاء العدة ثم ولد له من ذى الحجة سنة ١٢٠٠

الافراغت لسه وان كسته لاوان لم تقريبت ان

وَلَدْتُ لَأَقْلَ مِنْ سَنَيْنِ وَإِنْ سَنَيْنِ أَوْ أَثَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

في الرعي ويكون رعيه بخلاف الباسن الى ان يذبحه فيثبت

فيم ايضا وجعل على الوصى تسعة في العدة وان كانت

والأفلا وحذابهم بنت فجادون سنين ومن

ما تَعْنِيهِ اِنَّ اَتَتْ بِهٖ لَاقِلٌ مِّنْ سَنَتَيْنِ ^{ثُمَّ} اِنْ كَانَتْ

مراهمه فلما قل من عشرة اشهر وعشرة ايام والافلا

ولان ثبت ولادة المغندة الاشهادة رجلين اورجل

وامرئین

الولاد على اليد

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or note, located at the bottom of the page.

في القارة وروجرها روي عن
والله اعلم الذي دونا
لا بد لو كان امرى مدعى السطح
في تكملة سفره في كتابه

الولادة تمت بشهادة امرأة ثم شئت الطلاق بالبيعة
فإن الولادة تمت فزوجة فقد بقدرنا
فلا يتعدى الاطلاق وهو ليس بشيء من الالان
كلما تم ما يوجد بدون الآخر ذكره الله

و لا يسئل الابوة الطغرل الطغرل
و لا يسئل الابوة الطغرل الطغرل

فان كان الماتية فظن ان حاله لا يغيره
ولا ينفذ الا للاحق فالاحق لا ينفذ
فالاولا هو الماتية

موقوفه
موقوفه

...ان من الحق في كل زمان
...ان من الحق في كل زمان

الشيخ الفقيه الميرزا محمد باقر
الشيخ الفقيه الميرزا محمد باقر

علا
بالجبر على خلق الولد اذا ارست ولم ينطق له حمل الى ان يخرج، عن الحسن
الاذا احببت فان لا تخلق الولد منه فخرطه وان لم يكن له ذوقه حرم
سواء كان أم فخرطه على كى فخرطه اذا احببت لا تنطقه فخرطه عليه
الزور

وغيرهما الرجاسة غير الام والحرة احق بالاب
 منها ما في ستمائة لان الزك عند زحفنا نوع اخوان
 وغيرهما البقرة على اتحادها ولان القصور
 النعيم وهو يحصل بالاسقام وغيرهما لا يملكه دور

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, starting with "وَالْحَمْدُ لِلَّهِ...".

٩
وفوق نفقة المولى وقال الكفر في غير حال الزوم
وفوق نفقة المولى قال صاحب البدائع هو الصحيح
وقال صاحب بسوط الحنفية قاله لبار
والاعاير في ظاهر الرواية في رواية
وكسوة الصنف قميص ومتنفة ومخففة حال وعلى الموسر درع سابون
وفي الشرائع مع ذلك في وسر وويل من الشاة في البيت وفي في وان ظلت
وفي الشرائع ومخففة ثمنان على الارض رجا يوزن بها ويوزن بها وفي دراهم قميص
تنام عليه هذا ذكر لان النوم على الارض في العدا والبغض وازار ردية وكساء و
دفع للشر والحدود في ذلك الشراء قميص وفي الشراء قميص والارزاق عليه ما في قوله
سرايس وازار في الصنف وفي اخذ من النفقة لانا في مقابلة ما في قوله
خفان فان اشيع الخيانة عن اخذ من النفقة لانا في مقابلة ما في قوله
بفلا والزوج لانا في مقابلة ما في قوله بالحبس لانا في مقابلة ما في قوله
ان يكون من ثمانية كان عاجزة فليس منه درر اذا اشترت واما ما في قوله
اذا كانت لانا في مقابلة ما في قوله بالحبس لانا في مقابلة ما في قوله
بنات الارشاد وان كانت قدرو
كعدم ثمنها كغيره لانا في مقابلة ما في قوله
اكتسابه

فوت الاجناس من هذا در

في التفريق الباطل لمحق الزوج بالكلية وفي الاستدانة
عبدية للفقير فيصاريه وفي ايدة الاجناس بالاستدانة
ان فكلن احاله الغريم عليه ان لم يرش فان استدان
بغير امر الرضى فانطاع بتبعه دون الزوج وانه
يطاع عانه ولا يماهله في ليست يرضى في تاليه الا بالقضاء
كاهته فان لا توجب الحكم الا بتويده وهو القضا
والصحيح كالقضاء لان ولايته القاضيه
منه ولا ية القاضيه

١٠٠
 في فضل الصلاة
 وفي فضل الصوم
 وفي فضل الحج
 وفي فضل الزكاة
 وفي فضل النكاح
 وفي فضل البر
 وفي فضل الصبر
 وفي فضل التوكل
 وفي فضل التوكل
 وفي فضل التوكل

لا يفتقران إلى ما يفتقران إليه من النقص أو إلى ما يفتقران إليه من القوة
على ما هما عليه من القوة والافتقار إلى ما يفتقران إليه من القوة

[illegible]

والله اعلم
وكان بعض
النفق او نفق الربيع

مفرد من دار اذا كان له غلق ولم يمنع اهلهما ولو ولد بها
من غيره عن الدخول عليها لا من النظر اليها والكلام
معها مني شأوا والصبي انه لا يمنعها من الخروج الى الوالدين
ودخولها عليها في جمعة مرة وفي غير جمعة في السنة مرة و
تقضى نفقة زوجة الغائب وظفر وبوب في مال من حسن
حتم عند مودع او مضارب او مدون بقرينة وبالزوجة
او بغير القاضي بها قفالت بينة لا يقضي بها وكذا الوهم بحلف
مالا قفالت البينة على الزوجية لفرض لها النفقة وبأمرها
بالاستدانة عليها لا يسمع بنبهها وعند فرسبها لفرض
النفقة لا يثبت الزوجية وهو للمعول اليوم والمخار
وجب النفقة والسكنى لمعنة الطلاق ولو باينا والمفرقة
بلا معصية كناية الحق والبلوغ والفرق لعدم الكفاءة
للمعنة موت والمفرقة بمعصية كالردة وتقبيل ابن
الزوج ولو ارتدت مطلقة الثلث تسقط لالو كانت
ابنته **فصل** ونفقة الطفل الفقير على ابيه لا يشتر كفيها أحد
نفقة الابوين والزوجة ولا تجزأه على رضاعه الا اذا
تبعنت وبساجر من ترضعه عندها ولو استاجرها
وهي زوجة او معنة من رجب لترضع ولدا لا يجوز
وفي معنة البابين روايتان وبعد عدة يجوز وسى
احق ان لم تطلب زيادة على غير ولو استاجرها و
ي زوجة لا رضاع ولده من غير راضح ونفقة البنت

بالنفقة

بالنفقة والابن زينا على الاب خاصة به يقضى وقيل على
الاب ثلثاها وعلى كموثريها كجرم الصدقة نفقة اصوله
الفقراء بالتسوية بين الابن والبنت ويعبر فيها العرب
وجزئية لا الارث فلو كان له بنت وابن ابن فنفقة
على البنت مع ان ارث لها ولو كان له بنت بنت واخ
فنفقة على بنت البنت مع ان كل ارثه للاخ وعليه نفقة كل
ذو رحم محرم منه ان كان فقيرا صغيرا وانما او زينا او
اعى او لا يحسن الكسب كحرقة او لكونه من ذوى بيوت
او طالب علم ويجبر عليها وتقدر بقدر الارث حتى لو كان
له اخوة متفرقات فنفقة عليهم اخا سكا كباشر من ماله
ويعبر فيها اهله الارث لاحقيقته فنفقة من ازال وابن
عم على خاله ونفقة زوجة الاب على ابنه ونفقة زوجة الابن
على ابيه ان كان صغيرا او زينا ولا تجب النفقة للغير على فقير
الا للزوجة والولد ولا مع اختلاف الدين الا للزوجة و
قرابة الولاد اعلى واسفل وللايت بيع عرض ابنه لنفقة
بيع عقاره ولا بيع العرض لغيره على الابن سواها ولا
للام بيع له نفقة ما وعندي لا يجوز للام ايضا ولا ضمان
عليها الوانقما من مال للابن عتديا ولو اتفق كمودع مال
الابن عليها غير امر قاض ضمن ولا يرجع عليها ولو قضى
بنفقة غير الزوجة ومضت مدة بلا اتفاق سقطت
الا ان يكون القاضي امر بالاستدانة عليه وعلى كمولي

النفقة على الزوجات
النفقة على الابوين

بالنفقة والابن زينا على الاب خاصة به يقضى وقيل على
الاب ثلثاها وعلى كموثريها كجرم الصدقة نفقة اصوله
الفقراء بالتسوية بين الابن والبنت ويعبر فيها العرب
وجزئية لا الارث فلو كان له بنت وابن ابن فنفقة
على البنت مع ان ارث لها ولو كان له بنت بنت واخ
فنفقة على بنت البنت مع ان كل ارثه للاخ وعليه نفقة كل
ذو رحم محرم منه ان كان فقيرا صغيرا وانما او زينا او
اعى او لا يحسن الكسب كحرقة او لكونه من ذوى بيوت
او طالب علم ويجبر عليها وتقدر بقدر الارث حتى لو كان
له اخوة متفرقات فنفقة عليهم اخا سكا كباشر من ماله
ويعبر فيها اهله الارث لاحقيقته فنفقة من ازال وابن
عم على خاله ونفقة زوجة الاب على ابنه ونفقة زوجة الابن
على ابيه ان كان صغيرا او زينا ولا تجب النفقة للغير على فقير
الا للزوجة والولد ولا مع اختلاف الدين الا للزوجة و
قرابة الولاد اعلى واسفل وللايت بيع عرض ابنه لنفقة
بيع عقاره ولا بيع العرض لغيره على الابن سواها ولا
للام بيع له نفقة ما وعندي لا يجوز للام ايضا ولا ضمان
عليها الوانقما من مال للابن عتديا ولو اتفق كمودع مال
الابن عليها غير امر قاض ضمن ولا يرجع عليها ولو قضى
بنفقة غير الزوجة ومضت مدة بلا اتفاق سقطت
الا ان يكون القاضي امر بالاستدانة عليه وعلى كمولي

والدانة امره او والده او جدته
فولدت وادخلت البيت الشريف

الايمان حين يدين وهو في القوة كما لا يدين الا بعد الموت في القوة وفي الشرع نوعان
يدين بالثبوت او بصفته وخلق كذا بالشرط فانما يدين بالثبوت لا بخلق فقال ان دخلت
الدار فوجدت من كنته لان اليقين يثبت على العقل او قبحه او ذلك المعنى حاصل في التعليل

عنت بلا سعاية ومن ادعى ولداته فيها شرك

ثبت نسبه وصارت ام ولده وصحن نصف قيمتها

ونصف عقرها لاقية ولربا وان ادعى عاه معانته

منها وصى ام ولدتها وعلى كل نصف عقرها ونقاصا

يرث من كل منها ميراث ابن وبنان ميراث اب واحد

وان ادعى ولداته مكاتبه فصدقه المكاتب ثبت

وعليه قيمته وعقرها ولا تصير ام ولده وان لم يصدق له

النسب الا ان دخل الولد في ملكه وقتا **كتاب**

الايمان اليقين تقوية احد طرفي الخبر بالمقسم وهي ثلث

عموس وهي حلف على امر ماض او حال كذا باعها وحكمها الاثم

ولا لقاة فيها الا التوبة ولغو وهي حلف على امر ماض نظنه

كما قال وتوخيلا في حكمها رجاء العفو ومتعقدة وهي حلف

حلف على فعل او ترك في المستقبل وحكمها وجوب الكفارة

ان حثت ومنها ما يجب فيه الترتيب كالفعل الغالب وترك
للعاصي ومنها ما يجب فيه الحث كفعل المعاصي وترك
الواجبات ومنها ما يفضل فيه الحث كحرمان المسلم
حبه وما عدا ذلك بفضل فيه الترتيب حفظا لليقين ولا فرق
في وجوب الكفارة بين العامة والخاصة والكل في حلف
او حثت وهي عتق رتبة او اطعام عشرة مساكين كافي
عتق الظهار والطعام او كسوتهم كل واحد ثوبا بستر
عامة بدنه هو الصحيح فلا يخفى الشراويل فان عجز عن احدا
فانما هو الذي لا بد من احدا
فانما هو الذي لا بد من احدا
فانما هو الذي لا بد من احدا

عند الاداء صام ثلثة ايام متتابعات ولا يجوز التكفير
قبل حثت ولا كفارة في حلف كافر وان حثت مسلم

لا تصح بين الصبي والمجنون والنائم **فصل** وجوب

القسم الواو والباء والتاء وقد تضمنت كانه افعله واليمين

بالله تعالى او باسم من اسمائه كالرحمن والرحيم ولحق ولا تقدر

الى نية الا فيما يستعمل به غيره كالحكم والعلم او بصفة من صفاته

يخلف بها عرفا كعزة الله وجلاله وكبرياءه وعظمته وقوته

لا يغير الله كالقرآن والشي والكعبة ولا بصفة لا يحلف بها

عرفا كرحمته وعلمه ورضائه وغضبه وسخطه وعذابه وقوله

لنزل الله بين وكذا وايم الله وسكونه يخبرم بخداي وكذا

قوله وعهد الله وميثاقه واقسم واخلف وانشهد وان

لم يقل بالله وكذا اعلى نذرا وبين او عهد وان لم يقصد

الى الله وكذا قوله ان فعل افعلوكا فز او يهودي و

نصراني او برى من التبعين ولا يصير كافر ابا حثت فيها

سواء علفه بماض او مستقبل ان كان يعلم ان يمين و

عند الاداء صام ثلثة ايام متتابعات ولا يجوز التكفير
قبل حثت ولا كفارة في حلف كافر وان حثت مسلم
لا تصح بين الصبي والمجنون والنائم **فصل** وجوب
القسم الواو والباء والتاء وقد تضمنت كانه افعله واليمين
بالله تعالى او باسم من اسمائه كالرحمن والرحيم ولحق ولا تقدر
الى نية الا فيما يستعمل به غيره كالحكم والعلم او بصفة من صفاته
يخلف بها عرفا كعزة الله وجلاله وكبرياءه وعظمته وقوته
لا يغير الله كالقرآن والشي والكعبة ولا بصفة لا يحلف بها
عرفا كرحمته وعلمه ورضائه وغضبه وسخطه وعذابه وقوله
لنزل الله بين وكذا وايم الله وسكونه يخبرم بخداي وكذا
قوله وعهد الله وميثاقه واقسم واخلف وانشهد وان
لم يقل بالله وكذا اعلى نذرا وبين او عهد وان لم يقصد
الى الله وكذا قوله ان فعل افعلوكا فز او يهودي و
نصراني او برى من التبعين ولا يصير كافر ابا حثت فيها
سواء علفه بماض او مستقبل ان كان يعلم ان يمين و
ان كان علفه ان يكره يصير كافرا وقوله ان فعله فعليه غضب
الله او خطا او غنة او يوزان او سارق او شارب خمر
او اكل بوايسن يمين وكذا قوله حق الله خلافا لليس و
لن يهلكه خوارم بخداي باطلاق زن ومن حرم ملكه لا حرم
وان استباحه او شيئا منه فعليه الكفارة وقوله كل حلال
على حرام على الطعام والشراب والفتوى انه تطلق امراته
لان الله تعالى في ذلك وحده الا حثت ان المقصود
الان يمين في ذلك وحده الا حثت ان المقصود
الان يمين في ذلك وحده الا حثت ان المقصود

الشيء في الشريعة من تركه...
الشيء في الشريعة من تركه...
الشيء في الشريعة من تركه...

ابعد فقال ان ضربت تقيدت بالفضل فورا حتى لو
لست ثم فعلت لا تحث قال لا اخرج من فتدعي فقال
ان تعذب فكذلك لا تحث بالسعي لامة ولو في ذلك
اليوم الا ان قال ان تعذب اليوم وفي لا يركب دابة
فلان لم يركب دابة عند ما دون لا تحث الا ان نواه و
مطلقا ان نواه وعند محمد تحث مطلقا وان لم ينوه...

باب الجوع في الاكل والشرب والتبس والكلام في الاكل

من هذه النحلة فهو على غرنا وديسها غير المطبوع لا ينبت
وخلها وديسها المطبوع او من هذه الشاة فهو على
الحم دون اللبن والزبد وفي لا ياكل من هذا البسر فاكل
رطب لا تحث وكذا من هذا الرطب واللبن فاكل تمر او
او شيراز اخلاف لا ياكل هذا القصبى فكل شاة او شاة
اولا ياكل ثم هذا الجمل فاكل ثم وفي لا ياكل بسرا
فاكل رطب لا تحث ولو اكل من ثباته وكذا الواكل
بعد حلف لا ياكل رطب ولا بسرا حث اتفاق
اكلة بعد حلف لا ياكل رطب ولا بسرا حث اتفاق
في لا يشتري رطبا فاشترى كباشه بسرها رطب
لا تحث كالواشترى بسرا من ثباته وفي لا ياكل كما او يضا
فاكل ثم يملك او يبيعه لا تحث وكذا في الشراء ولو اكل
كم انسان او خرير حث وكذا الواكل كبد او كرشا ونحوه

في الشريعة من تركه...
في الشريعة من تركه...
في الشريعة من تركه...

وخلها وديسها المطبوع...
وخلها وديسها المطبوع...
وخلها وديسها المطبوع...

في الشريعة من تركه...
في الشريعة من تركه...
في الشريعة من تركه...

في الشريعة من تركه...
في الشريعة من تركه...
في الشريعة من تركه...

انه لا تحث بهما في عرفنا كما لو اكل اليه وفي لا ياكل شاة
بتيقيد ثم البطن فلا تحث شاة الظه خلافا لما ولو اكل
اليه او كما لا تحث اتفاقا وفي لا ياكل من هذه الحنطة يفسد
باكلها قضا فلا تحث باكل خبزها خلافا لما وفي لا ياكل
من هذا الدقيق لا تحث باكل خبزها لا يفسد في الصبح و
يخرق على ما اعتاده اهل مصره خبز البر او الشعير فلا تحث
بخبز القنطاري او خبز الارز بالبراق الا اذا نواه والشاة
على اللحم لا على الباذنجان او خبز او البيض الا اذا نواه و
البيض على ما يطبخ من اللحم بالماء وعلى مرة الا اذا نواه ذلك
والراس على ما يباع في مصره ويكس في التباير والفاكة
على التفاح والبطيخ والشمش وعند ما على العنب والرطب
والزمان ايضا ولا تقع على الفناء ونحوه اتفاقا والادام
على ما يطبخ به كاخل والزيت واللبن وكذا الملح لا ياكل
البيض ولا ياكل بالية وعند محمد يادام ايضا والعنب طلع
والبطيخ ليسا بادام في الصبح والغذاء الاكل فجابين طلوع
الغز والزوال والعشاء فجابين الزوال ونصف الليل
والشمس فجابين نصف الليل وطلوع الفجر وفي ان اكلت او
شربت او لبست او كتبت او تزوجت او خرجت ونحوه
معينا لا يصدق ولو زاد طعاما او شرابا ونحوه صدق
لان الشاة بالية لا تقضى وفي لا يشرب من دجلة لا تحث بشربة
منها باناء مالم يكرع خلافا لما وان قال من ماء دجلة

في الشريعة من تركه...
في الشريعة من تركه...
في الشريعة من تركه...

في الشريعة من تركه...
في الشريعة من تركه...
في الشريعة من تركه...

في الشريعة من تركه...
في الشريعة من تركه...
في الشريعة من تركه...

في الشريعة من تركه...
في الشريعة من تركه...
في الشريعة من تركه...

باب اليمين في الطلاق والعقق

قال ان ولدت فانت كذا حنت بالميت و...
 لو قال فهو فو لدت ميتا ثم قبا عتقني
 خلا لما في اول عبد ملكه فهو ملك عبد
 او اكل من او الزمان ولا ينفق فهو على سنة اشهر ومعهما
 مانوي وان قال الدهر او الابد فهو على العر ولو قال
 دهر او فقد توقف الامام وعند سماع الزمان ولو قال
 ايا ما اوتيه او سنين فعلى ثلثة وان عرف فعلى عشرة
 كايما كثيرة وقالا على جمعة في الايام وسنة في السهو
 والعمر في السنين **باب البيع في البيع والشراء**
 الزوج وغير ذلك حنت بالمباشرة دون التوكيل في
 البيع والشراء والاجارة والاستيجار والصلح عن مال
 والقبض والحضومة وضرب الولد وبهما في النكاح
 والطلاق وكلع والعتق والكتابة والصلح عن دم
 عمدة واليه والصدقة والقرض والاستقراض وان
 نوى المباشرة خاصة صدق ديانة لا قضاء وكذا ضرب
 العبد والذبح والبناء والحياطة والابداع والاستيدا
 والاعارة والاستعارة وقضاء الدين وقبضه و
 الكسوة وحمل الا انه لو نوى المباشرة يصدق قضاء
 وديانة وفي لا يزوج فزوج فوضي فاجاز بالقول
 حنت وبالفعل لا يثبت وفي لا يزوج عبده او امته يثبت
 بالتوكيل والاجارة وكذا في ابنه وبنته الصغيرين و

عند ان اليمين انما يعقد عند ابرح وعقد اذا كان الحلف في غير مكان الوقوع سواء كان الحلف بالله او الطلاق او العناق خلافا لابي حنيفة وصح ان اليمين
عقد كسائر العقود الشرعية فلا بد من قول وحلف عند خسر في المستقبل سواء تكلف الحلف او لا الا ان اليمين على امر السمي او قول او ذمها فعقد كانه عقد ما
علا خسر في المستقبل وان لم يقر عند عقدها فذلك في ذمها الصدق لان كل شيء ما يكون قابلا للحكم وحكم اليمين البرهانه لا يتحقق في اليمين في رجاء الصدق
فلا يتعده اصل اليمين التمس في كلام

حث بالاناء اتفاقا وكذا في حث والبشر وفي الاناء بعينه
 وامكان البشروط صحة الحلف خلافا لابي حنيفة
 بشر من جاء هذا الكوز اليوم ولما فيه او كان فضبت قبل
 فانه يحث بالاتفاق وفي لبصعوت السماء اولي طيرت
 في الهواء اولي قبلين هذا الجرح ذهابا وليقبلن زيدا عالما
 بموته انعقدت وحث للحال وان لم يعلم بموته فلا خلافا
 لابي حنيفة وفي لايتكلم فقرأ القرآن او سجد او همل او كبر
 لا يحث سواء في الصلوة او خارجها هو المختار وفي لا
 يكلم فكلما يحث سجد وهو نائم يحث ان يقظه وقيل
 بمطلق ولو كلف غيره وقصد اسماء لا يحث ولو سلم على
 جماعة هو فهم حث وان نواهم دونه لا يحث ولو قال
 الا باذن فاذن ولم يعلم فكلما يحث خلافا لابي حنيفة وفي
 لا يكلم سدا ثم من حين حلف ويوم اكلم لمطلق
 الوقت وتضمنه النهار فقط وليد اكلم على الليل فحسب
 وفي ان كلمته الا ان يقدم زيد او حتى يقدم او الا ان
 ياذن زيد او حتى ياذن فكلما قبل ذلك حث وان مات
 زيد سقط الحلف وفي لا ياكل طعام فلان او لا بدخل داره
 او لا يلبس ثوبه او لا يركب دابة او لا يكلم عبده ان عتب
 وزال ملكه وفعل لا يحث خلافا للمختار في العبد والدار
 وفي المجردة لا يحث اتفاقا وان لم يعتب لا يحث بعد
 الزوال وحث بالمجدة وفي لا يكلم امرأه او صديقه

[illegible]

[illegible]

عامة الهندية
القصور الهندية
القصور الهندية

61
 من طيب قلبه فانه فقهه الحنث
 من عفا ولا يشع عاقب ابي ابي
 التوبة لقصده الحنث

بما اذا حلف المولى على ان لا يفعل
او لا يفعل شيئا من ذلك كان حلفا
بما اذا حلف المولى على ان لا يفعل
او لا يفعل شيئا من ذلك كان حلفا

يكفي فعدمة حلفه واللعنة بكل داعي ففقد حال ولا يثبت
له منة فوجب ولم يقبل تركه القرض والعارية و
الصدقة بخلاف البيع لا يثبت رجاءا فهو على ما لا ساق له
فلا يثبت بسم التور والباسمين وقبل كنه لا يثبت
رجاءا وزدا او بقشي فهو على وجه لا يدخله اطلاق
يتناول الملك والجاراة حلفه لا مال له ولا دين على
مفس او لم يثبت **كتاب احوال** عقوبة مفسدة
بج حلفه في فلا يثبت تغزير ولا فساد من حلفه الزنا
وطي مكلف في قبل خال عن ملك وشبهة ونبه شهادة
اربعة رجال مخفيين بالزنا لا باوطي او اجماع اذا استل
ثم الامام عن مائة الزنا وكيفية ومن زنى وابن زنى
ومن زنى فبشوة وقالوا رايانه وطها في فرجها كالميل
في المحلة وعقد لوانا وعلاية او بالافرا عاقد بالافرا
مرات في اربعة مجالس كلما اقررت حتى يغيب عن بصره
ثم سئل عما ترسوى الزنا فبينه وندب تلقينه ليرجع
بلعلك قبلت اولست او وطئت بشبهة قال يرجع
قبل اكد او في اثنا ترك واكد للمحصن رجعة في قضاء
حتى يموت يبداء به الشهود قال ابوا او غابوا او ماتوا
سقط ثم الامام ثم الناس وفي المقر يبداء الامام ثم
الناس ويغسل ويصلى عليه ولغير المحصن جلده مائة
وللعبد نصفها بسوط لا شرة له ضربا وسطا مفرقا على

بدنه
فان كان الزنا العذبة
فان كان الزنا العذبة
فان كان الزنا العذبة

بما اذا حلف المولى على ان لا يفعل
او لا يفعل شيئا من ذلك كان حلفا
بما اذا حلف المولى على ان لا يفعل
او لا يفعل شيئا من ذلك كان حلفا
بما اذا حلف المولى على ان لا يفعل
او لا يفعل شيئا من ذلك كان حلفا

بما اذا حلف المولى على ان لا يفعل
او لا يفعل شيئا من ذلك كان حلفا
بما اذا حلف المولى على ان لا يفعل
او لا يفعل شيئا من ذلك كان حلفا

بدنه الا الرأس والوجه والفرج وعند ايس ضرب
الرأس ضربة ويضرب الرجل فاعفى كل حد بلان
بشرع ثياب سوى الازار والمرأة جالسة ولا ترفع ثيابها
الا الفروا وحشو وكف ليا في الرجم لاله ولا يجزئ حمله
بلا اذن الامام واحضار الرجم حرية والتكليف والاسلام
والوطي بنكاح صحيح حال وجود الصفات المذكورة فيها
ولا يجمع بين جلد ورجم ولا بين جلد ونفي الاستبراء
والرخص بجرم ولا تجلد كالم ليرة واحكام ان ثبت زناها
بالسنة خمس حتى تدرج اذا وضعت ولا تجلد ما لم تخرج
من نقاسها وان لم تكن للولد من برة لا ترحم حتى يمتنع
عنها **باب الوطى الذي** يوجب اكد والذي لا يوجب
الشبهة دبرية للحدوس نوعان شبهة في الفعل وهي ظن
غير الدليل دليل فلا يثبت فيها ان ظن اكل والتأكد كوطي
معيته من ثلاث او من طلاق على مال وام ولد اعتقها
او امة اصله وان علما وزوجه او سببه وكذا ووطي
المرئ من المرونة في الاصح وشبهة في الجمل وهي قيام
دليل نافي للحرمة في ذاته فلا يجزئها وان علم باكرمة كوطي
ام ولد له وان سفل او شركته او معتدة بالكنانة دون
الثلاث او الباع المبيعة والزواج المهورية قبل
والنسب ثبت في هذه عند الدعوة لا في الاولى وان ادعا
وجذب ووطي امة اخيه او عمه وان ظن حلتها وكذا ووطي

بما اذا حلف المولى على ان لا يفعل
او لا يفعل شيئا من ذلك كان حلفا
بما اذا حلف المولى على ان لا يفعل
او لا يفعل شيئا من ذلك كان حلفا
بما اذا حلف المولى على ان لا يفعل
او لا يفعل شيئا من ذلك كان حلفا

بما اذا حلف المولى على ان لا يفعل
او لا يفعل شيئا من ذلك كان حلفا
بما اذا حلف المولى على ان لا يفعل
او لا يفعل شيئا من ذلك كان حلفا

امراة وجد ما على فراشه وان كان اعلى الا ان دعاها فهاك

انما وجبت لابطوط اجنية زفت اليه وقلن بي زوجك ولا ياتي
وعند المنزول لابطوط بهيمة وزني في دار حرب او بجي ولا ياتي
لو لم يجرم زوجه او من استاجر بالزني بها خلافا لما
ومن وطئ اجنية فجادون الفرج بعزركم ولو وطئها في

الذبح او عمل عمل قوم لوطاء وعند حاجته وان زني ذمي

حرية في دارنا حذر الزني فقط وعند محمد ايسر كدان وفي

عكسه حذر الذمية لا الحربي وعند ابيس كدان وعند محمد

لا كدان وان زني مكلف مجبونة او صغيرة حذر في عكسه

لا حذر عليها الا في رواية عن ابيس ولا حذر في المكروه ولا ياتي

ان اقترأ احد ما بالزني وادعى اللاح النكاح ومن زني طبع الاطوعا

بانه فقبلها يزرع يد والفقمة وعند ابيس القيمة فقط ولا ياتي

اخيفته لو خذ بالمال وبالقبض لا بالجد **باب** لا ياتي

الشهادة على الزني والرجوع عنها لا يقبل الشهادة بحجة

متفاد من غير بعد عن الامام الا بالقذف وفي السرقة يضرهم على

بضمن المال ويصح الاقرار به ويقادهم غير الشرب بشهر

في الماصح والشرب بزوال الرجوع وعند محمد بشهر ايضا وان

شهدوا بزناه بغائبة قبلت بخلاف سرقة من غائب وان

اقترأ الزني بمحمولة حذر وان شهدوا كذلك لا حذر وكذا لو

اختلفوا في طوع المرأة وعند حاجته الرجل ولا حذر احد

لو اختلف الشهود في بلد الزنا او شهدا بوجوبه في بلد

في وقت

في وقت واربعه في ذلك الوقت ببلد او وكذا لو شهد

اربعة على اربعة امرأة به ولي بكر او مفسدة او شهدوا على

واحد او شهدوا على الاصول بعد ذلك وعند الشهود

عليه لو اختلف شهوده في زوال بيت والشهود فقط

لو كانوا غيبا او خذو دين في محض في بيت قذف

او اقل من اربعة او اقدم عبد او محذور وكذا لو وجد احد

عبد او محذور او بعد الشهود عليه ودينه في بيت المال

ان رجم وارثن حرج ضرب او مودة منه مدروا لا في بيت

المال ايضا وكذا خلاف لو رجع الشهود ولو رجعوا بعد

الرجوع حذر او اهل غزو الدية وكل واحد رجع حذر وعزم

ربهما ولو رجع احد حنثه فلا شيء عليه فان رجع آخر حذر

او عزم ربهما ولو رجع واحد قبل القضاء حذر واكلم ولو

بعده قبل اخذ فكذلك وعند محمد الراجع فقط ولو شهدوا

فركوا ثم ظهر وكفار الوعيد فالدية على المتكبرين ان رجعا

عن التذكية والا فبي بيت المال ولا على بيت المال مطلقا

ولو قتل احد المومنين برجمه فظهر وكذلك فالدية في مال

القائل ولو اقر الشهود بعد النظر لا نرد شهادتهم ولو

انكر الاحصان ثبت بشهادة رجلين او رجل وامرأتين

او ولادة زوجة منه **باب حد الشرب** من شرب

خمرا ولو نقطة فاخذ ورجعها موجودا وجاؤا به سكران

ولو من نبيذ وشهد بذلك رجلان او اربعة مرة وعند

الاشرب بغير علم لان الاقرار بشكر الشاهد حال
في وقت

بند و ابدان امره و عتق
ممن و بقاء بدن في عتقه

ابن مرتين و علم شربه طوعا حذافا صحا ثمانين سوطا
للمر و اربعين للعبد مفرقا على بدنه كافي الزنا وان اقرا و شهد عليه
بعذر وال ربحا لا بعد المسافة لا يجد خلا فالج و لا يجد

من و حذافه را كنه و ثقتاها و افرم رج او افسران
واسكر كوجب للجدان لا يعرف الرجل من المرأة و الارض الرجوع
من السماء و عند ثمان يهندي و يجلط كلامه و به يفتي

و لو انشد السكران لا تبين امره **باب حد القذف**
هو كد الشرب كنية و ثبوتها من قذف محصنا او محصنة عن
بضريح الزنا حد تطلب المقذوف منفردا و لا ينزع عنه غير

الفرو و كسوة و احصاء كونه مفرقا مكلفا حراما غيبا
عن الزنا و لو نفاه عن ابيه بان قال است لا ليك و است
بان فلان ان في غضب حد و الا فلا و لا يجد لو نفاه عن جده

او نسبه اليه او الى عمه او خاله او ربه او قال بان ماء السماء بان فلان
او قال لعزى بانطى اوست بعزى و يجد بقذف المست المحصن
ان طالت الوالد او الولد او ولد له و لو حر و مملوك و الارث و

كذا ولد النبي خلا فالج و لا يطالب ولد اباه و لا بعد سيده
بقذف امه و يبطل بموت المقذوف لا بالرجوع عن الاقرار
و لا يصح العفو و لا الاعتراض عنه و لو قال زنا في حق امرأته

بند و ابدان امره و عتق
ممن و بقاء بدن في عتقه

بند و ابدان امره و عتق
ممن و بقاء بدن في عتقه

بند و ابدان امره و عتق
ممن و بقاء بدن في عتقه

بند و ابدان امره و عتق
ممن و بقاء بدن في عتقه

ولا خلاف ان فيه حق الشرع و حق العبد فانه شرع لدفع العار من المقذوف وهو الذي ينفق به على اخصه من هذا الوجه حق العبد
ثم انه شرع زاجا و منه سمي حذافا و المقصد من شرع الزنا حذافا العالم عن الفضا و هذا آية حق الشرع و بكل ذلك شرع لا حكم
واذا عارضت الحكم فانما في رصم مال الغلب حق العبد قد يماحق العبد باعتبار حاجته و شرع الشرع و حق صرنا الغلب حق الشرع
لان مال العبد الحق يتولا مولاه فيصير حق العبد مرقيا به و لا كذلك لانه لا ولاية للعبد استيفاء حقوق الشرع الا بنية و هذا
هو الاصل المشهور الذي يخرج عليه الفروع التي فيها منها الارث اذا ارث بحرين في حقوق العبد و لا في حقوق الشرع و منها العفو
فانه لا يصح عفو المقذوف و عذنا و يصح عنده و منها ان لا يجوز الاعتراض عنه و يحرم في التداخل و عند طابري و عن ابن ابي عمير
قولا في حق من هو في اصحابنا من قال ان الغالب حق العبد و هو يخرج الاحكام و الا و لا ظهر

لانها قاذفان و قذف بوجوب السوء و قد في الحدود و البداية بانك ابطال السوء لان الحد و قد في القذف ليس باصل
ولا ابطال في حكم اصلا فاحتمال الدرر اذ السوء في معنى له بديانة

بند و ابدان امره و عتق
ممن و بقاء بدن في عتقه

بند و ابدان امره و عتق
ممن و بقاء بدن في عتقه

والخروج من بيته واقبل التزويج لثلاثة اسواط واكثره تسعة
 وتلقون وعند محمد ايسر خمسة وسبعون ويجوز فيه
 بعد الضرب واشد الضرب التعزير ثم حد الزني ثم الشرب
 ثم القذف ومن قذا أو غزفات فدية بدرج خلاف تعزير باجماع الصحابة
 الزوج زوجته **كتاب السرقة** حتى أخذ مكلف خفية قد عشرة
 دراهم مضروبة من جزاها لملك فيه ولا شبهة وثبت ما ثبت
 به الشرب فان سرق مكلف حراً أو عبد ذلك القدر حرراً وإذا سرق
 بمكان أو حافظ أو غيرها أو شرب عليه وسالها الامام عن بيت ذي رحم
 مائى وكفى وأين لم يمس ولم يمس سرق وتبينها قطع وورثته
 وان كانوا جميعا واصاب كل منهم قدر نصيبها قطعوا
 وان نوى الاخذ بعضهم ويقطع بسرقة الساج والابواب
 والصنادل والصبوض كخضر واليات والزبد و
 الايات والباب المتخذين من خشب لا بسرقة شئ ثان
 يوجد بها حافى دارنا خشب وخشب وقصب وصيد
 وطير وزينج ومزة ونورة ولا يابسرع فساده كلبان
 وكحم وفاكهة رطبة ويطبخ وكذا تمر على شجر وزرع لم يحصد
 ولا يابنا وفيه الانكار كاشرة مطربة والاثام لو كلف
 وطبل وبربط ومزمار وطنبور وصليب ذهب او فضة
 وشطرنج ونرد ولا سرقة باب مسجد وكتب علم ومصحف
 وصنعتي حر ولو علقها خلية خلاف لابس وعبد كبر ودقير
 بخلاف الصغرة ودقير كحساب ولا سرقة طبل ونقد ولا
 القصور والقصور ما في الارض

بجائنة

بجائنة ونهب او اخذ لابس وكذا ان يشرب خلاف لابس
 ولا سرقة مال عام او شرب او مثل دية او زبد حالاً
 كان او مؤقلاً وان كان دية نقد ان سرق عرضاً قطع وليس الا بغيره بالترافع
 خلاف لابس وان كان دراهم سرق دنانير او بالعكس
 لا يقطع وقبل يقطع ولا يقطع فيه ولم يمس وان كان قد
 تغير قطع نائياً كقول الشيخ **فصل في الحرز** وهو ضمان بمكان
 كبيت ولو بلباب او باب مفتوح وكصدوق وبكافظ كن
 هو عند مال ولو نائماً وفي حرز بالمكان لا يعتبر حافظ ولا
 قطع بسرقة يمين بينهما فدية ولاد ولا سرقة من بيت
 ذي رحم حرز ولو مال غيره ويقطع بسرقة مال من بيت غيره
 وكذا السرقة من بيت حرز رضاء خلاف لابس في الامام
 لا قطع بسرقة مال زوجته او زوجها ولو من حرز خاص
 وكذا لو سرق من سبده او زوجه سبده او زوج سبده
 او مكانه او حخته او ضربه خلاف لما فيها او من معتم
 او حمام نهاراً وان كان ربه عنده او من بيت اذن في
 دخوله او مضيفه وقطع لو سرق من حمام ليلاً او من
 المسجد مناعا ورته عنده او دخله في صدوق غيره
 او كثره او حبه وسرق جوالاً فيه مناع ورته يحفظه او
 نائم عليه او سرق المخرج من البيت المستأجر خلاف لما او
 لو سرق شيئاً ولم يخرج من الدار لا يقطع بخلاف مالواجر
 من حجرة الى الدار او سرق بعض اهل دار من حجرة اخرى

66

وخرج من بيته واقبل التزويج لثلاثة اسواط واكثره تسعة
 وتلقون وعند محمد ايسر خمسة وسبعون ويجوز فيه
 بعد الضرب واشد الضرب التعزير ثم حد الزني ثم الشرب
 ثم القذف ومن قذا أو غزفات فدية بدرج خلاف تعزير باجماع الصحابة
 الزوج زوجته **كتاب السرقة** حتى أخذ مكلف خفية قد عشرة
 دراهم مضروبة من جزاها لملك فيه ولا شبهة وثبت ما ثبت
 به الشرب فان سرق مكلف حراً أو عبد ذلك القدر حرراً وإذا سرق
 بمكان أو حافظ أو غيرها أو شرب عليه وسالها الامام عن بيت ذي رحم
 مائى وكفى وأين لم يمس ولم يمس سرق وتبينها قطع وورثته
 وان كانوا جميعا واصاب كل منهم قدر نصيبها قطعوا
 وان نوى الاخذ بعضهم ويقطع بسرقة الساج والابواب
 والصنادل والصبوض كخضر واليات والزبد و
 الايات والباب المتخذين من خشب لا بسرقة شئ ثان
 يوجد بها حافى دارنا خشب وخشب وقصب وصيد
 وطير وزينج ومزة ونورة ولا يابسرع فساده كلبان
 وكحم وفاكهة رطبة ويطبخ وكذا تمر على شجر وزرع لم يحصد
 ولا يابنا وفيه الانكار كاشرة مطربة والاثام لو كلف
 وطبل وبربط ومزمار وطنبور وصليب ذهب او فضة
 وشطرنج ونرد ولا سرقة باب مسجد وكتب علم ومصحف
 وصنعتي حر ولو علقها خلية خلاف لابس وعبد كبر ودقير
 بخلاف الصغرة ودقير كحساب ولا سرقة طبل ونقد ولا
 القصور والقصور ما في الارض

فيها واخذ شيئا من حرز فلقاه في الطريق ثم خرج
فاخذه او حمل على حمار فساقه فاخرجه من الحرز ولو دخل
بنيها فاخذ وناول من هو خارج لا يقطعان وكذا لو
ادخل الحمار يده فتناول وقال ابو يوسف لقطع الدخول
في الاولى ولقطعان في الثانية وكذا لا يقطع لو نقب
بنيها وادخل يده واخذ شيئا او طرقة خارجة من كم
غيره خلافا لابي وان حلها واخذ من داخل الكم قطع
انفاقا ولو سرق من قطار جملا او جملا لا يقطع وان
سرق كحل واخذ منه شيئا قطع والغسطل كالبنت
فصل في كيفية القطع واثباته يقطع بين السارق
من الذئد ويحتمل ورجل اليسرى ان عاد فان سرق ثلثا
لا يقطع بل تجس حتى يتوب وطلب المروق منه شرط
القطع ولو مودعا او غاصبا او صاحب الزنى او غير
اوستاجر او مضاربا او متبذرا او قابضا على
سوم الشراء او متهنا ولا يقطع بطلب المالك ايضا في
السرقه من هؤلاء لا يقطع السارق والمالك لو سرق
من السارق بعد القطع بخلاف ما لو سرق منه قبل
القطع او بعد ذلك بغيره وان لم يطلب احد لا يقطع
وان اقربها ولا بد من حضوره عند الامم قرا والشهادة
والقطع ولو كانت يده اليسرى او ابهامها مقطوع
او شلاء او اصبعان سوى الابهام كذلك لا يقطع
فوق

منه شيء بل يحبس وكذا لو كانت رجله اليمنى مقطوعة
أو شدا، ولا يضمن المأمور بقطع اليمنى لو قطع اليسرى
وعندما يضمن أن يحمي ومن سرق شيئا ورده قبل
الخصومة إلى مالكه لا يقطع وكذا لو نقصت قيمته من النصاب
قبل القطع أو ملكه بعد القضاء أو ادعى أنه ملكه وأن لم يثبت
وكذا لو ادعى أحد السارقين ولو سرقا غائب أحدهما أو
شهدا على سرقتهما قطع الآخر ولو أقر المأذون بسرقة قطع
وردت وكذا المحجور عند الإمام وعند أبيس يقطع ولا ردة
وعند محمد لا يقطع ولا ردة ومن قطع بسرقة والعين
قائمة رد بها وإن لم تكن قائمة فلا ضمان عليه وإن استملكها
وإن سرق سرقات يقطع بكلها أو بعضها لا يضمن شيئا
منها وقال يضمن ظلم يقطع به ولو سرق ثوبا فنشق في الدار
ثم أخرج قطع لأن السرق شاة فبذرها ثم أخرجها ولو سرق
المسروق دراهم أو دينار قطع وردها وعند مالك لا يرد شيئا ولو
صبغ أحرار لا يؤخذ منه ولا يضمنه وعند محمد يؤخذ منه ويقطع
ما زاد الصبغ وإن صبغ أسود أخذ منه ولا يعطى شيئا وإن
حكاه فيه حكمها في الأحمر **باب قطع الطريق** من قصد قطع
الطريق من مسلم أو ذمي على مسلم أو ذمي فأخذ قبل غسل
عنه يثوب وإن أخذ مالا أو حصل لكل واحد نصيب السرقة
قطع يده اليمنى ورجله اليسرى وإن قتل وأخذ مالا قطع و
قتل أو صلب أو قتل أو صلب وخالف محمد في القطع ويصلب
فقط

حياتين بطنه بريح حتى يموت ويترك ثلثة ايام فقط وبردة
ما اخذ الى ملكه ان باقيا والا فاضحان ولو باشر الفحل
بعضهم حدوا كلهم وان اخذ مالا وجرح قطع من خلاف
وخرج المذموم وان جرح فقط او قتل قتال قبل ان يؤخذ
فلا حد ولا حق للمولى ان شاء عفى وان شاء اخذ بموجب
اكتسابه وكذا لو كان فيهم صبي او مجنون او ذورحم حرم من
المقطوع عيدا وقطع بعض العاقلة على بعض او قطع الطريق
لسل او نهرا بمصر او بين مصرين ومن خفي بمصر غير مرة
قتل والا فكالقتل بالمشقة **كتاب الشرب**
مناقض كفاية اذا قام به بغض سقط عن الكل وان تركه
الكل اغتوا ولا يجب على صبي وامرأة وعبد واعى ومعتد
اقطع فان جرح العمد وفرض عين فخرج المرأة والعبد
اذن الزوج والمولى وله ان يجعل ان كان في والافلا
واذا اخرنا ثم ندعوه الى الاسلام فان اسلموا والافلا
جزية ان كانوا من اهلها وبين ام قدر ما ومتى يجب فان
قتلوا فمالتنا وعلمهم ما علمنا وحرم قتال من لم يبلغ
الدعوة قبل ان يدعى ونذب دعوة من بلغه فان ابوا
نسجن بالثبوت ونقاتلهم بنصب المجانيق والخرق والسوق
وقطع الاشجار وافساد الزرع وزمهم وان تترسوا به
باسارى المسلمين ونقصدم به ويكره اخراج النساء
والصاحف في سرية لا يؤمن عليهما الا في عسكر يؤمن

عليه

عليه ولا دخول مستأمن اليهم بمحض ان كانوا يوفون
العهد ونهي عن القدر والغلول والمثلة وقتل امرأة او غير
مكلف او شيخ او اعلى او معتد او قطع الجنى الا ان يكون اخدم
قادرا على القتال وذا راى في حرب او ذاما لم يث به او ملكا
وعن قتال اب كافر بل باقى الابن لبقية عبرة الا ان
قصد الاب قتله ولا يمكنه دفعه الا بالقتل ويجوز صلح ان كان
مصلحة لنا واخذ مال لا جرم لنا به حاجة وسو كذا ان
كان قبل النزول بسياحتهم وكافى لوبعده ودفع المال
لبصاكو الكور الا خوف الهلاك وبصاكو المرتدون بدون
اخذ مال وان اخذ لا يرد ثم ان ترجع البند بينهم ومن
بواه منهم نجاة قول فقط وان باتفاقهم او باذن ملكهم قول
جميع بلائند ولا يباع منهم سلاح ولا خيل ولا حديد ولو بعد
الصلح ولا يخرجهون من امانهم او حرة كاذرا او جماعة او اهل
حصن وحرم قتلهم فان كان في ضرر نزل اليهم واذب ولغا
اما ان ذى او اسير او تاجر عندهم وكذا امان من اسلم ولم يهاجرا
او مجنون او صبي او عبد غير ماذونين بالقتال وعند محمد
يجوز امانها وباب يوسف معفى رواية **باب الغنائم**
ما فتح الامام غنوة قسمه بين المسلمين او اهل عليه
وضع جزية عليهم وخراج على ارضهم وقتل الانبياء او
استرقم او تركم اخرا اذمة للمسلمين واسلامهم لا يمنع
استرقاقهم ما لم يكن قبل الاخذ ولا يجوز رد دم الى دارهم ولا الممن

لان فيه نفوتهم على المسلمين

بكره ولا يخرجه من ارضه

بكره ولا يخرجه من ارضه

وإذا كان منكم من كان له مال فليؤت به
وإذا كان منكم من كان له مال فليؤت به

ولا الغداء بالمال ومن لا بأس به عند الحاجة إليه ويجوز
بالأشياء عند ما تخرج مواشي شق نعلها وتحرق ولا
تغرق ولا تبيع ولا تقسم غنمته في دار الحرب
ولا لا يبيع ثمرة ولا يبيع قبل القسمة ولا يبيع الرزق سواء
في الغنمة ولا يبيعهم قبل الإجازة بدارنا ولا يبيع إلا إجازة
بوزن نصيبه ويتفقد منها بلا قسمة بالسلاح والركوب
واللبس إن أجنب وبالعلف وأخطب والدين والطبيب
مطلقا ومن أن أجنب لا يبيع أصلا ولا الثمن ولا بعد بالخذول
مخرج بل يرد ما فضل إلى الغنمة وإن انتفع به ردة قيمته وإن
قسمت قبل الرد تصدق به لو غنيا ومن أسلم منهم قبل
أخذه أجر نصفه وطفل وكل مال يموه أو يوقعه عند مسلم
أو ذمي وعقاره في ذمة من قبله خلا في حمة دابيس في قوله
الأول وولده الكبير وزوجه وحملها وعنده المقاتل و
ماله مع حرمي يغصب أو ودعيه في وكذا مال مع مسلم أو
ذمي يغصب خلا فالأما ذمي أبو يوسف مع الإمام
فصل ونقسم الغنمة للراجل سهم وللفرسان سهمان وعند
ثلاثة له سهم وللفرسه سهمان ولا يسهم بكر من فرس و
غذائيس سهم لفرسين والبراذين كالعناق ولا يسهم ولا يفعل ذلك
لراجل ولا يغل والعبرة كونه فارسا أو راغلا عند الحوزة يفتقر
فبني للإمام أن يعرض جيش عند دخوله دار الحرب ليعلم
الفارس من الراجل فمن جاوز راغلا فاشترى فرسا فله
سهم

لأنه إذا كان منكم من كان له مال فليؤت به
وإذا كان منكم من كان له مال فليؤت به

لأنه إذا كان منكم من كان له مال فليؤت به
وإذا كان منكم من كان له مال فليؤت به

لأنه إذا كان منكم من كان له مال فليؤت به
وإذا كان منكم من كان له مال فليؤت به

وإذا كان منكم من كان له مال فليؤت به

سهم راجل ومن جاوز فارسا فتفق فرسه فله سهم فارس
ولو باعه قبل القتال أو وهبه أو أجزأه فله سهم راجل
في ظاهر الرواية وكذا لو كان مريضا أو مهنرا لا يقاتل عليه
ولا يملوك ومكاتب وصبي أو امرأة أو ذمي وبرضخ لهم
بحسب ما يرى أن قالوا أو داوت امرأة أخرى أو ذل
الذمي على عورته وعلى الطريق ولحق للشيء والمنسكين
وابن السبيل يقدم منهم ذوو القربى الفقراء ولا يفتقر
لأغنيائهم وذكره في المنكر وسهم النبي عام سقط بموته
الصفى وأن دخل دار الحرب من لا يملكه بلا إذن الإمام لا
يختص ما أخذوا وإن باذنه أو لم يمنع من وللامام أن ينفذ
قبل إجازة الغنمة وقبل أن تضع الحرب أوزارها فيقول من
قتل قتيلا فله سلبه ومن أصاب شيئا فله ربعه أو يقول
لرسول جعلتكم الربيع بعد الحنظلي ولا ينفذ لكل المأخوذ
ولا بعد الإجازة إلا من محبس والنسب لكل أن ينفذ
وأبو بكر وما عليه وثيابه وسلاحه وما معه لا منع غلامه
على دابة أخرى والتفصيل لقطع حق الغير للملك خلا فالحمد
فلو قال من أصاب جارية فله لا يملك من أصابها
الوطى ولا يبيع قبل الإجازة خلا فالحمد **كتاب استيلاء الكفار**
إذا بسى التزل الروم وأخذوا أموالهم ملكوها وتملك ما وجدوا
من ذلك إذا غلبوا وإن غلبوا على أموالنا وأجزأنا بدارهم
ملكوها وكذا لو غلبنا عليهم بعير فاذا ظهرنا عليهم فمن وجد
أداة أو كان مالنا عند موتنا

الرضخ اعطائه قليل والمال ما قدر ما يسهل
الأمان من نصيبه على القتلى وأما ما يسهل
الخصم وتقوم بحسبهم

لأنه إذا كان منكم من كان له مال فليؤت به
وإذا كان منكم من كان له مال فليؤت به

لأنه إذا كان منكم من كان له مال فليؤت به
وإذا كان منكم من كان له مال فليؤت به

ملكه اخذه قبل القيمة بجانا وبعد بان كان متيلا لا باخذه
وان قيميا اخذه بالقيمة وان اشتراه منهم تاجر واخرجه وهو
قمتي باخذه بالثمن ان اشتراه بغير ثمن بغير العرض وان
وذهب له بغير ثمنه ومنه المتلى في اشترائه بثلث او عرض وان
اشتراه بغير او وهب له لا باخذه وان كان عبد الفقيت
عينه في يد التاجر واخذ اشهرها باخذه بكل الثمن ان شاء
وان اشتره من يد التاجر فاشتره آخرا باخذه المشتري الاول
منه ثمنه ثم المالك منه بالثمنين وليس له اخذه من المشتري
الثاني ولا يملكون حرمنا ومذبرنا وام ولدنا ومكاتبنا ومك
عليهم كل ذلك ولا يملكون ط عبد البق اليهم فباخذه ماله بعد
القسمه تجانا ايضا لكن يعرض عنه من بيت المال وعندنا
هو كالمشهور وان البق بغير ثمن ومنتاع فاشترى رجل ذلك
كله واخرجه اخذ المالك ماسوى العبد بالثمن والعبد بجانا
عندنا بالثمن ايضا وان اشترى من ثمن عبد مسلم
وادخل دارهم عتق خلا فالما وان اسلم عبد مسلم فجانا
او ظهرنا عليهم او خرج الى عسكرنا فهو **بالثمن** فباخذه
اذا دخل تاجرنا اليهم بامان لا يحل له ان يعرض لشي من ثمنه
ماله او دمهم فان اخذ شيئا واخرجه ملكه مخطورا
فتصدق به وان غدر به ملكهم فاخذ ماله وجب له فعل
ذلك غيره بعلمه من التعرض كالاسير وان اذانه ثم جرت
او اذ ان جرت او غضب احدنا الآخر وخرجنا الى القضي
بشئ

ط
لانه ظهرت بده على نفسه بالزوج من دارنا لان سقوط
اشترائه لتحقق بده على عينا له لا انتفاع
وقد زالت بده على نفسه فظهرت بده على نفسه فصار
معصوما لنفسه فلا يبيع تحت ملكه تحت الميراث
لان ماله ماله باقية لقيامه بده على الدار فظهر بده

لان الملك في نفسه
لان الملك في نفسه
لان الملك في نفسه

بشئ وكذا لو فعل ذلك حرمنا وخرجنا من ثمن وان
خرجنا من ثمن قضي بالدين لا بالعقب ولو اسلم حرمنا بعد
ما غصبه المستامن ثم خرجنا بقضي بالدين بانه وان قتل احد
المسلمين المستامين الا حرمنا فعليه الدية في ماله والكفارة
ايضا في الخطا وان كانا اسيرين فلا شئ الا الكفارة في
اخطاه وعندنا كالمستامين ولا شئ في قتل المسلم ثم
مسلم اسلم ولم يهاجر سوى الكفارة في اخطا اتفاقا
فصل لا يمكن مستامن ان يقيم في دارنا سنة ويقال
له ان اقمت سنة بغير عليك حرة فان اقام سنة صار له
ذمتنا ولا يمكن من القود الى داره وكذا لو قيل ان اقمت
شهر او نحو ذلك فاقام او اشترى ارضا ووضع عليه حراجها
وعليه حرة سنة من حين وضع الحراج او نكحت المستامنة
ذمتنا لا لو نكح هو ذمته فان رجع الى داره حرة منه وان كان
له وديعه عند مسلم او ذمى او دين عليها فاسرا وظهر عليهم
سقط دينه وصارت وديعته بجانا وان قتل ولم يظهر عليهم
فماله ورثته فان جاء حرمنا بامان وله زوجة بمنك وولد
ومال عند مسلم او حرمنا فاسلم منها ثم ظهر عليهم فالحل في و
ان اسلم ثم جاء ثم ظهر عليهم فطفله حرة مسلم وديعته عند
مسلم او ذمى له وغير ذلك في و اذا قتل مسلم لا ولى له خطاه
او مستامن اسلم منها فلما ام اخذ الدية من عاقلة القاتل
وفي العهد ان يقتض او ياخذ الدية وليس له العفو بجانا
لان الحق للامة وليس له العفو
المسلمين و هذا من النظر

لان الملك في نفسه
لان الملك في نفسه
لان الملك في نفسه

لان الحق للامة وليس له العفو
المسلمين و هذا من النظر

1101/1102

بسم الله الرحمن الرحيم

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom right of the page.

الصلوات على النبي وآله
والصلاة على علي بن أبي طالب

قريش ويصرف خراج وجزية وما اخذ من بني تغلب ومن
ارض اهلها عنها او اهلها من حرب او اخذ منهم بلا قتال

ط
الشعور وبناء القناطر وجسور وكفاية العطاء والمدين
والمطين والمقاتلة ودرارهم ومن مات في نصف

باب المرتد من ارتد العياذ بالله في عرض عليه الاسلام
وتكسفت شبهة ان كانت فان استعمل من ثلثة ايام

من ارتد العياذ بالله في عرض عليه الاسلام
وتكسفت شبهة ان كانت فان استعمل من ثلثة ايام

فان تاب والاقبل وتوبته بالنهي عن كل دين سوى
الاسلام او عما اتقل اليه وقتله قبل العرض ترك ذنب لا

من ارتد العياذ بالله في عرض عليه الاسلام
وتكسفت شبهة ان كانت فان استعمل من ثلثة ايام

ضمان فيه ويحول ملكه عن ماله موقوفا فان اسلم عاد وان
مات او قتل او قبح بدار حرب وحكمه بحقيق مذبذبه و

من ارتد العياذ بالله في عرض عليه الاسلام
وتكسفت شبهة ان كانت فان استعمل من ثلثة ايام

امهات اولاده وحلت ديونه وكسب الاسلام لو ارثه
المسلم وكسب ردة في وبقضي دين اسلامه من كسب

من ارتد العياذ بالله في عرض عليه الاسلام
وتكسفت شبهة ان كانت فان استعمل من ثلثة ايام

ودين ردة من كسبها ويوقف بيعه وشراؤه واجارته
ويسته ورهنه وعنته فان اسلم صحت وان مات او قتل

من ارتد العياذ بالله في عرض عليه الاسلام
وتكسفت شبهة ان كانت فان استعمل من ثلثة ايام

او حكمه بغيره بطلت وقال لا يزول ملكه عن ماله وتقضي ديونه
مطلقا من كل كسبه وكلاما لو ارثه المسلم ومحمد اعتبر

من ارتد العياذ بالله في عرض عليه الاسلام
وتكسفت شبهة ان كانت فان استعمل من ثلثة ايام

كونه وارثا عند الخاق وابو يوسف عند الحكم به وتصح
تصرفاته ولا توقف غير للفاوضة لكن كنصرف الصحيح

من ارتد العياذ بالله في عرض عليه الاسلام
وتكسفت شبهة ان كانت فان استعمل من ثلثة ايام

عند ابيس وكنصرف المريض عند محمد وبصح اتفاق استبداده فان ارتد
وطلاقه وبطل نكاحه وذبحته وتوقف مفاوضته و

من ارتد العياذ بالله في عرض عليه الاسلام
وتكسفت شبهة ان كانت فان استعمل من ثلثة ايام

الكاظم على الكفر التام حرم
المرء من ان يتبعه ولا يكون له من الكفر التام حرم

ولا ينقص عتق مدبره وام ولد له وان عاد قبل كتابته
لم يرتد والمرأة لا تقبل بل تجس حتى تنوب وتضرب كل ايام

والامانة كبريا مولايها وينفذ جميع تصرفاتها في ماله وجميع كسبها
لو ارثها المسلم اذ امانت ويرثها زوجها وان ارتدت مريضة

لان ارتدت صحته وقادها يعز فقط وسائر احكامها كما
لرجل فان ولدت امينة فادعاه ثبت نسبه واموتيتها و

الولد حرة مطلقا ان كانت مسلمة وكذا ان كانت يهودية
نصرانية الا ان ولدت لغير مسلم نصف حرة وان ارتدت

ان يحق بماله فظهر عليه فهو وارثه في فان يحق بزوج فثبت نسبه ونحو
ان يحق بماله فظهر عليه فهو وارثه في فان يحق بزوج فثبت نسبه ونحو

لا يثبت كتابته الا بيمين المرد مسلمانا وقال في نسبه مطلقا
ومن قطعت يده عدا فارتد العياذ بالله ومات منه

او كمن ثم جلد مسلمانا ومات منه فنصف ردة لو ارثته في مال
العاطل وان اسلم بدون كفاي فمات فمات الرنة وعند

الكاظم على الكفر التام حرم
المرء من ان يتبعه ولا يكون له من الكفر التام حرم

الكاظم على الكفر التام حرم
المرء من ان يتبعه ولا يكون له من الكفر التام حرم

الكاظم على الكفر التام حرم
المرء من ان يتبعه ولا يكون له من الكفر التام حرم

الكاظم على الكفر التام حرم
المرء من ان يتبعه ولا يكون له من الكفر التام حرم

بالحال لو كانوا محتملين وقيل لا مالم يدروا وان كان

لم فنية اجتهاد على جرحهم وانبعثوا لهم والافلا ولا نبي
ذريتهم ولا بغنم عالم بل بحس حتى يتوبوا فيرد عليهم وجار كان لا يرد
استعمال سلاحهم وحيلهم عند الحاجة وان قتل باع مثله اندفع بدونه
فظهر عليهم لا يجب شيء وان غلبوا على مصر فقتل بعض اهل
آخرة من قبل قتل باع مثله على المصر وان قتل عادل مورثه الباغي
لحق وعند ابيس لا يرثه مطلقا وكره بيع السلاح ممن علم
انه من اهل الفتنه وان لم يعلم فلا **كتاب اللقيط** التقاطه
منذوب وان خيف ملاكه فواجب وكذا اللقطة وهو حي
الا ان ثبت رقة محبة ونفقة في بيت المال وكذا اجنابه وارثه
له وان انفق عليه الملقط فهو متبرع الا ان ياذن الحاكم
بشرط الرجوع او يصدق الملقط اذا بلغ ولا يؤخذ
من ملقطه وان ادعاه احد ثبت نسبه ولو عبدا وهو
حر او ذميا وهو مسلم ان لم يكن في مفرقهم وذمي ان كان
فيه وان ادعاه اثنان معا ثبت منهما وان وصف احدهما
علامة فيه وسبق فهو اولي وان شد عليه مال وعلى دابة
هو عليها فهو ينفق منه عليه بامر قاض وقيل بدونه ايضا
وله شراء ما لا بد له منه من طعام وكسوة وقبض منه و
تسلمه في حرمة لا تزوجه ونصرفه في مال الغير ما ذكر ولا اجارته
في الاصح وقيل لا اجارته **كتاب اللقطة** هي امانة ان شاهد

انه
بالحال لو كانوا محتملين وقيل لا مالم يدروا وان كان

انه اخذها ليرد على صاحبها والا ضمن والقول للمالك ان
انكر اخذه للمرة وعند ابيس للملقط وبكفي في الاضهاد قوله
من سمعوه نشد لقطه فذئبه على ويعرفنا في مكان اخذ
وفي الجامع مدة يغلب على ظنه عدم طلب صاحبها بعدها
هو الصحيح وقيل ان كانت عشرة دراهم فاكتر فاقولوا
ان كانت اقل قاباتا ومالا يبقى يعرف الى ان يخاف فساد
ثم يصدق بها ان شاء فان جاء ربه بها بعد جاز ان شاء
واجره له او ضمن الملقط والفقير لو بالكره وانما ضمن لا يرجع
على الآخر ويأخذها منه ان باقية ولقطة الحق ولو لم يمسسها
ويجوز التقاط البهيمة وهو متبرع في الفاقة عليها بلا اذن
حاكم وان باذنه بشرط الرجوع فيدين على ربه ان يجسها
عن حية حتى يأخذها فان امتنع بيعت في النفقة فان هلك بعد
اجس سقط وان قبل لا يوجب القاضى مال نفقة ويصدق
منها ولا منفقة له ياذن بالاتفاق ان اصاب في البينة انها
لقطة فان قال لا تبين لي يقول انفق عليها ان كنت صادقا
والا بانه وامر بحفظه وللملقط ان ينفع باللقطة بعد
التعريف لو فقير او ان غنيا تصدق بها ولو على ابويها وولده
او زوجته لو فقرا وان كانت حقيرة كالنوى ونشور الزا
والسبل بعد كساده يتفجع بها بدون تعريف وللمالك اخذها
ولا يجب دفع اللقطة الى مدعيها الا ببينة ويحل ان يبين علاقتها
من غير جبر **كتاب الآبق** ندب اخذه لمن قوى عليه

من غير جبر **كتاب الآبق** ندب اخذه لمن قوى عليه

والمراد بالتعريف ان ينادى وجبت لقطه لا ادرك صاحبها فليت
ما كذا وليصدقها لارادها عليه ابن ملك
واختلفوا في مدة التعريف والعصر انها غير معدة لمدة معلومة
بل هي مخوضنة الاراء الملقط الا ان يغلب على ظنه انها لا تطلب
بعد ذلك وقد روي مالك وان افق جرح من
صدر الشريعة
فان ادعى الملقط الا ان يكون دينا عليه فليدفع له او انفق
الملقط لا يرجع الا ببينة خلاف الوجه اذا انفق
على الصنف حيث يصدق في الاتفاق
وراجح ان لا تبين
وعند ان في جرح تعريف لقطه لو لم ياذن في صاحبها
فان ادعى الملقط الا ان يكون دينا عليه فليدفع له او انفق
الملقط لا يرجع الا ببينة خلاف الوجه اذا انفق
على الصنف حيث يصدق في الاتفاق
وراجح ان لا تبين
وعند ان في جرح تعريف لقطه لو لم ياذن في صاحبها

وفي الهدية قالوا انما يوجب الاتفاق يومين او ثلاثة ايام على قدر ما يرى
رجاء ان يظهر ما كذا فاذا لم يظهر فهو بغيره لان النفقة الدارة من سنة
قد نظرت في الاتفاق مدة مدة
المراد ان يرد على من يرضى له
توابعه كذا وكذا
ابن ملك
نوى والغافل كذا

ذکر

انظر الى ابن ابي
مالك

النافقة عند محمد أو بالشر والنفقة ان تعامل الناس بهما
ولا تضمان بالعروض الا ان يبيع نصف عرضه لنصف عرض
الاخر ثم يبيع الشركة وبالمكيل والموزون العدد في المقار
قبل الخط وان خطا جنب واحد ثم اشتركا فشركة عقد
عند محمد ومك عند ابيسوع وان خطا جنبين لا تنقصد
لما اتفقا وشركة عنان وهي ان يشتركا متساويين فيما
ذكر او غير متساويين وتنضم الوكالة دون الكفالة ونصح
في نوع من التجارات وفي عمومها وببعض مال كل منهما وبكله
ومع التفاضل في رأس المال والربح ومع التساوي فيها
او في احدى دون الآخر عند علمها ومع زيادة الربح للمعال
عند عمل احدهما ومع كون مال احدهما راسم والآخر زائرا ولا
يشترط الخط فيها ايضا والوضعية على قدر المال وان شرط غير
ذلك وما شره كل منها طوب ثمنه هو فقط وزج على شركته
بجسته منه ان اذاه من ماله وتبطل الشركة بهلاك المالين او
احدهما قبل الشراء او بعد على ما قبل الخط ملك في يده او في
يد الآخر وعليهما بعده فان ملك بعد ما شره الآخر بحاله فالمشترى
بينهما ورجع المشتري على شركته ثمن حصته وان ملك قبل
شراء الآخر فان كان وكل حين الشركة ميراثا فالمشترى
لها شركة ملك ورجع بجسته والا فله مشري فقط ولكل
من شركتي المفاوضة والعنان ان يبيع ويضارب و
يستاجر وبوكل ويودع ويده في المال يد امانة وشركة

الصناع

الصانع والتقبل وهي ان يشتركا خياطان او خياط و
صباغ على ان يتقبلا الاعمال ويكون الكسب بينهما ولو شرطا
المعمل نصفين والربح الملائما جاز وكل عمل تقبله احدهما
بلزما فعلى كل منهما الطلب بالعمل ولكل منهما طلب الآخر و
ميراء الدافع بالربح الى احدهما والكسب بينهما وان عمل احدهما
فقط وشركة الوجوه وهي ان يشتركا كمالا لها على ان يشتريا
بوجوهها ويبيعا والربح بينهما فان شرطا بمفاوضة صحت
ومطلقا عنان وتنضم الوكالة فيما يشترين فان شرطا
مناصفة المشتري او مثاليه فالربح كذلك وشرط الفضل باطل
فصل في انضمام الشركة فيما تنضم الوكالة به كالاصطحاب و
الاحتشاش والاصطباذ والاستقاء وما جمعه كل فرد وان
اعانه الآخر فله اجر مثله لا يراى على نصف المأخوذ عند ابيسوع
خلاف المحدث وما اخذاه معا فلها نصفين وان كان لاحدهما
بغى ولذا حرروا به فاستقى احدهما فالكسب وللآخر اجر مثل
ماله والربح في الشركة الفاسدة على قدر المال وبطل شرط
الفضل وتبطل الشركة بموت احدهما وبجهاة مرتدان
حكم به ولا يتركى احدهما مال الآخر بغير اذنه فان اذن كل
لصاحبه فاديا معا ضمن كل حصته صاحبه وان اذيا متعاقبا
ضمن الثاني علم باداء الاول ولا وقالا لا يضمن ان
لم يعلم وان اذن احدهما لم يضمن لشركته ان يشترى
امه ليطاها ففعل في له خاصة بلا شيء ويؤخذ كل

لان لا يؤمن شركته شيئا عند بيعه
لان لا يؤمن شركته شيئا عند بيعه
لان لا يؤمن شركته شيئا عند بيعه

وجوهها
وجوهها
وجوهها

في المفاوضة تكون عين المفاوضة في وجوه
في التعريف للتعريف بين المتساوي
في جميع ما ذكره

بثمنها وقال بعض حصته شريكه **كتاب الوقف** هو مجلس
 العين على ملك الوقف والتصدق بالمنفعة كالعارة
 فلا يلزم ولا يزول ملكه الا ان يحكم حكم قيل او يعقل بموته
 بان يقول اذ امت فقد وقفت وعند ما هو مجلس العين
 على ملك الله تعالى على وجه يعود نفعه الى العباد فيلزم ويؤول ملكه
 بحمد القول عند ابيس وعند محمد لا يملك الى ولى فلو
 وقف على الفقراء او بنى سقاية او خاناء او رباطا لى
 التيسل او جعل رضى بكرة لا يزول ملكه عنه الا باحكم وعند
 ابيس يزول بحمد القول وعند محمد اذا سلم الى متول
 واستغنى الناس من السقاية وسكنوا الخان والرباط
 وفنوا في المقرة وشرط تمامه ذكر مصرف موقد وعند
 بعض بدون واد انقطع صرف الفقراء وصح عند ابي يوسف
 وقف المشاع وجعل غلة الوقف او الولاية لنفسه وجعل
 البعض او الكل لاهات اولاده او مديريه ماداموا احياء
 وبعدهم للفقراء وشرط ان يستبدل بغيره اذا شاء خلافا
 لمحمد في الكل وصح وقف العقار وكذا المنقول المتعارف
 وقف عند محمد كالقاس والمرو والقنوم والميتار والخزارة
 وتياها والقنور والمراجل والمصاحف والكتب وابو
 معني وقف السلاح والكرام كالحج والابل في سبيل الله
 وبه يفتي وكذا يصح عند ابيس وقف تبعا لغيره وقف ضيعه
 بقرها وكرها ومعيده وسائر آلات حراثة واذا صح الوقف
 في ذلك لا ملك

الوقف هو مجلس العين على ملك الوقف والتصدق بالمنفعة كالعارة فلا يلزم ولا يزول ملكه الا ان يحكم حكم قيل او يعقل بموته بان يقول اذ امت فقد وقفت وعند ما هو مجلس العين على ملك الله تعالى على وجه يعود نفعه الى العباد فيلزم ويؤول ملكه بحمد القول عند ابيس وعند محمد لا يملك الى ولى فلو وقف على الفقراء او بنى سقاية او خاناء او رباطا لى التيسل او جعل رضى بكرة لا يزول ملكه عنه الا باحكم وعند ابيس يزول بحمد القول وعند محمد اذا سلم الى متول واستغنى الناس من السقاية وسكنوا الخان والرباط وفنوا في المقرة وشرط تمامه ذكر مصرف موقد وعند بعض بدون واد انقطع صرف الفقراء وصح عند ابي يوسف وقف المشاع وجعل غلة الوقف او الولاية لنفسه وجعل البعض او الكل لاهات اولاده او مديريه ماداموا احياء وبعدهم للفقراء وشرط ان يستبدل بغيره اذا شاء خلافا لمحمد في الكل وصح وقف العقار وكذا المنقول المتعارف وقف عند محمد كالقاس والمرو والقنوم والميتار والخزارة وتياها والقنور والمراجل والمصاحف والكتب وابو معني وقف السلاح والكرام كالحج والابل في سبيل الله وبه يفتي وكذا يصح عند ابيس وقف تبعا لغيره وقف ضيعه بقرها وكرها ومعيده وسائر آلات حراثة واذا صح الوقف في ذلك لا ملك

لا يملك ولا يملك الا ان يجوز قسمه المشاع عند ابيس و
 يبرأ من ارتفاع الوقف بعمارة وان لم يشترطها الواقف
 ان وقف على الفقراء وان على معين فعليه فان اشغ او كاه
 فقيرا آجوه كالم وعمره من اجرة ثم رده ونقص الوقف
 يصرف الى عمارة ان احتاج والا حفظ الى وقت الحاجة
 وان تعذر صرف عينية يباع ويصرف غنيتهما ولا يقسم بين
 مستحق الوقف **فصل** اذا بنى مسجد لا يزول ملكه عنه حتى يفرزه
 عن ملكه بطريقه ويأذن بالصلوة فيه ويصلى فيه واحد
 وفي رواية بشرط صلوة جماعة ولا يضر جعله تحت سرداب
 فان جعله غير مصاحه او جعل فوقه بيتا وجعل بابا الى الطريق
 وعزله او اخذ وسط داره مسجدا واذن بالصلوة فيه
 لا يزول ملكه عنه ولا يبعه ويورث عنه وعند ابيس يزول
 بحمد القول مطلقا ولو ضاق المسجد وبجبه طريق العامة
 بكونه توسع منه وبالعكس رباطا استغنى عنه بصرف وقفه الى ارب
 في اجارة الوقف ان وجدوا لا يفتحان لان لا توجه الضمان
 اكثر من ثلث سنين ولا غير ما اكثر من سنة ولا توجه الضمان
 باجره المثل ثم ينقص ان زادت الاجرة اكثر من الرغمة وليس
 للموقوف عليه ان يوجه الا بانابة او ولاية ولا يعار
 ولا يبرهن وان غضب عقاره يجر وجوب الضمان
كتاب البيوع البيع مبادلة مال بمال وينعقد بايجاب
 لان شرط الولاية لنفسه كان خائفا يضر منه وان شرط
 الضمان ان لا يضره صحيح
 وجوز السهاده بالشهادة اي التامع
 لادى الا ان شرط الوقف لانه لو لم يجر ذلك التامع

الوقف هو مجلس العين على ملك الوقف والتصدق بالمنفعة كالعارة فلا يلزم ولا يزول ملكه الا ان يحكم حكم قيل او يعقل بموته بان يقول اذ امت فقد وقفت وعند ما هو مجلس العين على ملك الله تعالى على وجه يعود نفعه الى العباد فيلزم ويؤول ملكه بحمد القول عند ابيس وعند محمد لا يملك الى ولى فلو وقف على الفقراء او بنى سقاية او خاناء او رباطا لى التيسل او جعل رضى بكرة لا يزول ملكه عنه الا باحكم وعند ابيس يزول بحمد القول وعند محمد اذا سلم الى متول واستغنى الناس من السقاية وسكنوا الخان والرباط وفنوا في المقرة وشرط تمامه ذكر مصرف موقد وعند بعض بدون واد انقطع صرف الفقراء وصح عند ابي يوسف وقف المشاع وجعل غلة الوقف او الولاية لنفسه وجعل البعض او الكل لاهات اولاده او مديريه ماداموا احياء وبعدهم للفقراء وشرط ان يستبدل بغيره اذا شاء خلافا لمحمد في الكل وصح وقف العقار وكذا المنقول المتعارف وقف عند محمد كالقاس والمرو والقنوم والميتار والخزارة وتياها والقنور والمراجل والمصاحف والكتب وابو معني وقف السلاح والكرام كالحج والابل في سبيل الله وبه يفتي وكذا يصح عند ابيس وقف تبعا لغيره وقف ضيعه بقرها وكرها ومعيده وسائر آلات حراثة واذا صح الوقف في ذلك لا ملك

الوقف هو مجلس العين على ملك الوقف والتصدق بالمنفعة كالعارة فلا يلزم ولا يزول ملكه الا ان يحكم حكم قيل او يعقل بموته بان يقول اذ امت فقد وقفت وعند ما هو مجلس العين على ملك الله تعالى على وجه يعود نفعه الى العباد فيلزم ويؤول ملكه بحمد القول عند ابيس وعند محمد لا يملك الى ولى فلو وقف على الفقراء او بنى سقاية او خاناء او رباطا لى التيسل او جعل رضى بكرة لا يزول ملكه عنه الا باحكم وعند ابيس يزول بحمد القول وعند محمد اذا سلم الى متول واستغنى الناس من السقاية وسكنوا الخان والرباط وفنوا في المقرة وشرط تمامه ذكر مصرف موقد وعند بعض بدون واد انقطع صرف الفقراء وصح عند ابي يوسف وقف المشاع وجعل غلة الوقف او الولاية لنفسه وجعل البعض او الكل لاهات اولاده او مديريه ماداموا احياء وبعدهم للفقراء وشرط ان يستبدل بغيره اذا شاء خلافا لمحمد في الكل وصح وقف العقار وكذا المنقول المتعارف وقف عند محمد كالقاس والمرو والقنوم والميتار والخزارة وتياها والقنور والمراجل والمصاحف والكتب وابو معني وقف السلاح والكرام كالحج والابل في سبيل الله وبه يفتي وكذا يصح عند ابيس وقف تبعا لغيره وقف ضيعه بقرها وكرها ومعيده وسائر آلات حراثة واذا صح الوقف في ذلك لا ملك

شراء الذرع وان تركها باذن البائع بلا اشتراط طاب
 له الزيادة وان بغير اذنه تصدق بمجازا في ذاتها وان
 بعد ثبوتها لا تصدق بشئ وان استاجر الشجر
 الى وقت الادراك بطلت الاجارة وطابت الزيادة و
 ان استاجر الارض لترك الرزق فسدت ولا تطيب
 الزيادة ولو انجزت ثم اخرج قبل القبض فسد البيع وبعد
 القبض بشرط كان والقول في قدر الحادث للمشتري ولو
 باع ثمرة واستثنى منها ارضا لمعلومة صح وقيل لا و
 يجوز بيع الثمر في سبيله ان بيع بغير جنسه وكذا الباقى فلا
 في قشره والارض والشمس وكذا اللوز والقيق والجوز
 في قشره الا اقل واجرة الكيل وعده المبيع ووزنه ووزنه
 على البائع واجرة نقد الثمن ووزنه على المشتري وفي سبيله
 ثمن السلم او لا ان لم يكن مؤجلا وفي بيع سلمه سلمه
 او ثمن ثمن سلمه معا **باب خيار شرط**
 لكل من العاقدين ولهما معا ثلثة ايام لا اكثر الا ان
 اجاز في الثلثة وعند مجاوز ان بين مدة معلومة
 اى مدة كانت وان اشترى على انه ان لم يقبل الثمن
 الى ثلثة ايام فلا بيع صح والى اربعة الا ان يقبل في
 الثلثة وعند مجاوز الى اربعة واكثر وخيار البائع يمنع
 خروج المبيع عن ملكه فان قبضه المشتري فملكه لزمه قيمته
 وخيار المشتري لا يمنع فان ملكه في يده لزم الثمن وكذا

لو تعيب الا انه لا يدخل في ملك المشتري خلافا لما قلنا
 اشترى زوجته باختيار لا يفسد النكاح وان وطئها
 فله رد لانها بالنكاح الا في البكر ولو ولدت في مدته
 لا تبصر ام ولده ولو اشترى فريسه او عبد بعد قوله ان
 ملكت عبدا فهو حر لا يعقنان في مدته ولا بعد قبض
 المشتراة به في مدته من الاستبراء ولا الاستبراء على البائع
 ان ردت به ولو قبض المشتري به للبيع باذن البائع
 ثم اودعه عنده فهو على البائع لارتفاع القبض بالرد لان
 لعدم الملك ولو اشترى المادون شيئا به فابراه بايحه
 عن ثمنه يبقى خياره وله الرد لان يلى عدم الملك ولو اشترى
 ذمتي من ذمتي غمراه فاسلم في مدته بطل شراؤه كذا يملكها
 مسلما بالاجازة خلافا لما في الجميع ومن له خيار بخر بخره
 صاحبه وغيبه ولا يفسخ الا بخره خلافا لابي فان
 فسخ وعلم به في المدة انفسخ والائم العقد وثم العقد
 ايضا بموت من له خيار وكذا بمضى المدة وبالاخذ به
 بشقة بسبب المبيع وبكل ما يدل على الرضا كالركوب و
 الوطى والاعتاق وتوابعه ولو شرط المشتري الخيار
 لغيره جاز وايتها جاز او فسخ صح وان اجاز واحد و
 فسخ الآخر اعتبر السابق وان كانا معا فالفسخ ولو
 باع عبدين باختيار في احدهما فان عتبه وفصل عن كل
 صح والا فلا ويجوز خيار التبعين وهو بيع احد شيئين او

لو تعيب الا انه لا يدخل في ملك المشتري خلافا لما قلنا

لو تعيب الا انه لا يدخل في ملك المشتري خلافا لما قلنا
 اشترى زوجته باختيار لا يفسد النكاح وان وطئها
 فله رد لانها بالنكاح الا في البكر ولو ولدت في مدته
 لا تبصر ام ولده ولو اشترى فريسه او عبد بعد قوله ان
 ملكت عبدا فهو حر لا يعقنان في مدته ولا بعد قبض
 المشتراة به في مدته من الاستبراء ولا الاستبراء على البائع
 ان ردت به ولو قبض المشتري به للبيع باذن البائع
 ثم اودعه عنده فهو على البائع لارتفاع القبض بالرد لان
 لعدم الملك ولو اشترى المادون شيئا به فابراه بايحه
 عن ثمنه يبقى خياره وله الرد لان يلى عدم الملك ولو اشترى
 ذمتي من ذمتي غمراه فاسلم في مدته بطل شراؤه كذا يملكها
 مسلما بالاجازة خلافا لما في الجميع ومن له خيار بخر بخره
 صاحبه وغيبه ولا يفسخ الا بخره خلافا لابي فان
 فسخ وعلم به في المدة انفسخ والائم العقد وثم العقد
 ايضا بموت من له خيار وكذا بمضى المدة وبالاخذ به
 بشقة بسبب المبيع وبكل ما يدل على الرضا كالركوب و
 الوطى والاعتاق وتوابعه ولو شرط المشتري الخيار
 لغيره جاز وايتها جاز او فسخ صح وان اجاز واحد و
 فسخ الآخر اعتبر السابق وان كانا معا فالفسخ ولو
 باع عبدين باختيار في احدهما فان عتبه وفصل عن كل
 صح والا فلا ويجوز خيار التبعين وهو بيع احد شيئين او

لو تعيب الا انه لا يدخل في ملك المشتري خلافا لما قلنا
 اشترى زوجته باختيار لا يفسد النكاح وان وطئها
 فله رد لانها بالنكاح الا في البكر ولو ولدت في مدته
 لا تبصر ام ولده ولو اشترى فريسه او عبد بعد قوله ان
 ملكت عبدا فهو حر لا يعقنان في مدته ولا بعد قبض
 المشتراة به في مدته من الاستبراء ولا الاستبراء على البائع
 ان ردت به ولو قبض المشتري به للبيع باذن البائع
 ثم اودعه عنده فهو على البائع لارتفاع القبض بالرد لان
 لعدم الملك ولو اشترى المادون شيئا به فابراه بايحه
 عن ثمنه يبقى خياره وله الرد لان يلى عدم الملك ولو اشترى
 ذمتي من ذمتي غمراه فاسلم في مدته بطل شراؤه كذا يملكها
 مسلما بالاجازة خلافا لما في الجميع ومن له خيار بخر بخره
 صاحبه وغيبه ولا يفسخ الا بخره خلافا لابي فان
 فسخ وعلم به في المدة انفسخ والائم العقد وثم العقد
 ايضا بموت من له خيار وكذا بمضى المدة وبالاخذ به
 بشقة بسبب المبيع وبكل ما يدل على الرضا كالركوب و
 الوطى والاعتاق وتوابعه ولو شرط المشتري الخيار
 لغيره جاز وايتها جاز او فسخ صح وان اجاز واحد و
 فسخ الآخر اعتبر السابق وان كانا معا فالفسخ ولو
 باع عبدين باختيار في احدهما فان عتبه وفصل عن كل
 صح والا فلا ويجوز خيار التبعين وهو بيع احد شيئين او

لو تعيب الا انه لا يدخل في ملك المشتري خلافا لما قلنا
 اشترى زوجته باختيار لا يفسد النكاح وان وطئها
 فله رد لانها بالنكاح الا في البكر ولو ولدت في مدته
 لا تبصر ام ولده ولو اشترى فريسه او عبد بعد قوله ان
 ملكت عبدا فهو حر لا يعقنان في مدته ولا بعد قبض
 المشتراة به في مدته من الاستبراء ولا الاستبراء على البائع
 ان ردت به ولو قبض المشتري به للبيع باذن البائع
 ثم اودعه عنده فهو على البائع لارتفاع القبض بالرد لان
 لعدم الملك ولو اشترى المادون شيئا به فابراه بايحه
 عن ثمنه يبقى خياره وله الرد لان يلى عدم الملك ولو اشترى
 ذمتي من ذمتي غمراه فاسلم في مدته بطل شراؤه كذا يملكها
 مسلما بالاجازة خلافا لما في الجميع ومن له خيار بخر بخره
 صاحبه وغيبه ولا يفسخ الا بخره خلافا لابي فان
 فسخ وعلم به في المدة انفسخ والائم العقد وثم العقد
 ايضا بموت من له خيار وكذا بمضى المدة وبالاخذ به
 بشقة بسبب المبيع وبكل ما يدل على الرضا كالركوب و
 الوطى والاعتاق وتوابعه ولو شرط المشتري الخيار
 لغيره جاز وايتها جاز او فسخ صح وان اجاز واحد و
 فسخ الآخر اعتبر السابق وان كانا معا فالفسخ ولو
 باع عبدين باختيار في احدهما فان عتبه وفصل عن كل
 صح والا فلا ويجوز خيار التبعين وهو بيع احد شيئين او

هو الصحيح والكفر عيب فهما وكذا الشيب والدين والسعال
 القديم والسعال والماء في العين فان ظهر عيب قديم بعد
 ما حدث عند المشتري اخرج رج بالنقصان كنوب شره
 فقطعه فالطلع على عيب وليس له الرد الا ان يرضى البايع
 باخذه كذلك فله ذلك حتى لو باعه المشتري سقط الرجوع
 فان خا ط الثوب او صبغته او اكلت التوبق بسمن ثم ظهر عيب
 عيبه رج بنقصانه وليس لبايعه ان ياخذه حتى لو باعه بعد
 رؤيه عيبه لا يسقط الرجوع ولو اعتق بئ مال او دبر او
 استولد ثم ظهر العيب رجع وكذا ان بعد موت المشتري
 وان اعتق على مال او قتل لا يرجع بشئ وكذا لو اكل الطعام
 كله او بعضه وليس الثوب فخرق لا يرجع خلا فالما وان
 شري بيضا او جوزا او طنجيا او قنارا او خيارا ففسده
 فوجده فاسدا فان كان يتفقد رج بنقصانه والا
 فكل منه ولو وجد البعض فاسدا وهو قليل كالواحد و
 الاثنين في المائة صح البيع والافسد ورجع بكل منه ومن
 باع ما شره فرد عليه عيب بقضاء باقرا او كولا وبنية
 رده على بايعه ولو قبله برضاه لا يرد عليه ومن قبض ما
 شره ثم ادعى عيبا لا يحرم على دفع ثمنه ولكن يبرهن او
 يحلف بايعه فان قال انه هوى عيب دفع ال حلف
 بايعه ولم السعدان بكل ومن ادعى اباق مشريه يبرهن
 اولائه ابق عده ثم يحلف بايعه بالله لقد باعه وسلمه

ان كان عيبه يبرهن
 فان كان عيبه يبرهن
 فان كان عيبه يبرهن

عنه موقوفه ان يبرهن
 وطرق موقوفه ان يبرهن
 وسما عنه وما نقصه العيب ان كان عيبه يبرهن

ان كان عيبه يبرهن
 فان كان عيبه يبرهن
 فان كان عيبه يبرهن

وما ابق قطا واباته له حق الرد عليه من الوجه الذي يدعي
 او بانه ما ابق عندك قطا لاباته لقد باعه وما به هذا العيب
 لقد باعه وسلمه وما به هذا العيب وفي اباق الكبر حلف بالله
 ما ابق ثم بلغ مبلغ الرجال وعند عدم بنية المشتري على اباق
 عنده يحلف البايع عند سماعه ما يعلم انه ابق عنده واختلفوا
 على قول الامام فان يكمل على قولهما حلف فانيا كما مر ولو قال
 بايعه بعد التقابض بعثك هذا مع اخر وقال المشتري بل وحده
 فالقول له وكذا لو اتفقا في قدر البيع واختلفا في المقبوض
 ولو اشترى عشرين صنفه وقبض احدها او وجد بالمقبوض
 او بالآخر عيبا ردها او اخذها ولا يرد المعيب وحده الا
 ان ظهر العيب بعد قبضها ولو وجد بعض الكبي او الوزني
 معيبا بعد القبض رده كله واخذه وقيل هذا ان لم يكن في
 وعابن والا فهو كالعبد ولو استحق بعضه بعد القبض
 ليس له رده ما لم يجل في الثوب ومداواة المعيب بعد رده
 العيب وركوبه رضا ولو ركب لذه او سقيه او شرا علفه
 لا يرد منه فلا ولو قطع البيع بعد قبضه او قتل سبب عند
 البايع رده واحد منه وقال رج بفضل ما بين كونه سارقا
 وغير سارق او قاتلا وغير قاتل ان لم يعلم بالعيب عند الشراء
 والافلا ولو تداولته الا ان يذم ثم قطع في هذا لا يرجع الباعة
 بعضهم على بعض كما في الاستحقاق وعند ما يرجع الاخر على
 بايعه ولو باع بشرط البراءة من كل عيب صح وان لم يذم العيب
 ولا بايعه على البراءة

ان كان عيبه يبرهن
 فان كان عيبه يبرهن
 فان كان عيبه يبرهن

ان كان عيبه يبرهن
 فان كان عيبه يبرهن
 فان كان عيبه يبرهن

ان كان عيبه يبرهن
 فان كان عيبه يبرهن
 فان كان عيبه يبرهن

بأصل كالدّم والليّة والحرة وكذا بيع أم الولد والمذبر وكذا بيع
المكاتب إلّا أن يحيزه وكذا بيع مال غير متقوم كاختر وخنزير
بالتن وبيع قن تضم إلى حرة وذنية صحت إلى مئة وإن بين
تثن كل وعند ما يصح في العبد والذكية أن بين التثن و
صح في قن تضم إلى مذبر أو إلى قن غيره باكتنه وكذا في ملك
تضم إلى وقف في الصحيح وبيع العرض بالخمر أو بالعكس فاسد
وكذا سعة بالخنزير ولا يجوز بيع طير في الهواء وسكك لم تصد
أو صيد والبقى في خبطة لا يؤخذ منها بلا حيلة أو دخل إليها
نفسه ولم يصد قبل أو أن صيد والبقى فيها وأمكن أخذه فلا
حيلة في ولا بيع لحم والنساج والذبن في الضرع وكذا الولد
في الصدق والصوف على ظهر الغنم خلا فالإيس فيها ولا بيع
الحم في الشاة وضربة القانص وجذع في سقف وذراع
من ثوب وأن ذكر قطعه فلو قطع جذع أو قطع الذراع
وسلم قبل الفسخ عاد صحيحاً وهما زانية ومن بيع المرأة على الفسخ
تم حبه وذم مثل كيد ^{أو حشاً} والمحاكمة وهي بيع البر في سببته
مثل كيد حرصاً ولا بيع بالملامسة والمناودة والقائم
بالأيسامسة فندم البيع ولو لمساها المشتري أو وضع
عليها حجر أو نذ باليه البايع ولا بيع ثوبين أو بشرط
أن يأخذ أيهما شاء ولا بيع المرامى ولا اجارتها ولا النحل

عن ابن المني عن عتبة بن ربيعة عن
سكينة بنت أبيه عن عتبة بن ربيعة عن
سكينة بنت أبيه عن عتبة بن ربيعة عن

بعض باب الدار كذا في باب القنينة
فلما تجاوزت السبع والاربعين والاطراف
طريق قيل ان الدار بقية المسيل والطرقة
والدار كذا في باب القنينة

افدوهوا لوكيل بغير فبا بليتة صدر

المبيعة ولو بشرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد العاقلين
 او يبيع بشي فوفاسد كبيع عبد على ان يعقده المشتري
 او يدبره او يكاتبه او امانة على ان يتولها فلو اعقده المشتري
 عاد البيع صحيح فيلزم الثمن وعند ما يعود فترم اليقنة و
 كشرط ان يستعمله البايع بشرا او بكربة او لا يملكه الى
 رأس الشهر او يقرضه المشتري درهما او يهدي له هدية او
 يقطع البايع الثوب ويخيطه قباء او قميصا او كذا والنخل
 او شجرة ويصح في النخل استحسانا ولا يجوز بيع امانة الا تحلها
 ولا البيع الى السرور والمهرجان وصوم الضاري وفطر
 اليهود ان لم يعلم العاقدان ذلك ولا البيع الى الجاهل ولا
 التماس القطن والحرير وقدم كاج وتصح الكفالة
 الى هذه الاوقات فان اسقط الاصل قبل حلوله صح وكذا
 لو باع مطلقا ثم اقبل الى هذه الاوقات ومن باع نصيبه لغيره
 من ديار يجوز ان علمه المتعاقدان خلافا لاييس وكيفي علم
 المشتري عند محمد قبض المشتري المبيع يباع باطلا لا يملكه وهو
 امانة في يده عند البعض ومضمون عند البعض وقيل الاول
 قول الامام والثاني قولهما اخذ من الاختلاف فيما لو بيع
 مدبرا وام ولد فمات في يد مشتريه حيث لا يقض عنده
 خلافا لما ولو قبض المبيع يباع فاسدا باذن بايعه مريحا او
 دلالا كقبضه في مجلس عقده وكل من عوضه بالملك ولزمه
 لملكه منه حقيقة او معنى كاليقنة في القيمة ولكن منها فسخه

فصل

في ذوات الامثال

قبل

قبض القبض وبعده ما دام في ملك المشتري اذا كان الفساد
 في صلب العقد كبيع درهم بدريين وان كان لشرط زائد
 كشرط ان يهدى له هدية فكذا قبل القبض واما بعده فالفسخ
 لمن له شرط الممن عليه ولا يأخذه البايع حتى يرد منه فانه
 مات البايع فالمشتري اصيل حتى يأخذ منه وطالب البايع
 ربح منه بعد التقاض لا للمشتري ربح مبيع فيصدق به
 كما طالب ربح مال ادعاه ففقد حتى تم تصادقا على عدمه فرد
 بعد ما ربح فيه المدعي فان باع المشتري ما شره شراء فاسدا
 صح وكذا الواعقة او وهبه وسلمه وسقط حق الفسخ عليه
 قيمته ولو بني في دار اشتراها فاسدا او غرس فعليه قيمتها و
 قال لا يقض البناء والغرس هدية او شك بوس في رواية
 لمحمد عن الامام لزوم قيمتها ولم يشك محمد وكراه النجس والسوم
 على سوم غيره اذ ارضيا بمن وتلقى الجلب المضرب بالبلد
 وبيع كاضر للبادي صح في غلب الثمن زمن الخط والبيع
 عند اذان الجمعة لبايع من يزيروا في البيع في جميع ومن
 ملك مملوكين صغيرين او كبيرين وصغرا احدا عا ذرهم من
 الاخر كره له ان يفرق بدون حق مستحق وبيع البيع خلافا
 لاييس في قراءة الولاد في رواية وفي جميع في اخرى فان
 كانا كبريين فلا بائس بالتفريق **باب الاقالة** تصح بلفظين
 احدهما تسقط خلافا لغيره وتوقف على القول في المجلس
 كالبائع ومي يبع جديد في حق غير العاقلين اجماعا وفي

ولا يملك حق الفسخ لكون احداهما اصيل البايع والآخر
 وبيع بغيره كذا في خلاصة

فان اباي قال محمد ما رويت كذا في رواية اخرى باقية بل رويت انه يقض
 البناء وقال محمد بل رويت الاخذ بالقيمة كمن شئت وشك بالوس في رواية
 عن ابي محمد لم يرجع عن ذلك وكلمه عائشة ان ابيس صكره الشريعة

فان الجواب اذا قرب البلد فحق التوقيف ان يستقبل بعض البعثة وبيع الواسع يشره
 صورة ان البادي يجب الطعام الا للبدن فيطرحه الرجل لكن البلد يبيع من اهل البلد
 على هذا كره في ايام العسرة عند

لان الاقالة تنبئ عن الرخاء والبيع عن الاوقات فثبت في
 انصار

الكتاب في الحقوق والالتزامات

وان لم يقل من الثمن فالالف على زيد ولا شيء عليه
كل دين اجل باجل معلوم صح تأجيله الا القرض الآتي الوصية
ولا يصح التأجيل الى مجهول متفاضل كسحب الربح ويصح في
المتقارب كالكساح وكخوه **باب الربا** هو فضل مال خال عن عوض بالثمن والوزن
شرط لاخذ العاقدين في معاوضة مال مالي وعلمته القدر
وخصه ببيع الكبني والوزن في كونه متفاضلا او متساويا
غير معلوم كالجس وكذا في كل متفاضل مع المتفاضل او متساويا
غير معين كخفية كخفيين وبضعة ببيضة وثمره بثمرتين فان وجد
الوضفان حرم الفضل والنسب وان عدا محلا وان وجد
احدا فقط حلت التفاضل لا النسب فلا يصح روي ولا يترى في غير
ونشر التقيين والتفاضل في الصرف والتعيين فقط في
غيره وبالف على حريم الربا فيه كيدل فهو كيدل ابدال كالتبر والسفر اي يبيد
والتمزج او على حريم وزنا فهو وزني ابدال كالتبر والفضة
ولو تعور بخلافه ومالا نقل فيه حل على العرف كغيره
المذكورة فلا يجوز بيع البر بالبر متماثلا وزنا ولا الذهب
بالذهب متماثلا كبدل وجاز بيع فلس معين بفلس معين
خلافا لمحمد ويجوز بيع الكرباس بالقطن والتم بالحيوان ويجوز
عند محمد لا يجوز بيع حيوان جنس حتى يكون اللحم الزماني حيوان
من اللحم ويجوز بيع الدقيق بالدقيق متماثلا كبدل بالسويق
اصلا خلافا لما ويجوز بيع الرطب بالرطب متماثلا وكذا
بيع الرطب بالتمر والعنب بالزبيب متماثلا خلافا لما وكذا بيع

الكتاب في الحقوق والالتزامات

الكتاب في الحقوق والالتزامات

البر رطباً او مبلولاً بخله وبالياس والنخرا والزبيب
منقعين بمثلها متساويا خلافا لمحمد ويجوز بيع لحم حيوان بلحم حيوان
غير جنسه متفاضلا وكذا اللبن ولجاموس مع البقر جنس واحد
وكذا المزعج الصنان والنخت مع العراب ويجوز بيع خل
العنب بخل الدقل متفاضلا وكذا الخمر بطن بالآنية او باللم
ونحوه بالبر والدقيق او السويق وان كان احدا من جنس
به يقني ولا يجوز بيع كبدل بالزبد تمامه الربوا المتساويا
وكذا البسر بالتمر ولا بيع البر بالدقيق او بالسويق او با
التي لا مطلقا ولا بيع الزيتون بالزيت والسمسم بالسمسم
حتى يكون الزيت والسمسم اكثرهما في الزيتون والسمسم
لتكون الزيادة بالخير ولا يستقرض كخز اصلا وعندا يستخرج
وزنا وبه يقني وعند محمد يجوز عدد الايض ولا روي ان يستد
وعنده والمسلم وحري في دار حرب **باب الحقوق** **الحقوق** يدخل العلو والكسيف في بيع الدار لا المظلة الا بالبر
كل حق بولما او بمراقفها او بكل قليل وكثير هو فيها او منها وعند
تدخل ان كان مفتحا في الدار ولا يدخل العلو في شراء
الا بذكر كخول كل حق وتدخل في الاجارة بدون ذكر **فصل**
البيعة حجة متعددة والافرا حجة قاصرة والتناقض يمنع
دعوى الملك لا الحرية والطلاق والنسب فتقو ولدت امه
مبيعة فاشقت بنية تبعها ولدان كان في يده وقضى
به ايضا وقيل بلفي القضاء بالام وان اقربها لرجل لاتباعها

الكتاب في الحقوق والالتزامات

الكتاب في الحقوق والالتزامات

الكتاب في الحقوق والالتزامات

وان قال شخص لآخر اشترى فانا بعد فاشتره فاذا
هو حر فان كان البايع حاضرا او مكانه معلوما لا يضمن
الامر والاضمن ورجع على البايع اذا حضر وان قال اشترى
فلا ضمان اصلا ومن ادعى حياجه مولانا في دار فصول على
شيء فاشترى بعضها فلا رجوع عليه ولو اشترى كلها رجع
العوض ونقص منه حتى يصح الصلح عن الجمل ولو كان ادعى كلها رجع
رذصة ما اشترى ولو بعضا ولم يباع فصولي ملكه ان يفسخ
ولان تجزئة بشرط بقاء العاقدين والمعقود عليه والمالك
الاول وكذا بقاء الثمن ان كان غرضا واذا اجاز فالثمن
العرض ملك للفصولي وعليه مثل المبيع لو مثليا والافقية
وغير العرض ملك للمخرامة في يد الفصولي وللفضولي ان
يفسخ قبل اجازة المالك وصح اعتاق المشتري من الغاصب
اذا اشترى المبيع خلافا لمحمد ولا يفسخ ولو قطع يده عند
المشتري فاجز فاشترى له ويصدق بجازا على نصف ثمنه
ومن اشترى عبدا من غير سيده ثم اقام بيته على اقرار
البايع او السيد بعدم الامر واذا ردة لا يقبل ولو اقر
البايع بذلك عند القاضي فردة ولو اشترى دارا من فضولي
وادخلها في بناء فلا ضمان على الفضولي خلافا لمحمد
باب السلم هو بيع اجل بعاجل ويصح فيما يمكن ضبط صفته
ومعرفة قدره لانه غير فيصح في المكمل والموزون سوى
التقديس وفي العددي المتقارب كالجوز والبيض عددا

وكذا

وكذا وكذا الفلوس خلافا لمحمد في الدين واللاجر اذا سمي
بكيلين معلوم وفي المذروع كالثوب ان بين طول وعرضه
ورقته وفي السكم المبيع وزنا ونوعا معلومين وكذا الطق
في حصة فقط ولا يجوز فيها عددا ولا في حيوان واطرافه و
لاني جلوده عددا ولا في كحط حنما والرطبة حوزا ولا في
اجوهر وكحز ولا في اللحم طريا ولا يصح اذا وصف موضع
معلوم منه بصفة معلومة ولا يجوز السكم كيل او ذراع معين
لا يدري قدره ولا في طعام فرة او تمر حلة معينة ولا في مال
يبقى من حين العقد الى حين الحول وشرط بيان الحصة كبر
او شعير والنوع كقبة او خبثية والصفة كجدا او ردي والقدر
كحوزا رطلا او كيدا عالا لا يقبض ولا ينسبط واجل معلوم
واقلة شهر في الاصح وقدر راس المال ان كان كيلا او
وزنا بل بيان حصة او عددا فلا يجوز في جنس بل ببيان
راس كل منهما ولا يقدر بل ببيان حصة كل منهما من
المسلم فيه ومكان ايفاء اذا كان له محل وموثة وعند محالا
يشترط معرفة راس المال اذا كان معينا ولا مكان الا ايفاء
ويوفيه في مكان عقده ومثله الثمن واللاجر والقسمة وما
لا محل له يوفيه حيث شاء في الاصح اتفاقا وقبض راس
المال قبل الفرق بشرط بقاءه فلو اسلم مائة نقدا ومائة
دينا على المسلم اليه في كرتل في حصة الدين فقط ولا يجوز
التصرف في راس المال والسلم فيه قبل قبضة شركة او تولية

الكم جمع وانه دين بالخير سبعة مائة درهم صدقة

لا بد من بيان راس المال في السلم فيجب ان لا يرأس المال في ان يكون معلوما صدقة
الاصح ان اعلم ان السلم في حصة او عددا فلا يجوز في جنس بل ببيان
راس كل منهما ولا يقدر بل ببيان حصة كل منهما من المسلم فيه ومكان ايفاء اذا كان له محل وموثة وعند محالا
يشترط معرفة راس المال اذا كان معينا ولا مكان الا ايفاء ويوفيه في مكان عقده ومثله الثمن واللاجر والقسمة وما لا محل له يوفيه حيث شاء في الاصح اتفاقا وقبض راس المال قبل الفرق بشرط بقاءه فلو اسلم مائة نقدا ومائة دينا على المسلم اليه في كرتل في حصة الدين فقط ولا يجوز التصرف في راس المال والسلم فيه قبل قبضة شركة او تولية

ولا شراء شيء من المسلم اليه برأس المال بعد التقابل قبل قبضه
ولو اشترى كرا او امرت المسلم بقبضه قبضا لا يصح ولو اشترى
مقرضه بذلك صح وكذا لو امرت بقبضه ثم تلفه فالتلف عليه
لاجل المسلم اليه ثم تلف صح ولو اكتال المسلم اليه في ظرف
ربا لمسلم بامره وهو لا غايب لا يكون قبضا ولو اكتال
البائع كذلك كان قبضا بخلاف ما لو اكتال في ظرف نفسه
او في ناحية بيته ولو اكتال الدين والعين في ظرف المشتري
ان بداء بالعين كان قبضا وان بداء بالدين فلا وعندما
صح قبض العين فان شاء رضى بالشركة وان شاء فسخ البيع
ولو اسلم امره في كرو قبضت ثم تقايلا فانت قبل رد باقي
التقابل وتجب قيمتها يوم قبضها ولو مات ثم تقايلا صح و
كذا للمقايضة في الوحدتين بخلاف الشراء بالدين فيها ولو ادعى
أخذ عاقدي السلم بيان الاحل واشترط الرأفة والكره
الاخر فالقول لمدهما مطلقا وقال للمكره ان كان رضى
في الاولى والمسلم اليه في الثانية والاستصناع باجل سلم
قبضه فيما امكن ضبطه وقدره نفور ولا ولا اجل
يصح فيما نفور كحف وطيس وقمته وهو بيع لا عدة
في الصانع على عمله ولا يرجع المستصنع عنه ويبيع هو
العين لا عمله فلو اتى بما صنع غيره او بما صنع هو قبل
العقد فاحذه صح ولا يتعين للمستصنع بل اختياره في بيع
بيع الصانع له قبل رويته ولا اخذه وتركه ولا يصح فيما لم يتعارف

كاتب

كاتب مسائل شتى ببيع الكلب والغنم وسائر البع
علمت اولاد الذي في البيع كالمسلم الا في كثر فانها في حقه
كاخل وتخرير في حقه كالشاة ومن زوج شربة قبل قبضها
جاز فان وطئت كان قابضا والافلا ومن اشترى
شيئا فغاب غيبه معروفة لا يباع في دين بايعه وان لم يكن
معروفة يباع فيه اذا برهن انه باعه منه اذا لم يكن قبضا وان
غاب احد المشتريين فلهما ضد دفع كل الثمن وقبض المبيع
حبه اذا حضر الغائب حتى ينفذ حقه وان اشترى بالف
منقال ذهب وفضة فمما انصفان وان قال بالف من
الذهب والفضة فمن الذهب خمسة مثقال ومن
الفضة خمسة درهم وزن سبعة ومن قبض زيقايد قيد
غير عالم فانفق او ملك فهو قضاء وقال ابو يوسف
يرد مثل الزيف ويبقى قيد وان فرخ طرا او باطن في ارض
او تكس طي فهو لمن اخذه وكذا صيد تعلق بشبكة في
الحفاف او دخل دارا ودرهم او سكر كثير فوقع على ثوب فان
اعده صاحبه لذلك او كف بعد السقوط او اعلق باب الدار
بعد الدخول لم يملكه وليس للغير اخذه كالموتس النخل في ارضه

او نبت فيها ثم اوجع تراب بحريان الما لا يصح بغيره
بشرط وبطل شرط الفاسد البيع والاجارة والقبض
والرقة والصلح عن مال والابراء عن الدين وعزل الوكيل
الاغتلاف والمراعة والمعاينة والافرار والوقف وكذا

كاتب

في البيع كالمسلم الا في كثر فانها في حقه كاخل وتخرير في حقه كالشاة ومن زوج شربة قبل قبضها جاز فان وطئت كان قابضا والافلا ومن اشترى شيئا فغاب غيبه معروفة لا يباع في دين بايعه وان لم يكن معروفة يباع فيه اذا برهن انه باعه منه اذا لم يكن قبضا وان غاب احد المشتريين فلهما ضد دفع كل الثمن وقبض المبيع حبه اذا حضر الغائب حتى ينفذ حقه وان اشترى بالف منقال ذهب وفضة فمما انصفان وان قال بالف من الذهب والفضة فمن الذهب خمسة مثقال ومن الفضة خمسة درهم وزن سبعة ومن قبض زيقايد قيد غير عالم فانفق او ملك فهو قضاء وقال ابو يوسف يراد مثل الزيف ويبقى قيد وان فرخ طرا او باطن في ارض او تكس طي فهو لمن اخذه وكذا صيد تعلق بشبكة في الحفاف او دخل دارا ودرهم او سكر كثير فوقع على ثوب فان اعده صاحبه لذلك او كف بعد السقوط او اعلق باب الدار بعد الدخول لم يملكه وليس للغير اخذه كالموتس النخل في ارضه او نبت فيها ثم اوجع تراب بحريان الما لا يصح بغيره بشرط وبطل شرط الفاسد البيع والاجارة والقبض والرقة والصلح عن مال والابراء عن الدين وعزل الوكيل الاغتلاف والمراعة والمعاينة والافرار والوقف وكذا

النكاح عند ايس خلاف المحدث ولا يبطله الشرط الفاسد
 القرض والمهر والصدقة والنكاح والتملك الطلاق واللعن
 والعنق والرهن والايضاء والوصية والشرية والمضاربة
 والقضاء والامارة والكفالة وكوالة والوكالة
 والكتابة وان العبد في التجارة ودعوة الولد والقبض عن
 دم العبد والحراقة وعقد الزمة وتعليق الرد بالعيب او خيار
 الشرط وغيره من القاضى **كتاب الصرف** هو بيع ثمن ثمن
 خائسا او لا بشرط فيه التقابض قبل التفرق وصح بيع ثمن
 بغيره مجازة وبفضل لا يبيع بجنه الامساويا وان اختلفا
 جودة وصناعة فان بيع مجازة ثم علم التساوى قبل
 التفرق جاز ولا يجوز التفرق في بدل الصرف قبل قبضه فلو
 باع ذهبا بفضة واشترى بها نوبا قبل قبضها فاشترى النوب
 ولو اشترى امة تساوى الفاع طوق قيمته الف بالعين
 ونقد الفانو من الطوق ولو اشترى بالعين الف فنقد
 الف نسيه فالتقدم من الطوق وان اشترى سيفا حلية من
 بانه ونقد ثمين في حصة اكلية وان لم يبين او قال من
 ثمنها وان تفرقا بلا قبض صح في السيف ومنها ان تخلص
 بلا ضرر والا بطل فيها وان باع اثناء فضة وقبض ثمنه
 وافرقا صح فيما قبض فقط والا ان يشترى بها وان اشترى
 بعضا من ثمنها ما في حصة اوردته ولو اشترى بعض قطعة
 نقرة اشترى الباقي بحصة بلا خيار وصح بيع درهمين ودينار

بدينارين

والاصل في ذلك ان يكون من العرف
 بدينارين ودرهم وربع كروى كروى شير وربع
 احد عشر درهما عشرة دراهم ودينار وربع درهم صحيح و
 ثمنه درهمان غلته بدرهمين صحيحين ودرهم غلته وربع دينار عشرة
 في غلته وربع عشرة مطلق ان دفع الدينار بدرهمين صحيحين
 ودرهم غلته وتقاصان العشرة بالعشرة وغالب الفضة او
 الذهب فضة وذهب حكما فلا يجوز بيع في الحسن ولا بيع بعضه
 ببعض الامتساويا وزنا ولا استقراضه الا وزنا وما غلب
 عليه الغش منها فهو في حكم العروين فبيع بالخالص على وجوه
 حلية السيف وبيع بغيره متفاضلا بشرط التقابض
 في المجلس والتبايع والاستقراض مجاز ورج منه وزنا وعتدا
 او بها ولا يبيع بالعين كونه ثمن او لا يشتري بفسد
 بطل البيع وقال لا يبطل ويحب قيمته يوم البيع عند ايس و
 آخر ما يقول عند محمد ولا يبرج منه يتعين بالتعين و
 المتساوى الغش كغلو به في التبايع والاستقراض وكذا
 في الصرف وقيل لا يبرج ويجوز البيع بالفلوس النافقة وان
 لم يعين فان كسدت فاختلاف كما في كساد المغشوش ولو
 استقرضها فكسدت برده مثلها عند ايس قيمتها يوم القرض
 وعند محمد قيمتها يوم الكساد ولا يجوز البيع بغير النافقة ما لم تغير
 ومن اشترى بنصف درهم فلوس او دنانير فلوس او قيراط
 فلوس جاز البيع وعليه ما يباع بنصف درهم او دنانير او قيراط
 منها ولو دفع الى صير في درهم او قال عطني بنصفه فلوسا
 بجان من الفلوس

الفلوس ما يرد به بيت المال وبأخذه الخارج
 ودينار وربع درهم او دينار وربع درهم او دينار

في الصرف والبيع والتملك
 فلو كان درهمين ودينار

وعند محمد لا يجوز بيعه بالفلوس فانما يقدر
 بالعدد لا بالذات والدرهم فلان عدد ما يباع
 بنصف الدرهم من الفلوس والذات في بيعه عند الناس
 فاعني على البيان

اتفاقا ولو قاله لاجبتي اختلف في المناجج ويجوز بالاعيان
المضمونة بنفسها كالمقبوض على سؤم اشرائه والمغصوب

والمبيع فاسدا وبسليم المبيع الى المشتري والمردون الى الرا

وارج فيه الكفيل فذو البصيرة به وروده الى المطلوب

أحب أن كان المدفوع شيئا يتعين كالمه خلافا لما في الروايات
الاصيلة كقوله ان يتعين عليه توبا بفعل والتوب للمكفيل

والرج عليه ومن لفل لاخر جازا ب له على عريمه او جازا لى له
فان عليه فغاب الغريم فمن الطالب على الكفيل بان له على الغريم
بانه اذا قام الزمان له على عصيله ولا يملك له قضاء اهل

الفلا يقبل ولو برهن ان على زيد الفاء فهد الفيل بامر
قضى به عليهما ولو بلا امره قضى على الكفيل فقط وصحاح الدرر

مشتري عند البيع يطل دعوى الصامن البيع بعد
ذلك وكذا لو كنت شهادة وخرج على صك كنت فيه باع ملك او

بالباع الثمن للموكل باطل وكذا اخصان المضارب الثمن لرب
البايع

صفقة واحدة وضع لوصفقي و صمان الذرك و طرح

والتسعة جميع ولدان ابيهم وولد ابائهم
النزوجة الحارس او بغرق كتابات وضمان العهدة

[illegible]

فان كفل ^{لا} امره لا يرجع عليه بما ادى عنه وان اجازها به ^{الطالب}
المكفول عنه وان يامر به رجوعه ولا يطالبه قبل الاداء فان لوزم ^{الطالب}

فذلک ملازمته وان جس فذلک خبر و ببر الکفیل باداء الاصل
وان ام الطالب الاصل او اوجه عنه روى الکفیل و ناه عنه

وَأَنَّ أَبْرَاءَ الْكَيْفِ أَوْ أَخْرَجْتَهُ لَأَبْرَأَ الْأَصْلَ لَا يَسَاحُ عَنْهُ فَإِنَّ
كَفَرُ بِاللَّهِ بِحَقِّ مُؤَقَّطِ الْمَالِ وَهِيَ تَبَايَعُ عَنِ الْأَصْلِ الْيُسَارِ خَمْسَةَ عَشَرَ

وإن صابكم عن الألف خمس أخرجكم بالالف وإن صابكم

عن موحب الكفالة هو دون الاصيل وان قال الطالب
للكفيل بالامر يرث الى من امان يرجع على اصيله وكذا في يرث

عند أبيه خلافا لمحمد بن أبي رافع وأبو رافع كان الطالب
حاضرا في رجة أبيه في البيان في الكمال واليقين تعليل البراءة عن حاضره

الكفالة بما يشترطه سائر البرات والخيار الصحة ولا يجوز الكفالة
بما تعذر استيفاؤه من الكفيل كالكفيل والقصاص ولا بما

والمستغفار والمشار ومال المضاربة والشركة ولا بد من

تغير صحيح كبد الكناية عن كفل به او عبد وكذا بدل السعاية عن عبد
الامام والابا كل على دأية مقسمة او محذرة عبد معين بخلاف غير

المعنيين ولا عن حيث مفلس خلا قالوا ولا بل قول الطائفت
في المجلس وقال ابو يوسف يجوز مع غيبته اذا بلغه فاجاز قال

قال المريض لو ارادتك فلعل عني بما على فكل مع غيبه العواء جاز

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God).

٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

المشهور وقال الطالب بل حالاً فالقول للكفيل وفي الاقرار والتفويض
للمقر ولا يؤخذ ضمان الدرك ان استحق المبيع مالم يقض
بتمنه على بايعه **باب كفالة الرجلين والعبدتين** دين
عليهما كف كل عن صاحبه فما اذاه احد بما لا يرجع به على
الاخر الا اذا زاد على النصف ولو كفلا عما لا يرجع وكفل
كل منهما عن صاحبه فما اذاه رجعه نصفه على شريكه وبكفه
على الاصيل لو باعده وان ابرأ الطالب احدهما فله اخذ الاخر
بكله ولو فسخت المفاوضة فرب الدين اخذ ضمان شام من
شريكه بكل دينه وما اذاه احد بما لا يرجع به على الاخر مالم يزد
على النصف واذا كوتب العبدان بعقد واحد وكل عن صاحبه
رجع كل على الاخر بنصف ما ادبى وان اعق السيد احدهما
فيل لاداء صح ولان باخذ حصه الاخر منه اصابة او من
المعتق كفالة ويرجع المعتق فقط بما اذاه على صاحبه
لو كان على عبد مال لا يجب عليه الا بعد عتقه فكفل به رجل
كفالة مطلقه لزم الكفيل حالاً واذا ادبى لا يرجع على العبد الا
بعده عتقه ولو ادبى رقبته بعد كفله به رجل فمات العبد فرب
المدعي انه ضمن الكفيل قيمته ولو كفله سيد عن عبده باعده
او عبده غير مدبون عن سيده فعتق فادبى لا يرجع
على الاخر **كتاب احوال** هي نقل الدين من ذمة الى ذمة و
صح في الدين لافي العين برضى المحتال والمحال عليه وقيل
لا بد من رضی المحيل ايضا واذا ائتمت برى المحيل بالقول
بالتفويض والافتضاء فله
فلا يفسد على المحيل
فلا يفسد على المحيل
فلا يفسد على المحيل

90
فلا ياخذ المحتال من تركه لكن ياخذ كفيلاً من الورثة او من غيره
خافه التوى ولا يرجع عليه الى الا اذا توى حقه وهو موت
المحال عليه مفسلاً او انكاره كواله وخلفه ولا يئنه عليها وعند
تفليس القاضي اياه الضامن بالدرام المودعة وبرأه من كواله
المحال عليه بماله وبالمقصوبة ولا يبرأه الا اذا ائتمت
كوالته بالدين او بالوديعة او الغصب لا يطالب المحيل المحال
عليه مع ان المحال اسوة لغرماء المحيل بغير ذمة وان لم يقيد بشئ
فله المطالبة ولا تبطل كواله باخذه ما على المحال عليه وعنده
واذا اطلب المحال عليه المحيل بماله فقال حلت بدني
لي عليك لا يقبل بل محجة ولو طالب المحيل المحال بما حال فقال
احلتن بدني لي عليك لا يقبل بل محجة وتكره الشفعية ونهى المدا
لسقوط حطر الطريق **كتاب القضاء** القضاء بانقضى من
اقوى الفرائض وافضل العبادات واسهل من سواها للشيء
وشرط اهليته شرط اهليتها والفاسق اهل له ولا يقبل منه
ويجب ان لا يقدر كما يصح قبول شهادته ويجب ان لا يقبل
لوفسق العدل يستحق الغل ولا يغزل في ظاهر المذهب
عليه مشايخنا ولو اخذ القضاء بالرشوة لا يصير قاضياً
الفاسق يصلح مقبلاً وقيل لا ولا ينبغي ان يكون القاضي
فظلاً غليظاً جباراً غصياً او ينبغي ان يكون موقفاً في دينه
وعفافاً وعقل وصلاً وفهم وعلم بالسنن والآثار و
وجود الفقه وكذا المفتي والاجتهاد شرط الاولوية فيصح
للاولاد
لان الحاشية اذا وقتت حكمها
الكاتب بالسنن في مجمع الامم
فان لم يوجد في مجمع الامم
الشيخ بالري والاجتهاد
مسائل مختلفة باختلاف الوجوه

والغيب الغيب بضم السين وفتح التاء ان يدعى
الاجابة كذا لا يطرق الا في بعض المسائل
جاء في بعض الطرق لغيره علم عن طريق
من المشقة ومن الطرق لغيره علم عن طريق

والاجابة استغناء الجواب في ذلك لا يظهر الشبهة
اي اهل الاجابة وقال بعضهم ما كان صوابه
الترتيب خطأ

تقديم كجابل ويجار الا قدر والاولى وكره التقيد لمن خاف
 كيف والعجز عن القيام به ولا بائس لمن يثق من نفسه
 فرضه ومن تعين له فرض عليه ولا يطلب القضاء ولا يشأله
 وجوز تقديمه من السلطان كجائر ومن اهل البغي الا اذا
 كان لا يمكنه من القضاء بحق واذا تقدم رجل ديوان قبله
 وهو كرايط التي فيها السجلات والمحاضر وغيرها ويعد
 امين يقضها بها بحضرة المعزول وامينه وسيلانه شيئا عند القاضي
 فشيئا ويجلان كل نوع في خريطة على حدة وينظر في حاله
 المحض ما كتب فيه حضور المتقاضين عند القاضي وما جرى بهما
 من الاقرار من المدعي عليه او الالحكام منه والى بعد الكفاية
 بالبينه من المدعي او التكتول عن البين المدعي عليه علوة
 برفع الاشتباه
 في امره ويجعل في الودائع وغلات الوقوف بالبينه او باقرار
 ذي اليد لا بقول المعزول الا اذا اقرذ واليد بالتقدم وحل
 الحكم جلوسا ظاهرا في المسجد والجامع اولى ولو جلس في داره
 واذن في دخول فلا بائس ولا يقبل مدة الامن قريب او
 من حوت عاداتهم بهاداة ان لم يكن لها خصومة ولم يزد
 على العادة ويجوز الدعوة العامة لا الخاصة وهي ما لا يتخذ
 ان لم يحضر وبشهادته ولا يجوز لمريض وتجد مترجما و
 كاتب عدل لا ويسوي بين الخصمين جلوسا واثبالا ونظرا
 ولا يسأرا عدا ولا يشير اليه ولا يضيف دون الآخر ولا
 لا يضحك اليه ولا يخرج معه ولا يلقه حجة ويكره تلقيه الشاهد
 بقوله تشهد بكذا واستحسنه ابوس في غير موضع التهمة

ولا
 كلفين الخصم
 لانه اذا لا احد الخصمين يقرأ

ولا يسبح ولا يشترى في مجلسه ولا يجازع فان عرض له سم
 او لغاشل او غضب او جوع او عطش او حاجة كف عن القضاء
 واذا تقدم اليه الخصمان فان شأ قال لهما مالكا وان شأ سكت
 واذا تكلم احدهما سكت الآخر **فصل** واذا ثبت بحق
 للمدعي وطلب حبس خصمه فان ثبت بالافرار لا يجب الا اذا امره
 بالاداء فاني وان ثبت بالبينه حبسه قبل الامر بالدفع و
 قبل لافان ادعى الفقر حبسه في كل ما لزمه بدل مال كالمثمن و
 القرض او بالنزاهة كالمهر المعجل والكفالة لا فيما عدا ذلك الا
 اذا برهن خصمه ان له مالا ويحبسه مدة يغلب على ظنه انه لو كان
 له مالا ظهر هو الصحيح وقبل شهرين او ثلثة فان لم يظهر له مال
 حتى سبيله الا ان يبرهن خصمه على تيساره فيؤتد حبسه ولا يسمع
 البينة على اعساره قبل حبسه عليه عامة المشايخ ويجلس الرجل
 لنفقة زوجته لا والد في دين ولده الا ان ابي من الانفاق
 عليه ولو مرض في الحبس لا يخرج ان كان له من تجده فيه والا
 اخرج ولا يمكن المحترف من اشتغاله فيه هو الصحيح ويمكن
 من وطئ جاريته ان كان فيه خلوة واذا تمت المدة ولم
 يظهر له مال حتى سبيله ولا يحول بينه وبين غزائه بل لا يزود
 ولا يمنعونه من التصرف والسفر وياخذون فضل كسبه
 يقسم بينهم باكتصاص ولا يكره ان يدوروا معه حيث دار فاذا
 دخل داره جلسوا على الباب ولو كان الدين لرجل على امرأة
 لا يلزمها بل يبعث امرأة تلازمها وقالوا اذا فقه الحكم يحول

التي من بالضرع عن كذا او يفتونك
 او لا يفتونك او لا يفتونك

اجرة السحن والسجان في زمانك
 ان يكون غلب الدين فترارة القضاة

التي من بالضرع عن كذا او يفتونك
 او لا يفتونك او لا يفتونك

التي من بالضرع عن كذا او يفتونك
 او لا يفتونك او لا يفتونك

التي من بالضرع عن كذا او يفتونك
 او لا يفتونك او لا يفتونك

شهدوا عند القاضي على ضم حاضر حكمها وكتب بالحكم وهو
السجل وان شهدوا على غائب لا يحكم بل يكتب بها الحكم فان شهد
المكتوب اليه وهو كتاب القاضي الى القاضي والكتاب
حكمي وهو نقل الشهادة في حقيقة ويقبل في كل لا يسقط خصوص
بأنه كالمدين في العفار والنكاح والنسب والغصب والشهود
والامانة والمضاربة المجودين وعن محمد قوله في كل ما ينقل لان يوقى
وعليه المتأخرون وبه يفتى ولا بد ان يكون الى معلوم بان وغيره
يقول من فلان الى فلان ويذكر نسبا فان يقال بعده
والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وبقراء على من
يشهدهم عليه وتعليمهم بما فيه وتكون اسماهم داخله وختمه
بخصرتهم وحفظوا ما فيه ويسمى اليهم وابو يوسف لم يشترط
شأن من ذلك سوى ان يشهدوا ان كتابه ما تبلى بالقضا
واختر السرخسي قوله وليس الخبر كالعيان واذا وصل
الى المكتوب اليه نظر الى ختمه ولا يقيد الا بخبرة الخصم وشهادة
رجلين او رجل وامرأتين انه كتاب فلان القاضي وقراه
علينا وختمه وسلمه اليه في مجلس حكمه وعند ايسر انه كتاب
فلان وختمه وعنه ان الختم ليس بشرط فاذا شهدوا فتم
وقراه على الخصم والزيم ما فيه وبطل بموت الكاتب وغرله
قبل وصول الكتاب وبموت المكتوب اليه الا ان كتب
بعد اسم الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين لا بموت

ضم

أخضع لنفذه على وارثه واذ علم القاضي شئ من حقوق العباد

ففي الزمان والآية وحملها جازله ان يقضى به **فصل** ومحرم في ان المعوض

اليه ذلك خلاف المأمور بجميعه وإذا استخلف المفوض اليه
فأشبه الاستخلاف في الصلوة للمفوض اليه كونه على
قائه لا يغفل عن العمل ولا يموت بل سوانب الاصل وعبر
المفوض ان قصي نائبه بحضرة او بغية واجازته كما في الوكالة

واذا رفع الى القاضي حكم قاض آخر في امر اختلف فيه الصدر
الاول امضاه ان لم يخالف الكتاب او السنة المشهوره
او الجماعة او الاجتهادين على الاخر وقد تأيد الاول بقوله
او الجماعة وما جمعه على جمهور لا لغة فردا والعض

والقضا بطلان حجة نفي ظاهره وباطنه ولو شهداه رؤوس
اذا ادعى بسبب معين وعند حال النفي باطنا بشهادته ^{اي لا يشك في بطلان حجة نفي} وان كان
الزور فلهما قامة بطلان حجة نفي ظاهره وباطنه ولو شهداه رؤوس

خلاف لما وفي الاملاك المرسله لانفس باطنه اتفاقا والقضا
وعند ما ينفذ ظاهر اي ب انفسه اذ وجهه الى روجه وبما يباين صفة
في محله فيه خلاف رايه ناخبا او كما صدر لانفس عند ما وجهه كالحق اذا كان
مستقلا بقضاؤه والمراد بخلاف الراي خلاف اصل المذهب كالحق اذا كان

يقضي على غايب الأبحر ^{نائبه} حقيقة كوكبه ^{او شرعا كوصي} او شرعا كوصي
نصبه القاضي او حكما بان كان ^{ما يدعي} على الغائب ^{سبا}

لا يدعى على الحاضر فان كان شرطا لا يصح ويغرض القاضي
مال البسم ويكتب ذكر الحق والاعوذ ذلك لكوصي والالاب
في الاصح **افصل** ولو حكم الخصمان من يصلح قاضيا لهما

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

من قال اشتريت مني هذا ثم صدقه ومن قال من ادعى
 عليه مالا ما كان لك على شيء قط فبرهن عليه فبرهن هو
 على القضاء والبراءة قبل وأن زاد على النكارة ولا اعرفك
 فلا ولو ادعى على أخ ببيع امته فاراد رد ما بيع فانكر
 فبرهن المدعي على البيع والمنكر على البراءة من كل عيب لا يسمع
 بزمان المنكر وذكر ان شاء الله في اخ صك يبطل كله وعندنا
 أخه فقط وهو احتسان **فصل** مات نصراني فقالت
 زوجته اسلمت بعد موته وقال الوارث لا بل قبله فالقول ان
 وكذا الوات مسلم فقالت زوجته اسلمت قبل موته وقال
 الوارث بل بعده وان قال المودع هذا بين مودعي الميت
 لا وارث له غيره دفع الوديعة وان قال لا أخ هذا ابني ايضا
 وكذب الاول قضي للاول ولو قسم الميراث بين التورثة او
 الغرماء بشهادة لم يقبلوا فيها لا تعرف له وارثا او غيرهما
 لا يقبلونهم كغيره وهو احتياط ظلم وعندنا يؤخذ ومن
 ادعى عقارا ارثاله ولا فيه الغائب وبرهن عليه دفع اليه
 نصفه وترك باقيه مع ذي اليد بلا اخذ كغيره ولو جاحدا
 قال ان كان جاحدا اخذ النصف الاخر منه ووضع عند
 امين وفي المنقول يؤخذ منه بالاتفاق وقيل على الخلاف
 واذا حضر الغائب دفع اليه نصيبه بدون اعادة البيعة و
 من اوصى بثلث ماله فهو على كل مال له ولو قال مالي او ما
 املك صدقة فهو على مال الزكوة ويدخل فيه ارض العشر

هذا ما قد ورد في كتابه
فلهذا الصدق والبر
الجليل في كتابه
الجليل في كتابه

٩٧
 على كل من كان له حق من حق ولا يؤخذ منه الا ما هو له ولا يؤخذ منه الا ما هو له
 على القضاة والادباء ولا يؤخذ منه الا ما هو له ولا يؤخذ منه الا ما هو له
 لا يكون بين اثنين اخذوا على صورة الشك في حق
 يكون الموقوفة

سک اقرار نم کتب و آخوه کلین اخره بنده الصک
و طلب ما فیمن الحق اذ فی بنده انشاء الله
نصف فی الککل حتی یطعن جمیع الصک صدر

ثم وادع فقال المودع له جلا
هذه الابن الميت لاوارث له غيره
فالمقتض بدفع المودعة اليه لانه
الان اقران ما في يد حق اوارث بطريق الخلا
لان الاول
مكتب له صد
خذ منهم شيئا وهذا لا حياط ظلم لانه ثبت حقهم ولم يعلم حق لغيرهم
ولانه لم يوجد المكفول
صلى الله عليه وسلم

في النصف في يدى العبد وهذا الصحيح لانه مما عالج الحفظ والترك في يد
في الحفظ لان المال في يد الضمين اشد حفظا ومالا لكاره
فما لنا ولو وضع في يدك كان اسما فيه فلو تلف لم يضمن
خلافة كالورثة والارث تجري في جميع الاشياء
فقد الوصية

حتی قال وسمعت بعض شهادتی قبل ان کان عدلاً...

باب الاختلاف في الشهادة شرط موافقة الشهادة

المدعى فلو ادعى دارا شراء او ارثا شهدا بملك مطلق
ردت وفي عكسه تقبل وكذا شرط اتفاق الشاهدين لفظا
ومعنى فلا يقبل ولو شهدا احدا بالف او مائة او طلبة و
الآخر بالفين و مائتين وبطلقين او ثلث وعندما
تقبل على الاقل ولو شهدا احدا بالف والآخر بالف ومائة
ولم يدعى الاكثر قبل على الالف اتفاقا وكذا مائة ومائة
وعشرة و طلبة ونصف ولو شهدا بالف او بقرض الف
وقال احدا فمضى منها كذا قتلت على الالف لا على القضاء
ما لم يشهد به آخر وينبغي لمن علم ان لا يشهد حتى يقر المدعى
ولو شهدا بقبضه زيدا يوم الخميس وآخرا ان يقبضه آياه فيه
كوفرة رتافان فمضى باحدهما او لا بطلت الاخرى ولو
شهدا بسرقة بقرّة واختلفا في ثوبتها قطع وان اختلفا في
الذكورة والانوثة لا وعندهما لا يقطع فيها وفي الغصب
لا تقبل اتفاقا ولو شهدوا واحد بالشرء او الكتابة بالف و
الآخر بالف ومائة ردت وكذا العتق على مال والصالح عن
قوة والرهن ولجميع ان ادعى العبد والقائل والرهن و
المرأة وان ادعى الآخر كان كمدعى الدين والاجارة
كالباع عند اول البدة وكالدين بعد ما وفي النكاح تقبل
بالالف استحسانا ولا فرق بين دعوى الاقل والاكثر

[illegible][illegible]

بان يقول الشاهدان ونزله ميراث المدعى او مات والده
 ملكه او في يده خلافه لا يسرع فان قال كان هذا الشيء لاني
 المدعى اعاره من ذي اليد او ادعه اياه قبلت بلا حجة
 ان شهد ان هذا الشيء كان في يد المدعى منذ كذا ردت
 ان شهد انه كان ملكه قبلت ولو اقر المدعى عليه انه كان في
 يد المدعى امر بالرفع اليه وكذا لو شهدا باقراره بذلك

باب الشهادة على الشهادة تقبل في غير حد وثود

وان تكرر وتشرط لما تعذر حضور الاصل بموت او
مرض او سفر وان يشهد عن كل اصل اثنان لا تغاير فرعي
الشاهدين وصفتهما ان يقول الاصل اشهد على شهادة
اني اشهد بكذا ويقول الفرع عند الاداء اشهد ان فلانا
اشهدني على شهادته بكذا وقال لي اشهد على شهادتي به
ويصح تعديل الفرع اصدده واحدا للشاهدين للآخر فان سكت
عنه جاز ونظر في حاله عند ابيهم وقال محمد ترد شهادته اذا شهادته الاب بالعدالة في
وقطار اصدده الفرع بانكار الاصل اليه بانكاره

على شهادة اثنين على فلانة بنت فلان الفلانية وقالوا جبرانا
فما انما يعرفانها وجاء المدعى باثرا لم يدريها انها هي ام لا
فيل له مات شاهدين انها هي وكذا في نقل الشهادة فان
قالا فيها المصرية لا يجوز حتى نيسبا بالي فخذها والتعريف
يتم بذكر جد والجد او بنه خاصة والنسب الى مصر ومحلة
فانما فيهم مصر لا يجوز حتى نيسبا بالي فخذها والتعريف
يتم بذكر جد والجد او بنه خاصة والنسب الى مصر ومحلة

باب الأحكام في الشهادة شرط موافقة الشهادتين
 المدعى فلو ادعى دارا شراء او ارثا فشهد ابلحك مطلق
 ردت وفي عكسه تقبل وكذا بشرط اتفاق الشاهدين لفظا
 ومعنى فلا يقبل لو شهد احدهما بالف ومائة او طلبة و
 الآخر بالفين ومائتين وبطلقتين او ثلث وعندهما
 تقبل على الاقل ولو شهد احدهما بالف والآخر بالف ومائة
 ولم يدعى الاكثر قبل على الالف اتفاقا وكذا مائة ومائة
 وعشرة وطلبة ونصف ولو شهد بالف او بقرض الف
 وقال احدهما قضى منها كذا قبلت على الالف لا على القضاء
 ما لم يشهد به آخر وينبغي لمن علم ان لا يشهد حتى يقر المدعى
 ولو شهدا بقبلة زيد يوم النحر بكفة واحدا ان يقبله اياه فيه
 بكوفة ردتا فان قضى باحدهما او لا بطلت الاخرى ولو
 شهدا بسرقة بقرعة واختلفا في ثوبها قطع وان اختلفا في
 الذكورة والانوثة لا وعندهما لا يقطع منها وفي الغصب
 لا تقبل اتفاقا ولو شهد واحد بالشراء او الكتابة بالف و
 الآخر بالف ومائة ردت وكذا العنق على مال والصلح عن
 قود والرهين وتحلج ان ادعى العبد والقائل والرهين و
 المرأة وان ادعى الاخر كان كدعوى الدين والاجارة
 كالباع عند اول كدة وكالدين بعد ما وفي النكاح تقبل
 بالالف استحسانا ولا فرق بين دعوى الاقل والاكثر

والاقرار بالشهادتين والاعتراف

باب الرجوع

الكبرى عاتية والى التكنة الصغيرة خاصة
عن الشهادة لا يصح الرجوع عنها الا عند قاض فلو ادعى
المشهد عليه رجوعا عن غيره لا يخلو ولا يقبل برأيه
عليه بخلاف ما لو ادعى وقوعه عند قاض وتضمنه اياها فانه
رجوعا قبل الحكم لا يحكم وان بعده لا يفيض وضما انكفاه بها
اذا قبض المدعى مدعاه دين كان او عينا فان رجعا احدهما
ضمن نصفا والعبرة لمن بقى لالمن رجوع فان شهد ثلثة
ورجع واحد لا يضمن فان رجعا اخضا نصفا وان
شهد رجل وامرأتان فرجعت واحدة ضمن ربعا
ان رجعا ضمننا نصفا وان شهد رجل وعشرة نسوة
فرجع ثمان لا يضمن شيئا فان رجعت اخرى ضمن التسع
ربعا وان رجع العشر ضمن نصفا فان رجع الكل فعلى الرجل
تدس وعليهن خمسة اسداس وعند سماعه نصف وعليهن
نصف وان شهد رجلان وامرأة ورجعوا فالمرء على
الرجلين خاصة ولا يضمن الرجوع شهد بكتاب مبرر سمي
عليها او عليه الا ما زاد على مهر المثل ولا من شهد بطلاق
بعد الدخول ويضمن في الطلاق قبل الدخول نصف المهر
في البيع ما نقص عن قيمة المبيع وفي العتق القيمة وفي
القصاص البدن فقط ويضمن الفرع ان رجعا الاصل
ان قال ما شهد به على شهادتي وان قال شهدت وغلطت
ضمن عند محمد لا عندنا وان رجعا الاصل والفرع ضمن

الفرع

لان القضاء في الرجوع خاصة
لان الاصل لان الرجوع في الرجوع خاصة
لان الاصل لان الرجوع في الرجوع خاصة

لان الاصل لان الرجوع في الرجوع خاصة
لان الاصل لان الرجوع في الرجوع خاصة

كتاب الوكالة

الفرع فقط وعند محمد يضمن المندوب عليه اي الفرعين شأ
وقول الفرع كذب اصلي او غلط ليس بشئ وان رجع
المندوب عن التزكية ضمن خلافا لهما ولا يضمن شاهد الاقارب
برجوعه ولو رجع شاهد يمين وشاهد شرط ضمن
شاهد يمين خاصة ولو رجع شاهد شرط وحده اختلف
المشايع ومن علم انه شهد زورا وشهد ولا يبرر وعندنا
يوجب ضربا وبكس **كتاب الوكالة** هي اقامة الغير مقام
نفسه في التصرف بشرط ما يكون الموكل يملك التصرف والوكيل
يعمل العقد ويقصده فيصح توكيل الحر البالغ والمأذون
بالغا او مأذونا او حبسا عاقلا او عبدا محجورا بكل ما يعقد
هو بنفسه وبايفا كل حق وباستيفاء الا في حد وفود مع
غنية الموكل وبخصوصية في كل حق بشرط رضاه لا بغيره
الا ان يكون الموكل مريضا لا يملكه خصوص محبس الحكم او غائبا
مسافرا او مريضا او مريضا او مريضا او مريضا او مريضا
الى مجلس الحكم وعندنا لا يشترط رضاه في حق وصي
يضيعة الوكيل الى نفسه كبيع واجارة وصلاح عن اقراره
ان لم يكن محجورا في البيع وسلمه ويقبض الثمن و
يطالب به ويرجع به عند الاستحقاق ويجازي في غيبه
مشرية ويرد به ان لم يكن له الى موكل وبعد ثلثة ايام
وجازي في غيبه مبيع وفي شفعة ان كان في يده وكذا شفعة
مشرية والملك ثبت للموكل ابتداء فلا يعيق قريب وكيل

لان الاصل لان الرجوع في الرجوع خاصة
لان الاصل لان الرجوع في الرجوع خاصة

لان الاصل لان الرجوع في الرجوع خاصة
لان الاصل لان الرجوع في الرجوع خاصة

لان الاصل لان الرجوع في الرجوع خاصة
لان الاصل لان الرجوع في الرجوع خاصة

شراء وحقوق عقد يصفى الموكل بتعلق بالموكل كسكاف
وضلع وصلى عن انكار او دم عمد وكنت وعق على مال
وبنه وصديق واعادة وايداع ورهن واراض وشركة
ومضاربة فلا يطالب وكيل الزوج بالمهر ولا وكيل المرأة
بسليمها ولا ابداً الخلع والمشتري منع الثمن عن الموكل فان
دفعه اليه صح ولا يطالبه الوكيل ثانياً وان كان للمشتري
على الموكل دين وقعت المقاصة به وكذا ان كان له على الوكيل
دين خلافاً ليس ويضمنه الوكيل للموكل وان كان دينه عليها
فالمقاصة بدين الموكل دون الوكيل **باب الوكالة بالبيع**
فلا يراد منه من وكل شيئاً فلا يثبت له من ثمنه وصفه
او يثبت له من ثمنه ليعمل له في البيع والشراء لا يصح التوكيل بشراء شيء ليعمل اجناساً كالرفيق
والثوب والدرية او ما هو كالاجناس كالدار وان يتر
الثلث فان سمي نوع الثوب كالبروي جاز وكذا ان سمي
نوع الدرية كالفرس والبغل او بين ثمن الدار والحل او بين
خمس الرفيق كالقند ونوع كالتركي او ثمانية نوعاً او
عظم قال يبيع لي ما رايت ولو وكله بشراء الطعام فهو على التبرع
ودقيقه وقيل على التبري كغير الدرام وعلى الجز في قبليها وعلى
الرفيق في وسطها وفي منخذ الويلية على الجز بكل حال وصح
التوكيل بشراء عين بدين له على الوكيل ثمنه في غير العيزان
ملك في يد الوكيل فعليه وان قبضه الموكل فهو له وقال ابو
لازم للموكل الضمان بهلاكه عليه اذا قبضه الوكيل وعلى هذا اذا
امر ان يشتري ما عليه او يصرفه ولو وكل عبد يشتري
نفسه

نفسه من سيده فان قال لعني نفسي لفدان فباع
فهو له وان لم يقل لفدان عتق وان وكل العبد غيره لشراء
من سيده فان قال الوكيل للمشتري لنفسي فباع
عتق على السيد ولاؤه وان لم يقل لنفسي فهو للوكيل
وعليه ثمنه وما اعطاه العبد لاجل الثمن للمولى واذا قال
الوكيل لمن وكله بشراء عبد اشترى له عبداً فان قال
الموكل اشترى لنفسي فالفصل للموكل ان لم يكن دفع
الثمن والا فلولي الوكيل وللوكيل طلب الثمن من الموكل وان لم
يبدع له في الباع وجس المشتري لاجله فان ملك قبل حصة
ملك على الامر ولا يسقط ثمنه وان بعد حصة سقط وعنده
ان يترس هو كالتبرع وليس للوكيل شراء معين بشيء لنفسه
فان شراء بخلاف جس ماسي من الثمن او بغير الشهود وقع
له وكذا ان امر غيره فشراء بغية وان جضره فلموكل وفي
غير المعين سولوكل الا ان اضاف العقد الى مال الموكل او
اطلق ونوى له وبغير في السلم والصرف مفارقة الوكيل
لا الموكل ولو قال لعني هذا الذي فباع ثم انكر كون زيد امره
فلزيد اخذه ان لم يصدق انكاره فان صدقه لا يباخذ
جداً فان سلمه المشتري اليه صح ومن وكل بغيره رطل درهم
فشري رطلين بدرهم مما يباع رطل بدرهم لموكل رطل
لنصف درهم وعند سماعه الرطلان بالدرهم ولو وكل
بشراء عيدين بعينهما فشري احدهما جاز وكذا ان وكل
بشراء عيدين بعينهما فشري احدهما جاز وكذا ان وكل

بالشراء بعد مباشرة وليس للكوبل لقبض العير

الخصومة فلورين ذواليد على الوكيل لقبض عبد
اللان البنية خصم

ان موكله باعه منه يقصد الوكيل ولا يثبت البيع

فيلزم إعادة البيعة إذا حضر الموكل كما تقتضيه الوكيل

بفضل الزوجة او العبد ولا يثبت الطلاق والعنف
لغير ما علم بالاحضار الموكفا واذ قال الموكف بالخصومة

عليه السلام عليه السلام
عليه السلام عليه السلام

[illegible]

عن ابي الحسن عليه السلام قال لا يولد في الدنيا الا كلاب او اوصى ^{الوصي} بملك

اذا اقر في مجلس القضاء لا يصح ولا يدفع اليه المال ولا بعد

لَمْ يَكُنْ لَكَ كَفِيلٌ رَبِّ الْمَالِ كَفِيلُهُ يَقْبِضُ مَا عَلَى الْكَافُولِ عَنْهُ

وَمِنْ صِدْقٍ مَدْعَى الْوَكَاةِ بِقَبْضِ الدِّينِ أَمْرًا بِالرَّفْعِ

إليه فان صدقه صاحب الدين والأمر بالدفع إليه

ایضا در ترجمه به علی الوکیل ان لم یهک لا الا ان کان ضمیمه

عند دفعه او دفع اليه على اذنه غير مصدق وكالت

ومن صدق مدعى الوكالة بقبض الامانة لا يوم

بالدفع اليه ولذا الوصوه في دعوى شرائه من المالك

ووصفه في ان الملك مات وتركها ميراثا له امره
بالدفع اليه ولو ادعى المدعي ان عبد الوكيل يقضي

بالدع اية ووادى العيون على اولى قبض
لدى استفاء الدائر والاشغال امره

من الذين استيقظوا الدلائل والابنية له امر يدوم اليه

ولا

وفاقیہ
مکتبہ اسلامیہ
کراچی

ولا يخلفه انه ما يعلم استيفاء موكله بل يبيع رب

الدين وبخلافه انه ما استوفى ولو ادعى السامع على

وكيل الرد بالعيب ان موكله رضى به لا يؤمر بدفع

الْمَنْ قَبْلَ ظُلْفِ الْمَسْرِيِّ وَمَنْ دَفَعَ إِلَيْهِ أَثْنَيْ عَشْرَةَ

يُفْقَهَا عَلَى إِيَّاهُ فَانْقَضَ عَلَيْهِمْ اشْرَافُ يَوْمِئِذٍ لَّهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ

باب عزل الوليل للموكل عز اوليه الا اذا علق به حتى
الفقه كوكب احضرت نظار احضرت وسهوه انوال

غير توبيل خصوصاً بطلب الحشم وبوقوف الخراف
على علمه فنصفه وقد صحه ونسطه الوكاله بموت

الموكل وحضونه مطلقا وحده

عند ايسر وجوه عند محمد وهو المخبار

وَبِكَافَّةِ بَدَارِ حَرْبٍ مُرْتَدٍّ أَصْلًا فَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَا يَسْقُطُ بِهِ جَعْلُهُ

مأذونا وافراق الشريكين

وَيَصْرِفُ الْمَوْكَلُ فِيهَا وَكَلَهُ

بسمه ولا يشترط في الموت

و ما بعد علم

الويل

۲

كتاب الدعوى هي اجازة الحق له على غيره والمدعى من لا يجر

على الخصومة والمدعى عليه من يجر ولا يصح الدعوى الا بذكر شيء علم
جنسه وقدره فان كان ديناً ذكرناه بطالبه وان كان
عيناً نقلناه ذكرناه في يد المدعى عليه بغير حق وان بطالبه بها
ولا بد من احضارها ان امكن البشارة بها عند الدعوى
وعند الشهادة او تخلف وان تعذر نذكر قيمتها وفي الجوار
للاحتاج الى قول بغير حق ولا تثبت البدنية بتصادقها بالبينه
او علم القاضي في الصحيح ولا بد من ذكر البلد ومحلته وتجدد
الاربعة في الدعوى والشهادة واسماء اصحابها ونسبهم
الى الجد وفي الرجل المشهور يكتب بذكره فان ذكرته وترك الرابع
صح وان ذكره وغلط فيه لا وان صحت ببيان القاضي اخصم
عندها فان اقر حكم عليه ان انكر ان المدعى البينة فان قامها
قضى بها والا حلف الخصم عما ان عليه خصمه وان حلف انقطعت
الخصومة حتى تقوم البينة وان نكل مرة او سكنت بلا آفة فقفى
بالنكول صح وعرض اليدين ثلاث ثم القضاء احوط ولا يبرأ يمين
على متدع ولا يقضى بشاهد يمين ولا بحلف في نكاح ور
وفي ابلاء واستبلاء ورق ونسب وولاء وعين ما حلف
وبقي ولا في حرة وفي لعان والتأرق بحلف فان نكل
ضمن ولا يقطع ويحلف الزوج ان ادعت طلاقاً قبل الدخول
انما فان نكل ضمن نصف المهر وكذا في النكاح ان ادعت
مهرها وفي النسب ان ادعى حاكاً كارت ونفقة وغيرهما وفي

او لا يصح
وذكر المرأة
في الدعوى
التي لا يبرأ
منها
في الرجل المشهور
في الدعوى
في الرجل المشهور
في الدعوى
في الرجل المشهور
في الدعوى

كتاب الدعوى

القصص فان تكلم في النفس حسن حتى يقرأ ويحلف وفيما
 دونها يقتضيه وعند ما يضمن الارش فيها فان قال
 المدعي لي بينة فاطرة فطلب عين خصمه لا يحلف ويكفل
 بنفسه ثلثة ايام فان ابى لازمه ودار معه حيث فادوان
 كان غريبا يكفل او بلازمه فدر مجلس القضا واليمين بالته
 لا بالطلاق والعواق وقيل ان الحلف صحت بهما في زماننا و
 يغلب بذكر صفاته ان شاء القاضي وتكرار الزمان
 مكان ويحلف اليهودي بالذي انزل التوراة على موسى عم
 والنصراني بالذي انزل الانجيل على عيسى عم والمجوسي
 بالذي خلق النار والوثني بالته ولا يحلفون في معاهد
 هم ويحلف على الحاصل في البيع والنكاح بالته فابنك ابيع ام
 او نكاح قائم في الحال وفي الطلاق ما بين منك الآن
 وفي الغضب ما يجب عليك في وفي الودعة ما له الذي اعياه
 في يدك وودعة ولا شيء منه ولا له قبلك حق لا على السب
 نحو بالته ما بعت خلافا لا بيس وان كان في الحلف على حاصل
 ترك النظر للمدعي حلف على السب اجماعا كدعوى الشفعة
 باجوار ونفقة المشقة وخم لا يراها وكذا في سب لا ترفع حلفه
 كعبد مسلم يدعي العتق بخلاف الكافر ولانه ومن وزع حلفه
 شيئا فدعاه اخوه فحلف على العلم وان شاء او و
 فعلى البتات ولو افتدى المنكر بيمينه او صالح غيرها على شيء
 صحت ولا يحلف بعده **باب الحالف** ولو اختلفا في قدر

ان اقام الخصم بيمينه ان يدين العاد والصلح
 ليس له ان يحلف باليمين ولا يدينه ولا يدينه

ولا يحلف بان قال بالته ما
 عليك الشفعة فانه يحلف
 على موجب الشفعة

١٠٢
 لان البينات لا تثبت وثبت الاقل
 لا يارضى ثبت الاكثر

او المبيع او فيما حكم لمن يمين واذا برهنا فلنثبت
 الزيادة وان جرحا عن البرهان قيل لما امان يرضى احد كفا دعوى

الآخرة والافسنى البيع فان لم يرض احد بما يدعوى الآخرة لها
 وبدأ بين المشتري وفي المعادلة باتبها شاء ومن كل لزمه
 ودعوى الآخرة وان حلفا فسخ القاضي البيع بطلب احدا او
 لا تحالف لو اختلفا في الاجر او شرط في او قبض بعض الثمن
 وحلف المنكر ولا بعد ملك المبيع وحلف المشتري وعند محمد
 يتحالفان ويصح البيع وتلزم القيمة وكذا الخلاف لو تعذر
 الرد وهو قائم ولا بعد ملك بعضه الا ان يرضى البائع بنكر
 حصته المالك وعند ما يتحالفان ويرد البتة والقول للمشتري
 في حصته المالك عند ايسر ويدم فبته عند محمد وتغير قيمتهما في
 الانقسام يوم القبض ولو اختلفا في قيمة المالك فيه فالقول
 للبائع وان برهنا فبرهانه اولى وان اختلفا في قدر الثمن بعد
 اقاله البيع تحالفا وعاد البيع ان لم يقبض البائع المبيع وان
 قبضه فلا تحالف خلافا لمحمد ولو في قدر رأس المال بعد اقاله
 التسليم فالقول للمسلم البية ولا يعود التسليم ولو اختلفا في قدر
 الاجرة او المنفعة او قيمتها قبل استيفاء المنفعة تحالفا وتراوا
 وبرا يمين المستاجر ان اختلفا في الاجرة وييمين الموجه
 في المنفعة وايهما لكل لزمه دعوى الآخرة وايهما برهن قبل
 وان برهنا فحج المستاجر في المنفعة وحج الموجه في الاجرة و
 بعد استيفاء المنفعة لا يتحالفان فالقول للمستاجر وبعد

ان كان المستاجر قد ادى الاجرة
 فانه لا يدين له

ولو اختلفا في قدر الثمن
 بعد اقاله البيع

استيفاء البعض بتمامه وان تفسخ فيما بقي والقول للمشتري
 فيما مضى وان اختلف في قدر بدل الكتابة لا يتجلى ان و
 القول للبعد وقال لا يتجلى ان وتفسخ وان اختلف الزوجان
 في ماع البت والقول لهما فيما صلح لهما وله فيما صلح لهما وبعد
 موت احدهما القول في المخرج للمحلي وعند ابيس كذلك في
 الزايد على جهاز مثلها وفي جهاز مثلها لهما اولور شهما و
 عند محمد للزوج الوارثة وان كان احدهما مملوكا فالكل للحر
 في الجوة والمحلي في الموت وقال الا اذن والكاتب كل حر
فصل ولو قال ذوالبيد من الشئ او دعيته فلان الغائب
 او عارينه او آجرينه او رهنه او غصبته منه وبرهن على
 ذلك تدفع خصومة المدعي وقال ابو يوسف فبمن عرف
 بالكل لا تدفع خصومة وبه يؤخذ وان قال الشهود او
 دعيته لا تعرف لا تدفع بخلاف قولهم تعرف بوجهه لا باسمه
 ولبيد حيث تدفع عند الامام ابيس خلافا لما ولو قال
 اشتريته منه لا تدفع وكذا لو قال المدعي سرقته او غصبته
 مني وان برهن ذوالبيد على ايداع الغائب وكذا ان
 قال سرق مني خلافا لمحمد ولو قال المدعي اشتريته من زيد
 وقال ذوالبيد او دعيته هو اندفعت بلا حجة الا اذا برهن
 المدعي ان زيدا او كذا يقبضه **باب دعوى الرجلين**
 لا تعتبر بينة ذوالبيد في الملك المطلق وبينه محارج فيما اولى
 برهنه على ما في يد آخ ففني به لهما ولو على نكاح امرأة سقطا

وسى له صدقة فان ارتقا فالسابق اولى فان اقرت
 لاحد عما قبل البرهان ففني له وان برهن الآخر بعد ذلك قضى
 له فان برهن احدهما وقضى له ثم برهن الآخر لا يقبل الا ان
 اثبت سبقه وكذا لا يقبل برهان خارج على ذوالبيد ككافة
 ظاهر الا ان اثبت سبقه وان برهنه على شراى من آخر
 فكل نصفه بنصف الثمن او تركه وترك احدهما بعد ما قضى لهما
 لا يأخذ الا الآخر كله فان كان لاحد ما يداويناى فهو اولى
 وان ارتقا فالسابق اولى فان كان لاحد ما يداويناى وللآخر
 ما يرخ فذوالبيد اولى والشراء احق من هبة وصدقة مع قبض
 والهبة والصدقة فيما لا يحمل القسمة سواء وكذا الشراء
 والمهر عند ابيس وقال محمد الشراء اولى وعلى الزوج الهبة
 والبرهن مع القبض اولى من الهبة معه وان كانت بشرط
 العوض ففني اولى وان برهن خارجا على ملك مورخ او شراء مورخ
 من واحد غير ذوالبيد فالسابق اولى وان برهن احدهما
 على الشراء من زيد والآخر عليه من بكر والتفق تاريخهما فما
 سواء وكذا لو وقت احدهما فقط ولو برهن خارج على
 الشراء من شخص وآخ على الهبة والقبض من غيره وآخ على
 الارث من ابيه وآخ على الصدقة والقبض من رابع قضى بينهم
 ارباعا فلو برهن خارج على ملك مورخ وذوالبيد على ملك
 اقدم منه فهو اولى خلافا لمحمد في رواية وكذا الخلاف لو كان
 البيد لهما ولو برهن خارج وذوالبيد على ملك مطلق ووقت

احدنا فقد فاك خارج اولى وعذ ايسر ذو الوقت اولى
ولو كان المدعى في ايديهما اولى بد ثالث والمسته
بحالها فها سواء وعذ ابي يوسف الذي وقت اولى
وعند محمد الذي اطلق اولى وان برهن خارج وذو يد
على النجاج فذو اليد اولى وكذا لو برهن كل على ثلثي الملك
من آخر وعلى النجاج عنده ولو برهن احدهما على الملك
المطلق والآخر على النجاج فهو اولى وكذا لو كانا خارجين
ولو قضى بالنجاج لذى اليد برهن ثالث على النجاج قضى
لله الا ان يعيد ذو اليد برهانه كما لو برهن المقتضي عليه بالملك
المطلق على النجاج يقبل وينقض وكل سبب لا يكره فهو
مثل النجاج كسبب ثياب لا يشبه الآخرة وكسبب اللبن و
اتخاذ الخبز والخبز والبرغري وجوه الصوف وما يكره
بمنزلة الملك المطلق كسبب الخبز وكسبب البناء والغرس و
زراعة البر والحبوب وما اشكل يرجع فيه الى اهل الخبرة فان
اشكل عليهم جهر كالمطلق وان برهن خارج على ملك
مطلق وذو يد على الشراء منه فهو اولى وان برهن كل
منهما على الشراء من صاحبه ولا تخرج بينهما وتترك
المال في يد ذى اليد وعند محمد يعفى للخارج وان ارجأ
في العقار بلا ذكر قبض وتاريخ الخارج اسبق قضى لذى
اليد وعند محمد للخارج وان اثبت قبضا قضى لذى اليد
اتفاقا وان كان وقت ذى اليد اسبق قضى للخارج في

الوجهين

المقتضى بر

فمواولى فان برهن
كل منها على الشراء من صاحب

مخرجي كذا وكذا والاشكال ان ارجأ برهن

المراد بالبرهان ان يثبت ان له توضع على الجذوع صدى

المراد بالبرهان ان يثبت ان يثبت ان له توضع على الجذوع صدى

وان قال لا عتق لفلان فهو عبد لذى اليد وكذا من لا يغير
 عن نفسه فلو ادعى الحرية عند كبره لا تقبل بلا حجة **باب**
دعوى النسب ولدت مبيعة لاقل من نصف سنة منذ
 بيعت فادعاه البائع فهو ابنه وبى ام ولده ونفسه البيع
 ويرد الثمن وان ادعاه المشتري مع دعوة او بعد بها وكذا
 لو ادعاه بعد موت الام او عمتها ويرد حصته من الثمن في
 العتق وكل الثمن في الموت ولا حصته فيهما ولو ادعاه
 بعد موته او عتقه ردت وكذا لو ولدت لاكثر من نصف سنة
 واقل من سنتين ان صدق المشتري فحكم كالاقل والا
 فلا يثبت وان لاكثر من سنتين لا تصح دعوه فان صدق
 المشتري ثبت نسبه وحمل على النكاح ولا يراد البيع ولا يعتق
 الولد وان باع عبدا ولد عنه ثم ادعاه بعد بيعه مشتريه
 صح دعوه ورد بيعه مشتريه وكذا لو كانت المشتري او كانت
 امة او رهن او ارجا وزوجها ثم كانت الدعوه صح ورفضت
 بهذه البصر فان ولو باع احد توارثين ولد اعزاه فاعتقه
 فمشتريه ثم ادعى البائع الاخر ثبت نسبهما وبطل عتق المشتري
 ومن في يده صبي لو قال هو ابن زيد ثم قال هو ابني لا يكون
 ابنه وان محمد زيد بنوته وعند ما يصح ان محمد ولو كان في
 يد مسلم وذوي فادعى المسلم رقة والكافر بنوته فهو حر
 وابن الكافر ولو كان في يد زوجين فزعم انه ابنه من غيرهما
 وزعمت انه ابنا من غيره فهو ابناهما ولو استولد مشترا

ثم

ثم استحققت فالولد حر وعلى الاب فبمجه يوم الخصومة
 فان مات الولد فلا شيء على ابيه وبكره له وان قتل الاب
 عزم فبمجه وكذا ان قتل غيره فاحذ به وبرجع بغيره وبالثمن
 على ما يلو **كتاب الاقرار** هو اخبار بحق لا حق على
 نفسه ولا يصح الا للمعلوم وحكم ظهور المقر به لا انشاؤه
 فيصح الاقرار بالحق للمسلم لا بطلاق وعقاق مطلق
 فكذا واذا اقر حر مكلف بحق معلوم او مجهول كشي
 وحق صح ولزمه بيان المجهول بما له قيمة والقول قوله
 مع بيمينه ان ادعى لمقره اكثر من في على مال البصدق في
 اقل منه درهم ومال عظيم نصاب مما بين به فقه او غير
 ومن الاصل خمسة وعشرون ومن الترخيسة او سبق ومنه
 غير مال الزكوة فبمجه النصاب واموال عظام ثلث نصاب
 ودرهم ثلثة ودرهم كثيرة عشرة وعنديها نصاب و
 كذا درهما درهم وكذا كذا احد عشر وان ثلث فذلك
 وكذا وكذا احد وعشرون وان ثلث زبد مائة وان ربع
 ربع زبد الف وكذا كل ممل وموزون وبشر في عبد
 فهو نصف عند البس وعند محمد يومر بالبيان وقوله
 على وقبل اقرار يدين فان وصي به هو ودبعت صديق
 وان فضل لا وعندى او معى او في البس او ضد وفي
 او كسبي اقرار بامانة ولو قال له ادعى عليه انزنها
 او انقذها او اجلني بها او قد قضيتها او ابرأني منها

لأنه ان لم يذكر الضمير يحمل ان يراد من كلامك
 غير ان العقل والتفكير كلامك ولا تفعل قولاً زيفاً
 حكمت بانك كاذب او اذنت في جواب وفقتك براد
 على وتصدقت على كذا فاما لك تدعي على بلا حق
 ووهبت كذا كما في تصدقت واحلت لك ما لا يحل
 فاضعت به صدر الشريعة

او وهبتها لي او تصدقت بها علي واحلتك بها فقد
 اقرت بذلك ضميراً لا ولو اقرت بين مؤجل وقال المقر له هو
 حال لزمه حالاً وخلف المقر له على الآخر ولو قال على تأني
 ودرسم فكل درسم وكذا كل ما يكال وكوزن ولو
 قال مائة وثوب او مائة وثوبان لزم تفسير المائة و
 ان قال مائة وثلاثة اثواب فلكل ثياب ومنها اقرت
 بتم في قوضرة لزمه او بجام لزمه كلفته والفصل والبيسف
 فالنقل والحجين والكمائل والحجلة فالكسوة والعبدان
 وان بدابة في اصطبل لزمه الدابة فقط وثوب في منديل
 لزمه وكذا ثوب في ثوب وان ثوب في عشرة اثواب
 لزمه ثوب واحد عند البس واحد عشر عند محمد ولو
 قال على خمسة في خمسة لزمه خمسة ان نوى الضرب و
 بينه مع بلزم عشرة في قوله على من درسم الى عشرة او ما بين
 درسم الى عشرة لزمه تسعة وعندي عشرة وان قال من
 داري ما بين هذا الجدار الى هذا الجدار فله ما بينهما فقط
 وصح الاقرار بكل وجعل على الوصية من غيره وللحق ان
 بين سبب صاكا كارت او وصية فان ولدت
 حياً لا قبل من نصف حوال من اقر فله ما اقر به وان جبين
 فلما وان ميتاً فلموصى وممورت وان فستر سبع
 او اقر ارض او ابرهم الاقرار لغيري وان اقر بشرط لغيري
 لزم الاقرار وبطل الشرط **باب الاستثناء** وما بمعناه

انما هو كذا

لأنه ان لم يذكر الضمير يحمل ان يراد من كلامك
 غير ان العقل والتفكير كلامك ولا تفعل قولاً زيفاً
 حكمت بانك كاذب او اذنت في جواب وفقتك براد
 على وتصدقت على كذا فاما لك تدعي على بلا حق
 ووهبت كذا كما في تصدقت واحلت لك ما لا يحل
 فاضعت به صدر الشريعة

صح استثناء بعض اقرب لو متصلا ولزم بانه وطل
استثناء الكل وان اقرب شيئين واستثنى احدهما
واحدهما وبعض الآخر بطل استثناءه خلافا لما و
ان استثنى بعض احدهما وبعض كل منهما صح اتفاقا
ولو استثنى شيئا او وزنا او عددا متفارا بانه لازم
صح بالقبضه خلافا لما و لو استثنى منها شيئا او ثوبا

او دارا بطل اتفاقا ومن وصل بانه انشاء بطل
اقراره وكذا ان علق بمشبهه لا يعرف مشبهه كالمبينة
واجن وان اقرب دار واستثنى بناءا كانا للمقره و

لوقال بناءا بالي والعوضه له كان كما قال وفصل الخاتم
ونخل البستان كبناءا ما وان قال له على الف منه ثمن

عبد لم قبضه فان عتبه قبل للمقره سلم وسلم ان شئت
وان لم يعينه لزمه الالف ولغا قوله لم قبضه ولو قال

من ثمن عهدهم حمرا وخمر لا يصدق وعندهما ان وصل
صدق ولو قال من ثمن متاع او ارضني وني زبوف

او بهرجة لزمه كجاء وقال لا يذم ما قال ان وصل و
ان قال من غصب او ودبعت وني زبوف او بهرجة

صدق ولو قال ستوتة او رصاص فان وصل صدق
والا فلا ولو قال غصبته ثوبا وجاء بمجيب صدق

ولو قال على الف الا انه ينقص مائة صدق ان وصل
والا لزم الالف ولو قال اخذت منك الفا ودبعت

ان قال هذا لخم لغدان الالفه او هذا البستان
له الالفه لا يبيع الاستثناء صدر الشرع

من ثمن حمرا وخمر
عنده وصل ام فضل مرسه

بعض اقرب لو متصلا
بانه وطل
استثناء الكل
وان اقرب شيئين
واحدهما وبعض
الآخر بطل
استثناءه
خلافا لما و
ان استثنى
بعض احدهما
وبعض كل
منها صح
اتفاقا
ولو استثنى
شيئا او وزنا
او عددا
متفارا
بانه لازم
صح
بالقبضه
خلافا لما و
لو استثنى
منها شيئا
او ثوبا

او دارا بطل
اتفاقا
ومن وصل
بانه انشاء
بطل
اقراره
وكذا ان علق
بمشبهه
لا يعرف
مشبهه
كالمبينة
واجن
وان اقرب
دار
واستثنى
بناءا
كانا
للمقره و

من ثمن عهدهم
حمرا وخمر
لا يصدق
وعندهما
ان وصل
صدق
ولو قال
من ثمن
متاع
او ارضني
وني زبوف
او بهرجة
لزمه كجاء
وقال لا يذم
ما قال ان وصل و

ان قال من غصب
او ودبعت
وني زبوف
او بهرجة
صدق
ولو قال
ستوتة
او رصاص
فان وصل صدق
والا فلا
ولو قال
غصبته
ثوبا
وجاء بمجيب
صدق
ولو قال
على الف
الا انه ينقص
مائة صدق
ان وصل
والا لزم
الالف
ولو قال
اخذت منك
فا ودبعت

واذا ارهن الاب من نفسه ابن له صغير او عبد تاجر لادرس عليه متاع الصوف جاز
لان الاب لو فوض رفقته وكما ولايته نزل منزلة شخص فقامت عبارة مقام عيارين
في هذا العقد كما في بيعه بالقبض من لفظه في طرف العقد ولو ارهنه الوصي
من نفسه بان كان له على الصبي دين او من يدين اى صوغ الوصي وعبد الوصي او رهن
عنه لا يبيح من البيع حق التيمم عليه لم يكره لانه وكيل حقيقة وصوف العقد يرجع اليه و
الواحد لا يتولى طرف العقد في الرهن كما لا يتولى اياها في البيع فلا يمكن ان يلحق بالاب لمقصود
شفقة وولايته ولو لم يمتها ورهن الوصي ابنه الصغر وعنده التاجر الذي ليس عليه دين
غيره الرهن من نفسه فلا يبيح كما رهن من نفسه بخلاف ابنة الكبر وابنه وعنده المديون لانه
من كسبه بمنزلة الاجنح وهو احق بالكسب منه وهذا بخلاف الوكيل ببيع فانه كافي رهنه
لا يبيع من هو لانه في البيع منهم بيع نفسه وفي حق الرهن لا يكون متاعا لان
حكم الرهن واحد وهو ان مضطرون بالاق من ثمنه ومن الدين سواء رهنه عند هؤلاء
او عند اجنبي فلا اتفاقا الهتمه فقد تصرف موم

لانه تصرف لزم الاب في حال قيام ولايته وهو في ذلك قائم مقام الولد ان كان بالغا فان كان
رهنه لنفسه ففقطاه الابن يرضى في مال الاب لانه لا يتوصل الى عين مال الا بقضاء الابن فكان مضطرا
كحكم الرهن اذا قضى الدين وكذا اذا هلك الرهن فبان يفتك لان الاب صار قاضيا بدين
عنه الرهن بالمال فلا بد ان يرجع عليه كما في رهنه

من ثمن عهدهم
حمرا وخمر
لا يصدق
وعندهما
ان وصل
صدق
ولو قال
من ثمن
متاع
او ارضني
وني زبوف
او بهرجة
لزمه كجاء
وقال لا يذم
ما قال ان وصل و

فملك فقال المقر له اخذتها غصبا ضمن ولو قال
يدل اخذت اعطيتني لا ضمن ولو قال غصبت
بهذا الشيء من زيد لا يضمن ولو لم يزد عليه فمعه
ولو قال هذا كان لي ودعيه عندك فاخذته وقال
الاخر هو لي دفع اليه ولو قال اجرت فرسي وثوبني
بهذا فلانا فركبه ولبس وردة على او اعزته او كسنته
داري ثم ردته يا علي صدق وعندي القول للمأخوذ
منه ولو قال خاط ثوبني بهذا كذا ثم قبضته منه وادعاه
الاخر فعلى هذا الخلاف في الصحيح ولو قال قبضت من
فلان الفا كانت لي عليه واقرضته الفاقم اخذتها
منه واكر فلان فالقول له ولو قال ذرع فلان هذا
الذرع او بنى هذه الدار او عزتني الكرم لي استغنت
به فيه وادعى فلان ذلك فالقول للمقر **باب اقرار**

المريض دين صحته وما لزمه في مرضه بسبب معروف سواء
وبقدمات على ما اقر به في مرضه والكل مقدم على الارث
ولا يصح تخصيصه غير ما بقضا دينه ولا اقراره لو اقر
الا ان يصدق ببقية الورثة وان اقر لا جنبتي صح وعلم بالامر مقدم
ان احاط بماله وان اقر لا جنبتي ثم اقر انه ثبت نسبه
وبطل اقراره وان اقر لا جنبته ثم تزوجها لا يبطل اقراره
ولو اوصى لها ثم تزوجها بطلت ولو وصيها ثم تزوجها
فله الرجوع وان اقر بتعليم مجهول النسب بولد مثله مثله

انه ابنه وصدة الغلام ثبت نسبه ولو مرضنا و
بشرك الورثة وصح اقرار الرجل بالوالدين والوالد
والزوجة والولي وشرط تصديق هؤلاء وكذا اقرار
امرأة لكن شرط في اقرار المرأة بالولد تصديق الزوج
بعد موتها وعند ما يصح ايضا فان اقر بنسب غير الولد
كخ وحم لا يثبت وبره ان لم يكن له وارث معروف
ولو بعيدا او من مات ابوه فاقر بخ شريكه الارث
ولا يثبت نسبه ولو كان لا بينهما الميت دين على شخص
فاقر احد ما يقض ابيه نصفه فالنصف الباقي للآخر

كتاب الصلح هو عقد يرفع النزاع
ويصح بقرار وسكوت وانكار فالاول كالبيع ان
وقع عن مال بمال فثبت فيه الشفعة والرد بالعيب
وجاز الرؤية والشرط ونفسه جهالة البدل لا
جهالة المصالح عنه وتشرط القدرة على تسليم البدل
وان استحق بعض المصالح عنه او كله رجوع بكل البدل
او بعضه وان استحق بعض البدل او كله رجوع بكل المصالح
عنه او بعضه وان وقع عن مال بمنفعة اعتبر اجارة
فيشرط فيه التوقيت ويبطل بموت احد ما والاخر ان
معاوضة في حق المدعي وفداء اليمن وقطع المنازعة
في حق الاخر فلا شفعة في دار صومع عنها مع احد ما
وتجب في دار صومع عليها وما استحق منه المدعي بعضا

انما يثبت نسبه بالولد
بشرك الورثة وصح اقرار الرجل
بالوالدين والوالد والزوجة
والولي وشرط تصديق هؤلاء
وكذا اقرار امرأة لكن شرط
في اقرار المرأة بالولد تصديق
الزوج بعد موتها وعند ما يصح
ايضا فان اقر بنسب غير الولد
كخ وحم لا يثبت وبره ان لم يكن
له وارث معروف ولو بعيدا او من
مات ابوه فاقر بخ شريكه الارث
ولا يثبت نسبه ولو كان لا بينهما
الميت دين على شخص فاقر احد ما
يقض ابيه نصفه فالنصف الباقي
للآخر

بوجود مدعي البيع وهو مال المال
بالحال في حق المتعاقدين
بما فيهما قرينة

الدين السكوت والكار سكر

اوكلالة المدعى حصته من البدل ويرجع بالخصوصه
 فيه وما استحق من البدل بعضا او كل ما يرجع المدعى الى
 دعواه في قدره وهلاك البدل قبل التسليم كاستحقاقه
 في الفضلين ولو صالح على بعض دار بينهما لا يصح
 وحيدته ان يزيد في البدل شيئا او ينقصه عن دعوى
 الباقي **فصل** يجوز الصلح عن مجهول ولا يجوز الا
 على معلوم فجوز عن دعوى المال والمنفعة والجنابة
 في النفس ومادونها عمدا او خطأ وعم دعوى الرق
 وكان عتقا بمال ولا ولاية عليه ودعوى الزوج النكاح
 وكان خلعا وبجرم عليه ديانة ان كان مبطلا ولو صالحا
 حرمها بالنيقار بالنكاح جاز ولا يجوز ان ادعت المرأة
 وقبل جواز ولا عن دعوى اكد وان قتل عبدا ماذون
 رجلا عمدا وصالح عن نفسه لا يجوز بخلاف صلحه عن
 نفس عبده قتل رجلا عمدا وان صالح عن معصوب
 تلف باكثر من قيمة جاز ولا يبطل الفضل ان كان لا
 يتغابن فيه وان كان بعرض صحيح مطلقا اتفاقا وان
 اعتق مؤسرا عبدا مشتركا وصالح عن باقيه باكثر
 من نصف قيمته بطل الفضل وان بعرض صحيح ويجوز
 صلح المدعى بمال يدفعه الى المتكبر ليقوله وبدل الصلح
 عن دم عبيد او على بعض يدعيه بدم الموكل لا الوكيل
 الا ان ضمنه وبدل ما يوجب بدم الموكل وان صالح

فصل

واذا كان الصلح بين الوكيل والصيد فيكون الوكيل
 موطئا بالصلح لا بالصيد

فصل في صلح البدل او اضاف الى مال او اشارة الى
 عرض او نقد بلا اضافة او اطلاق وسلم صح وكان منبرا
 وان اطلق ولم يسلم توقف فان اجاز المدعى عليه جاز
 ولزمه البدل ولا يبطل **باب الصلح عن الدين**
 الصلح عما استحق بعقد الدائنة على بعض حصة اخذ لبعض
 حقه واسقاط الباقي لا معاوضة فلو صالح عن الف
 حال على مائة حاك او الف مؤجل صح وكذا عن الف حيا
 على مائة زبوف ولا يصح عن مائة على دينار مؤجل او
 عن الف مؤجل على نصفه حالا او عن سود على نصفه ايضا
 ولو صالح عن الف درهم ومائة دينار على مائة درهم حاله
 او مؤجله صح وان قال له على آخر الف درهم اذ عدا
 نصفه على ائتك برئ من باقيه ففعل برئ والافلايسر
 خلا فلا يس وان قال صاكتك على نصفه على انك ان لم
 ترفع غدا النصف فالالف عليك لا يسر اذ لم يرفع
 اجماعا وان قال ابرائك من نصفه على ان تعطيني نصفه
 غدا برئ ممن نصفه اعطى او لم يعط وكذا الوقال اذ ان نصفه
 على ائتك برئ ممن باقيه ولم يوفت ولو قال ان اذبت
 الى نصفه فانت برئ او اذ اذبت اومتى اذبت لا يصح
 الا براء وان اذى ومن قال ستر الرب دينه لا افر لك
 حتى تخرجني عنى او خطت عنى ففعل جاز وان اعلى لزمه
 للمال **فصل** اذا صالح احد رقبتي الدين عن نصفه

ان احد الرقبتيين لم يكونا

وغيره او فلو صالح واحد من رقبتيين
 ما في الكتاب صح

ان اشترى احد الشركتين نصف من الغرم شيئا
فلما اشترى الآخر ان يفتنه ربع الدين لانه
صار قاضيا نصف الدين بالمقاصة فيفتنه
شركته اربع السد

على ثوب فليشركه ان يتبع المديون بنصفه او ياخذ
نصف الثوب الا ان يضمن له للصالح ربع الدين
وان قبض شيئا من الدين يشركه شركته فيه واتبع
الغرم بباقي وان اشترى بنصيبه شيئا ضمنه شركته
ربع الدين او اتبع الغرم ومن ابراء عن نصيبه او
قاص الغرم بدين سابق لا يضمن لشركته وان ابراء
عن البعض قسم الباقي على سواه وان اجل نصيبه لا يقع
خلا فالباي يوسف او يطل صلح احد ربي سلم عن نصيبه
على ما دفع خلا فالباي ايضا وان اخرج الورثة احدكم عن
عرض او عقار بمال وعن احد النقيدين بالآخر او عنها
بما صح قبل البدل او كنز وعن نقدين وغيرهما باحد
النقيدين لا يصح ان يكون المعطى اكثر من نصيبه
ذلك اجس وان تعرض جاز مطلقا وان في التركة دين
على الناس فاجزوه ليكون الدين لم يطل الصلح
وان شرطوا ابراء الغرماء من نصيبه صح وكذا ان قضوا
حصة من تبرعا او فرضوه قدرا واحدا على الغرماء
وصاكوه عن غيره وفي صحة الصلح عن تركته على عيان
غير معلومة على مكيل او موزون اختلاف والاصح جواز
ان علم انها غير المكبل او الموزون اذا كانت كلها في يد
البقية والصلح والقسمة ان كان على الميت دين مستغرق
وان غير مستغرق فالاولى ان يصالح قبل قضاء ولو
فعل

ان اشترى احد الشركتين نصف من الغرم شيئا
فلما اشترى الآخر ان يفتنه ربع الدين لانه
صار قاضيا نصف الدين بالمقاصة فيفتنه
شركته اربع السد

ان اشترى احد الشركتين نصف من الغرم شيئا
فلما اشترى الآخر ان يفتنه ربع الدين لانه
صار قاضيا نصف الدين بالمقاصة فيفتنه
شركته اربع السد

ان اشترى احد الشركتين نصف من الغرم شيئا
فلما اشترى الآخر ان يفتنه ربع الدين لانه
صار قاضيا نصف الدين بالمقاصة فيفتنه
شركته اربع السد

وجوه القياس ان الدين يتعلق بكل واحد من الشركتين
ووجوه الاستحسان ان الدين يوزن على قدر

فعل فالواجب والقسمة تجوز قياسا للاستحسان وقبل
القياس ان يوقف الكل والاستحسان ان يوقف قدر
الدين ويقسم الباقي **كتاب المضاربة** هي شركة في
الربح بمال من جانب وعمل من جانب والمضارب امين
فاذا تصرف فوكيل فان ربح فشرى وان خالف فغاصب
وان شرط الرب المال فمستبضع وان تسدت فاجبر
فله اجر مثله ربح او لم يربح ولا يزداد على ما شرط له عند البس
خلا فالمحمد ولا يضمن المال فلهما ايضا ولا تصح كمضاربة
الا بمال تصح به الشركة وان دفع عرضا وقال لغرمي وعلم
في غنمه مضاربة او قال فقبض مالي على فلان واعمل به
مضاربة جاز ايضا بشرط تسليم المال للمضارب
بلا يدرب المال فيه عاقدا كان او لغرم عاقدا كالصغير
اذا عقدت له وليه واحد الشريكين اذا عقدت بالآخر
وكون الربح بينهما مشاعا ففسد ان شرط لاحد سوا
عشرة دراهم مثلا وكل شرط يوجب جهالة الربح ففسد
وما لا فلا وبطل الشرط الوضعية على المضارب و
للمضارب في مطلقها الابعاد ويشتري ولو كل بهما و
يسافر ويضع ويودع ويرهن ويؤجر ويستأجر و
يخال باليمن على الابسر وغيره ولو اضع رب المال صح
ولا يفسد المضاربة وليس ان يضارب الا باذن
رب المال ويقول له اعمل برائيك ولا ان يقرض او يستد
رب المال ويقول له اعمل برائيك ولا ان يقرض او يستد

ان اشترى احد الشركتين نصف من الغرم شيئا
فلما اشترى الآخر ان يفتنه ربع الدين لانه
صار قاضيا نصف الدين بالمقاصة فيفتنه
شركته اربع السد

ان اشترى احد الشركتين نصف من الغرم شيئا
فلما اشترى الآخر ان يفتنه ربع الدين لانه
صار قاضيا نصف الدين بالمقاصة فيفتنه
شركته اربع السد

ان اشترى احد الشركتين نصف من الغرم شيئا
فلما اشترى الآخر ان يفتنه ربع الدين لانه
صار قاضيا نصف الدين بالمقاصة فيفتنه
شركته اربع السد

وَبُوْتُ كُلِّ مَالِكٍ وَكَذَلِكَ سَابِرُ الْوَكْلَاءِ وَالتَّبَاعِ وَالتَّسْمِيَةِ بِحُرِّانٍ
 عَلَيْهِ وَمَا يُمْكِنُ مِنْ مَالِ الْمُضَارَبَةِ صَرَفَ إِلَى الرَّجْحِ أَوَّلًا فَإِنْ
 زَادَ عَلَى الرَّجْحِ لَا يَحْتَمِلُ الْمُضَارِبُ فَإِنْ اقْتَسَمَهُ وَفُسِّحَتْ
 ثُمَّ عَقِدَتْ فَمَلَكَ الْمَالُ وَبَعْضُهُ لَا يَتَرَادَى الرَّجْحُ وَإِنْ اقْتَسَمَهُ
 مِنْ غَيْرِ فُسِّحَ تَرَادَاهُ حَتَّى يَتِمَّ رَأْسُ الْمَالِ فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ اقْتَسَمَهُ
 وَإِنْ لَمْ يَفْضَلْ فَتَضَاعَدَ عَلَى الْمُضَارِبِ **فصل** لا يَنْفِقُ الْمُضَارِبُ

مِنْ مَالِهِ فِي مَصْرِهِ أَوْ مِمَّا اخَذَهُ دَارًا وَلَا فِي الْفَاسِدَةِ فَإِنْ
 تَسَاوَتْ فُطْعَانُهُ وَشَرَاهُ فِي مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ وَكَذَا كَسُوهُ وَكَرْبُوهُ
 شَرَاءً وَابْتِجَارًا وَكَذَا اجْرَاءُ خَادِمِهِ وَفَرَانِ شَرَاءً عَلَيْهِ وَغَسْلُ
 ثِيَابِهِ وَالدِّهْنُ فِي مَوْضِعٍ يَجْتَاجُ فِيهِ إِلَيْهِ وَضَعْنِ مَا كَانَ زَائِدًا
 عَلَى الْعَادَةِ وَنَفَقَتُهُ فِي مَصْرِهِ مِنْ لَهْ كَالِدَوَاهِ وَبَرْدِ مَا بَقِيَ
 مِنْ كَسُوهِ وَغَيْرِهَا إِذَا قَدِمَ إِلَى رَأْسِ الْمَالِ وَمَا دُونَ
 السَّفَرِ كَسُوقِ الْمَصْرِ إِنْ امْكُنَ أَنْ يَغْوِي وَيَبْسُتَ فِي أَهْلِهِ وَالْأَ
 فَكَاسَفَرٍ وَلَيْسَ لِلْمُضَارِبِ الْإِنْفَاقُ مِنْ مَالِهِ أَوْ يُؤْخَذَ مَا
 انْفَقَهُ الْمُضَارِبُ مِنَ الرَّجْحِ أَوَّلًا وَمَا فَضَلَ قَسَمَ وَإِنْ سَافَرَ
 بِمَالِهِ وَمَالِ الْمُضَارِبَةِ أَوْ بِالْبَيْنِ لِرَجُلَيْنِ انْفَقَ بِأَحَدِهِمَا وَإِنْ
 بَاعَ مَتَاعَ الْمُضَارِبَةِ مَرَّجَةً حَسَبَ مَا انْفَقَهُ عَلَيْهِ مِنْ جُلٍّ وَخَوٍّ
 لَا انْفَقَهُ نَفْسِهِ وَلَوْ اشْتَرَى مُضَارِبٌ بِالنِّصْفِ بِالْفِ الْمَضَارِبَةِ
 تَرَاوَبَا بِعَمَلِ الْفَيْنِ وَاشْتَرَى بِهَا عِبْدًا فَضَاعَا فِي يَدِهِ قَبْلَ
 تَقْدِيمِهَا يَغْرُمُ الْمُضَارِبُ رَجْعَهَا وَالْمَالِكُ الْبَاقِي وَرَجْعُ الْعَبْدِ
 لِلْمُضَارِبِ وَبِأَقْبِهِ لِلْمُضَارِبَةِ وَرَأْسُ الْمَالِ الْفَانِ وَخَمْسَةُ

وَلَا يَسْبِقُ مَالُ الْمَالِكِ مَالُ الْمُضَارِبِ فِي الْفَيْدَةِ
 وَبِأَقْبِهِ لِلْمُضَارِبَةِ وَرَأْسُ الْمَالِ الْفَانِ وَخَمْسَةُ
 وَبِأَقْبِهِ لِلْمُضَارِبَةِ وَرَأْسُ الْمَالِ الْفَانِ وَخَمْسَةُ

وَلَا يَسْبِقُ مَرَّجَةُ الْأَعْلَى الْفَيْنِ فَلَوْ بَاعَ بَارِبَةً أَلْفَ فَخْصَةٍ
 الْمُضَارِبَةِ ثَلَاثَةَ أَلْفٍ وَالرَّجْحُ مِئَتًا خَمْسَةً بَيْنَهُمَا وَلَوْ
 اشْتَرَى رَبُّ الْمَالِ عِبْدًا خَمْسَةً وَبَاعَهُ مِنَ الْمُضَارِبِ بِالْفِ
 لَا يَسْبِقُ مَرَّجَةُ الْأَعْلَى خَمْسَةً وَلَوْ اشْتَرَى مُضَارِبٌ بِالنِّصْفِ
 بِالْفِ الْمَضَارِبَةَ عِبْدًا عَدَلَ الْفَيْنِ فَقَدْ رَجُلًا خَطَا فَرَجَعَ

الْعَدْلُ عَلَيْهِ وَبِأَقْبِهِ عَلَى الْمَالِكِ وَإِذَا قُدِّرَ خُرُوجُ عَنْ الْمُضَارِبَةِ
 وَيُجْزَمُ لِلْمُضَارِبِ يَوْمًا وَالْمَالِكُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَوْ اشْتَرَى
 بِالْفِ الْمَضَارِبَةَ عِبْدًا وَهَكَذَا الْفِ قَبْلَ نَقْدِهِ دَفَعَ الْمَالِكُ
 الثَّمَنَ ثُمَّ وَثَمَ وَجَمَعَ مَا دَفَعَ رَأْسُ الْمَالِ وَلَوْ كَانَ مَعَ الْمُضَارِبِ رَبُّ

الْفَانِ فَقَالَ دَفَعْتُ إِلَى الْفَاوَرِ بَحْثَ الْفَاوِ قَالَ الْمَالِكُ
 بَلْ دَفَعْتُ لِيكَ الْفَيْنِ فَالْقَوْلُ لِلْمُضَارِبِ وَلَوْ اخْتَلَفَا
 مَعَ ذَلِكَ فِي قَدْرِ الرَّجْحِ فَلِلْمَالِكِ وَقَالَ مِنْ مَعَالِفِ قَدْرِ رَجْحٍ فِيهَا
 سَيِّئُ مُضَارِبَةٍ زَيْدٌ قَالَ زَيْدٌ بَلْ قَالَ الْقَوْلُ الزَّيْدُ وَكَذَا

لَوْ قَالَ ذُو الْيَدَيْنِ قَرْضٌ وَقَالَ بَضَاعَةٌ أَوْ وَدِيعَةٌ
 أَوْ مُضَارِبَةٌ وَلَوْ قَالَ الْمُضَارِبُ طَلَّقْتُ وَقَالَ الْمَالِكُ
 عَمِيتُ نَوْعًا فَالْقَوْلُ لِلْمُضَارِبِ وَلَوْ ادَّعَى كُلُّ نَوْعٍ فَلِلْمَالِكِ
كتاب الوديعة الْأَبْدَاعُ تَسْلِيطُ الْمَالِكِ غَيْرَهُ عَلَى حِفْظِ

مَالِهِ وَالْوَدِيعَةُ مَا يَتْرَكَ عِنْدَ الْأَمِينِ لِلْحِفْظِ وَهِيَ أَمَانَةٌ فَلَا
 تَضَعُ بِالْمَالِكِ وَلِلْمُودِعِ أَنْ يَحْفَظَهَا بِنَفْسِهِ وَعِبَالِهِ وَ
 لَهُ السَّفَرُ بِهَا عِنْدَ عَدَمِ النِّهْيِ وَخَوْفُ خُلَاقِهَا فَيُجَالَسُ حَتَّى
 وَمَوْتُهُ فَإِنْ حَفِظَهَا بِغَيْرِ مَخْصِيٍّ خَصْنٍ إِلَّا إِذَا خَافَ حَرَقًا أَوْ غُرُقًا

وَلَا يَسْبِقُ مَالُ الْمَالِكِ مَالُ الْمُضَارِبِ فِي الْفَيْدَةِ
 وَبِأَقْبِهِ لِلْمُضَارِبَةِ وَرَأْسُ الْمَالِ الْفَانِ وَخَمْسَةُ

حضرت الاب بعد الزفاف لا قبله وصح به اثني لواحد
 دارا لالعكس خلا فالحا ويصح تصديق عشرة على فقيرين
 وبهتاهما ولا تصح ان لغنيين خلا فالحا **باب الرجوع**
فيها يصح الرجوع فيها كلها وبعضا وبكره ويمنع منه حروف
دمع خرقه فالذال الزيادة المتصلة كالبناء والغرس و
 التيمن لا المنفصلة والتميم موت احد المتعاقدين والعين
 العوض المضاف اليها اذا قبض نحو خذ هذا عوضا عن
 بيتك او بدلا عنها او في مقابلتها ولو كان من اجنبي
 فلم يصف فلكل ان يرجع فيما وهب ونحوه اخروج
 عن ملك الموهوب له والزاء الزوجية وقت البتة فلا الرجوع
 لو وهب ثم نكح لالو وهب ثم ابان والقاف القرابة
 فلا رجوع فيما وهب لذى رحم محرم والماء بئلك الموهوب
 والقول فيه قول الموهوب له وفي عدم الزيادة قول الواهب
 ولو عوض ثم استحق نصف البتة رجع بنصف العوض وان
 استحق نصف العوض لا يرجع بشئ حتى يرد الباقي وان استحق
 الكل رجع بالكل فيها ولو عوض عن نصفها فلا ان يرجع
 بعالم يعوض ولو خرج نصفها من ملكه فلا ان يرجع بعالم يخرج
 ولا يصح الرجوع الا برضا او حكم قاض فلو اعتق الموهوب
 له بعد الرجوع قبل القضاء والتسليم نفذ ولو منع فملك
 لا يضمن وهو مع احد ما فسخ من الاصل لاهية من المو
 هوب له فلا يشترط قبضه وصح في الشاع وان تلف الموهوب

فاحس

فاستحق فضل الموهوب له لا يرجع على واهبه والبتة بشرط
 العوض به ابتداء بشرط القبض في العوضين ومنعها
 الشيوع في احد ما بيع انتهاء فتبنت الشفعة وخيار العيب
 والشرط والبتة الرقبة في كل منهما **فصل** ومن وهب
 امته الا حلقها او على ان يرد ما عله او يعقها او يتولها
 صحت البتة وبطل الاستثناء والشرط وكذا الوهب
 دارا على ان يرد عليه بعضها او يعوضه شيئا منها ولو دبر
 نحل ثم وهبها فالبتة باطله بخلاف ما لو اعتقه ثم وهبها
 ومن قال لمدبونه اذا جاء غدا فالدن لك او فانت بريء
 منه او ان ادبت لي نصفه فالباقي لك وفانت بريء
 منه فهو باطل والعري جائزة للمعمر حال حياته ولو رثته بعد
 ومي ان يجعل داره مدة عمره فاذا مات ردت اليه و
 الرقبة باطله فان قبضها كانت عارية في يده وعند ابي
 نعيم كالعري واما ان يقول ان مت قبلك فلك وان مت
 قبلي فلي والصدقة كالمته لا تصح بدون القبض ولا في
 مشاع يقسم ولا رجوع فيها ولو لغني ولا في البتة تقف
 ولو قال جميع مالي او ما ملك لفلان فهو بته وان قال ما
 ينسب الي او يعرف بي فاذا **كتاب الاجارة** هي بيع
 منفعة معلومة بعوض معلوم دين او عين وفاصل ثمنها
 صلح اجرة وتفسد بالشرط ويثبت فيها خيار الشرط
 والروية والعيب وتقال وتفسخ والمنفعة تعلم تارة

والشرط الذي يوجب البتة لا يجوز ان يشترطه البتة
 وبطل الشرط المحل للفتنة

وهو ان يوصد اليه العوض
 وهو ان يوصد اليه العوض

كأنه يبيعها

بيان المدة كالسكنى والزراعة فتصح مدة معلومة اى
مدة كانت وفى الوقف يتبع شرط الواقف فان لم يشرط
فالقوى على ان لا يراى فى الاراضى على ثلاث سنين
وفى غير ما على سنة وتارة تعلم بذكر العمل كصنع الثوب
وخاططة وحمل قدر معلوم على اية مسافة معلومة و
تارة بالاشارة كقولك انى موضع كذا والاجرة لا تتجى
بالعقد بل بالحل او بشرطه او باستيفاء العقود عليه او
التكليف منه فحينئذ لو قبض الدار ولم يسكنها حتى مضت المدة
ونسقط بالعقب بقدر فوت التكليف ولرب الدار والارض
طلب الاجرة لكل يوم ولرب الدابة لكل مرحلة وللقصار والخطاط
بعد اخراج الخبز فان احرق قبل الاخراج سقط الاجر و
ان بعدة فلا ان فى بيت المتاجر ولا ضمان وقالوا
ان شاء المتاجر ضمته مثل دققة ولا اجر وان شأضمته
خبر ولا له الاخر وللطباخ للمولمة بعد الغزو ولصار اللبن
بعد اقامته وقالوا بعد شريكه ومن لم يعلل اثر فى العين
كصباغ وقصار يقصر بالنشا والبيض فله حجبها
للاجر فان حجبها ضاعت فلا ضمان ولا اجر وقالوا
شاء المالك ضمته مصنوعا ولا له الاجر او غير مصنوع ولا اجر
ومن لا اثر لعله فيها كالحمل والملاح وغاسل الثوب ليس
له حجبها بخلاف رادة الابن واذا اطلق العمل للمصانع فله

ان سحر

ان يستعمل غيره وان يتدبعل نفسه فلا ومن استأجره
رجل ليجي بعباله فوجد بعضهم قد مات فأتى بمن بقي فله
اجره بحسبه وان استؤجر لايصال طعام الى زيد فوجده
ميتا فزده فلا اجر له وكذا لو استؤجر لايصال كتاب اليه
فذه لموته وقال محمد له اجر ذهابه ولو تركه هناك فلا اجر
الذنب **ابن حبان باب ما يجوز من الاجارة ولا يجوز** ووضح
استئجار الدار والكانوت وان لم يذكر ما يعمل فيه وله ان يعمل
كل شئ سوى ما يوهن البناء ككعادة والقضارة والطين
واستئجار الارض للزراعة ان يتي ما يدرع او قال على ان
يزرع ماشاء وللبناء والغرس واذا انقضت المدة لزمه
ان يعطيهما ويسلمها فارغة الا ان يعزم الموجه قيمة ذلك
مقلوب عابض ضاحك وان كانت الارض نقص بقلوبه
رضاه ايضا او يرضى بتركه فيكون البناء والغرس لهما
الارض لهما والرطبة كالشجر والزرع يترك باجر المثل الى ان
يدرك في استئجار الدابة للركوب وحمل والنوب للقبض ان بين
فان اطلق فله ان يركب ويلبس من شاء فاذا ركب او
لبس هو او ركب واللبس غيره تعين فلا يستعمل غيره
وان قيد بركب او لابس فخالف ضمن وكذا اكل ما يختلف
باختلاف الاستعمل وما لا يختلف به فقيده بغير قيد
سكنى واحد جاز ان يسكن غيره وان سمي ما يعمل على الدابة
نوعا وقد اكل بتركه عمل مثله واحف كالشجر والتسمم

نظر و انساوی و نادید

الوجه ضعف وفقره
القصران بالضعف والكسر
دو كلكل ويزا غنق كوك

الفتح وركل واورن
دفاع كنه

لما هو اضر كالمخ وان سمي قدرا من القطن فليس له ان
يحل مثل وزنه حديدا وان زاد على ما سمي فغطت ضمن قدر
الزيادة ان كان ليطبق ما حملها والا فكل البقعة وفي الارز
يضمن النصف ولا عبرة بالتقل وان كسرها وضربها فغطت
ضمن خلا فالما فيما هو معتاد وان تجا وزنها مكانا تساه
ضمن ولا عبرة برزها الى ما تساه وان استاجر باذبا ويايا
في المصح وان نزع سرج حمار واسرجه جالس سرج به مشد
لا يضمن وان اسرجه او او كفه بجلايسرج او يوكف به مشد
ضمن وكذا ان او كفه بجايوكف به وفا لا يضمن قدر ما زاد
وزنه على السرج فقط وان سلك احوال طريقا غير ما عينه المالك
جاء يسلك الناس فلا ضمان عليه ان لم ينفذات الطريقان
وان نفا وتا وكان لا يسلك الناس وعلم في البحر فلف
ضمن وان بلغ فدا لاج وان عثر زرع تر فزرع رطله
ضمن ما نقصت الارض ولا جرم عليه وان امر بخياطة الثوب
قيصا فحاطه بقاء خسر المالك بين تقيصه قيمة وبين اخذ
القباء ودفع اجره مثله لا يزداد على ما سمي وكذا لو امر بقباء
في طه سراويل في المصح وقيل بضمنه من ابل خبار **باب**

الاجارة الفاسدة يجب فيها اجر المثل لا يزداد على المستمي
ومن استاجر دارا كل شهر بكذا صح العقد في شهر فقط الا
ان يسمي حكمة الشهور وكل شهر سكن منه ساعة صح فيه
يسقط حق الفسخ في ظاهر الرواية بقاؤه في الليلة الاولى

ولا يضمن النصف ولا عبرة بالتقل وان كسرها وضربها فغطت ضمن خلا فالما فيما هو معتاد وان تجا وزنها مكانا تساه ضمن ولا عبرة برزها الى ما تساه وان استاجر باذبا ويايا في المصح وان نزع سرج حمار واسرجه جالس سرج به مشد لا يضمن وان اسرجه او او كفه بجلايسرج او يوكف به مشد ضمن وكذا ان او كفه بجايوكف به وفا لا يضمن قدر ما زاد وزنه على السرج فقط وان سلك احوال طريقا غير ما عينه المالك جاء يسلك الناس فلا ضمان عليه ان لم ينفذات الطريقان وان نفا وتا وكان لا يسلك الناس وعلم في البحر فلف ضمن وان بلغ فدا لاج وان عثر زرع تر فزرع رطله ضمن ما نقصت الارض ولا جرم عليه وان امر بخياطة الثوب قيصا فحاطه بقاء خسر المالك بين تقيصه قيمة وبين اخذ القباء ودفع اجره مثله لا يزداد على ما سمي وكذا لو امر بقباء في طه سراويل في المصح وقيل بضمنه من ابل خبار

في المصح وان نزع سرج حمار واسرجه جالس سرج به مشد لا يضمن وان اسرجه او او كفه بجلايسرج او يوكف به مشد ضمن وكذا ان او كفه بجايوكف به وفا لا يضمن قدر ما زاد وزنه على السرج فقط وان سلك احوال طريقا غير ما عينه المالك جاء يسلك الناس فلا ضمان عليه ان لم ينفذات الطريقان وان نفا وتا وكان لا يسلك الناس وعلم في البحر فلف ضمن وان بلغ فدا لاج وان عثر زرع تر فزرع رطله ضمن ما نقصت الارض ولا جرم عليه وان امر بخياطة الثوب قيصا فحاطه بقاء خسر المالك بين تقيصه قيمة وبين اخذ القباء ودفع اجره مثله لا يزداد على ما سمي وكذا لو امر بقباء في طه سراويل في المصح وقيل بضمنه من ابل خبار

ويومها وان استاجر باسنة بكذا صح وان لم يبين قسط
كل شهر واستاء الدعة ماسمي والا فوقت العقد فان كان حين
يهل بغير بالاهنة والا فبالايام وعند محمد شهر الاول بالايام
والباقي بالايام والابو يوسف معه في رواية ومع الامام
في اخرى وكذا العدة ويجوز اخذ اجرة لحام لا اخذ اجرة عصب
النيس ولا على الطاعات كالاذان والامامة وتعليم القرآن
والفقه والمعاصي كالغناء والنوح والملاهي ونقبي اليوم
باجواز على الامانة وتعليم القرآن والفقه ويجوز المستاجر على
دفع ماسمي ويجوز به وعلى دفع كلفة المرسومة ولا تصح اجارة
المشاع الا من الشريك وعندنا تصح مطلقا واذا اجر
دارا من رجلين صح اتفاقا ويجوز استئجار الظه باجر معلوم
وكذا بطعامها وكسوتها خلا فالما وعليها غسل الصبي
وغسل ثيابه واصلاح طعامه ودهنه لا يضمن شئ منها بل
هو واجر ما على من نفقة عليه فان ارضعته في المدة بلين شاة
او عذة بطعام فلا اجر لها وزوجها وطهرها لاني بيت
المستاجر وله فسحها ان لم تكن برضاها ان كان نكاحه
ظاهرا الا ان اقرت به ولا يضمن الطفل فسحها ان مرضت
او جلت وفسد استجار حائك لينح له هذا النصف او حمار
ليحمل عليه طعاما بقبضه منه او ثورا ليطحن له بقبضه منه وبقية
يجب اجر المثل في الكل لا يجاوز المستمي وان استأجره
ليخبره اليوم فقيرا بدرهم فسد خلا فالما ولو قال في اليوم

لان العقد

واجح

العقود بالايام والابو يوسف معه في رواية ومع الامام في اخرى وكذا العدة ويجوز اخذ اجرة لحام لا اخذ اجرة عصب النيس ولا على الطاعات كالاذان والامامة وتعليم القرآن والفقه والمعاصي كالغناء والنوح والملاهي ونقبي اليوم باجواز على الامانة وتعليم القرآن والفقه ويجوز المستاجر على دفع ماسمي ويجوز به وعلى دفع كلفة المرسومة ولا تصح اجارة المشاع الا من الشريك وعندنا تصح مطلقا واذا اجر دارا من رجلين صح اتفاقا ويجوز استئجار الظه باجر معلوم وكذا بطعامها وكسوتها خلا فالما وعليها غسل الصبي وغسل ثيابه واصلاح طعامه ودهنه لا يضمن شئ منها بل هو واجر ما على من نفقة عليه فان ارضعته في المدة بلين شاة او عذة بطعام فلا اجر لها وزوجها وطهرها لاني بيت المستاجر وله فسحها ان لم تكن برضاها ان كان نكاحه ظاهرا الا ان اقرت به ولا يضمن الطفل فسحها ان مرضت او جلت وفسد استجار حائك لينح له هذا النصف او حمار ليحمل عليه طعاما بقبضه منه او ثورا ليطحن له بقبضه منه وبقية يجب اجر المثل في الكل لا يجاوز المستمي وان استأجره ليخبره اليوم فقيرا بدرهم فسد خلا فالما ولو قال في اليوم

في المصح وان نزع سرج حمار واسرجه جالس سرج به مشد لا يضمن وان اسرجه او او كفه بجلايسرج او يوكف به مشد ضمن وكذا ان او كفه بجايوكف به وفا لا يضمن قدر ما زاد وزنه على السرج فقط وان سلك احوال طريقا غير ما عينه المالك جاء يسلك الناس فلا ضمان عليه ان لم ينفذات الطريقان وان نفا وتا وكان لا يسلك الناس وعلم في البحر فلف ضمن وان بلغ فدا لاج وان عثر زرع تر فزرع رطله ضمن ما نقصت الارض ولا جرم عليه وان امر بخياطة الثوب قيصا فحاطه بقاء خسر المالك بين تقيصه قيمة وبين اخذ القباء ودفع اجره مثله لا يزداد على ما سمي وكذا لو امر بقباء في طه سراويل في المصح وقيل بضمنه من ابل خبار

حسابه والاجر الخاص من يعمل لواحد وبسعي اجمروا احد وسحق
 الاجر بتسليم نفسه مئة من السجود للخدمة سنة او اربع الغنم
 ولا يضمن ما تلف في يده او تعدد وصح ترد الا بغيره بغيره
 مختلفين وايها وجد لهم ما سمي له حوالا حطة فارتيا فبدرهم
 اوروميا فبدرهم وان صبغة بعصف فبدرهم او برعفران
 فبدرهم وان سكنت هذه فبدرهم في الشهر او هذه فبدرهم
 وان ركنها الى الكوفة فبدرهم او الى واسط فبدرهم وكذا
 يصح لو رد بين ثلثة لابين اربعة ولو قال ان حطة اليوم
 فبدرهم او غدا فبدرهم في طم اليوم فبدرهم وان خاطط
 غدا فلا اجر المثل للجاء ونصف الدرهم وقالوا الشرطان
 جازان ولو قال ان سكنت هذه كانوت عطارا فبدرهم
 او صددا فبدرهم جاز خلا فالما وكذا الخلاف لو قال
 ان ذهبت بهذه الدابة الى ابحرة فبدرهم وان جاوزتها
 الى القادسية فبدرهم او قال ان حملت عليها الى بحيرة
 كرتشغير فبدرهم وان حملت كرتش فبدرهم ولا يسافر بعد
 استأجره للخدمة بل لا شرط له ولو استأجر عبد المحمدا
 ففعل فاخذ الاجر لا يشترط منه ولو اجر العبد المصوب لنفسه
 فكل غرضه اجرة لا يضمن خلا فالما وما وجدته سيده اخذ
 ولو قبض العبد اجرة صحه ولو اجر عبده بدين الشهرين شهر
 او اربعة وشهر خمسة صحه والا فاربعة ولو استأجر عبد فابق
 او امرض فادعى وجوده اول المدة والمولى وجوده قيل الاجار

متحققة والاجر متعلق بالخدمة
 ما لم يمنع من العمل مانع كالمرض والمطر ونحو ذلك مما يمنع العمل
 من العمل

في يومين من يومين
 في يومين من يومين
 في يومين من يومين

في الصحة وجوب الاجر له
 في الصحة وجوب الاجر له

في الصحة وجوب الاجر له
 في الصحة وجوب الاجر له

في الصحة وجوب الاجر له
 في الصحة وجوب الاجر له

في الصحة وجوب الاجر له
 في الصحة وجوب الاجر له

جعلت عليك الفاتوة بحوما اولها كذا وآخرها كذا فاذا
ادبره فانت حر وان عجزت فغن فقبل ولو قال اذا ديت
الى الفاكل شهر مائة فانت حر فهو تعليق وقيل مكاتبه واذا
صحت الكتابة خرج عن يد المولى دون ملكه وان انكف مال
ضمنه وكذا ان وطى المكاتبه او جنى عليها او على ولدها وان
كاتبته على قيمته فسدت فان اذا باعتك وكذا انفسد لو كاتبته
على عين لغيره تتعين بالتعيين او على مائة ويرة عليه
عبد غير معين وعند ابيس يجوز تقسيم المائة على قيمة
المكاتب وقيمة عبد وسط فيسقط قسط العبد والباقي
بدل الكتابة وان كانت المسلم محررا وضرير فسد فان آذاه
عتق ولزمه قيمة نفسه والكتابة على ميتة او دم باطل ولا
يعتق بآداء المستمي وتجب القيمة في الفاسدة ولا ينقص
عن المستمي ويراد عليه وصحت على حيوان ذكر جنسا وصفه
لزم الوسط او قيمته وصح كتابة كافر عبده الكافر محرر مقدّر
وان اسلم فله تبيد قيمتها وعتق بآداء عنها **باب تصرف**
المكاتب لان بيعه ويشترى ويسافر وان شرط عدمه
وبزواج امته ويكاتب عبده فان ادعى بعد عتق الاول
فولاه له وان قبله فله تبيد وليس له ان يتزوج بلا اذن
ولا ان يهب ولو بعوض ولا يتصدق الا بيسر ولا يكفل
ولا يقرض ولو بال ولا يزوجه عبده ولا يبيعه من نفسه و
الاب ولو وصى في رقيق الصغير كالمكاتب ولا يملك المأذون

ولا يعتق صح

في نقد مودة

شبا من ذلك وعند ابيس له تزوج امته وعلى هذا الحكم
المضارب والشريك وان اشترى المكاتب فريسه ولأذا
دخل في مكاتبه ولو اشترى داره حرم غير الولاد لا يدخل
خلافهما ولو اشترى امه ولده مع ولده دخل الولد في
الكتابة ولا تباع الام وان لم يكن معها جارية معها خلافا
وولده من امته يدخل في كتابته وكسبه له ولو زوج امته
من عبده ثم كاتبها فولدت يدخل الولد في كتابة الام و
وكسبه لها ولو نكح المكاتب بالاذن امراة زعمت انها حرة
فولدت فاستحققت فولد باعده وعند محمد حر ولو خذ منته
عقرا في الحال وكذا ان شراها فاسدا فوطئها فردت وان
وطئها بشكاح لا يؤخذ منه الا بعد عتقه ومثل المأذون في التجارة
فصل واذا ولدت المكاتبه من مولاها مضت على الكتابة
او عجزت نفسها وصى ام ولده واذا مضت على الكتابة
اخذت منه عقربا وان مات المولى عتقت وسقط عنها
البذل وان ماتت وترك مال اديت منه كتابتها وما
بقي ميراث لابنها ولا يثبت نسب من تلده بعده بلا دعوة
بل هو مثلها في الحكم وان كاتبته مدبره او ام ولده صح فان
مات عتقت متجانا والمدبر يسعي في بدل كتابته او ثلثي قيمته ان
كان معسرا وعند ابيس يسعي في الاقل من ثلثي البذل او ثلثي
القيمة وان دبر مكاتبه صح ومضى عليها او عجزت فصار
مدبرا فان مضى عليها فماتت سيده معسرا يسعي في ثلثي البذل

قيمة بعد عتقه وان وطئ المكاتب
امته بملك بغير اذن سيده فاستحققت
اخذ منه عقربا

من البذل او ثلثي القيمة وعند محمد يسعي
في الاقل من

او ثلثي قيمته وعند ما يسقى في الاقل من ثلثي كل منهما وان
اعتق مكاتبه عتق وسقط عنه بدل الكتابة وان كوتب
على الف مؤخر فصار على نفسه حالا صح وان مات مريض
كاتب عبد قيمته الف على الفين الى سنة ولا مال له غيره و
لم يجر الورثة اتي العبد ثلثي البدل حالا والباقي الى اجل او
يرد رقيقا وان كاتبه على الف وقيمتها الفان ولم يجر واذا
ثلثي القيمة للحال اورد الى الرق اتفاقا ومنها البيع وان
كاتب حر عن عبد بالف واذا عتق ولا يرجع عليه
وان قبل العبد فهو مكاتب وان كاتب عبد عن نفسه
وعن آخر غائب فقبل صح وقبول الغائب لغو ويؤخذ كالحاضر
بكل البدل ولا يؤخذ الغائب بشيء وايتهما اتي اجبر المولى
على القبول وعتقا ولا يرجع احدهما على الآخر وكذا لو كانتا
معا ولا يعقق احدهما باء حصته بخلاف ما لو كان لاثنتين و
لو عجز احدهما ادى لآخر لكل عتقا وان كانتا منه عنهما
عن صغيرين لما جاز واذا اتي اجبر المولى على القبول
وعتقوا ولا يرجع على غيره **باب كتابة العبد المشترك** ولو
اذن احد شريكين في عبد للآخر ان يكاتب حصته منه بالف
ويقبض البدل فغفل وقبض البعض فجز المكاتب فالمقبوض
للقابض خاصة وقال بينهما امة لرجلين كاتبها فانت
بولد فادعاه احد ساء انت باخر فادعاه الآخر فجزت
في ام ولد الاول ضمن نصف قيمتها عتقا وبضمن الثاني

وعند محمد يؤخذ ثلثي قيمته للحال والباقي الى
او رد رقيقا

تمام

تمام عتقا ونصف قيمة الولد وهو ابنه وايهما دفع العتق اليها
قبل العجز جاز وعند ما لا يثبت نسب الولد من الثاني ويضمن
قيمتها وحكمه كامة ويضمن تمام العتق ويضمن الاول نصف قيمتها
مكاتبه عند ايسر والاقل منه ومن نصف ما بقي من البدل
عند محمد ولو لم يطل الثاني بدتها فجزت بطل التدبير ومضى
ام ولد الاول والولد له ضمن نصف قيمتها ونصف عتقا
ولو اعتمها احدهما مورا فجزت ضمن المعتق نصف قيمتها
ويرجع عليها خلافا لما وان لم يجر فلا ضمان وعند ما يضمن
المورس وتجب السعاية في المعسر ولو دبر احد الشريكين ثم
اعتق الآخر مورا ضمن المدبر واستسعى العبد او اعنته وان
عكسا فالمدبر يعتق او يستسعى وعند ما ان دبر الاول ضمن
نصف قيمته مورا او معسرا وعتق الآخر لغوا وان اعتق الاول
ضمن لو مورا او استسعى العبد لو معسرا وتدبر الآخر لغو
باب العجز والموت اذا عجز المكاتب عن تحم فان ربح له حصول
مال لا يحل له الحكم بعجزه ويمنه يومين او ثلثة والآخره و
فسخ الكتابة ان طلب سيده او عجزه سيده برضاه وعند
ايسر لا عجزه فلم يتوان عليه بخان واذا عجز عادت احكام
رقه وما في يده لمولاه ويحل له ولو اصله من صدقة وان
مات وفات لا تقسح ويؤدى بدلها من ماله ويحكم بعنته
في آخر جزء من حياته ويورث ما بقي من ماله ويعتق اولاده
الذين شرأهم او ولدوا في كتابته او كوتبوا معه تبعا وقصدا

ب

وان لم يترك وفاء وله وفاء له ولد في كتابته على نجومه فاذا
ادى حكم بعثته وعق ابيه قبل موته والولد المشتري اما ان
يؤدى حالاً او يرد في الرق وعند ما هو كالا قول وان مات
المكاتب وترك ولداً من حرة ودينار على الناس فيه وفاء
ففي الولد فقصى بارش لحياته على عاقلة الام لا يكون ذلك
قضاء بغير المكاتب وان اختصم مولى الام والاب في
ولاء فقصى بمولى الام فهو قضاء بغيره ولو جنى عبده
فكاتبه سيده جاهل بجنايته فمجرد دفع او فدى وكذا لو جنى
المكاتب فمجرد قبل القضاء به ولو بعد ما قضى عليه به فهو دين
بياع فيه ولا تنسخ الكتابة بموت السيد ويؤدى البدل
الى ورثته على نجومه فان اعتقه بعضهم لا ينفذ وان اعتقه
كلمه عتق مجانا **كتاب الولاء** الولاء لمن اعتق ولو تبيير
او استلاد او كتابته او وصية او ملك قريب ولغاشرط
لغيره او سائبة ومن اعتق حاملاً من زوج قن فولدت
لاقل من نصف سنة فولاء الولد له لا يتقل عنه ابدًا و
كذا لو ولدت ثوامين احد حاملاً قل من نصفها وان ولدت
لاكثر من ذلك فولاءه لا ايضا لكن ان اعتق الاب حرة
الى مواليه ولا يرجع الاولون عليهم بما عقلوا عنه قبل حرة
ولو تزوج عتق له مولات اولاً معتقة فولاء الولد لمواليها
وعند ايس حكم ابيه والمعتق مقدم على ذوى الارحام
مؤخر عن العتقة النسبية فان مات السيد ثم المعتق
فارثه

فارثه لا قرب عبده سيده فيكون لائبة دون ابيه
لو اجتمعا وعند ايس لائبة السدس والباقي للابن وعند
استواء القرب ينوى القسمة وليس للنساء من الولاء الا
ما اعتقن او اعتق ما اعتق او كاتبين او كاتبين كاتبين
او كاتبين او كاتبين من دبرن او حرة وللاء معتق من او معتق
معتق من **فصل** وللاء الموالاة سببه العقد فلو اسلم عتق
على يد رجل ووالاه على ان يره ويعقل عنه او الى غير من
اسلم على يده صح ان لم يكن معتقاً وعقله عليه وارثه ان
لم يكن له وارث وهو مؤخر عن ذوى الارحام وله ان يفسخ
قولا بخره وفعله مع غيبته بان يتقل عنه الى غيره وبعد ان
عقل عنه او عن ولده لا يفسخ هو ولا ولده ولا عتق ايضا
ان يترعن وللاء ولو اسلمت امرأة ووالدت او اقرت
بالولاء فولدت بجهول النسب او كان معها ولد صغير كذلك
تبعها فيه خلافا لما **كتاب الاكراه** هو فعل يوقعه الانسان
بغيره بفوت برضاؤه او بفسد اختياره مع بقاء اهليته ونسبه
قدرة المكروه على ايقاع ما يهد به سلطانا كان اولصا وفوق
المكروه وقوع ذلك وكونه متصفاً بقوله عن فعل ما كره عليه
كقوله او كحق آخر او كحق الشرع وكون المكروه متلفاً نفياً
او عضواً او موجبا غم بعد الرضى فلو كرهه على بيع او شراء
او اجارة او اقرار بقتل او ضرب شديد او حبس شديد خیر
بين الفسخ والامضاء وبملكه المشتري ملكا فاسداً ان قبضه

فلو اعتق صحه اعتاقه ولزمه قيمته وقبض الثمن او تسليم المبيع
 طوعا اجازة لا فاعلا كرها ولا دفع الهبة طوعا بعد اكره
 عليها وان ملك المبيع في يد مشتر غير مكره لزمه قيمته والبايع
 تضمن اتي شاء من المكره واشترى بعد ما تداوله البيعة
 نفذ كل شراء وقع بعد شرائه لا ما وقع قبله وان اجاز عقدا
 منها جاز ما قبله ايضا ولا استرداده اذا فسخ لوبا قيا وضرب
 سوط وجس يوم ليس بكراه الا فيمن يستصيره لكونه ذا
 منصب وان اكره على كل ميتة اودم او كرم خنزيرا وشرب خمر
 بضرب او جرس او قيد لايحل التناول وان يقتل او قطع
 عضوا حل وباتم بصره على التلف ان علم الاباحة كما في الخفنة
 وان اكره على الكفر او سب النبي لم يقتل او قطع عضو خض
 له اظهره وقبله مطمئن بالايان ويوجب البصر على التلف
 ولا خفنة لغيرهما وان اكره على التلاف ما لم يمس باحد ما هتق
 له والضمان على المكره او على قتله او قطع عضوه لا يرضى فان
 فعل فاقصاص على المكره فقط وعند ايسر لا قصاص على احد
 ولو اكره على ان يردى من جبل ففعل فدية على عاقلة المكره
 وعند ايسر في ماله وعند محمد عليه القصاص ولو اكره يقتل
 على نرد او اقام نارا وماء وكل مهلك فله الجدار في الاقدام
 والبصر وقال ابو بركة البصر ولو وقعت نار في سفينة ان صبر
 احترق والقي نفسه غرق فله الخيار عند الامام وعند محمد بركة
 الثبات وان اكره على طلاق او اعتاق او توكيل بها نفذ

ويرجع

ويرجع بقيمة العبد على المكره وكذا انصف المهر والطلاق قبل
 الدخول ولا رجوع بعده وصح بين المكره ونذره وظهره
 ولا يرجع بما غرم بسبب ذلك ورجعته وايماءه ونذره فيه
 واسلامه لكن لا قتل فيه لو ارتد ولا يصح ابرأؤه ولا ردة
 ولا تبين بها المرأة فان ادعت بتحقيق ما ظهروا دعي
 ان قتل مطمئن بالايان صدق ولو اكره على الزنا ففعل
 حد مالم يكرهه سلطان وعند ما لا حد عليه وبه يفتي...
كتاب الحجر هو منع نفاذ تصرف قولي واسبابه الصغر
 والجنون والرق فلا يصح تصرف صبي او عبد بلا اذن ولي
 او سيد ولا تصرف الجنون المغلوب بحال ومن عقد منهم
 وهو يعقده فولي يخرين ان يجيزه او يفسخه ومن انلف منهم
 شيئا فعليه ضمان ولا يصح طلاق الصبي والجنون ولا اعتاقهما
 ولا اقرارهما وصح طلاق العبد واقراره في نفسه لا في حق
 سيده فلو اقر بحال لزمه بعد عتقه وان جحد او قود لزمه في الحال
 ولا يحجر على السفينة وان كان مبرئا ومن بلغ غير رشيد لا
 يسلم اليه ماله مالم يبلغ سنه خمس وعشرين فاذا بلغها دفع
 اليه وان لم يونس رشده وان تصرف فيه قبل ذلك نفذ
 عندنا جحر على السفينة ولا يدفع اليه ماله مالم يونس رشده و
 لا يصح تصرفه فيه قال ابو بركة لا ينفذ وان كان فيه مصلحة اجازة
 احكامه وان اعتق نفذ وسعى العبد في قيمته وان دبر صح فان
 مات قبل رشده سعى العبد في قيمته مدبرا ويصح تزوجه بمهر كمثل

وان سعى اكثر بطلت الزيادة وخرج زكوة مال السفينة
وينفق منه عليه وعلى من تلمه نفقة ويدفع القاضي
قدر الزكوة اليه ليؤدي بنفسه ويؤكل عليه اما ان يؤديها
فان اراد حجة الاسلام لا يمنع منها ولا من عمرة واحدة
وتدفع نفقة الى نفقة ينفق في الطريق لا اليه ونصح منه
الوصية في القرب والابواب لغير من الثلث وتجر على المفتي
الماجن والطبيب الجاهل والمكاري المفسد اتفاقا ولا يجر
على فاسق ومغفل اذا كان مصلح لماله ولا على مديون
ولا يبيع القاضي ماله فيه بل يبعه ابد حتى يبيع هو بنفسه
فان كان ماله من جنس دينه اذا اهلك منه يبيع النقيض
بالاخر استحسانا وعند ما يجر عليه ان طلب غرامه ويمنع
من التصرف والاقرار ويبيع احكام ماله ان امتنع ويقسمه
بين غرامه باكتصاص وان اقر حال حجه لزمه بعد قضاء ديونه
لا في اكمال وينفق من مال المفسد على من تلمه نفقة والقوي
على قولهما في بيع مال لا متاعه وتباع النقود ثم العروض
ثم العقار ويترك له دست من ثياب بدنه وقيل دستان
ومن افلس وعنده متاع رجل يشراه منه قرب المتاع
اسوة الغراء فيه **فصل** حكم بلوغ الغلام بالاقدام والحمل
فان لم يوجد شيء من ذلك فاذا اتم له ثمان عشرة سنة
ولما سبع عشرة سنة وعند ما اتم خمس عشرة سنة فيها
وهو رواية عن الامام وبه يفتي وادنى مدة له ثمان عشرة

سنة

سنة ولما تسع سنين واذا اتمها قالا بلوغا صدقا
وكانا كالبالغ حكما **كتاب المأذون** الاذن فكل باجر و
اسقاط الحق ثم تصرف العبد بائنه فلا تلم سيدة عمه
ولا يتوقت فلو اذن له بواحدة او بواحدة او بواحدة او بواحدة
ولا يخصص فاذا اذن في نوع من التجارة كان مأذونا في
سائر الانواع وثبت صريحا ودلالة بالبرهان عبيد يبيع
يشترى فسكت سواء كان البيع للمولى او لغيره بامر
او بغير امره صحيح او فاسدا والمأذون اذا اذن مالا بشرا
شيء بغيره او طعام الاكل او ثياب الكسوة ان يبيع ويشترى
ويؤكل بهما ويسلم ويرهن ويترهن ويبيع ويشترى
بذرا يرزعه ويشترك عتقا وبيعا ويؤجر ولو نفق
يعتار برب ويذرع المال مضاربة ويبيع ويعير ويقر بدين
ووديع وعصب وتوابع او اشترى بغيره فاحسن حاز
خلافها لما ولو حاز في مرض موته صح من مال ان لم يكن عليه
دين وان كان ممن جميع ما بقي وان لم يبق ادى المشتري جميع
الاجابات او رد البيع وله ان يضيف معاملة وكما من الثمن
ببيع ويأذن لرفيقه في التجارة لان تزوج وزوج عتقه
وكذا امته خلافا لايس ولا ان يكتب او يعق ولو قال
خلافا لايس ولا ان يكتب ويعق ولو قال ويعق او
يهب ولو عوض او يهدي الا ليس من الطعام والمال لا يهدى
اليسير ايضا وعن ابيس اذا دفع المولى الى المحور قوت يومه

اعلم ان الاصل في الانسان ان يكون مالا للتصرفات فاذا عرض
حاجة الرقي وتعلق به المولى صار مالا يكون مالا للتصرف
فاذا اسقط المولى حقه من التصرف وازال حجه ان منع عن التصرف
فهو الاذن بهذا عند وعند المولى هو وكيل وانابة صدق

هذا النوع على ان تصرف لنفسه فانه اذا اشترى شيئا لا يملكه
من المولى يكون ماله بالتصرف خلاف الوكيل فانه يطلب
التم من المولى لان المولى لا يشترى للمولى صدق الشرع
هذا النوع على ان تصرف لنفسه فانه اذا اشترى شيئا لا يملكه
من المولى يكون ماله بالتصرف خلاف الوكيل فانه يطلب
التم من المولى لان المولى لا يشترى للمولى صدق الشرع

هذا النوع على ان تصرف لنفسه فانه اذا اشترى شيئا لا يملكه
من المولى يكون ماله بالتصرف خلاف الوكيل فانه يطلب
التم من المولى لان المولى لا يشترى للمولى صدق الشرع

فدعا بعض فقهاء للاكل معه فلا بأس بخلاف ما لو دفع اليه
قوت شهر قالوا اولاباش للمرأة ان يتصدق من بيت
زوجها باليسير كالغيف وكفه وما لزم للمدين من الدين
بسبب تجارة او ما في معناها كبيع وشراء واجارة واستجار
وعصب ومجدانة وعقارة شراها فوطها فاستحقت
تعلق برقبته فباع ان لم يفده المولى ويقسم عنه وما في يده
من كسبه يخصه سواء كسبه قبل الدين او بعده واثره به
وما بقي عليه يطالب به بعد عتقه وما اخذه سيده منه قبل
الدين والزايد عليها للغناء ويجز المأذون ان ابقى اومات
سيده او جن مطبقا او كحق بدار الحرب مرندا او جرح عليه و
علم اكثر اهل سوق والامة ان استولد بالان دبرها ويضمن
القيمة للغريم فيها واقراره بعد تحريرها او بان ما في يده امانة
او غضب صحيح خلافا لما وان استغرق دينه رقبته وما في
يده لا يملك سيده ما في يده فلو اعتق عبدا حيا في يده لا يصح
وعند مالك فيصح عتقه وان لم يستغرق صح اتفاقا وصح
بيعه من سيده بمثل القيمة لا باقل وبيع سيده منه بمثلها لا
باكثر فلو باع باكثر من قيمته الزايد وينقض البيع فان سلم سيده
اليه المبيع قبل نقد الثمن سقط الثمن وله ان لا يسلمه حتى يأخذ
ثمنه ويضمن السيد باعتاقه المأذون مدبونا الاقل من قيمته
ومن الدين وما زاد من دينه على قيمته طوبى به معتقا وان
باعه وهو مدبون مستغرق وغيبته مشترى فللغناء اجازة

بيعه

بيعه واخذ عنه او نضمين اني شاعوا من السيد او المشتري
قيمتهم فان ضمنوا السيد ثم رده عليه يعيب رجوع عليهم بالقيمة
وعاد حقهم في العبد وان باعه واعلم بكونه مدبونا فللغناء
رد البيع ان لم يصل ثمنه اليهم وان وصل ولا حيازة في البيع
فلا فان غاب البائع فالمشتري ليس خصما له ان انكر الدين
وعند ابيس هو خصم ويقضي له بالدين ومن قال ان العبد
فلان واشترى وباع حكمه كالمأذون الا انه لا يباع في البدن
مالم يفرسيده باذنه **فصل** تصرف الصبي ان نفعه كالاسلام
وقبول الهبة والصدقة صح بلا اذن وان ضره كالطلاق
والاعتاق فلا ولو باذن وان احتملها كالباع والشراء صح
بالاذن لا بدونه فاذا اذن للصبي في التجارة ابوه او جده
عند عدمه او وصي احدما او القاضي حكمه حكم العبد المأذون
بشرط ان يعقل كون البيع سالبا للملك والشراء جالبا له
فلو افرع ما في يده من كسبه او ارثه صح والمعتوه بمنزلة الصبي
وصح اذن الوصي او القاضي لعبده التمتع **كتاب الغصب**
هو ازالة اليد المحقة باثبات اليد للبطنة فاستخدام العبد و
حمل الدابة غصب لا الجديس على البساط وحكمه الاثم لمن علم
ووجوب رده عنه في مكان غصبه ان كانت باقية والضمان
لو ملكه ففي المثل كالكبلي والورني والمعدني المتقارب
يجب مثله فان انقطع المثل تجب قيمته يوم الخصومة وعند ابيس
يوم الغصب وعند محمد يوم الافتطاع وفي القيمي كالعدوي

يتمها واخذها وضمنه نقصانها وكذا الوقطع يد بها او قطع
طرف دابة غير مكولة او خرق الثوب خرقا فاحشا فموت بعض
العين وبعض نفعه وفي سائر نقصه ولم يوفت شيئا من النفع
ليضمن نقصانه ومن بنى في ارض غيره او غرس امره بالقطع و
الردة وان كانت تنقص بالقطع فللمالك ان يضمن له قيمتها
ما ثور ابقلعهما تقوم الارض بلا شجر او بناء وتقوم مع احدكما
مستحق القلع فيضمن الفضل وان صبغ الثوب احمر او اصفر
اولت السوق بيمين فالمالك ان شاء ضمنه قيمة ثوبه ابيض
ومثل سويقه واخذها ضمن ما زاد الصبغ والسمن وان
صبغه اسود ضمنه ابيض واخذها ببلادة شئ لانه نقص و
عندما الاسود كغيره وهو اختلاف زمان **فصل** واذا
غيب ما غصبه وضمن قيمته ملكه مستند الى وقت الغصب
وتسليمه لاكتساب دون الاولاد والقول في القيمة للغاصب
مع يمينه ان لم يبرهن ملكه على الزيادة فان ظهر وقيمه اكثر و
قد ضمنه بقول المالك او بيمينه او بالكل فهو للغاصب ولا
خيار للمالك وان ضمنه بقول المالك ان شاء امضى الزمان
او اخذه ورده عوضه ولو برهن كل من المالك والغاصب
على المالك عند الآخر فبيته الغاصب اولى خلافا لابي يوسف
ومن غصب عبدا فباعه نفذ بيعه وان اعققه ضمنه لا ينفذ
عقده وزوايد المغمصوب غير مضمونة لم يتعديها او يمنعها بعد
طلب المالك اتيها سواء كانت متصلة كالكسب والسمن



وان اتلف لا يضمن وعندنا يضمن مدبوغا لا قد رازا
الدبغ ولو تلف لا يضمن اتفاقا ومن كسر لم يربط او
طبلا او مزمارا ودقا او اراق له سكر او منصفاً ضمن قيمته
لغيره ولو يصح بيع هذه الاشياء فلا لا يضمن ولا يجوز
بيعها وعليه الفتوى ومن غضب مدبرة ماتت في يده
ضمن قيمتها ولو ام ولد فلا ضمان خلافا لما ولو شق الزرق
لا راقه انحر لا يضمن عندنا ليس خلافا لمحمد ولا ضمان على من
حل قدر عبد غيره او ربطا دابة او فتح اصطبلاها او قفص
طير فذهب خلافا لمحمد في الدابة والطير ولا على من سعى الى
سلطان بمن يؤذيه ولا يندفع الا بالسعي او بمن يفسق
ولا يمتنع به فيه ولا على من قال السلطان قد يغرم وقد لا يغرم
ان فلانا وجدنا لا فخره شيئا وان كان عادة ان يغرم البنت
ضمن وكذا الوصي بغير حق عند محمد زجره له وبه يفتي ولو اطعم

القاصب المفضوب ما لم يرني وان لم يعلم **كتاب**
 الشفعة في ملك العقار على مسترية بما قام عليه جبر او جب
 المراد بالوجوب الثبوت

بعد اربع و تسع بالاشهاد و عليك بالاختصاص و ارضاء

وَأَتَاكَ بِاللَّحِيطِ فِي نَفْسِ الْمَيْمُونِ لَمْ يَكُنْ أَوْ سَلَّمَ فَلِلَّحِيطِ

فی حق المبیع کاشرب والطریق الحاصین کهد لاجری به

السفن وطريق لا ينفذ بمجار عدا سق و يوفى بي سق
 و عند انقضى نفع السق
 فخره على حار

والله اعلم بالصواب

وعدله

عبد

في حق الجميع كالشرب والطريق الحاصين كذا لا جرم فيه
السفن وطريق لا ينفذ ثم الجار المأصق ولو باه في بكرة
اخرى ومن له جذوع على حايطها او شركة في خبثه عليه جار
وان في نفس كذا شريك وهي على عدد الرؤس لا السهام
ولا يخرج عن كونها جارا

وعدنان في ميزان قدر تلك الصورة
دارين ثلثة لاصحاب نصفها ولازم
لدارين وثلثها بافاد صابر النصف
نصفه وطب الاخوان النصف
ففي المصنفين بافاد صابر النصف
بقدر ملكها وان بافاد صابر النصف
ففي مصنفها بافاد صابر النصف
الملك فففي مصنفها بافاد صابر النصف
ففي مصنفها بافاد صابر النصف

فصل في البيع والشراء
باب في البيع والشراء
فصل في البيع والشراء

المشترى فيسلف الشفع اخذه وياخذ ما سواه باحصة في الاول
وبكل الثمن في الثاني **باب ما يجب في الشفعة وما لا وما**
بطلها انما يجب الشفعة قصدا في عقار فملك بعوض هو مال
وان لم يمكن قسمته كرمي وحمام وبئر فلا يجب في عرض
فلك وبناء وشجر يعبادون الارض ولا في ارض وصدة
وبتة بلا عوض شروط ذبوع بخيار البائع او بيعا فاسدا
ما لم يسقط حق الفسخ ولا في ما قسم بين الشركاء او جعل اجرة
او بدل صلح او عتق او صلح عن دم عدا ومهر وان قبول الاستحواذ الرضائي
بعض مال وعند ما يجب في حصة المال ولا في صوح عنه
بالتكليف او سكوت ويجب فيها صوح عليه باحدهما ولا فيما سكت
شفعة ثم رد بخيار رؤية او شرط او خيار نقضا وما رد به بالبيع
بلا نقضا او بالاقالة يجب فيه وجب في العلو وحده وفي السفر
سبه وفيما بيع بخيار المشتري وان بيعت دار جنب المبيعة
بأختيار فالشفعة لمن له الخيار باعيا او شتريا وتكون اجازة
من المشتري وشفيع الاول في خذ يامنه لا اخذ الثانية وان
بيعت دار جنب المبيعة فاسدا فشفيعها البائع ان بيعت
قبل قبض المشتري فاذا قبض بعد اكتم له لا يبطل وان بيعت
بعد قبض المشتري فالشفعة للمشتري فان استرد البائع
منه المبيعة قبل اكتم له بالشفعة بطلت شفعة وان بعد اكتم
بقيت الثانية على ملكه والمسلم والذي في الشفعة سواء وكذا
اخر والمادون والمكاتب وفي بيع السيد كالعكس

مسلم

المستوفى بالدين بثلث
برقعة لان ما فيه ليس ملكه

فصل في البيع والشراء
باب في البيع والشراء
فصل في البيع والشراء

فصل وبطل الشفعة تسليم الكل او البعض ولو من
الوكيل وشرك الموائمة او التقرير وبالصلح عن الشفعة على
عوض وعليه ردده وكذا الوبايع شفعة بجال وكذا الوقف للحجرة
اختر بين بالف او قال العين لا اثره ذلك فاختاره بطل
خيار باو لا يجب العوض وبطل بيع ما يشفع به قبل اكتم له بها
وبموت الشفع لا يموت المشتري ولا الشفعة لمن باع او
بيع له ويجب لمن ابتاع او ابتاع له ولو قبل الشفعة انما يجب
بالتف تسليم ثم بان انها بيعت باقل او بكيلى او وزنى او
عدوى متفارب قيمته الف او اكثر فلا شفعة ولو بان انها
بيعت بعرض قيمته الف او بدنياير قيمتها الف فلا ولو قبل
المشتري فلان قسمه فبان انه غيره فلا شفعة ولو بان انه
هو مع غيره فلا شفعة في حصة الغير ولو بلغه بيع النصف
فسلم فظهر بيع الكل فلا شفعة وان باعها الا ذراعا من
طول جانب الشفع فلا شفعة له وان شري منها سهما فاشترى
ثم شري باقيهما فالشفعة في السهم فقط وان اشاعها
بمن ثم دفع عنه ثوبا اخذ الشفع باليمن لا بقيمة الثوب
لانكره اجملة في اسقاطها عند ايسر وبه يفتى قبل وجوبها
وعند محمد تكره وللشفيع اخذ حصة بعض المشتري لاحصة
بعض البايعين والى اخذ بعض مشاع بيع وقعي
غير جانية وللعبد المادون المديون الاخذ بالشفعة من سيده
وبالعكس وصح تسليم الاب والوصى شفعة الصغير خلافا

على ارضين المذكور او سواه
او ضمن المذكور عن البائع وهو شفيع لا يثبت له
الشفعة لانه يقر ببيع مكانه كالبائع

فصل في البيع والشراء
باب في البيع والشراء
فصل في البيع والشراء

فصل في البيع والشراء
باب في البيع والشراء
فصل في البيع والشراء

فصل في البيع والشراء
باب في البيع والشراء
فصل في البيع والشراء

فصل في البيع والشراء
باب في البيع والشراء
فصل في البيع والشراء

فصل في البيع والشراء
باب في البيع والشراء
فصل في البيع والشراء

فصل في البيع والشراء
باب في البيع والشراء
فصل في البيع والشراء

فصل في البيع والشراء
باب في البيع والشراء
فصل في البيع والشراء

فصل في البيع والشراء
باب في البيع والشراء
فصل في البيع والشراء

بها فمابع بقيمة او اقل وقوله رواية عن الامام في الاقل

الذي لا يتغابن فيه **كتاب القسمة** في جمع نصيب

شايخ في معين وتشتغل على الافراز والبادلة والافراز

في التليات في اخذ الشريك حظه منها حال غيبه صاحبه و

كواشتر باه فاقسماه فكل ان يبيع حصته مرأه كحصته

ولمبادلة اغلب في غير باخذ ولا يبيع مرأه بعد

الشراء والقسمة وكبر عليها في بطلب الشريك في متحدش

لا في غيره وندب للقاضي نصب قاسم رزق من بيت المال

ليقسم بلا اجم فان لم يفعل نصب قاسما يقسم باجم بقدره له

القاضي وهو على عدد الرؤوس وعندنا على قدر السهام و

اجرة الكيل والوزن على قدر السهام اجماعا ان لم يكن للقسمة

وان لها فعلى خلاف ويجب كونه عدلا امينا عالما بالقسمة

ولا اجم الناس على قاسم واحد ولا يترك القسام لشركا او

صح الا قسم بالقسم بلا امر القاضي ويقسم على الصبي ولينه

او وصيته فان لم يكن فلا بد من امر القاضي ولا يقسم

عقاربين الورثة باقرارهم لم يبرهنوا على الموت وعدد

الورثة وعندنا يقسم وغير العقارب يقسم اجماعا وكذا العقارب

المشترى ولذكور مطلق ملكه وان برهننا ان العقارب في

ايدىها لا يقسم حتى يبرهننا انها ولو برهنوا على الموت

وعند الورثة والعقارب في ايدىهم ومعهم وارث غائب

او وصي قسم ونصب وكيل او وصي لقبض حصه الغائب

او وصي قسم ونصب وكيل او وصي لقبض حصه الغائب

او وصي قسم ونصب وكيل او وصي لقبض حصه الغائب

او الصبي ولو كان العقارب في يد الغائب او شيء منه او

في يد مودعه او في يد الصغير لا يقسم وكذا الوحي وارث

واحد او كانوا مشترين وغاب احدهم واذا انتفع كل من

الشركاء بنصيبه بعد القسمة قسم بطلب احدهم وان تضر

الكل لا يقسم الا برضاهم وان انتفع البعض دون البعض

قسم بطلب ذي النفع لا بطلب الاخر هو الاصح ويقسم

العروض من جنس واحد ولا يقسم اجنسين بعضها في بعض

ولا اجزاء ولا اكم ولا الثوب والرحى ولا الثوب الواحد

لا كما يطابق دارين الا برضاهم وكذا الرقيق خلا فالما و

الدور في مصر واحد يقسم على حدة اتفاقا وكذا دار وضعة

او دار وحانوت والبوت في حلة واحدة او في حلتين يجوز

قسمة بعضها في بعض والمنازل المتلاصقة كالبوت و

المتبانية كالدور وينبغي للمقسم ان يصور ما يقسم ويعدله

ويذكره ويقوم ببناءه ويفرز كل نصيب بطريقه وشربه و

يلقب الانشاء بالاول والثاني والثالث ويكتب اسماءهم

وتفرع فالاول لمن خرج اسمه اولا والثاني لمن خرج ثانيا و

الثالث لمن خرج ثالثا ولا يدخل الدرايم في القسمة الا برضاهم

فان وقع سبيل او طريق لاحد منهم في نصيب اخوه لم يشرط في

القسمة صرف عنه ان امكن والافسحت ونقسم سهمين من

العلوب منهم من السفلى وعند ابيس سهما بسهم وعند محمد يقسم

بالقيمة وعليه الفتوى فان اقر احد المتقاسمين بالاستيفاء

فان وقع سبيل او طريق لاحد منهم في نصيب اخوه لم يشرط في

القسمة صرف عنه ان امكن والافسحت ونقسم سهمين من

العلوب منهم من السفلى وعند ابيس سهما بسهم وعند محمد يقسم

بالقيمة وعليه الفتوى فان اقر احد المتقاسمين بالاستيفاء

او الصبي ولو كان العقارب في يد الغائب او شيء منه او

في يد مودعه او في يد الصغير لا يقسم وكذا الوحي وارث

واحد او كانوا مشترين وغاب احدهم واذا انتفع كل من

الشركاء بنصيبه بعد القسمة قسم بطلب احدهم وان تضر

الكل لا يقسم الا برضاهم وان انتفع البعض دون البعض

قسم بطلب ذي النفع لا بطلب الاخر هو الاصح ويقسم

العروض من جنس واحد ولا يقسم اجنسين بعضها في بعض

ولا اجزاء ولا اكم ولا الثوب والرحى ولا الثوب الواحد

لا كما يطابق دارين الا برضاهم وكذا الرقيق خلا فالما و

الدور في مصر واحد يقسم على حدة اتفاقا وكذا دار وضعة

او دار وحانوت والبوت في حلة واحدة او في حلتين يجوز

قسمة بعضها في بعض والمنازل المتلاصقة كالبوت و

المتبانية كالدور وينبغي للمقسم ان يصور ما يقسم ويعدله

ويذكره ويقوم ببناءه ويفرز كل نصيب بطريقه وشربه و

يلقب الانشاء بالاول والثاني والثالث ويكتب اسماءهم

وتفرع فالاول لمن خرج اسمه اولا والثاني لمن خرج ثانيا و

الثالث لمن خرج ثالثا ولا يدخل الدرايم في القسمة الا برضاهم

فان وقع سبيل او طريق لاحد منهم في نصيب اخوه لم يشرط في

القسمة صرف عنه ان امكن والافسحت ونقسم سهمين من

العلوب منهم من السفلى وعند ابيس سهما بسهم وعند محمد يقسم

بالقيمة وعليه الفتوى فان اقر احد المتقاسمين بالاستيفاء

فان وقع سبيل او طريق لاحد منهم في نصيب اخوه لم يشرط في

القسمة صرف عنه ان امكن والافسحت ونقسم سهمين من

العلوب منهم من السفلى وعند ابيس سهما بسهم وعند محمد يقسم

بالقيمة وعليه الفتوى فان اقر احد المتقاسمين بالاستيفاء

هذا هو الحق في هذه المسألة
والأصل في هذه المسألة
والأصل في هذه المسألة

ثم ادعى ان بعض نصيب في يد صاحب البذر في الآخرة
ونقبل شهادة القاسمين فيها خلافاً لحد وان قال قبضه
ثم اخذ حلف خصه وان قال قبل ان يقر بالاستيفاء أصبى
لذا ولم يسلم اليه وكذا في الآخرة فثبت ولو ادعى غيباً
لا يغير كالتعين الباع إلا اذا كانت القسمة بقضاً والغيب
فاحش ولو استحق بعض معين من نصيب البعض لا تقسّم
ويرجع بقسطه في حظ شريكه وكذا في الشايع وعند ابيس
تقسيم وفي بعض مشاع في الكل تقسيم اجماعاً ولو ظهر بعد
القسمتين من على الميت محيطاً بقضت وكذا لو غير محيط الآذا
بقي بلا قسم ما بقيت ولو ابرأ الغواة أو آذاه الورثة من المم
لا تقسّم مطلقاً ويجوز المهاييات ويجز عليها في دار واحدة
يسكن هذا البعض وهذا البعض او هذا علويها وهذا اسفلها و
في بيت صغير يكتن هذا شهراً وهذا شهراً ولا لاجارة و
اخذ الغلة في نوبته وفي عهد يخدم هذا يوماً وهذا يوماً وفي عهد
يخدم احدهما والآخرة الآخرة ولو اتفقا على ان تقسم كل يوم على
من يخدمه جازاً استحساناً بخلاف الكسوة وفي دارين يسكن
هذا منه وهذا الاخرى ولا يجوز ذلك في دابة او دابتين الآ
بتراضهما خلافاً لما يجوز في استغلال دار او دارين هذا
منه وهذا الاخرى لا في استغلال عمار او دابة وما زاد في نوبته
احدهما في الدار الواحدة مشترك لاني الدارين وفي استغلال
عبد من هذا وهذا ولا يجوز خلافاً لما وعلى هذه الدابة

فصل

ولا يجوز

هذا هو الحق في هذه المسألة
والأصل في هذه المسألة
والأصل في هذه المسألة

ولا يجوز في غير شجر اولين غنم اولادها ويجوز في عبد ودار
على السكنى والخدمة وفي كل مختلف المنفعة ولا تبطل المهاياة
بموت احدهما ولا بموتها ولو طلب احدهما القسم بطلت
كتاب المزارعة هي عقد على الزرع لبعض الخارج وبني فاق
وعندهما جائزة وبني فاق قال الحصري وابو حنيفة هو الذي
فرع هذه المسائل على اصوله لعلم ان الناس لا يأخذون بقوله
ويشترط فيها صلاحية الارض للزرع واهلية العاقدين
وتعيين المدة ورتب البذر وجسه ونصيب الآخرة والتخلف
بين الارض والعامل والشركة في الخارج ففسد ان شرط
لاحدهما قفران معينة او ما يخرج من موضع معين كالمايات
والسواقي او ان يرفع قدر البذر او يخرج ويقسم ما بقي
او ان يكون التبن لاحدهما واكتب للآخر او يكون لهما
بينهما والتبن لغير رتب البذر او ان يكون التبن بينهما وكب
لاحدهما وان شرط كون لهما التبن والتبن لرب البذر
او شرط رفع العشر صححت وان لم يتعرض للتبن فهو بينهما
وقبل لرب البذر واجه اقصاء والرفاع والدوس والتزيرة
عليهما باكحصص فان شرط على العامل فسدت وعن ابيس
انه يصح وعليه الفتوى وشرط على رب الارض مفسد اتفاقاً
وما قبل الادراك كالسقي والحفظ فهو على المزارع وان لم يشرط
واذا كان البذر والارض لاحدهما والعمل والبقر لاحدهما
والبذر والعمل لآخر بطلت وكذا لو كان البذر والبقر لاحدهما

هذا هو الحق في هذه المسألة
والأصل في هذه المسألة
والأصل في هذه المسألة

والارض والعمل للآخ او البذر والارض للآخ والارض للآخ
 للآخ واذا صحت فالتأجير على الشرط وان لم يخرج شيء
 فلا شيء للعمل ومن ابي عن المصنف بعد العقد اجر الآرت
 البذر وان فسد فالتأجير لرب البذر وللآخ اجر مثل
 عمله وارضه ولا يزداد على ما شرط خلافا لمحمد وان فسد
 لكون الارض والبذر فقط لا احدهما لزم اجر مثلما هو الصحيح
 واذا فسد البذر لرب الارض فالتأجير كله حل له
 وان للعامل تصدق بما فضل عن قدر بذره واجرة الارض
 واذا جرت البذر عن المصنف وقد كسب العامل الارض فلا
 شيء له حكما ويسترضى ديانته وتبطل المزارعة بموت احدهما
 وتفسخ بالاغذار كالاجارة فتفسخ ان لزم دين محجوج الى
 بيع الارض قبل نبات الزرع لابعده كالمجسد ولا يفتي للعامل
 ان كان كسب الارض او حفر النهر وان تمت مدها قبل
 ادراك الزرع فعلى العامل اجر مثل حصته من الارض حتى
 يدرك ونفقة الزرع عليها بقدر حصصهما وانما التفق بغير
 اذن الآخ امر قاض فهو مبرع وليس لرب الارض
 اخذ الزرع بطلا وان اراد المزارع ذلك قبل لرب الارض
 اقلع الزرع ليكون بينكما واعطيه نصيبه وانفق انت على
 الزرع وارجع في حصته وكومات رب الارض والزرع بطل
 فعلى العامل العمل الى ان يدرك وان مات العامل فقال
 وارثه انا اعمل الى ان يستحصل ذلك وان ابي رب الارض

كتاب

كتاب المساقاة هي دفع الشجر الى من يصلي بحري من ثمرة
 وهي كالمزارعة حكما وخلافها وشروط الالة فانها تصح
 بلا ذكرها وتقع على قول ثمة يخرج وفي الرطنة على ادراك بذرها
 وبفسادها كرمدة لا يخرج الثمر فيها وان احتمل خروجها وغدت
 جازت فان خرج فيها فعلى الشرط وان تأخر عنها فسدت
 وللعامل اجر مثله وكذا كل موضع فسدت فيه وان لم يخرج
 شيء فلا شيء له وتصح المساقاة في النخل والكم والسج والطلاب
 واصول البساتين فان كان في الشجر تمر ان كان يزيد
 بالعمل صحت والا فلا وكذا في المزارعة لو دفع ارضا فيها بقل
 وما قبل الادراك كالسقي والتلقيح والحفظ فعلى العامل وما
 بعده كالجذاد والحفظ فعملها ولو شرط على العامل فسدت انفاقا
 وتبطل بموت احدهما فان كان الثمر خاما عند الموت او تمام
 المدة يقوم العامل او وارثه عليه وان ابي الدافع او ورثته
 فان اراد العامل او وارثه صرته بسراخية الآخ او وارثه بين
 ان يقسموه على الشرط او يدفعوا قيمة نصيبه او يبقوا ويرجعوا
 على العامل كما في المزارعة ولا تفسخ بلا عذر ومرض العامل اذا
 عجز عن العمل عذروا وكذا كونه سارقا بخلاف عجزه على الثمر او السوف
 ولو دفع قضاء مدة معلومة لمن يغرس لتكون الارض
 والشجر بينهما لا يصح والشجر لرب الارض وللغارس قيمة عرسه
 وعمله **كتاب الذبايح** الذبيحة اسم ما يذبح والذبح قطع

او داح وتحل ذبيحة مسلم وكتابي ذبي او حربي وكذا امرأته
 ذبيحة او حربي وكذا امرأته ذبيحة او حربي

كتاب الذبايح



كتاب الذبايح
 كتاب الذبايح
 كتاب الذبايح
 كتاب الذبايح

در قنطرة بزرگه
الکرم با لوله بزرگان طعمه و شراب اهل حق و مضطرب
و کرمی که بر علی حلاوت و فیما بین الخ ان کلان
طبیعتی است الماء او کلکم الناس من
والافلا کحقیقه

الوقوف عند
صدره الذبح
للمعروفات
النطق بك
الكلمات دون
تأخيرها في
جمع العروق
إلا بالاجتماع
في غير الصدر
أو في الزيادة

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الافلاو بنس صدر

على القادر وهو الغني ومقداره ما يحب
به صدق الفطر وصدق

٢٠٠
٢٠٠
٢٠٠

[illegible]

فان

[illegible]

ثم بالسر والكمام

در آستانه خواجه نصیر

حتى مات ولا بأس بالتفكير بأنواع الفواكه وتركه الفضل
 اتخاذ الاطعمة سرفى وكذا وضع الخبز على المائدة اكثر من قدره
 الحاجة ومسح الاصابع او السكين بالخبز ووضع الخلع عليه
 مكروه **وسنة** الاكل البسلة في اوله واخمله في اخره وغسل
 اليدين قبله وبعده وبيداء بالشاب قبله وبالشيوخ بعده
 ولا تجل شرب لبن الاثنان ولا ابول بل ولا استعمال ناء ولب
 او فضة لرجل وامرأة وحل استعمال ناء عقيق وبلور
 زجاج ورصاص **فصل** في الكسب افضل اجتهاد في التجارة
 ثم حراثة ثم الصناعة ومنه فرض وهو قدر الكفاية لنفسه
 فبقية ما زاد عليه فهو مستحب وهو الزيادة عليه في فقير

فان قيل انما ياتى من الاقامة الفرض لا به وهو
فرضه والى ذلك ونسب عليه نفقة
المستحق

12
17
18
19
20
21
22
23
24
25
26
27
28
29
30
31
32
33
34
35
36
37
38
39
40
41
42
43
44
45
46
47
48
49
50
51
52
53
54
55
56
57
58
59
60
61
62
63
64
65
66
67
68
69
70
71
72
73
74
75
76
77
78
79
80
81
82
83
84
85
86
87
88
89
90
91
92
93
94
95
96
97
98
99
100

Handwritten: ١٥

12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 100

لا تتركه في موضع ما قد لا يكون له من القيمة ما يفيده
وإذا كان له من القيمة ما يفيده فليس له من القيمة ما يفيده

الرجل من شدة البرد والحرارة
وإذا كان من شدة البرد والحرارة فليس له من القيمة ما يفيده

الرجل من شدة البرد والحرارة
وإذا كان من شدة البرد والحرارة فليس له من القيمة ما يفيده

فوقع فيه فان الغنص جرحه في جرحه والاصل وجرحه ما قد
المواضع موضع أو البندية ولم يجره وأن أصابه جرحه
مكة فان يقبل لا يؤكل وان خفيف اكل وان لم يجره لا يؤكل
مطلقا ولو رماه سيف أو سكين فاصابه ظهره أو مبطنه
فقد لا يؤكل وشرط في الجرح الا اذا ماء وقيل لا بشرط وقبل
ان كبير لا بشرط وان صغيرا بشرط وان اصاب السهم
ظلمة أو قرينة فان ادمه حل والا فلا وان رمى صيدا فقطع
عضوانه اكل دون العضو ايضا والا فلا وان قد يصغير
أو انكسر أو انكسر من جانب الجرح اكل الكل وكذا لو قطع نصف
رأسه أو أكثر واذا درك الصيد حياة فوق حياة المذبح
فلا بد من زكوة فان تركا متحكنا منها جرحه وكذا لو غير
متحكنا في ظاهر الرواية وان لم يبق من حياة الأمل
حياة المذبح وهو ما لا يتوهم بقاؤه فلم يتركه حيا وقيل
عند الامام لا بد من تركه ايضا فان زكاه حل وكله ان
ذكي المزدية والبطيخ والموزة والتي بقاها في بطنها وقيل
حياة خفية أو جلية وعليه الفتوى وعندنا ليس ان كان لا
يعيش منه لا ياكل وعندنا ان كان يعيش فوق ما يعيش
المذبح حل والا فلا ومن رمى صيدا فاخته واخرجه عن
جزء الامتناع ثم رماه آخر فقد جرحه ضمن قيمة جرحه وحالا اول
وان لم يجره الا اول حل وهو الثاني ومن ارسل كلبا على صيد
فادركه ففترقه ثم ضربه فقد اكل وكذا لو ارسل كلبين
فصرعه

فوقع فيه فان الغنص جرحه في جرحه والاصل وجرحه ما قد
المواضع موضع أو البندية ولم يجره وأن أصابه جرحه

فوقع فيه فان الغنص جرحه في جرحه والاصل وجرحه ما قد
المواضع موضع أو البندية ولم يجره وأن أصابه جرحه

فوقع فيه فان الغنص جرحه في جرحه والاصل وجرحه ما قد
المواضع موضع أو البندية ولم يجره وأن أصابه جرحه

فوقع فيه فان الغنص جرحه في جرحه والاصل وجرحه ما قد
المواضع موضع أو البندية ولم يجره وأن أصابه جرحه

في الإشارة الى ان القبض شرط في الغنص كما في الرهينة
فقبض بعقد مشروع فاشبه البيع بغيره

التمتية ان يبيع الراهن في موضع يمكن للمشتري ان اخذ حصة
منه او حصة من حصة الراهن او حصة من حصة الراهن او حصة من حصة الراهن

فوقع فيه فان الغنص جرحه في جرحه والاصل وجرحه ما قد
المواضع موضع أو البندية ولم يجره وأن أصابه جرحه

فوقع فيه فان الغنص جرحه في جرحه والاصل وجرحه ما قد
المواضع موضع أو البندية ولم يجره وأن أصابه جرحه

فوقع فيه فان الغنص جرحه في جرحه والاصل وجرحه ما قد
المواضع موضع أو البندية ولم يجره وأن أصابه جرحه

فصرعه احدهما وقد لا يجره ولو ارسل رجلا من كل منهما كلبه
فصرعه احدهما وقد لا يجره ولو ارسل الثاني
بعد صرع الاول جرحه ضمن كفاي الرمي ومن سمع حنا فظنه
النسانا فرماه او ارسل عليه كلبه فاذا اوصيد اكل **كتاب**
الرهن هو جرح شيء يمكن استيفاءه منه كالدين ولا يقبل
بالجاء وقبول ويتم بالقبض محورا مغفرا غير ان التيمنة فيه
وفي البيع قبض وللراهن ان يرجع عنه قبل القبض فاذا
قبض لزم وهو مضمون بالاقبل من قيمته ومن قيمته الدين ولا يقبل
فلو سلك وسما سواء صار المرتهن مستوفيا لدينه وان قيمته
اكثر فالزيادة امانة وان كان الدين اكثر سقط منه قدر القيمة
وطولب الراهن بالباقي وتغيرت قيمته يوم قبضه وبهلك على ملك
الراهن فكف عنه وللمرتهن ان يطالب الراهن بدينه ويحسبه
به وان كان الراهن عنده والراهن يحسب الرهن بعد فسخ عقده
حتى يقبض دينه الا ان يراه وليس عليه ان كان الراهن في يده
ان يمكنه من بيعه الا بقاء وليس للمرتهن الانتفاع بالرهن
ولا اجارة ولا اعارته وبغير ذلك منعذ ولا يسلط الراهن
واذا اطلب دينه ارجأ حضار الرهن فاذا حضره اهر الراهن
قبض كل دينه او لاغ المرتهن تسليم الرهن وكذا لو طالبه
بالدين في غير بلد العقد ولم يكن للمرتهن محل ومؤنة فدان
يستوفي دينه بلا حضار الرهن وكذا ان كان الراهن وضع
عند عدل لا يكلف باحضاره ولا باحضار من رهن باعه

فصرعه احدهما وقد لا يجره ولو ارسل رجلا من كل منهما كلبه
فصرعه احدهما وقد لا يجره ولو ارسل الثاني

فصرعه احدهما وقد لا يجره ولو ارسل رجلا من كل منهما كلبه
فصرعه احدهما وقد لا يجره ولو ارسل الثاني

فصرعه احدهما وقد لا يجره ولو ارسل رجلا من كل منهما كلبه
فصرعه احدهما وقد لا يجره ولو ارسل الثاني

فصرعه احدهما وقد لا يجره ولو ارسل رجلا من كل منهما كلبه
فصرعه احدهما وقد لا يجره ولو ارسل الثاني

فصرعه احدهما وقد لا يجره ولو ارسل رجلا من كل منهما كلبه
فصرعه احدهما وقد لا يجره ولو ارسل الثاني

فصرعه احدهما وقد لا يجره ولو ارسل رجلا من كل منهما كلبه
فصرعه احدهما وقد لا يجره ولو ارسل الثاني

فصرعه احدهما وقد لا يجره ولو ارسل رجلا من كل منهما كلبه
فصرعه احدهما وقد لا يجره ولو ارسل الثاني

فوقع فيه فان الغنص جرحه في جرحه والاصل وجرحه ما قد
المواضع موضع أو البندية ولم يجره وأن أصابه جرحه

فوقع فيه فان الغنص جرحه في جرحه والاصل وجرحه ما قد
المواضع موضع أو البندية ولم يجره وأن أصابه جرحه

فوقع فيه فان الغنص جرحه في جرحه والاصل وجرحه ما قد
المواضع موضع أو البندية ولم يجره وأن أصابه جرحه

فوقع فيه فان الغنص جرحه في جرحه والاصل وجرحه ما قد
المواضع موضع أو البندية ولم يجره وأن أصابه جرحه

فوقع فيه فان الغنص جرحه في جرحه والاصل وجرحه ما قد
المواضع موضع أو البندية ولم يجره وأن أصابه جرحه

فإنه غير ممنون على المولى فإنه لو لم يكن على المولى شيء
فإنه لا يصح الرهن في هذه الصورة فلهذا من أن يأخذ المهر
في الرهن ولو لم يكن المهر من قبل المهرين حتى طلب الرهن
بله بل لا يصح له أن يأخذ من قبل المهرين بل لا يصح له أن يأخذ من قبل المهرين

الرهنين بالرهن حتى يقبضه ولأن قضى بعض جهة
بعدم صحة حتى يقبض الباقي وللمرته أن تحفظ الرهن
بنفسه وزوجه وولده وخادمه الذي في بيته فان حفظه
بغيرهم وأودعه ضمن كل قبضة وكذا ان تعدي فيه أو جعل الخاتم
في حضرة فان جحد في الصبح غير نافذ وعليه مؤنة حفظه
رذة إلى يده أو رذة جزء كاجرة بيت حفظه وحافظه أما جعل
الابق والمدواة والغداء من اجابة فمفسد على المضمون و
الامانة ومؤنة تبقة واصلاحه على الرهن كالتفقة والكسوة
واجرة الداعي واجرة نظره ولد الرهن وسبق الرهن وتلقيح
خله وجذاه والقيام بمصاكه وماداه احدهما واجب
على صاحبه بل ان لم يتبرع وبامر القاضي يرجع به وعن الامام
لارجح ايضا ان صاحبه حاضر **باب ما يجوز ارتداه والرهن**
به وما يجوز لا يصح رهن المشاع وانما لا يحتمل القسمة
او من الشريك ولو طرأ فسد خلا فاليس ولا رهن
المرعى الشجر بدون الشجر ولا الزرع في الارض بدونها ولا
الشجر او الارض متغولين بالمرعى والزرع ولورهن الشجر
بمواضعها او الدار بما فيها جاز ولا يجوز رهن اكر والدبر
وام الولد والمكاتب ولا بالامانة ولا بالذرك ولا بما هو
مضمون بغيره كالبيع في يد البائع ولا بالكفالة بالنفس الشريكة
ولا بالقصاص في النفس وقانونها ولا بالانفعة و
لا باجرة الناحية والمنفعة ولا بالقبض الجاني والمديون ولا

فإنه غير ممنون على المولى فإنه لو لم يكن على المولى شيء
فإنه لا يصح الرهن في هذه الصورة فلهذا من أن يأخذ المهر
في الرهن ولو لم يكن المهر من قبل المهرين حتى طلب الرهن
بله بل لا يصح له أن يأخذ من قبل المهرين بل لا يصح له أن يأخذ من قبل المهرين
فإنه غير ممنون على المولى فإنه لو لم يكن على المولى شيء
فإنه لا يصح الرهن في هذه الصورة فلهذا من أن يأخذ المهر
في الرهن ولو لم يكن المهر من قبل المهرين حتى طلب الرهن
بله بل لا يصح له أن يأخذ من قبل المهرين بل لا يصح له أن يأخذ من قبل المهرين
فإنه غير ممنون على المولى فإنه لو لم يكن على المولى شيء
فإنه لا يصح الرهن في هذه الصورة فلهذا من أن يأخذ المهر
في الرهن ولو لم يكن المهر من قبل المهرين حتى طلب الرهن
بله بل لا يصح له أن يأخذ من قبل المهرين بل لا يصح له أن يأخذ من قبل المهرين

على تضييع هذه الصورة رجل ادعى الغدر بهم في المدعى على في صياحه
من ذلك على تضييع هذه الصورة رجل ادعى الغدر بهم في المدعى على في صياحه
من ذلك على تضييع هذه الصورة رجل ادعى الغدر بهم في المدعى على في صياحه

ولا يجوز للمسلم رهن اكر ولا ارتداه من مسلم او ذمي
ويصح بالدين ولو موعدا بان رهن ليفرضه كذا فلو ملكه
في يد المرتن لم يدفع ما وعد ان مثل قبضة او اقل وبذلك
مال التمس ومن الصرف وبالمسلم فيه فان ملك في مجلس
العقد فقد استوفى حكا فان اقر قاض النقد والبرهان
بطل العقد والرهن بالمسلم فيه من بطله وانفس وبذلك
بعد الفسخ بذلك وكيفية بالاعيان المضمونة بنفسها الى
بالمثل او بالقبضة كالغصوب والمير وبذلك اخلع وبذلك الفسخ
عن دم عمد وبذلك الصلح عن الكاروان اقر المدعى بعد
الدين ولورهن الاب لديه عبد طفل جاز وكذا الوصي فان
ملك لزمها مثل ما سقطا من دينها ولورهن الاب مثل
نفسه او من ابن صغيره او من عبده تاجر لادين عليه صح
بخلاف الوصي وان استدان الوصي للدين في كسوة او طعا
ورهن به متاعه صح وليس للطفل اذ بلغ نقص الرهن في
شي من ذلك مالم يقض الدين ولورهن شيئا بمن عبد
قطره او بمن خل قطره حر او بمن ذكية فظهرت ميتة
فالرهن مضمون وجاز رهن الذهب والفضة وكل كيل
او موزون فان رهنه بجنسها قبل ان يمتد بها من الدين
ولا عمرة للجودة وعند عائلتها بقبضة بان خالف وزنها
فتضمن بخلاف الجنس ويجعل رهنها مكان الهالك ومن
شري على ان يعطى بالثمن رهنه بعينه او قبضه بعينه صح

فإنه غير ممنون على المولى فإنه لو لم يكن على المولى شيء
فإنه لا يصح الرهن في هذه الصورة فلهذا من أن يأخذ المهر
في الرهن ولو لم يكن المهر من قبل المهرين حتى طلب الرهن
بله بل لا يصح له أن يأخذ من قبل المهرين بل لا يصح له أن يأخذ من قبل المهرين
فإنه غير ممنون على المولى فإنه لو لم يكن على المولى شيء
فإنه لا يصح الرهن في هذه الصورة فلهذا من أن يأخذ المهر
في الرهن ولو لم يكن المهر من قبل المهرين حتى طلب الرهن
بله بل لا يصح له أن يأخذ من قبل المهرين بل لا يصح له أن يأخذ من قبل المهرين
فإنه غير ممنون على المولى فإنه لو لم يكن على المولى شيء
فإنه لا يصح الرهن في هذه الصورة فلهذا من أن يأخذ المهر
في الرهن ولو لم يكن المهر من قبل المهرين حتى طلب الرهن
بله بل لا يصح له أن يأخذ من قبل المهرين بل لا يصح له أن يأخذ من قبل المهرين

استحسانا فان امتنع عن اعطائه لايجزى للبائع فسخ البيع
الا ان دفع الثمن حالا او قبله الراس زمانا ومن شرطه
وقال لبايعه امسك هذا حتى اعطيك الثمن فهو راس وعقد
ابس ودفعه ولورس عشرين بالف فليس له اخذها بقضا
حصته كالبيع ولورس عينا عند رجلين صح وكما هار
كل منهما والمضمون على كل حصة دينه فان تهايا في حفظها
فكل في نوبته كالعدل في حق الآخر فان قضى دين احدهما
فكلها راس عند الآخر ولورس اثنان من واحد صح وله
ان يمسك حتى يستوفي جميع حقه منها ولو ادعى كل من اثنان
ان يذرا من هذا الشيء منه وقبضه وبرهنا عليه بطل برهانها
ولو بعد موت الراس قبلها وحكم يكون الراس مع كل
لصيفه رهننا بحقه **باب الرهن يوضع عند عدل ولو اتفقا**
على وضع الرهن عند عدل صح ويتم قبض العدل وليس
لا حذما اخذه منه بلا رضى الآخر ويضمن بدفعه الى احدهما
وهذا في يده على المهرن فان وكل الراس العدل
المهرن او غيرهما يبيع عند حلول الدين صح فان شرطت
في عقد الرهن لا ينزل بالغزل ولا بموت الراس او المهرن
والبيع بغيره ورثته وبطل بموت الوكيل ولو وكله بالبيع
ملك تبعه بالنقد والنشئة فلو نهاه بعد عن بيعه نشئة لا يغير
نيمه ولا يبيع الراس ولا المهرن الراس بلا رضا الآخر فان
حل الاجل والرأس غائب اجر الوكيل على بيعه كما يجزى الوكيل

بأخصومة

بأخصومة عليها عند غيبة موكله وكذا يجزى لو شرطت بعد عقد
الرهن في الاصح فان باع العدل فتمت مقامه وهلاكه هلاكه
فان اوفاه فاستحق وكان بالكلية فليس له ان يضمن الراس
ويبيع البيع والقبض والعدل ثم العدل ان شاء ضمن الراس
ويصحبان او المهرن يضمنه ويؤله وبطل القبض فرجع المهرن
على الراس بدنه وان كان الراس قائما اخذه المستحق و
رجع المشتري على العدل ثمته ثم هو على الراس به وضع القبض
او على المهرن ثم المهرن على الراس بدنه وان لم يكن التوكيل
مشر وطافى الرهن يرجع العدل على الراس فقط قبض المهرن
عنه او لم يقبض وان ملك الراس عند المهرن ثم استحق فلم يضمن
ان يضمن الراس قيمته ويصير المهرن مستوفيا وان يضمن المهرن

باب التصرف في الرهن

ويرجع المهرن بها وبدينه على الراس **باب التصرف في الرهن**
واجبا عليه بيع الراس الراس موقوف على اجازة
المهرن او قضا دينه فان اجاز صارا رهننا مكانه وان
لم يجز ففسخ لا يفسخ في الاصح فان شاء المشتري ضم الى
يفك الرهن او رفع الامر الى القاضي ليعف عنه وضع حق الراس
الرهن وتبديره واستبداده فان كان موسرا طوب بدنه ان
حالا والا اخذت قيمة الراس فجعلت رهننا مكانه لو موقفا
وان كان معسرا سعى المعق في الاقل من قيمته ومن الدين
ورجع به على سيده والمديروا المولد في كل الدين بلا رجوع
وانما كان عاقبة موسرا وان ائلفه اجنى ضمنه المهرن قيمته

انما يكون من خا العدل من تضمن الراس او المهرن انما هو اذا كان له الوكيل
مشر وطافى في عقد الرهن فانه يستحق المهرن بالوكالة فللعديل تضمن
المهرن لانه باع حقه انما لم يكن مشروط في الرهن يكون كالوكالة
المؤدة صفة

انما يكون من خا العدل من تضمن الراس او المهرن انما هو اذا كان له الوكيل
مشر وطافى في عقد الرهن فانه يستحق المهرن بالوكالة فللعديل تضمن
المهرن لانه باع حقه انما لم يكن مشروط في الرهن يكون كالوكالة
المؤدة صفة

انما يكون من خا العدل من تضمن الراس او المهرن انما هو اذا كان له الوكيل
مشر وطافى في عقد الرهن فانه يستحق المهرن بالوكالة فللعديل تضمن
المهرن لانه باع حقه انما لم يكن مشروط في الرهن يكون كالوكالة
المؤدة صفة

انما يكون من خا العدل من تضمن الراس او المهرن انما هو اذا كان له الوكيل
مشر وطافى في عقد الرهن فانه يستحق المهرن بالوكالة فللعديل تضمن
المهرن لانه باع حقه انما لم يكن مشروط في الرهن يكون كالوكالة
المؤدة صفة

انما يكون من خا العدل من تضمن الراس او المهرن انما هو اذا كان له الوكيل
مشر وطافى في عقد الرهن فانه يستحق المهرن بالوكالة فللعديل تضمن
المهرن لانه باع حقه انما لم يكن مشروط في الرهن يكون كالوكالة
المؤدة صفة

هذا هو الحق في البيع والشراء
فإن كان المرء يبيع شيئاً فله أن يبيع ما يشاء
ولا يملك غيره أن يمتنع من بيعه ما لم يمتنع من بيعه

وكانت رهنًا مكانه ولو أعار المرء الرهن من رهنه خرج
من ضمانه وبرجوعه يعود ضمانه وله الرجوع متى شاء ولو أعاره غيره
أحد بما دون الآخرة من اجتناب سخر من ضمانه أيضًا فلو ملك
في يده ملك مجازا ولكل منهما أن يردّه رهنًا فإن مات الرهن
قبل رده فله من الرهن ما كان عليه من ضمانه ولو استأجر الرهن
الرهن من رهنه أو استأجره بآذنه فله حال استعماله سقط ضمانه
عنه وإن ملك قبل استعماله وبعده فلا وصح استعاره شيء
لرهنه فإن أطلق رهنه بآذنه عند من شاء وإن قيد بقدر
أو بغيره أو بغيره أو بغيره فإن خالف فإن شاء المغير
ضمن المستعير ويتم الرهن بينه وبين رهنه أو المرء ويرجع
للمرء بآذنه وبدينه على المستعير وإن وافق وبذلك عند مرئيه
صار مستوفيا دينه أو قدر قيمة الرهن لو أقل من الدين وطالب
رهنه بآذنه ووجب للمغير على المستعير مثل الدين وإلا كان في
يده على المرء فإن وكل الرهن العدل والمرء أو غيرهما
بيعه عند حلول الدين صح فإن شرطت في عقد الرهن لا ينحل
بالغزل ولا بموت الرهن أو المرء وله بيعه بغيره وبطل
بموت الوكيل ولو وكله بالبيع مطلقا ملك ببيعته بالنقد والنسيئة
فلو ناه بعده عن بيعه نسيئة لا يغير بآذنه ولا يبيع الرهن ولا
المرء الرهن بل يرضى الآخر فإن حل الجاهل والرهن غائب
أجر الوكيل على بيوه كما يجبر الوكيل بالخصوصية على ما عند غيبه موكله
وكذا يجبر لو شرطت بعد عقد الرهن في الراضح فإن باع العدل

فتمت

فتمت مقامه وهلاكه كهداكة فان أوفاه فاستحق وكان بالكلية
فللمستحق أن يمتنع الرهن ويبيع البيع والقبض أو قدر القيمة

ولو ملك عند المستعير قبل الرهن أو بعد فله لا يمتنع وإن
كان قد استعمل من قبل ولو أرا له الجاهل الرهن بقبضه
دين المرء من عنده فله ذلك ويرجع بما أدى على الرهن
ولو قال المستعير ملك في يدي قبل الرهن أو بعد الفكاك و
أدعى للمستعير ولو اختلفا في قدر ما امره بالرهن به فليعير
جناية الرهن على الرهن مضمونة وكذا جناية المرء فيسقط
من دينه بقدر ما وجب جناية الرهن عليها وعلى ما لم يدر خلافا
لما في المرء ولورهن عبد أساوى الف باللف مضمونة
فصارت قيمته ما يملكه رجل وعزم مائة وحل الجاهل لقبض
المرء المائة قضاه عن حقه ولا يرجع على رهنه شيء وإن باع
بالمائة بآخر رهنه رجع عليه بالباقي وإن قبله بعد مائة
فدفع به أفك الرهن بكل الدين وعند من شاء دفعه إلى
المرء وإن شاء أفك بالدين وإن جنى الرهن خلافا
المرء ولا يرجع فإن أبى دفعه الرهن أو فذه وسقط الدين
ولو مات الرهن باع وصية الرهن وقضى الدين فإن لم يكن له
وصى نصب القاضي وصيا و امره بذلك **فصل** رهن عصيل
قيمة عشرة بعشرة فتمت تحلل وهو يساويها فهو رهن بها
وإن رمت شاة قيمتها عشرة بعشرة فماتت فربح جلد باو
هو يساوي درهما فهو رهن به وغناء الرهن كولد ولبنه وصوفه

والمرء يملك الرهن
بقيمة الدين على قدر الجاهل
بقيمة الدين بغيره

هذا هو الحق في البيع والشراء
فإن كان المرء يبيع شيئاً فله أن يبيع ما يشاء
ولا يملك غيره أن يمتنع من بيعه ما لم يمتنع من بيعه
وكانت رهنًا مكانه ولو أعار المرء الرهن من رهنه خرج
من ضمانه وبرجوعه يعود ضمانه وله الرجوع متى شاء
ولو أعاره غيره أحد بما دون الآخرة من اجتناب سخر
من ضمانه أيضًا فلو ملك في يده ملك مجازا ولكل
منهما أن يردّه رهنًا فإن مات الرهن قبل رده فله
من الرهن ما كان عليه من ضمانه ولو استأجر الرهن
الرهن من رهنه أو استأجره بآذنه فله حال استعماله
سقط ضمانه عنه وإن ملك قبل استعماله وبعده فلا
وصح استعاره شيء لرهنه فإن أطلق رهنه بآذنه
عند من شاء وإن قيد بقدر أو بغيره أو بغيره فإن
خالف فإن شاء المغير ضمن المستعير ويتم الرهن
بينه وبين رهنه أو المرء ويرجع للمرء بآذنه وبدينه
على المستعير وإن وافق وبذلك عند مرئيه صار
مستوفيا دينه أو قدر قيمة الرهن لو أقل من الدين
وطالب رهنه بآذنه ووجب للمغير على المستعير مثل
الدين وإلا كان في يده على المرء فإن وكل الرهن
العدل والمرء أو غيرهما بيعه عند حلول الدين صح
فإن شرطت في عقد الرهن لا ينحل بالغزل ولا بموت
الرهن أو المرء وله بيعه بغيره وبطل بموت الوكيل
ولو وكله بالبيع مطلقا ملك ببيعته بالنقد والنسيئة
فلو ناه بعده عن بيعه نسيئة لا يغير بآذنه ولا يبيع
الرهن ولا المرء الرهن بل يرضى الآخر فإن حل الجاهل
والرهن غائب أجر الوكيل على بيوه كما يجبر الوكيل
بالخصوصية على ما عند غيبه موكله وكذا يجبر لو
شرطت بعد عقد الرهن في الراضح فإن باع العدل

هذا هو الحق في البيع والشراء
فإن كان المرء يبيع شيئاً فله أن يبيع ما يشاء
ولا يملك غيره أن يمتنع من بيعه ما لم يمتنع من بيعه
وكانت رهنًا مكانه ولو أعار المرء الرهن من رهنه خرج
من ضمانه وبرجوعه يعود ضمانه وله الرجوع متى شاء
ولو أعاره غيره أحد بما دون الآخرة من اجتناب سخر
من ضمانه أيضًا فلو ملك في يده ملك مجازا ولكل
منهما أن يردّه رهنًا فإن مات الرهن قبل رده فله
من الرهن ما كان عليه من ضمانه ولو استأجر الرهن
الرهن من رهنه أو استأجره بآذنه فله حال استعماله
سقط ضمانه عنه وإن ملك قبل استعماله وبعده فلا
وصح استعاره شيء لرهنه فإن أطلق رهنه بآذنه
عند من شاء وإن قيد بقدر أو بغيره أو بغيره فإن
خالف فإن شاء المغير ضمن المستعير ويتم الرهن
بينه وبين رهنه أو المرء ويرجع للمرء بآذنه وبدينه
على المستعير وإن وافق وبذلك عند مرئيه صار
مستوفيا دينه أو قدر قيمة الرهن لو أقل من الدين
وطالب رهنه بآذنه ووجب للمغير على المستعير مثل
الدين وإلا كان في يده على المرء فإن وكل الرهن
العدل والمرء أو غيرهما بيعه عند حلول الدين صح
فإن شرطت في عقد الرهن لا ينحل بالغزل ولا بموت
الرهن أو المرء وله بيعه بغيره وبطل بموت الوكيل
ولو وكله بالبيع مطلقا ملك ببيعته بالنقد والنسيئة
فلو ناه بعده عن بيعه نسيئة لا يغير بآذنه ولا يبيع
الرهن ولا المرء الرهن بل يرضى الآخر فإن حل الجاهل
والرهن غائب أجر الوكيل على بيوه كما يجبر الوكيل
بالخصوصية على ما عند غيبه موكله وكذا يجبر لو
شرطت بعد عقد الرهن في الراضح فإن باع العدل

[illegible]

على عدم الدين ثم ملك بالدين **كتاب الخبايا**
 القتل المتعمد الا حكمة تحت عذوبة وظنوا جراحه وقد
 القتل اما عمد وهو ان يقصد ضربه بما يفرق الاجزاء من صلاح
 او عمد من جراح وضرب او بطن او حرقه بشار وعندنا ما
 يقتل غاليا وموجب الاثم والقصاص عينا الا ان يعفى ولا خلاف في
 الكفارة فيه واما شبه عمد وهو ضربه قصد بغير ما ذكر وموجب
 الاثم والكفارة والدية المغلظة على العاقلة لا القود وهو
 فمادون النفس عمد واما خطأ وهو في القصد بان يرمى
 شخصا صيدا او حربيا فاذا هو ادى معصوم او في الفعل النفس عمد موجب
 بان يرمى عرضا فيصيب ادميا واما ما جرى خطأ كائن في النفس عمد موجب
 القلب

[illegible]

النقبة على آخ فقتله وموجهها الكفارة والدية على العاقلة
وأما قتل سبب وهو كنان يحضره أو يضع حجر في غير ملكه
بلا إذن فهلك به إنسان وموجه الدية على العاقلة لا الكفارة
وكلمها توجب حرمان المارث للميت إلا هذا باب ما يوجب

وكلها توجب حرمان المارث الا هذا باب ما يوجب

القصاص وما لا يوجب به القصاص يقتل من هو محقون
الدم على التائب بعد ايقيل آخر باكر وبالعتق والمساكنة التي
ولا يقتل ان بمسئ من بل المسئ من عبده والذكر بالانثى
والعاقل باكحون والبالغ بغيره والصحيح بغيره وكامل الاطراف
بناقصها والفرع باصله لا الاصل بفرعه بل تحت الدية في مال
العاقل في ثلث سنين ولا السيد بعبده ومكذبة ومكاتبه

وَعَبْدٌ وَلَدُهُ وَعَبْدٌ لِعَبْدِهِ وَأَنْ وَارِثٌ قَصَاصًا عَلَى ابْنِهِ سَقَطَ
وَلَا قَصَاصَ عَلَى شَرِيكِ الْأَبِ أَوْ الْمَوْلَى أَوْ الْمُخْطَأِ أَوْ الْبُتْقِي
أَوْ الْمَجْنُونِ وَكُلٌّ مِنْ ذَلِكَ الْقَصَاصُ بَقْدِهِ وَأَنْ قَتَلَ عَبْدٌ
الرَّهْنَ لَا يَقْضَى حَتَّى يَجِيرَ الرَّهْنَ وَالْمَرْهُونُ وَأَنْ قَتَلَ مَكَاتٍ
قَتْلٌ وَفَاءٌ وَلَوْ وَارِثٌ مَعَ سَيِّدِهِ فَلَا قَصَاصَ وَالْأَمْرُ
وَفَاءٌ يَقْضَى سَيِّدُهُ وَأَنْ كَانَ وَفَاءً لَوَارِثِ غَيْرِ سَيِّدِهِ تَابَتْ بَنَاتُ

خلفا لمحمد ولا قصاص الأبال سيف ولا بال المعنوه أن
يقص من قاطع يده وقائل قريب وان يصالح لا أن يعفو لانه انما يعفو
والصبي كالمعنوه والقاضي كالأبال هو الصبي وكذا الوصي
الآية لا يقص في النفس ومن قتل وله أولاء كبار وصغار
فلكبار الأقتصاص من قاتله قبل كبر الصغار خلفا لما و

وليس له ولا لانه القصاص
في الاطراف صمد

وكلما كان الخطأ
وأكثر من ذلك
التي هي في الواقع
العقوبات التي يجب أن
تكون على كل من
الذين هم في الواقع
الذين هم في الواقع
الذين هم في الواقع

النقل على آخ فقتله وموجهها الكفارة والدية على العاقلة
وأما قاتل وهو كذا وكذا ولو بضعة أو غلاما

كفره ودينه خطبه كذا

144

وكلها توجب حرمان الدار الآخرة **باب ما يوجب** حرمان الدار الآخرة

القصاص وما لا يؤيد حب القصاص فيقول من هو قصصون
الدم على التائب عدا فيقول آخر بآكر وبالعبدة والمسلم بالذمي
ولا يقتل ان بمسما من بل المستامن مجلد والذكر بالانثى
وقوله هو الجربا لا يدل على ان الشقي في عداه

والعاقل بالبحول والبائع بعمره والصحيح بغيره وكامل الاظر في ذلك بيننا وبين العبد المحروقة
بنافقها والفرع باصله لا الاصل بفرعه بل تحت الدية في مال
العاقل في ثلث سنين ولا السيد بعبد ومكسرة ومكاسبه
كألاب لما بينهما من تجرئة

وَعَبْدُ وَلَدِهِ وَعَبْدُ عَصَمَةٍ وَأَنْ وَرَثَ قَصَاصًا عَلَى ابْنِ سَقَطٍ
وَلَا قَصَاصَ عَلَى شَرِيكِ الْآبِ أَوْ أُمِّهِ أَوْ أَخِيهِ أَوْ الصَّبِيِّ
أَوْ الْمَجْنُونِ وَكُلٌّ مِنْ ذَلِكَ الْقَصَاصُ بَقِيْدُهُ وَأَنْ قَتَلَ عَبْدٌ

الرهن لا يقص حتى يحجز الرهن والمرئ وأن قتل مكاتب
 قتل وفاء وله وارث مع سيده فلا قصاص وإن لم يكن
 وفاء يقص سيده وإن كان وفاء لا وارث غير سيده

خذوا من خيلهم ولا قصاص الأبال سيف ولا بال المغنوة أن
 يقتص من قاطع يده وقائل قريبه وإن يصالح لا أن يعفو لانه بال الحق
 والصلة كالمغنوة والفاضي كالأبال هو الصريح وكذا الوصفي

الأية لا يقتضي النفس ومن قبل له أول كبر وصفا
فلكبار الاقتصار من قائله قبل كبر الصغار خلا فالها و

وله ولاته القصاص
الاطراف صندره

لو غاب احد الكبار لتبطل اجماعا ومن قتل كبدية المراقف
 منه ان جرحه وان بظاهرة او عصابة فلا وعيلة الدية وعند
 نقص ولذا الخلاف في كل متقل وفي التزويق والحق وان تكر
 بين قتل باجماعا ولا قصاص في القتل بموالة ضرب السوط
 ومن جرح فلم يزل ذافرا حتى مات اقتص من جرحه واد
 التقى الصفا من المسلمين واهل الحرب فقتل مسلما مسلما
 ظنه جريتا فعليه الدية والكفارة لا القصاص ومن مات بفعل
 لانه مات بثلثة افعال ففعل السبع والحيه جنس
 واحد كونه يدرى مطلقا وفعل نفسه جنس آخر
 وهو انه يدرى في الدنيا لا في الاخرة وفعل زيد
 جنس آخر فوجب القتل كقوله لا تقتل
 وكذا اذا قتل الاخذ اذا قصد الاخذ ولا يمكن جرحه
 الا بالقتل وكذا اذا دخل دار رجل بالسلح فقتل على طرف
 صاحب الدار فانه قاصد يقتل حل فقتل
 لو غاب احد الكبار لتبطل اجماعا ومن قتل كبدية المراقف
 منه ان جرحه وان بظاهرة او عصابة فلا وعيلة الدية وعند
 نقص ولذا الخلاف في كل متقل وفي التزويق والحق وان تكر
 بين قتل باجماعا ولا قصاص في القتل بموالة ضرب السوط
 ومن جرح فلم يزل ذافرا حتى مات اقتص من جرحه واد
 التقى الصفا من المسلمين واهل الحرب فقتل مسلما مسلما
 ظنه جريتا فعليه الدية والكفارة لا القصاص ومن مات بفعل
 لانه مات بثلثة افعال ففعل السبع والحيه جنس
 واحد كونه يدرى مطلقا وفعل نفسه جنس آخر
 وهو انه يدرى في الدنيا لا في الاخرة وفعل زيد
 جنس آخر فوجب القتل كقوله لا تقتل
 وكذا اذا قتل الاخذ اذا قصد الاخذ ولا يمكن جرحه
 الا بالقتل وكذا اذا دخل دار رجل بالسلح فقتل على طرف
 صاحب الدار فانه قاصد يقتل حل فقتل

كما لو ضربه ولا قصاص في عظم سوى السن فيقتل ان قطع
 ويبردان كسر ولا بين طرفي ذكر وانثى وجرحه وطرفي
 عشرين ولا في قطع يد من نصف الساعد ولا جافة برئت
 ولا في اللسان ولا في الذراع الا ان قطع اكشفه فقط وطرف
 المسلم الذي سواء وفيه المخرجي عليه بين القصاص واخذ الارل
 لو كانت يد القاطع شلاء او ناقصة الاصابع او اثل الشج
 اصغوا وكبر لا تستوعب الشجة باين قرينه وقد استوعبت
 ما بين قرني المشجوع **فصل** ويسقط القصاص بموت
 القاتل وبغفو الاولياء وبصلحهم على مال وان قتل ويك حال
 وبصلح بعضهم او عفوهم وليس في حصته من الدية ولو قتل حر
 وعبد شخص فامر آخر وسيد العبد رجلا بالصلح عن دهما
 باللف فصل في انصفان ويقتل اجمع بالفرد والفرد باجمع
 اكفان احضر اوليا وهم وان حضروا قتل له وسقط حق
 البقية ولا تقطع يدان يد وان امسكنا فقطعا معا بل
 يضمنان ديتها فان قطع رجل يميني رجليها قطع يمينه وذية
 بينهما ان حضرا معا وان حضرا احدهما وقطع فللا حر الدية و
 صح اقرار العبد بقتل العمد ويقتل ومن رمى رجلا عمدا فقتل
 الى اخره فانما اقتص للماول وعلى عاقلة الدية **فصل**
 ومن قطع يد رجل ثم قتل اخذ بها مطلقا ان كلفها بثلثة
 والا فان اخلفا عمدا وخطا اخذ بها الا ان كانا خطاين بل
 يكتفى دية وفي العمدين يؤخذ بهما وعندنا يقتل فقط ولو ضرب
 في العمدين يؤخذ بهما وعندنا يقتل فقط ولو ضرب
 في العمدين يؤخذ بهما وعندنا يقتل فقط ولو ضرب

وفي الحاشية على القصاص البطلان من الصدر
 او الظهر والاعضاء والرقبة والاذن والحنك ولا في اليد
 او الرجل او القدم او الساق او الكعبين

فان كان من الاعضاء فالاصل يقتص صدره
 فانه اذا كان من الاعضاء فالاصل يقتص صدره
 فانه اذا كان من الاعضاء فالاصل يقتص صدره

لان القصاص والدية وللدية حق جميع الورثة
 عندنا خلاف لما كذا في في الزوجين صدر
 فان عنده يقتل للماول ويكفي ثلثه في الزوجين صدر

لان القصاص والدية وللدية حق جميع الورثة
 عندنا خلاف لما كذا في في الزوجين صدر
 فان عنده يقتل للماول ويكفي ثلثه في الزوجين صدر

لان القصاص والدية وللدية حق جميع الورثة
 عندنا خلاف لما كذا في في الزوجين صدر
 فان عنده يقتل للماول ويكفي ثلثه في الزوجين صدر

فإذا وجب له الدية وله المهر فاصان استويا
وان كان احد هما كثر زوجا جاز على الآخر وان
كان القطع خطا كان شرا وجاز على الآخر اذا
سرى الى النفس تبين انه لا ارسل للبدن وان الم
معدوم يجب مهر المثل كافي تزوجها على يده ولا شيء
فيها

فانما وجب له الدية وله المهر فاصان استويا
وان كان احد هما كثر زوجا جاز على الآخر وان
كان القطع خطا كان شرا وجاز على الآخر اذا
سرى الى النفس تبين انه لا ارسل للبدن وان الم
معدوم يجب مهر المثل كافي تزوجها على يده ولا شيء
فيها

فانما وجب له الدية وله المهر فاصان استويا
وان كان احد هما كثر زوجا جاز على الآخر وان
كان القطع خطا كان شرا وجاز على الآخر اذا
سرى الى النفس تبين انه لا ارسل للبدن وان الم
معدوم يجب مهر المثل كافي تزوجها على يده ولا شيء
فيها

غائب ولو شهد وليا قصاص بعفو اخيهما لغت فان صدقها
القائل فقط فالدية بينهم اثلاثا وان كذبها فلا شيء لهما
ولا خيماء ثلث الدية وان صدقها اخوها فقد غرم القائل
له ثلث الدية ثم يأخذانه منه وان اخلف شاهد القتل في زمانه
او مكانه او لونه او قال احدا ضربه بعصا وقال لا ادرى
بماذا قتلت وان شهد بالقتل وجهلا الآلة لزمته الدية
ولو اترك من رجلين بقتل زيد وقال وليه قتلناه جميعا
فله قتلها ولو شهد بقتل زيد عمرا واما ان بقتل بكراياه و
ادعى وليه قتلها لغت والعمرة بحالة الرمي لا الوصول في بديل
حال المرمى عند الامام فلو رمى مسلما فارتد فوصل اليه فقات بطل شهادته
تحت الدية خلافا لما ولو رمى مندا فاسلم قبل الوصول لا يجب عليه
شيء اتفاقا وان رمى عبدا فاعتق فوصل فبعه فبقيته عبدا وعند المصنف يوجب رد شهادته
محمد فضل ما بين قيمته مرتبا وغير مرتب وان رمى حرما صيدا
صدقت فوصل وجب الجزاء وان رماه خلال فاحرم فوصل فلا
وان رمى من فضي عليه برجم فرجع شهوده فوصل لا يضمن
ولو رمى مسلم صيدا ففتح فوصل حل وفي العكس يحرم

كتاب الديات الدية المغلظة من الابل مائة ارباعا غائبا
مخاض ونيات لبون وصفاق وجذاع من كل خمس وعشرون
وعند محمد ثلثون حقة وثلثون جذعة واربعون ثنية كلها
خلفات في بطونها ولا دية ولا تغليظ في غير الابل وهي في كل
العمد والمخففة وهي في كل خطأ وما بعده من الذبب الف دينار
فانما وجب له الدية وله المهر فاصان استويا
وان كان احد هما كثر زوجا جاز على الآخر وان
كان القطع خطا كان شرا وجاز على الآخر اذا
سرى الى النفس تبين انه لا ارسل للبدن وان الم
معدوم يجب مهر المثل كافي تزوجها على يده ولا شيء
فيها

فانما وجب له الدية وله المهر فاصان استويا
وان كان احد هما كثر زوجا جاز على الآخر وان
كان القطع خطا كان شرا وجاز على الآخر اذا
سرى الى النفس تبين انه لا ارسل للبدن وان الم
معدوم يجب مهر المثل كافي تزوجها على يده ولا شيء
فيها

فانما وجب له الدية وله المهر فاصان استويا
وان كان احد هما كثر زوجا جاز على الآخر وان
كان القطع خطا كان شرا وجاز على الآخر اذا
سرى الى النفس تبين انه لا ارسل للبدن وان الم
معدوم يجب مهر المثل كافي تزوجها على يده ولا شيء
فيها

فانما وجب له الدية وله المهر فاصان استويا
وان كان احد هما كثر زوجا جاز على الآخر وان
كان القطع خطا كان شرا وجاز على الآخر اذا
سرى الى النفس تبين انه لا ارسل للبدن وان الم
معدوم يجب مهر المثل كافي تزوجها على يده ولا شيء
فيها

فانما وجب له الدية وله المهر فاصان استويا
وان كان احد هما كثر زوجا جاز على الآخر وان
كان القطع خطا كان شرا وجاز على الآخر اذا
سرى الى النفس تبين انه لا ارسل للبدن وان الم
معدوم يجب مهر المثل كافي تزوجها على يده ولا شيء
فيها

اجرة الطبيب وكذا الوجه بضرب فزال اثره وان بقي حكمية ^{حكمة} فمضى
عدل بالاجماع ولا يقتضى مجرح او طرف او موضعي الا بعد البر
وكل عد سقط فيه القود يشبه كقتل الاب ابنه فالدية فيه في مال
القاتل وعدم الصبي والمجنون خطأ ودية على عاقلة ولا كفارة

فيه ولا حرام والمعقوه كالمجنون **فصل** ومن ضرب بطن
امراة فالقت جنيئا فعلى عاقلة غرة خمسمائة درهم فان

القصة حيا مات فدينها فدينه وان ميتا وماتت الام
فغرة ودية وان ماتت والقصة حيا مات فدينها ودينه
وان ميتا فدينها فقط ويجب في الحين نور عنه و

لا يثبت منه الضارب وفي جليل الامة نصف عشر قمته
لو ذكر او عشر قمته لو انني وعند امير ان نقصت الام بالاف
صفي بنقصانها والا فلا ضمان فان نصبت فترست

محلها فالقصة حقائق تجب قيمته لادبته ولكيفارته في
الجنين والمستبين بعض خلقه كما خلقه والخلق والخلق
دولة او دولة فوجها الطام حضا فالغة على عاقلها ان

فعلت بل ان ابيه وان باذنه فلا باب ما يحدث في
الطريق من احدث في طريق العامة كسفا او مزها او حرجي

الطريق الخاطئ لا يسع إلا اذن الشركاء وأن لم يقض
على عاقلة دية من ثبات بسفوحها فيما ولذ الوعر نقصه

نام و هو محمد بن عبد الله
في نظر الان في كل موضع
من هذه الحراف فان يقول انما
طاف به وبأفدع ذلك بشا

1. 0. 2

والبعض منه يابون وغزير
البيض والبعض منه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

احدته وان اصابه طرف الميزاب الذي في الحائط فدا ضما
وان الطرف الخارج ضمن كمن حفرت او وضع حرجا في
الطريق فلف به انسان وان تلف به بهيمة فضمها في
ماله والقاء التراب والتخاذه الطين كوضع حجر وهذا اذا فعله
بلا اذن الامام فان فعل شيئا من ذلك باذنه فلا ضمان
وان مات الواقع في البرجوع او غفا فلا ضمان على حافره
وان تلا اذن وعنده ضمان عليه الضمان وكذا عند ايسر
في النعم لا في الجوع وان وضع حرجا فحاه آخر فضمها ما
تلف به على الثاني ولو اشرع جناحا في دار ثم باعها ضمان
ما تلف به عليه وكذا لو وضع خشبة في الطريق ثم باعها او
بزى الى المشتري منها فتركها المشتري ضمان ما تلف بها
على البايع ولو وضع في الطريق حرجا فحرق شيئا ضمنه
ولو احرق بعد ما تركه الرجح الى موضع آخر لا يضمن ان
كانت ساكنة عند وضعه ويضمن من حمل شيئا في الطريق
ما تلف بسقوطه منه وكذا من ادخل حصيدا او قذلا او حصاة
الى مسجد غيره بلا اذن فعطب به احد خلا فالما ولو ادخل
هذه الاشياء الى مسجد حبه لا يضمن اجماعا وكذا لو تلف شيئا
بسقوطه رداءه او لابس ومن جلس في المسجد غير متصل
فعطب به احد خلا فالما ولا فرق بين جلوسه لاجل الصلوة
او لتعليم او لقراءة القرآن او نام فيه في اثناء الصلوة وبين
ان يمر فيه او يقعد للحديث ولا بين مسجد حبه وغيره انا

المعكف

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

المعكف فقبل على هذا الخلاف وقيل لا يضمن بلا خلاف
وفي اجماعنا مصليا لا يضمن اجماعا وان من غير اهل
ولو استاجر رتب الدار عمله لاخراج الجمل او الظلة
فتلف شيء فالضمان عليهم ان قبل فزاع عليهم وان بعده
فعليه ويضمن من صب الماء في الطريق العام ما عطب به
كذا ان رشي بحيث يزلق او يوضا به واستوعب الطريق
وان فعل شيئا من ذلك في سكة غير نافذة وهو من اهلها
او قعد فيها او وضع متاعه لا يضمن وكذا ان رشي بالاربع
عبادة او بعض الطريق فتعد المرو عليه ووضع الحشبة
كالرشي في استيعاب الطريق وعدمه وان رشي فناء حافرة
باذن صاحبه فالضمان على الامر استحسانا كما لو استاجر
ليسني له في فناء حافرة فتلف به شيء بعد فزاعه ولو امره بالنبا
في وسط الطريق فالضمان على الاجير ولو كنس الطريق لا
يضمن ما تلف بموضع كنسه ولو جمع الكناسة في الطريق
ضمن ما تلف بها ولا ضمان فيما تلف بشيء فعل في الملك او
في فناء له فيه حق التصرف بان لم يكن للعامة ولا مشتركا
لاهل سكة غير نافذة وان استاجر من حفرت في غير فناء
فالضمان على المستاجر ان لم يعلم الاجير انه غير فناء وان
علم فعلى الاجير وان قال هو فناء وليس لي فيه حق احفر
فالضمان على الاجير قياسا وعلى المستاجر استحسانا ومن
بنى قنطرة بغير اذن الامام فتعد المرو عليها فعطب فلا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

ضمان على الباقي **فصل** ان مال حايط الى طريق العامة
 فطوبى به ينقصه من مسلم او ذمي واشهد عليه فلم
 ينقصه في مدة يمكن نقصه فيها فتلف به نفس او مال ضمن
 عاقلة النفس وهو المال وكذا لو طوبى به من يملك نقصه
 كاب الطفل ووصيه والراهن بفك الرهن والعبد التاجر
 والكاتب ولا يضمن ان يباع بعد الاشهاد وسلم الى المشتري
 فسقط ولا ان طوبى به من لا يمكنه كالمترين والمستاجر
 والمودع وان بناه مثلاً ابتداء ضمن ما تلف بسقوطه
 ان لم يطالب بنقصه كما في اشراع اجنح وكفه فان مال
 الى دار رجل فالطلب لربها او ساكنها فيصح تأجيله وبراؤه
 ولا يصح التأجيل فيما لا الطريق ولو من القاضي او
 الشهيد ولو كان كحائطي بين خمسة فاشهد على احدهم
 ضمن خمس ما تلف به وعندنا نصفه وان حفر احد ثلثة
 في دارى اعم بربا غير اذن شريكه او بنى حايطاً ضمن ثلثي ما
 تلف به وعندنا نصفه **باب بيمه جناية البيمه وعليها يضمن**
 الراكب ما وطئت دابته او اصابته بيدها او رجلها او
 رأسها او كدمت او خبطت او صدمت لا ما نفتت رجلها
 او ذنبها اذا وقفها ولا ما عطب برونها او بولها سايرة
 او موقوفه لاجل فان اوقفها لاجل ضمن ما عطب
 به فان اصابته بيدها او رجلها حصاة او نواة او اناء
 غبار او حرج صغير اففقاً عينا او افسد ثوباً لا يضمن
 ان

في الجنايات
 في الجنايات
 في الجنايات

في الجنايات
 في الجنايات
 في الجنايات

في الجنايات
 في الجنايات
 في الجنايات

في الجنايات
 في الجنايات
 في الجنايات

في الجنايات
 في الجنايات
 في الجنايات

جناياتهم بالليل والنهار على الذم وغيره
 يدرى الا ان يتعدى المال بارسالها لغيره

ان يكره ضمن ويضمن القاذر ما يضمن الراكب وكذا السائق
 في الاصح وقبل ضمن النفس ايضا ولا كفارة عليها ولا امر مان
 ارث او وصية بخلاف الراكب وان اجمع الراكب والعائد
 او الراكب والسائق فالضمان عليهما وقبل على الراكب وحده
 وان اصطدم فارسان او ماشيتان فمات ضمن عاقلة
 كل دية الاخر وان تجازيا جليلا فانقطع فمات فان وقع صاحب
 على ظهرهما فماتوا وان على وجههما فماتت عاقلة كل دية الاخر
 وان اختلفا فدية من على وجهه على عاقلة من ظهره
 وان ساق دابة فوقع سرجهما او غيره من ادواتها على
 انسان فمات ضمن وكذا فان قطار وطى بعينه انسانا
 والنفس على عاقلة والمال في مال وان كان مع القاذر سائق
 فالضمان عليهما فان ربطا بعير على قطار بعير علم فماتت عاقلة
 به انسان ضمن عاقلة القاذر الدية ورجوعها على عاقلة لان الرباط هو الذي وقع به
 الرباط ومن ارسل بهيمة او كلبا وساقه ضمن ما اصاب
 في فوره وفي الطريق لا يضمن وان ساقه وكذا في الدابة والكلب
 اذا لم يسبق او انفلت بنفسها ليلدا او نهرا فاصابت مالا
 او نفسا ومن ضرب دابة عليها ركب او تحسرها فتقت او
 ضربت بيد ما احدا او نفرت فصدمة فمات ضمن هو لا الراكب
 ان فعل ذلك حال السير وان اوقفها لاني ملكه فعليها وان
 نفخت الناحس فدمه يدرى وان القت الراكب فماتت عاقلة على
 الناحس وان فعل ذلك باذن الراكب فهو كفعل الراكب

في الجنايات
 في الجنايات
 في الجنايات

في الجنايات
 في الجنايات
 في الجنايات

في الجنايات
 في الجنايات
 في الجنايات

في الجنايات
 في الجنايات
 في الجنايات

في الجنايات
 في الجنايات
 في الجنايات

لكن ان وطئت احد في ثوبها بعد الخس باذن فديته عليها
 ولا يرجع الناحس على الركاب في الاصح كالوامر صتيبا ~
 يستسك على الدابة بتسيرا فوطئت انسانا فالت لا يرجع
 عاقلة الصبي بما غرموا من الدية على الامر وكذا لو ناول
 الصبي سلا حافقلا - احدا وكذا الحكم في نخسها ومعا فائد
 او سائق وان نخسها شيء منصوب في الطريق فالضمان
 على من نخسه ولا فرق بين كون الناحس صبيا او بالغ
 وان كان عبدا فالضمان في رقبته وجميع مسائل هذا الفصل
 وما قبله ان كان المالك ادنيا فالدية على العاقل وان
 غيره فالضمان في مال الجاني ومن نفاء تخس شاة قصاب
 صحن ما نقصها وفي عين الفرس والبغل او كمار او بعير كمار
 او بغلة ربع القيمة **باب جناية الرقيق** وعبده جنابات المملوك
 لا توجب الادفع او احد او حمل للدفع والقيمة واحدة لو
 غير ممل له فلو جن عبدا خطأ فلو شاء مولاه دفعه بها ويملكه
 ولها وان شاء فداه بارشها حالاً فان مات العبد قبل
 ان يجازيها بطل حق المجني عليه وان بعد ما اختار الفداء
 لا يبطل فان فداه مجني فالحكم كذلك وان جن جنابيتين
 دفعهما فيقسمان بنسبة حقوقهما او فداه بارشهما فان عا
 او وبه او اعنفه او دبرة او استولد با غير عالم بها ضمن الاقل
 من قيمته ومن الارش وان عالما بها ضمن الارش كما لو علق
 عنقه بقل زيد او رجا او شتمه ففعل وان قطع عبدا حر عمدا

فدفع

في الناحس على الركاب في الاصح كالوامر صتيبا ~
 يستسك على الدابة بتسيرا فوطئت انسانا فالت لا يرجع
 عاقلة الصبي بما غرموا من الدية على الامر وكذا لو ناول
 الصبي سلا حافقلا - احدا وكذا الحكم في نخسها ومعا فائد
 او سائق وان نخسها شيء منصوب في الطريق فالضمان
 على من نخسه ولا فرق بين كون الناحس صبيا او بالغ

في الناحس على الركاب في الاصح كالوامر صتيبا ~
 يستسك على الدابة بتسيرا فوطئت انسانا فالت لا يرجع
 عاقلة الصبي بما غرموا من الدية على الامر وكذا لو ناول
 الصبي سلا حافقلا - احدا وكذا الحكم في نخسها ومعا فائد

في الناحس على الركاب في الاصح كالوامر صتيبا ~
 يستسك على الدابة بتسيرا فوطئت انسانا فالت لا يرجع
 عاقلة الصبي بما غرموا من الدية على الامر وكذا لو ناول
 الصبي سلا حافقلا - احدا وكذا الحكم في نخسها ومعا فائد

فدفع اليه فاعنفه فسرى فالعبد صليح بكفاية وان لم
 يكن اعنفه برة على سيده فيقا او يعفى وكذا لو كان القا
 حرا فصالح المقتوع على عبده ودفعه اليه فان اعنفه ثم سرى
 فهو صليح بها وان لم يعنفه وسررى رة واقتد وان جن
 ما ذون مديون خطا فاعنفه غير عالم بها ضمن لرب الدين
 الاقل من قيمته ومن دينه ولو لي بكفاية الاقل من قيمته
 ومن ارشها ولو ولدت ما ذونة يتباع معها في دينها
 ولو جنت لا يدفع في جنابها ولو افرح ان زيد احمر
 عبده فقتل ذلك العبد ولو المرفح خطا فلا شيء له وان قال
 معنق قلت اخا زيد قبل عني وقال زيد بل عبده فالقول
 للمعنق وان قال المولى لامة اعنفها قطعت يدك قبل
 العنق وقالت بل عبده فالقول بما وكل ما نال منها الا
 اجماع والغلة وعند حجة لا يضمن الا شاة بغيره برة
 اليها ولو امر عبدا محجورا وصتي صبيا بقتل رجل فقتله فالدية
 على عاقلة القاتل ورجعوا على العبد بعد عنفه لا على الصبي الامر
 ولو كان مأمورا العبد مثله دفع السيد القاتل او فداه ان
 كان خطأ او المأمور صغيرا ولا يرجع على الامر في الحال و
 يجب ان يرجع عليه بعد عنفه بالاقل من قيمته ومن الفداء و
 ان كان عمدا او المأمور كبير اقص وان قتل عبدا حرين لكل
 منها وليان فعفا احد ويؤكل منها دفع نصفه الى الاخرين
 او فدى بدية لها وان قتل احدهما عمدا والاخر خطأ فعفا

فان ذنبا في القود صارت بغيره لكل واحد
 فان ذنبا في القود صارت بغيره لكل واحد

في الناحس على الركاب في الاصح كالوامر صتيبا ~
 يستسك على الدابة بتسيرا فوطئت انسانا فالت لا يرجع
 عاقلة الصبي بما غرموا من الدية على الامر وكذا لو ناول
 الصبي سلا حافقلا - احدا وكذا الحكم في نخسها ومعا فائد

في الناحس على الركاب في الاصح كالوامر صتيبا ~
 يستسك على الدابة بتسيرا فوطئت انسانا فالت لا يرجع
 عاقلة الصبي بما غرموا من الدية على الامر وكذا لو ناول
 الصبي سلا حافقلا - احدا وكذا الحكم في نخسها ومعا فائد

في الناحس على الركاب في الاصح كالوامر صتيبا ~
 يستسك على الدابة بتسيرا فوطئت انسانا فالت لا يرجع
 عاقلة الصبي بما غرموا من الدية على الامر وكذا لو ناول
 الصبي سلا حافقلا - احدا وكذا الحكم في نخسها ومعا فائد

في الناحس على الركاب في الاصح كالوامر صتيبا ~
 يستسك على الدابة بتسيرا فوطئت انسانا فالت لا يرجع
 عاقلة الصبي بما غرموا من الدية على الامر وكذا لو ناول
 الصبي سلا حافقلا - احدا وكذا الحكم في نخسها ومعا فائد

في الناحس على الركاب في الاصح كالوامر صتيبا ~
 يستسك على الدابة بتسيرا فوطئت انسانا فالت لا يرجع
 عاقلة الصبي بما غرموا من الدية على الامر وكذا لو ناول
 الصبي سلا حافقلا - احدا وكذا الحكم في نخسها ومعا فائد

اصد وليتي العمد فدى بدية لوليتي اخطا ونصفها لاحد
 ولي العمد او دفع اليهم بقسمونه اثلاثا عولا وعندهما اربعا
 من اربعة وان قتل عبد لاثنتين فربالهما فغضا احدهما بطل
 الكل وقال لا يدفع العاني نصف نصيبه الى الآخر ولا يدفع
 ربع البدية وقيل محمد مع الامام **فصل** دية العبد قيمة فان
 كانت قدر دية اكر او اكثر نقصت عن دية اكر عشرة دراهم
 وكذا لو كانت قيمة الامة كدية اكر او اكثر وفي الغصب
 القيمة بالغية ما بلغت وما قدر من دية اكر قدر من قيمة الرقيق
 ففي بده نصف قيمة ولا يراى على خمسة آلاف الامة ومن
 قطع يد عبده فاعقق فسر اقتض منه ان كان وارثه سيده
 فقط والافلا وعند محمد لا قصاص اصلا وعليه رش البدي
 وما نقصت الى حين العتق ومن قال لعبده احدا حرقتني
 فبين في احدهما فاشهد له وان قتل امة دية حر وقيمة عبد
 ان القاتل واحد وان قتل كل واحد فقيمة العبد ومن
 قتل عبدا فاني عبدا فان شاعده دفع اليه واخذ قيمته او امسكه
 ولا شئ له وعندنا ان امسكه فله ان يقتله نقصا **فصل**
 وان جنى مذبذرا ولم ضمن السيد الاقل من القيمة ومن
 الارش فان جنى اخرى شاكر ولي الثانية ولي الاولى
 في القيمة ان دفع اليه بقضا والا فان شاء اتبع ولي
 الاولى وان شاء اتبع المولى وعندنا يتبع الاولى بكل حال
 وان اعقق المذبذرو قد ضنى جنابا لا يلزم الامة واحدة

وان اقر المذبذبة خطأ لا يلزم شئ في احوال ولا بعد عتقه
باب غضب العبد والصبي والمذبذبة واجنابة في ذلك ولو
 قطع سبدي عبده فغضب فمات من القطع في يد الغاصب
 ضمن قيمته مقطوعا وان قطع سيده يده عند الغاصب فمات
 برئ الغاصب ولو غضب مذبذبة فمات في يده ضمن ولو
 غضب مذبذبة في عند غاصبه ثم عند سيده او بالعكس ضمن
 سيده قيمة لما ورجع بنصفها على الغاصب ودفعه الى رب
 الاولى في الصورة الاولى ثم رجوعه ثانيا عليه وعند محمد
 لا يدفع ولا يرجع ثانيا وفي الصورة الثانية يدفع ولا يرجع
 ثانيا بالاجماع والقن في الفصلين كالمذبذبة انه يدفع
 وفي المذبذبة دفع القيمة وعلم تكرار الرجوع والدفع كما في المذبذبة
 اختلافا واتفاقا ولو غضب رجل مذبذبتين جنى عنده
 في كل منهما غم سيده فقيمة لما ورجع بها على الغاصب و
 دفع نصفها الى ولي الاولى ورجع به ثانيا اتفاقا وقبل فيه
 خلاف محمد ومن غضب صبي اقر فمات في يده فدية او
 جنى فلا شئ عليه وان بصاعقة او نهش جية فعلى عاقلة
 دية ولو قتل صبي عبدا مودعا عنده ضمن عاقلة وان اكل
 طعاما واتلف مالا او دعه عنده فلا ضمان خلافا لابي حنيفة
 ولو ادع عند عبد مذبذبة فاستمكه ضمن بعد العتق لاني
 احوال خلافا له والاقراض والاعارة كاللايداع فيها والمراد
 بالصبي العاقل وفي غير العاقل ضمن المال ايضا بالاتفاق

باب غضب العبد والصبي والمذبذبة واجنابة في ذلك ولو
 قطع سبدي عبده فغضب فمات من القطع في يد الغاصب
 ضمن قيمته مقطوعا وان قطع سيده يده عند الغاصب فمات
 برئ الغاصب ولو غضب مذبذبة فمات في يده ضمن ولو
 غضب مذبذبة في عند غاصبه ثم عند سيده او بالعكس ضمن
 سيده قيمة لما ورجع بنصفها على الغاصب ودفعه الى رب
 الاولى في الصورة الاولى ثم رجوعه ثانيا عليه وعند محمد
 لا يدفع ولا يرجع ثانيا وفي الصورة الثانية يدفع ولا يرجع
 ثانيا بالاجماع والقن في الفصلين كالمذبذبة انه يدفع
 وفي المذبذبة دفع القيمة وعلم تكرار الرجوع والدفع كما في المذبذبة
 اختلافا واتفاقا ولو غضب رجل مذبذبتين جنى عنده
 في كل منهما غم سيده فقيمة لما ورجع بها على الغاصب و
 دفع نصفها الى ولي الاولى ورجع به ثانيا اتفاقا وقبل فيه
 خلاف محمد ومن غضب صبي اقر فمات في يده فدية او
 جنى فلا شئ عليه وان بصاعقة او نهش جية فعلى عاقلة
 دية ولو قتل صبي عبدا مودعا عنده ضمن عاقلة وان اكل
 طعاما واتلف مالا او دعه عنده فلا ضمان خلافا لابي حنيفة
 ولو ادع عند عبد مذبذبة فاستمكه ضمن بعد العتق لاني
 احوال خلافا له والاقراض والاعارة كاللايداع فيها والمراد
 بالصبي العاقل وفي غير العاقل ضمن المال ايضا بالاتفاق

فإذا وجبت الثلث فما دونه كان في سنة واحدة وما زاد عام الدين
يجب في السنة الثالثة وان كانت العاقلة أصغر الرزق فما أخذ
من الرزاقهم في ثلث سنين فان وجبت الرزاقهم في كل سنة
أخذ منها الثلث وان خرجت في كل سنة أشهر أخذ منها الثلث
وفي كل شهر حصته وعلى من لا يملك صلاته يؤخذ في كل سنة
الثلث كيف ما خرج لان الرزاق لهم كالعطية لا الهبة

ولذلك اهل الديوان اذا لم يتبع الديوان للدينه بضم الباء
اقرب الرتبة اليهم بضم الهمزة وهو موقوف الى رأى الامام
هو اعلم بذلك احقر

واهل الديوان هم الذين لهم رزق في بيت المال وفي زمانه
يهم اهل العسكر كل رتبة ديوان على حدة وذلك لان العسكر
كانوا يتنصرون ما سبب منها الغاية والولاء والحلف
وعرف ذلك ويقو على ذلك من رتبهم في كل عام على عرض
ودون الدواوين صار التنصير بالديوان فاهل كل
ديوان ينصير بعضهم بعضا وان كانوا من قبائل متفرقة
احقر

فان خرجت ثلث عطايا اقل واكثر اخذ منها ومن لم يملك
يكن منهم عاقلة قبيلة يؤخذ منهم في ثلث سنين من بيت المال
كل واحد ثلثة دراهم واربعه كل سنة درهم او درهم وثلث
لا يزيد هو الاصح وقبل في كل سنة ثلثة دراهم واربعه
فان لم يتسع القبيلة لذلك ضمت اليهم اقرب القبائل نسباً
على رتب العصابات والعاقلة كاحدم وان كان ممنه
يتنصرون باخرى او احلف فعاقلة اهل حرفته او حليفه
وعاقلة المعقود ومولى المولاة مولاه وعاقلة وعاقلة
ولم يلا عنه عاقلة امه فان ادعاه الاب بعد ما عطلوا عنه
رجعوا على عاقلة بما غرموا وانما تعقل العاقلة ما وجب
بفسق القصد فلا تعقل جناية عمد ولا جناية عمد ولا مالزم

الارض منها فهو على صاحب الارض كتاب المعاقلة
اي جمع معقولة وهي الدينه والعاقلة من يؤدتها وهم اهل
الديوان ان كان القائل منهم يؤخذ من عطاياهم في ثلث سنين
فان خرجت ثلث عطايا اقل واكثر اخذ منها ومن لم يملك
يكن منهم عاقلة قبيلة يؤخذ منهم في ثلث سنين من بيت المال
كل واحد ثلثة دراهم واربعه كل سنة درهم او درهم وثلث
لا يزيد هو الاصح وقبل في كل سنة ثلثة دراهم واربعه
فان لم يتسع القبيلة لذلك ضمت اليهم اقرب القبائل نسباً
على رتب العصابات والعاقلة كاحدم وان كان ممنه
يتنصرون باخرى او احلف فعاقلة اهل حرفته او حليفه
وعاقلة المعقود ومولى المولاة مولاه وعاقلة وعاقلة
ولم يلا عنه عاقلة امه فان ادعاه الاب بعد ما عطلوا عنه
رجعوا على عاقلة بما غرموا وانما تعقل العاقلة ما وجب
بفسق القصد فلا تعقل جناية عمد ولا جناية عمد ولا مالزم

بصلح
الارض منها فهو على صاحب الارض كتاب المعاقلة
اي جمع معقولة وهي الدينه والعاقلة من يؤدتها وهم اهل
الديوان ان كان القائل منهم يؤخذ من عطاياهم في ثلث سنين
فان خرجت ثلث عطايا اقل واكثر اخذ منها ومن لم يملك
يكن منهم عاقلة قبيلة يؤخذ منهم في ثلث سنين من بيت المال
كل واحد ثلثة دراهم واربعه كل سنة درهم او درهم وثلث
لا يزيد هو الاصح وقبل في كل سنة ثلثة دراهم واربعه
فان لم يتسع القبيلة لذلك ضمت اليهم اقرب القبائل نسباً
على رتب العصابات والعاقلة كاحدم وان كان ممنه
يتنصرون باخرى او احلف فعاقلة اهل حرفته او حليفه
وعاقلة المعقود ومولى المولاة مولاه وعاقلة وعاقلة
ولم يلا عنه عاقلة امه فان ادعاه الاب بعد ما عطلوا عنه
رجعوا على عاقلة بما غرموا وانما تعقل العاقلة ما وجب
بفسق القصد فلا تعقل جناية عمد ولا جناية عمد ولا مالزم

بصلح او باعتراق الا ان يصدقوه ولا اقل من نصف عشر
الدينه بل ذلك على الجاني ولا يدخل النسا والصبيان في العقار
ولا يعقل مسلم عن كافر ولا بالعكس ويعقل الكافر عن الكافر وان
اختلفا لم ينكح ان لم تكن العداوة بين الملتين ظاهرة كما
اليهود مع النصارى وان لم يكن للذوق عاقلة فالدينه في
ماله ثلث سنين والمسلم يعقل عنه بيت المال وقيل كالذمي
وان جنى جنى جنى عبد خطأ فعلى العاقلة كتاب الوصايا
الوصية عليك مضاف الى ما بعد الموت وهي مستحقة بعبادة
الثلث ان كان الورثة اغنياء او يستغنون بانفسائهم
والا فتركها احب ولا تصح بازاد على الثلث ولا القائل بما
ولا الورثة الا باجازة الورثة وتصح بالثلث للاجبي وان
لم يحزوا وتصح من الثلث للمسلم للذمي وبالعكس وتصح
للجمل وبه ان كان بينهما وبين ولادته اقل من ستة اشهر
ولا تصح البتة له وان اوصى بائنة ونهت الوصية والا فتركها
ولا بد في الوصية من القبول ويغير بعد موت الموصي ولا
اعتبار بالرد والقبول في حياته وبه تحك الا ان يموت الموصي له
بعد موت الموصي ولا اعتبار بالرد والقبول في حياته وبه تحك
الا ان يموت الموصي له بعد موت الموصي قبل القبول فانه
يملكها وتصير لورثته ولا تصح من صبي ولا مكاتب وان
ترك وفاء والوصية مؤخره عن الدين فلا تصح من كيط
تركة بآله الا ان يبرأه الغماء والموصي ان يرجع في وصية

بصلح او باعتراق الا ان يصدقوه ولا اقل من نصف عشر
الدينه بل ذلك على الجاني ولا يدخل النسا والصبيان في العقار
ولا يعقل مسلم عن كافر ولا بالعكس ويعقل الكافر عن الكافر وان
اختلفا لم ينكح ان لم تكن العداوة بين الملتين ظاهرة كما
اليهود مع النصارى وان لم يكن للذوق عاقلة فالدينه في
ماله ثلث سنين والمسلم يعقل عنه بيت المال وقيل كالذمي
وان جنى جنى جنى عبد خطأ فعلى العاقلة كتاب الوصايا
الوصية عليك مضاف الى ما بعد الموت وهي مستحقة بعبادة
الثلث ان كان الورثة اغنياء او يستغنون بانفسائهم
والا فتركها احب ولا تصح بازاد على الثلث ولا القائل بما
ولا الورثة الا باجازة الورثة وتصح بالثلث للاجبي وان
لم يحزوا وتصح من الثلث للمسلم للذمي وبالعكس وتصح
للجمل وبه ان كان بينهما وبين ولادته اقل من ستة اشهر
ولا تصح البتة له وان اوصى بائنة ونهت الوصية والا فتركها
ولا بد في الوصية من القبول ويغير بعد موت الموصي ولا
اعتبار بالرد والقبول في حياته وبه تحك الا ان يموت الموصي له
بعد موت الموصي ولا اعتبار بالرد والقبول في حياته وبه تحك
الا ان يموت الموصي له بعد موت الموصي قبل القبول فانه
يملكها وتصير لورثته ولا تصح من صبي ولا مكاتب وان
ترك وفاء والوصية مؤخره عن الدين فلا تصح من كيط
تركة بآله الا ان يبرأه الغماء والموصي ان يرجع في وصية

بصلح او باعتراق الا ان يصدقوه ولا اقل من نصف عشر
الدينه بل ذلك على الجاني ولا يدخل النسا والصبيان في العقار
ولا يعقل مسلم عن كافر ولا بالعكس ويعقل الكافر عن الكافر وان
اختلفا لم ينكح ان لم تكن العداوة بين الملتين ظاهرة كما
اليهود مع النصارى وان لم يكن للذوق عاقلة فالدينه في
ماله ثلث سنين والمسلم يعقل عنه بيت المال وقيل كالذمي
وان جنى جنى جنى عبد خطأ فعلى العاقلة كتاب الوصايا
الوصية عليك مضاف الى ما بعد الموت وهي مستحقة بعبادة
الثلث ان كان الورثة اغنياء او يستغنون بانفسائهم
والا فتركها احب ولا تصح بازاد على الثلث ولا القائل بما
ولا الورثة الا باجازة الورثة وتصح بالثلث للاجبي وان
لم يحزوا وتصح من الثلث للمسلم للذمي وبالعكس وتصح
للجمل وبه ان كان بينهما وبين ولادته اقل من ستة اشهر
ولا تصح البتة له وان اوصى بائنة ونهت الوصية والا فتركها
ولا بد في الوصية من القبول ويغير بعد موت الموصي ولا
اعتبار بالرد والقبول في حياته وبه تحك الا ان يموت الموصي له
بعد موت الموصي ولا اعتبار بالرد والقبول في حياته وبه تحك
الا ان يموت الموصي له بعد موت الموصي قبل القبول فانه
يملكها وتصير لورثته ولا تصح من صبي ولا مكاتب وان
ترك وفاء والوصية مؤخره عن الدين فلا تصح من كيط
تركة بآله الا ان يبرأه الغماء والموصي ان يرجع في وصية

بصلح او باعتراق الا ان يصدقوه ولا اقل من نصف عشر
الدينه بل ذلك على الجاني ولا يدخل النسا والصبيان في العقار
ولا يعقل مسلم عن كافر ولا بالعكس ويعقل الكافر عن الكافر وان
اختلفا لم ينكح ان لم تكن العداوة بين الملتين ظاهرة كما
اليهود مع النصارى وان لم يكن للذوق عاقلة فالدينه في
ماله ثلث سنين والمسلم يعقل عنه بيت المال وقيل كالذمي
وان جنى جنى جنى عبد خطأ فعلى العاقلة كتاب الوصايا
الوصية عليك مضاف الى ما بعد الموت وهي مستحقة بعبادة
الثلث ان كان الورثة اغنياء او يستغنون بانفسائهم
والا فتركها احب ولا تصح بازاد على الثلث ولا القائل بما
ولا الورثة الا باجازة الورثة وتصح بالثلث للاجبي وان
لم يحزوا وتصح من الثلث للمسلم للذمي وبالعكس وتصح
للجمل وبه ان كان بينهما وبين ولادته اقل من ستة اشهر
ولا تصح البتة له وان اوصى بائنة ونهت الوصية والا فتركها
ولا بد في الوصية من القبول ويغير بعد موت الموصي ولا
اعتبار بالرد والقبول في حياته وبه تحك الا ان يموت الموصي له
بعد موت الموصي ولا اعتبار بالرد والقبول في حياته وبه تحك
الا ان يموت الموصي له بعد موت الموصي قبل القبول فانه
يملكها وتصير لورثته ولا تصح من صبي ولا مكاتب وان
ترك وفاء والوصية مؤخره عن الدين فلا تصح من كيط
تركة بآله الا ان يبرأه الغماء والموصي ان يرجع في وصية

بصلح او باعتراق الا ان يصدقوه ولا اقل من نصف عشر
الدينه بل ذلك على الجاني ولا يدخل النسا والصبيان في العقار
ولا يعقل مسلم عن كافر ولا بالعكس ويعقل الكافر عن الكافر وان
اختلفا لم ينكح ان لم تكن العداوة بين الملتين ظاهرة كما
اليهود مع النصارى وان لم يكن للذوق عاقلة فالدينه في
ماله ثلث سنين والمسلم يعقل عنه بيت المال وقيل كالذمي
وان جنى جنى جنى عبد خطأ فعلى العاقلة كتاب الوصايا
الوصية عليك مضاف الى ما بعد الموت وهي مستحقة بعبادة
الثلث ان كان الورثة اغنياء او يستغنون بانفسائهم
والا فتركها احب ولا تصح بازاد على الثلث ولا القائل بما
ولا الورثة الا باجازة الورثة وتصح بالثلث للاجبي وان
لم يحزوا وتصح من الثلث للمسلم للذمي وبالعكس وتصح
للجمل وبه ان كان بينهما وبين ولادته اقل من ستة اشهر
ولا تصح البتة له وان اوصى بائنة ونهت الوصية والا فتركها
ولا بد في الوصية من القبول ويغير بعد موت الموصي ولا
اعتبار بالرد والقبول في حياته وبه تحك الا ان يموت الموصي له
بعد موت الموصي ولا اعتبار بالرد والقبول في حياته وبه تحك
الا ان يموت الموصي له بعد موت الموصي قبل القبول فانه
يملكها وتصير لورثته ولا تصح من صبي ولا مكاتب وان
ترك وفاء والوصية مؤخره عن الدين فلا تصح من كيط
تركة بآله الا ان يبرأه الغماء والموصي ان يرجع في وصية

المخبر.

المختر فان كان في الصحة من كل المال وان في مرض الموت
من ثلثه والمضاف للموت من الثلث وان كان في الصحة
ومرض صح منه كالصحة فالخير في مرض الموت والمحاباة
والكفارة والمنة وصيته في اعتبارها فان اعتق وحلبي و
ضاف الثلث عنها فالمحاباة اولى ان قدمت وبما سواه
ان اخرت وان اعتق بين محابايتين فنصف للاولى
ونصف بين العتق والاخيرة وان حلبي بين عتقين
فنصف للمحاباة ونصف للعتقين وعندما العتق اولى
في جميع فان اوصى بان يعتق عنه هذه المائة بعد فملك
منها درهم بطلت الوصية وعندما يعق بباقي ولو كان
العتق حجج باقية اجماعا وبطل الوصية يعق عنه ولو وصى
بعد سده فدفع بها وان فدى فلا ولو اوصى زيد بثلث
ماله وترك عبدا فادعى زيد عتقه في الصحة والوارث عتقه
في المرض فالقول للوارث ولا شيء لزيد الا ان يفضل الثلث
عن قيمته او يبرهن على دعواه ولو ادعى رجل على الميت دينه
والعبد اعتاقه في صحته وصدقهما الوارث سعى العبد في قيمته
وتدفع الى الزوم وعندما لا يسع وان اجتمعت وصايا وضاف
الثلث عنها قدمت الفرائض وان اخرجها فان تساوت في
الفرضية وغير باقية مائدة وقبل تقدم الزكاة على الحج وقبل
بالعكس ويقدم الحج والزكاة على الكفارة في القفل والظهار
واليمين والكفارة على صدقة الفطر وصدقة الفطر على

١٥
 و
 سوا
 صور
 الى
 ن
 ولى
 ملك
 ن
 قربة
 منى
 ش
 فم
 ثلث
 سنا
 عية
 وضا
 فى
 قبل
 ظها

لانه لا يلحق الفسخ ان كان الحياة اقوى لانه في ضمنه عقد المعاونة لكن ان
 وجد العقد اولاً وهو لا يتم الا بعد دفع ثمن الحياة فكل
 من ضمنه حتى يوفى العقد بخلاف مثله فان الوصية بعد موت من ماتت بالانقضاء
 لا تبطل فيه العقد فان الوصية بعد الموت وانما هو في ظاهره على الموت ومن
 مقدم على حق الوصية وحق الموطن اجماعاً فخرج بالوصية عن كونها طالت الوصية
 كما اذا باع الوصية او اوارثت بعد موته بان ظهر على الموت
 كما اذا باع الوصية بعد موته بان ظهر على الموت
 وقدا وصى بعض العبد ببيع العبد بدينه در رحم الله

فانه بالعداء
 كما ان من ضمنه الوصية در
 حقيقة ثلث ما يقع من الزكاة بعد العقد والوارث يكره لان مدعاه العقد
 في المرض وهو وصية ايضا لكنه مقدم على الوصية ثلث المال
 فكان منكراً والقول للثمن مع اليقين
 در رحم الله

اذا كان يكون ثلث المال زابداً على على قيمة العبد فيفقد الوصية لزيد فما
 زاد الثلث على القيمة مثلاً ان قيمة العبد تكون درهما والثلث ثلث
 درهم فثلث الثلث اربعون درهما فانعطى لزيد عشرة دراهم من
 لان الاقرار بالدين اقوى ولهذا يعتبر من كل المال في جميع الاحوال وهو
 ليس بوصية من المريض والاقرار بالعقود في المرض بمنزلة الوصية
 حتى اغتبر من الثلث والاقرار بالعقود في المرض بمنزلة الوصية
 يبطل العقد اصلاً لكنه بعد الوقوع لا يتم الا انقضاء من فقضاه ان
 معنى بايجاب السعاية در رحم الله

قوله الى ابي ابي سلمة ثمرة الخلاف في ان اوصى لغيره من بني عم
فمن شرط الاسلام اعتبار الاتصال بعلى ربه دون ابي طالب لان
عليه ادرك الاسلام واسم ايضا يحل في ابي طالب فانه اوصى الاسلام
ولم يسلم ومن لم يشترط اشتراك الوصية في الوصية ولا على ربه مع اولاد
ابي طالب ولا يدخل فيه اولاد عبد المطلب لانه لم يدرك الاسلام

الاصح وان اوصى بحجة الاسلام اجماعا من رجل من بلده
راكبان وقت النفقة والافق حيث نفي وان خرج حاقا
فان في الطريق واوصى ان يخرج عنه حج عنه من بلده وعند
من حيث مات استخسانا وعلى هذا خلاف اذا مات احاج
عن غيره في الطريق **باب الوصية لا تقارب** وغيره جار
الانسان ملاصقة وعندنا من يسكن محلة ويجتمع مجدا
ويستوي فيه الساكن والمالك والذكر والانثى والمسلم و
الذي وصده من نوزورهم حرم من امرأه وقتنه من هو
زوج ذات رحم حرم منه يسوى في ذلك الحر والعبد والاقرب
والابعد واقارب واقرباؤه وذوو قرابة وارحام وذوو
ارحام وانساب الاقرب فالاقرب من كل ذي رحم حرم منه
ولا يدخل فيه الولدان والولد وفي الجذر واتبان وان لم يكن
له ذورهم حرم بطلت ويكون للابن فصاعدا وعندنا
من ينسب الى ابي سلمة في الاسلام بان اسلم او ادرك
الاسلام وان لم يسلم من له عمان وخالان الوصية لعنه

ومن له عم وخالان نصف الوصية لعنه ونصفها بين خالته
وان لم يعم فقط فنصفها له وان عم وعمه وخال وخالته فالوصية
لعم والعم على السواء وعندنا الوصية لكل على التسوية في جميع
ذلك واسل الرجل زوجته وعندنا من يعولهم وتصيهم نفقة في الارث
والا هل من ابنته وابنه وجدة من اهل بيته واهل بيته من يسب
اليمن جهة الاب وجنسه اهل بيته والوصية لبني فلان
هو

القسم من مات ابوه قبل الاسلام ولا يورثه
لا يورثه على شيء من رجل كان او امرأة التي
ماتت عنها زوجها

هو اب صلب للذكور خاصة وعندنا ووراثه عن الامام
يدخل الاناث ايضا وورثته فلان للذكر مثل حظ الانثيين و
تولد فلان للذكر والانثى على السواء ولا يدخل اولاد الابن
عند وجود اولاد الصلب ويدخلون عند عدمهم دون اولاد
البنات وان اوصى لبني فلان ويوا بوقيد لا يحصون في
باطلة وان لا ينامهم او عبا منهم او زمانهم او ارحامهم للمعنى
والفقير منهم والذكر والانثى ان كانوا يحصون والفقراء منهم
خاصة ان كانوا لا يحصون وتواليه في من اعقهم في الصبي
او المرض ولا وادهم ولا يدخل مولى الموالاة ولا مولى المولى
الا عند عدمهم وتطل ان كان له معقون واقرب اثنان
في الوصايا كما لو ارثت **باب الوصية بالخزنة** والسكنى والتمرة

تصح الوصية بخزنة عبده وسكنى داره وبغلة واحدة معينة
وابدا فان خرج ذلك من الثلث سلم الى الموصي له والافق
الدار ونهايا في العبد يورث له ويورث له فاذا مات الموصي له
رذت الى ورثة الموصي وان مات في حياة الموصي بطلت و
من اوصى له بغلة الدار او العبد لا يجوز له السكنى والاستخدام
في الاصح والامن اوصى له بالخزنة والسكنى ان يورثه
اوصى له بتمرة بستانه فمات وفيه ثمرة فله هذه فقط وان زاد
ابدا فليس وما يستقبل وان اوصى بغلة بستانه فله الموجود
وما يستقبل وان اوصى بصوف غنم او لبنا او اولادها فله
ما يوجد من ذلك عند موته فقط قال ابدا ولم يقل **باب وصية**

والفرق ان الغنم ياتي عليك المحدث من الا
الغنم على ما كان عليه من الا
ان يورث ما في بطونها من الاولاد
ما في غنم من الاغنام من الا
على غنم من الاغنام من الا
لهم يورث الموصي ذلك

قوله الى ابي ابي سلمة ثمرة الخلاف في ان اوصى لغيره من بني عم
فمن شرط الاسلام اعتبار الاتصال بعلى ربه دون ابي طالب لان
عليه ادرك الاسلام واسم ايضا يحل في ابي طالب فانه اوصى الاسلام
ولم يسلم ومن لم يشترط اشتراك الوصية في الوصية ولا على ربه مع اولاد
ابي طالب ولا يدخل فيه اولاد عبد المطلب لانه لم يدرك الاسلام

ووصى الابن اصق بال صغير من جده فان لم يوص الاب
فابكر كلاب **فصل** شهد الوصيان ان الميت وصى الى
زيد معهما لا تقبل الا ان يدعيه زيد وكذا الوشهد ابنا الميت
ولغت شهادة الوصيين بال للصغير وكذا الكبير في مال الميت
وصحت له في غيره وعند ما تصح للكبير في الوصيين وشهادة
الوصي على الميت جائزة لانه ولو بعد العزل وان لم يجز في
لو شهد رجلان للآخريين بدين الف على ميت والا حزان
لما عتله صحت خلافا لهما ولو شهد كل فريق للآخريين
الف لا تصح ولو شهد احد الفريقين للآخريين جارية والآخري
له بوصية بعد صحت وان شهد الآخري بوصية ثلث لا تصح **كتاب**
اختفى هو من لم يذكر وفرج فان بال من احد ما اعتبره وان
منها اعتبر السابق وان استويا في سبق فهو مشكل ولا اعتبار
بالكمية خلافا لهما فاذا بلغ فان ظهر بعض علامات الرجال
من نبات حية او قدرة على الجماع او اقله كاحتمام الرجل بجل
وان ظهر بعض علامات النساء من حيض وجبل وانكسار
ثدي ونزول لبن فيه وتكس من الوطئ فلزارة وان لم
يظهر شيء او تعارضت فمشكل قال محمد لا شكل قبل البلوغ
فاذا بلغ فلا شكل واذا ثبت الاشكال اخذ فيه بالاحوط
فبصلي بقتاع ويقف بين صفى الرجال والنساء فلو وقف
في صفهم بعيد من لاصقه من جانبيه ومن بخدائه من خلفه
وان في صفهم اعاد هو ولا يلبس حريرا ولا حليا ويلبس

المخيط

لان وصية بال صغير من جده فان لم يوص الاب
فابكر كلاب

لان وصية بال صغير من جده فان لم يوص الاب
فابكر كلاب

لان وصية بال صغير من جده فان لم يوص الاب
فابكر كلاب

لان وصية بال صغير من جده فان لم يوص الاب
فابكر كلاب

المخيط في احواله ولا يكشف عند رجل ولا المرأة ولا الخلو
غيره من رجل وامرأة ولا يسهل فربا حرم ولا يجتنب رجل
لا امرأة بل تتناع له امة تحته من ماله ان كان له مال والا فمن
بيت المال ثم يتابع فان مات قبل ظهور حاله لا يغسل بل يتم
ولا يكفن في خمسة اثواب ولا يحضر بعد ما سبق غسل رجل
ولا امرأة وندب سجيته قبره ويوضع الرجل محاملي الامام ثم
هو ثم المرأة ان صلى عليهم جملة ولا يغسل النصبين من الميراث
عند الامام فلو مات ابو عنه وعن ابن فلان ستمائة و
سهم وعند الشيعي نصف النصبين وهو ثلثة من مبعوة
عند ابيس وخمسة من اثني عشر عند حمدة ولو قال سبعة كل عبد
له حرا وكل امة له حرة لا يعق مالم يستين ولو قال بعد نكاحه
انا ذكرا وانثى لا يقبل وقبله يقبل **مسائل** كتابه الاخرس
وايماؤه بما يعرف به اقراره بخواتم زوج وطلاق وبيع وشراء
ووصية وقود عليه وله كالبصاة ولا يجز بقذف ولا غيره
معقل اللسان ان امتد به ذلك وعلمت اشارته فهو
لاخرس والا فلا والكتابة من الغياب ليست بحجة قالوا
الكتابة اما متبين مرسوم وهو كالنطق في الغياب والخاص
واما متبين غير مرسوم كالكتابة على الجدار واوراق الشجر
وينوي فيه واما غير متبين كالكتابة على الهواء والماء ولا عبرة
به واذا اختلطت الكتابة بغيره اقل منها حرقى واكل والا فلا
توكل حالة الاختيار وتجرى عند الاضطرار واذا حرق الشجر

لان وصية بال صغير من جده فان لم يوص الاب
فابكر كلاب

لان وصية بال صغير من جده فان لم يوص الاب
فابكر كلاب

لان وصية بال صغير من جده فان لم يوص الاب
فابكر كلاب

لان وصية بال صغير من جده فان لم يوص الاب
فابكر كلاب

الشاة المملو بدم وزال دمه فاحذ منه مرة حار وحرق
 كالغسل وجعل السلطان اخراج لرب الارض جازي
 العشر وتودع الاراضي المملوكة الى قوم ليعطوا اخراج جازي
 ولو نوى قضاء رمضان ولم يعين عن اتي يوم صبح ولو من
 رمضان فلما في الاصح وكذا في قضاء الصلوة لو نوى ظهرا
 عليه مثلا ولم ينو اقل ظهرا وظهر يوم كذا وقبل يصبح
 فيها ايضا ولو ابتلع الصائم بزق غيره فان كان جسيما لم يفسد
 الكفارة والافلا وقتل بعض الحاج عذري ترك الحج ومن
 قال لامرأة عند شابين توزن من شدي فقالت شدم اعطاهما
 لا ينعقد النكاح بينهما لم يقل قبول كرم ولو قال لها خويشتن
 رازي من كذا انبدي فقالت كذا انبدم فقال بغير فتم ينعقد
 ولو قال لرجل دخر خويشتن رازي من كذا انبدي
 فقال داسم لا ينعقد ولو منع المرأة زوجها من الدخول
 عليها وهو يسكن معها في بيها كانت نائفة ولو سكن في
 بيت الغصب فامتنعت منه فلا ولو قالت لا اسكن مع امك
 واريد بيتا على حدة فليس لها ذلك ولو قالت مرا طلاق
 ده فقال دادة كبر او كبر او دادة بادران نوى يقع والا
 فلا ولو قال دادة است او كره است يقع وان لم ينو ولو قال
 دادة انك لا يقع وان نوى ولو قال دتي مرا شايديت اياي
 او تم عمر لا يقع الا بالنية ولو قال لها جلد زنا كن فهو
 اقرار بالطلاق الثلاث ولو قال جلد خويشتن كن فلا ولو

في قوله الشاة المملو بدم وزال دمه فاحذ منه مرة حار وحرق
 في قوله السلطان اخراج لرب الارض جازي
 في قوله العشر وتودع الاراضي المملوكة الى قوم ليعطوا اخراج جازي
 في قوله ولو نوى قضاء رمضان ولم يعين عن اتي يوم صبح ولو من
 في قوله رمضان فلما في الاصح وكذا في قضاء الصلوة لو نوى ظهرا
 في قوله عليه مثلا ولم ينو اقل ظهرا وظهر يوم كذا وقبل يصبح
 في قوله فيها ايضا ولو ابتلع الصائم بزق غيره فان كان جسيما لم يفسد
 في قوله الكفارة والافلا وقتل بعض الحاج عذري ترك الحج ومن
 في قوله قال لامرأة عند شابين توزن من شدي فقالت شدم اعطاهما
 في قوله لا ينعقد النكاح بينهما لم يقل قبول كرم ولو قال لها خويشتن
 في قوله رازي من كذا انبدي فقالت كذا انبدم فقال بغير فتم ينعقد
 في قوله ولو قال لرجل دخر خويشتن رازي من كذا انبدي
 في قوله فقال داسم لا ينعقد ولو منع المرأة زوجها من الدخول
 في قوله عليها وهو يسكن معها في بيها كانت نائفة ولو سكن في
 في قوله بيت الغصب فامتنعت منه فلا ولو قالت لا اسكن مع امك
 في قوله واريد بيتا على حدة فليس لها ذلك ولو قالت مرا طلاق
 في قوله ده فقال دادة كبر او كبر او دادة بادران نوى يقع والا
 في قوله فلا ولو قال دادة است او كره است يقع وان لم ينو ولو قال
 في قوله دادة انك لا يقع وان نوى ولو قال دتي مرا شايديت اياي
 في قوله او تم عمر لا يقع الا بالنية ولو قال لها جلد زنا كن فهو
 في قوله اقرار بالطلاق الثلاث ولو قال جلد خويشتن كن فلا ولو

قالت

قالت له كابين تراخيدم مرا جيك باز دار فان طلقها
 سقط المهر والا فلا وتو قال العبد بامالك اولامته انا عبدك
 لا يعق ولودعي لا فعل فقال بر من سو كذا است كذا ابن
 كارتكم فموا اقرار باليمين بالله نعم وان قال بر من سو كذا
 لا يصدق وكذا الوفاق مرا سو كذا حانة است كذا ابن كارتكم
 وتو قال المشتري للبائع بعد البيع بها بازده فقال البائع
 بدم يكون فسخي البيع العفا المتنازع لا يخرج من بدني
 البدم كالمير من المدعي ولا يصح قضاء القاضي في عمار ليس
 في ولايته واذا قضى القاضي في حادثة ببينة ثم قال رجعت عن
 قضائي او بدلي غير ذلك او وقعت في تبليس اليهود او اطلت
 حكلي وخذلك لا يعتبر والقضاء ماض ان كان بعد دعوى
 صحيحة وشهادة مستقيمة ومن له على آخر حق فمات ما سأل
 عنه فاقرة وهم يرونه ويسمعونوه ونولا يراهم صحته شهادتهم
 عليه وان سمعوا كلامه ولم يرونه فلا وتو بيع عفا وبعض
 اقارب البائع حاضر يعلم البيع وسكت لا يسمع دعواه بعده
 وتو وبنت امرأة هربا من زوجها ثم ماتت فطلب اقاربها
 المهر وقالوا كانت البنت في مرض موتها وقال بل في صحتها
 فالقول له ولو اقر بحق ثم قال كنت كاذبا فيما اقررت حلف
 المقر ان المقر لم يكن كاذبا فيما اقرت ولست بمطبل فمات دعي
 عليه عند ايسر به يفتي والاقارب ليس سبب للملك وتو قال

في قوله قالت له كابين تراخيدم مرا جيك باز دار فان طلقها
 في قوله سقط المهر والا فلا وتو قال العبد بامالك اولامته انا عبدك
 في قوله لا يعق ولودعي لا فعل فقال بر من سو كذا است كذا ابن
 في قوله كارتكم فموا اقرار باليمين بالله نعم وان قال بر من سو كذا
 في قوله لا يصدق وكذا الوفاق مرا سو كذا حانة است كذا ابن كارتكم
 في قوله وتو قال المشتري للبائع بعد البيع بها بازده فقال البائع
 في قوله بدم يكون فسخي البيع العفا المتنازع لا يخرج من بدني
 في قوله البدم كالمير من المدعي ولا يصح قضاء القاضي في عمار ليس
 في قوله في ولايته واذا قضى القاضي في حادثة ببينة ثم قال رجعت عن
 في قوله قضائي او بدلي غير ذلك او وقعت في تبليس اليهود او اطلت
 في قوله حكلي وخذلك لا يعتبر والقضاء ماض ان كان بعد دعوى
 في قوله صحيحة وشهادة مستقيمة ومن له على آخر حق فمات ما سأل
 في قوله عنه فاقرة وهم يرونه ويسمعونوه ونولا يراهم صحته شهادتهم
 في قوله عليه وان سمعوا كلامه ولم يرونه فلا وتو بيع عفا وبعض
 في قوله اقارب البائع حاضر يعلم البيع وسكت لا يسمع دعواه بعده
 في قوله وتو وبنت امرأة هربا من زوجها ثم ماتت فطلب اقاربها
 في قوله المهر وقالوا كانت البنت في مرض موتها وقال بل في صحتها
 في قوله فالقول له ولو اقر بحق ثم قال كنت كاذبا فيما اقررت حلف
 في قوله المقر ان المقر لم يكن كاذبا فيما اقرت ولست بمطبل فمات دعي
 في قوله عليه عند ايسر به يفتي والاقارب ليس سبب للملك وتو قال

سورة النور
التي فيها
الآيات
التي فيها

لاخر وكلتكم سبع هذا صكت صار وكيل او من وكل امرأه
بطلاق نفسها لا يملك غزلها ولو قال لاخر وكلتكم بكذا
على اني متى عزلتكم فانت وكيلي فطريق غزل ان يقول عزلتكم
ثم عزلتكم ولو قال كلما عزلتكم فانت وكيلي فطريقه ان يقول
ان رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلتكم عن المنحة ونقض بدل
الصديق قبل الفرق شرطان كان ديناً بدين والآفل ومن
ادعى على صبي داراً فصاح به ابو على مال الصبي فان كان له
بينه جاز الصلح ان كان بمنزل القيمة او اكثر بما يتعاب فيه وان
لم يكن له بينة او كانت غير عادلة لا يجوز ومن قال لا يتبلى
ثم برهن صحح ولذا لو قال لا تنهاده في هذه القضية ثم شهد
ولكلام الذي ولأه الخليفة ان يقطع انساناً من طريق اجادة
ان لم يضر بالمارة ومن صادرة السلطان ولم يعين بيع
ماله فباع ما له نفذ ولو خوف امرأه بالضرب حتى وهبت مهرها
منه لا تصح البتة ان قدر على الضرب وان اكرهها على اخلع ففعلت
بيع الطلاق ولا يجب المال ولو احوالت انساناً بالمهر على الزوج
ثم وهبت من الزوج لا تصح البتة وان اكرهها ومن اتخذ ثيراً
او بالوعة في داره فبهرتها حايط جاره وطلب تحويله لا يحجر
عليه وان سقط اكلها بطنه لا يضمنه ومن عمر دار زوجته باذنها
فالعمارة لها والنفقة دين له عليها وان عمها بالمال اذنها فالعمارة
لها وهو مبرع وان عمر ثلثها بالمال اذنها فالعمارة له ومن اخذ
غيره لفرقة انسان من يده فلا ضمان على الساربع ومن

في يده
كان لا يضمن ما بين يدي كمن الشرا
ان لا يضمن دارها
لا يضمن ثمنها من الله
كانت قبل العمارة له

سورة النور
التي فيها
الآيات
التي فيها

التي فيها
الآيات
التي فيها

في يده مال انسان فقال السلطان ادفعه الي والافطعت
يدك او ضربتكم خمسين سوطاً لا يضمن لو دفع ولو وضع في
الصخرة بمخلد البصيرة حمار وحش وسمي عليه وجاء في الغدو
وجد احمار حمر وحاشنا لا ياكل اكل ويكره من الشاة اكلها وخصية
والشاة والذكر والغدة والمرارة والدم المسفوح واللقاص
ان يقرض مال الغائب والطفل والفقير ولو كانت حشفة البتة
ظاهرة من رآه ظنه تحتها ولا يقطع جلدة ذكره الا بمشفة جاز
ترك خنائه وكذا شيخ اسلم وقال اهل البصر لا يطبق اختبار ووقت
اختبار غير معلوم وقيل سبع سنين ولا يجوز ان يصل على غير الانثى
والملأكة صلوة الله عليهم اجمعين لا يطبق التسع ولا الاعطاس باسم
الشيخ كجامل وكذا فظ القرآن ان يجتم في اربعين يوماً **كتاب**
الفرائض يبدأ من تركه الميت تجهيزه ودفعه بلا اصراف ولا تقصير
ثم تقضي ديونه ثم نفق وصاياه من ثلث ما بقي بعد الدين ثم يقسم
الباقى بين ورثته ويستحق الارث بنسب ونكاح وولاء و
ويبدأ باصحاب الفرائض ثم بالعصبات النسبية ثم بالمعقوق ثم عصبته
ثم الرد ثم ذوى الارحام ثم مولى المولاة ثم المقر له بنسب لم يثبت
ثم الموصى له باكثر من الثلث ثم بيت المال وبموجب الارث الرق
والقتل كامة واخلاق الملتين واخلاق الدارين حقيقة او
حكماً والجمع على توريثهم من الرجال عشرة الاب وابوه والابن و
ابنه والاخ وابنه والعم وابنه والزوجة ومولى النعمة ومن النساء

في يده مال انسان فقال السلطان ادفعه الي والافطعت
يدك او ضربتكم خمسين سوطاً لا يضمن لو دفع ولو وضع في
الصخرة بمخلد البصيرة حمار وحش وسمي عليه وجاء في الغدو
وجد احمار حمر وحاشنا لا ياكل اكل ويكره من الشاة اكلها وخصية
والشاة والذكر والغدة والمرارة والدم المسفوح واللقاص
ان يقرض مال الغائب والطفل والفقير ولو كانت حشفة البتة
ظاهرة من رآه ظنه تحتها ولا يقطع جلدة ذكره الا بمشفة جاز
ترك خنائه وكذا شيخ اسلم وقال اهل البصر لا يطبق اختبار ووقت
اختبار غير معلوم وقيل سبع سنين ولا يجوز ان يصل على غير الانثى
والملأكة صلوة الله عليهم اجمعين لا يطبق التسع ولا الاعطاس باسم
الشيخ كجامل وكذا فظ القرآن ان يجتم في اربعين يوماً **كتاب**
الفرائض يبدأ من تركه الميت تجهيزه ودفعه بلا اصراف ولا تقصير
ثم تقضي ديونه ثم نفق وصاياه من ثلث ما بقي بعد الدين ثم يقسم
الباقى بين ورثته ويستحق الارث بنسب ونكاح وولاء و
ويبدأ باصحاب الفرائض ثم بالعصبات النسبية ثم بالمعقوق ثم عصبته
ثم الرد ثم ذوى الارحام ثم مولى المولاة ثم المقر له بنسب لم يثبت
ثم الموصى له باكثر من الثلث ثم بيت المال وبموجب الارث الرق
والقتل كامة واخلاق الملتين واخلاق الدارين حقيقة او
حكماً والجمع على توريثهم من الرجال عشرة الاب وابوه والابن و
ابنه والاخ وابنه والعم وابنه والزوجة ومولى النعمة ومن النساء

في يده مال انسان فقال السلطان ادفعه الي والافطعت
يدك او ضربتكم خمسين سوطاً لا يضمن لو دفع ولو وضع في
الصخرة بمخلد البصيرة حمار وحش وسمي عليه وجاء في الغدو
وجد احمار حمر وحاشنا لا ياكل اكل ويكره من الشاة اكلها وخصية
والشاة والذكر والغدة والمرارة والدم المسفوح واللقاص
ان يقرض مال الغائب والطفل والفقير ولو كانت حشفة البتة
ظاهرة من رآه ظنه تحتها ولا يقطع جلدة ذكره الا بمشفة جاز
ترك خنائه وكذا شيخ اسلم وقال اهل البصر لا يطبق اختبار ووقت
اختبار غير معلوم وقيل سبع سنين ولا يجوز ان يصل على غير الانثى
والملأكة صلوة الله عليهم اجمعين لا يطبق التسع ولا الاعطاس باسم
الشيخ كجامل وكذا فظ القرآن ان يجتم في اربعين يوماً **كتاب**
الفرائض يبدأ من تركه الميت تجهيزه ودفعه بلا اصراف ولا تقصير
ثم تقضي ديونه ثم نفق وصاياه من ثلث ما بقي بعد الدين ثم يقسم
الباقى بين ورثته ويستحق الارث بنسب ونكاح وولاء و
ويبدأ باصحاب الفرائض ثم بالعصبات النسبية ثم بالمعقوق ثم عصبته
ثم الرد ثم ذوى الارحام ثم مولى المولاة ثم المقر له بنسب لم يثبت
ثم الموصى له باكثر من الثلث ثم بيت المال وبموجب الارث الرق
والقتل كامة واخلاق الملتين واخلاق الدارين حقيقة او
حكماً والجمع على توريثهم من الرجال عشرة الاب وابوه والابن و
ابنه والاخ وابنه والعم وابنه والزوجة ومولى النعمة ومن النساء

في يده مال انسان فقال السلطان ادفعه الي والافطعت
يدك او ضربتكم خمسين سوطاً لا يضمن لو دفع ولو وضع في
الصخرة بمخلد البصيرة حمار وحش وسمي عليه وجاء في الغدو
وجد احمار حمر وحاشنا لا ياكل اكل ويكره من الشاة اكلها وخصية
والشاة والذكر والغدة والمرارة والدم المسفوح واللقاص
ان يقرض مال الغائب والطفل والفقير ولو كانت حشفة البتة
ظاهرة من رآه ظنه تحتها ولا يقطع جلدة ذكره الا بمشفة جاز
ترك خنائه وكذا شيخ اسلم وقال اهل البصر لا يطبق اختبار ووقت
اختبار غير معلوم وقيل سبع سنين ولا يجوز ان يصل على غير الانثى
والملأكة صلوة الله عليهم اجمعين لا يطبق التسع ولا الاعطاس باسم
الشيخ كجامل وكذا فظ القرآن ان يجتم في اربعين يوماً **كتاب**
الفرائض يبدأ من تركه الميت تجهيزه ودفعه بلا اصراف ولا تقصير
ثم تقضي ديونه ثم نفق وصاياه من ثلث ما بقي بعد الدين ثم يقسم
الباقى بين ورثته ويستحق الارث بنسب ونكاح وولاء و
ويبدأ باصحاب الفرائض ثم بالعصبات النسبية ثم بالمعقوق ثم عصبته
ثم الرد ثم ذوى الارحام ثم مولى المولاة ثم المقر له بنسب لم يثبت
ثم الموصى له باكثر من الثلث ثم بيت المال وبموجب الارث الرق
والقتل كامة واخلاق الملتين واخلاق الدارين حقيقة او
حكماً والجمع على توريثهم من الرجال عشرة الاب وابوه والابن و
ابنه والاخ وابنه والعم وابنه والزوجة ومولى النعمة ومن النساء

في يده مال انسان فقال السلطان ادفعه الي والافطعت
يدك او ضربتكم خمسين سوطاً لا يضمن لو دفع ولو وضع في
الصخرة بمخلد البصيرة حمار وحش وسمي عليه وجاء في الغدو
وجد احمار حمر وحاشنا لا ياكل اكل ويكره من الشاة اكلها وخصية
والشاة والذكر والغدة والمرارة والدم المسفوح واللقاص
ان يقرض مال الغائب والطفل والفقير ولو كانت حشفة البتة
ظاهرة من رآه ظنه تحتها ولا يقطع جلدة ذكره الا بمشفة جاز
ترك خنائه وكذا شيخ اسلم وقال اهل البصر لا يطبق اختبار ووقت
اختبار غير معلوم وقيل سبع سنين ولا يجوز ان يصل على غير الانثى
والملأكة صلوة الله عليهم اجمعين لا يطبق التسع ولا الاعطاس باسم
الشيخ كجامل وكذا فظ القرآن ان يجتم في اربعين يوماً **كتاب**
الفرائض يبدأ من تركه الميت تجهيزه ودفعه بلا اصراف ولا تقصير
ثم تقضي ديونه ثم نفق وصاياه من ثلث ما بقي بعد الدين ثم يقسم
الباقى بين ورثته ويستحق الارث بنسب ونكاح وولاء و
ويبدأ باصحاب الفرائض ثم بالعصبات النسبية ثم بالمعقوق ثم عصبته
ثم الرد ثم ذوى الارحام ثم مولى المولاة ثم المقر له بنسب لم يثبت
ثم الموصى له باكثر من الثلث ثم بيت المال وبموجب الارث الرق
والقتل كامة واخلاق الملتين واخلاق الدارين حقيقة او
حكماً والجمع على توريثهم من الرجال عشرة الاب وابوه والابن و
ابنه والاخ وابنه والعم وابنه والزوجة ومولى النعمة ومن النساء

في يده مال انسان فقال السلطان ادفعه الي والافطعت
يدك او ضربتكم خمسين سوطاً لا يضمن لو دفع ولو وضع في
الصخرة بمخلد البصيرة حمار وحش وسمي عليه وجاء في الغدو
وجد احمار حمر وحاشنا لا ياكل اكل ويكره من الشاة اكلها وخصية
والشاة والذكر والغدة والمرارة والدم المسفوح واللقاص
ان يقرض مال الغائب والطفل والفقير ولو كانت حشفة البتة
ظاهرة من رآه ظنه تحتها ولا يقطع جلدة ذكره الا بمشفة جاز
ترك خنائه وكذا شيخ اسلم وقال اهل البصر لا يطبق اختبار ووقت
اختبار غير معلوم وقيل سبع سنين ولا يجوز ان يصل على غير الانثى
والملأكة صلوة الله عليهم اجمعين لا يطبق التسع ولا الاعطاس باسم
الشيخ كجامل وكذا فظ القرآن ان يجتم في اربعين يوماً **كتاب**
الفرائض يبدأ من تركه الميت تجهيزه ودفعه بلا اصراف ولا تقصير
ثم تقضي ديونه ثم نفق وصاياه من ثلث ما بقي بعد الدين ثم يقسم
الباقى بين ورثته ويستحق الارث بنسب ونكاح وولاء و
ويبدأ باصحاب الفرائض ثم بالعصبات النسبية ثم بالمعقوق ثم عصبته
ثم الرد ثم ذوى الارحام ثم مولى المولاة ثم المقر له بنسب لم يثبت
ثم الموصى له باكثر من الثلث ثم بيت المال وبموجب الارث الرق
والقتل كامة واخلاق الملتين واخلاق الدارين حقيقة او
حكماً والجمع على توريثهم من الرجال عشرة الاب وابوه والابن و
ابنه والاخ وابنه والعم وابنه والزوجة ومولى النعمة ومن النساء

سبع الامم واجدة والبنت وبنت الابن والاخت والزوجة و
 موالاة النعمة وتم ذوفرض وعصبة فذوفرض من ليههم مقدرة
 والسهام المقدرة في كتاب الله ثمة ستة النصف والربع والثمن
 والثلاثان والثلث والسدس فالنصف للبنت وبنت الابن
 عند عدمها وللأخت لابوين وللأخت لاب عند عدمها اذا
 الفردن وللزوج عند عدم الولد وولد الابن والربع له عند وجود
 احدهما وللزوجة وان تعدت عند عدمها والثمن لها عند
 وجود احدهما والثلاثان لكل اثنين فصاعدا من فرضهن النصف
 والثلث للام عند عدم الولد وولد الابن والثنتين من الاخوة
 والاخوة ولها ثلث ما يبقى بعد فرض احد الزوجين في زوج
 وابن او زوجة وابوين ولو كان مكان الاب فيهما جدها ثلث
 الجميع خلا لاليس وللاثنتين فصاعدا من ولد الام يقسم لذكورهم
 وانثاهم بالسوية والسدس للواحد منهم ذكرا وانثى وللأم عند
 وجود الولد وولد الابن والاثنين من الاخوة والاخوة
 وللأب مع الولد وولد الابن وكذا الجد الصحيح عند عدمه وهو
 من لا يدخل في نسبة الى الميت ام فان دخلت جده فاسد
 وللمدة الصحيحة وان تعدت مع الواحدة من بنات الضرب
 وللأخت لاب كذلك مع الأخت الواحدة لابوين **فصل**
 والعصبة بنفسه ذكر ليس في نسبة الى الميت انثى وهو يأخذ
 ما بقية الفرائض وعند الانفراد يحوز جميع المال واقر بهم جده الميت
 وهو الابن وابنه وان سفل ثم اصله وهو الاب واجد الصحيح وان

علام جدها به وهو الاخوة لابوين اولاب ثم بنوهم وان سفلوا ثم
 جده جده وهم الاعمام لابوين اولاب ثم بنوهم وان سفلوا ثم جده
 ابيه كذلك والعصبة بغيره من فرضه النصف والثلاثان يصرن
 عصبة باخوتهن ومن لا فرض لها واخواتها عصبة لا تصير عصبة
 به كالعمة وبنت الاخ والعصبة مع غيره الاخوة لابوين اولاب
 مع البنات او بنات الابن وذو الابوين من العصبة مقدمة على
 ذي الاب حتى ان الأخت لابوين مع البنت تحجب الاخ لاب وعصبة
 ولد الزنا وولد المملوكة مولى امه والاب مع البنت صاحب فرض
 وعصبة وآخر العصبات مولى العاتقة ثم عصبة على الترتيب المذكور
 فمن ترك اب مولاه وابن مولاه فله كل لاب مولاه وعند ليس
 للاب السدس والباقي للابن ولو كان مكان الاب جده فكل لابن
 اتفاقا ولو ترك جده مولاه واخا مولاه فأكبره اولى وعند ما يستوية
 والعصبة انما يأخذ ما فضل عن ذي الفروض فلو تركت زوجا
 واخوة لأم ولأم فالنصف للزوج والسدس للام والثلث للاخوة
 لأم ولا يشاركهم الاخوة لابوين وتسمى المشتركة والحجارية **فصل**
 حجب اكرام من متوفى في حق ستة الابن والاب والبنت والام
 والزوج والزوجة ومن عدلهم يحجب ما بعد بالاقرب وذو القرابة
 بنى القرابتين ومن يدلى بشخص لا يرث معه الا اولاد الام حيث
 يدخلون بها ويرثون معها وتحجب الاخوة بالابن وابنه وان سفل
 وبالأب واجد وعند ما لا تحجب الاخوة لابوين اولاب باجدل بقا
 سموة وهو كاخ ان لم تنقصه المقاسمة عن الثلث عند عدم ذي الفروض

رؤسهم وان كانوا جنسين او اكثر فمن عددهم من اثنين لو
كانت في المسئلة سدسان ومن ثلثة لو سدس وثلاث ومن
اربعة لو سدس ونصف ومن خمسة لو ثلث ونصف وسدس
ونصف او ثلثان وسدس فان كان مع الاول من لايرة عليه
اعطى فرضه من اقل خارجة ثم قسم الباقي على رؤسهم فان استقام
كزوج وثلث بنات والافان وافق ضرب وفق رؤسهم فيخرج
فرض من لايرة عليه كزوج وست بنات وان باين ضرب
كل رؤسهم فيه كزوج ومن بنات وان كان مع الثاني من لايرة
عليه قسم الباقي على مسئلة من رة عليه فان استقام كزوجة واربع
جدات وست اخوات لأم والأضرب جميع مسئلة فيخرج فرض
من لايرة عليه كاربع زوجات وتسع بنات وست جدات ثم
يضرب سهم من لايرة عليه في مسئلة من رة عليه وسهام من رة
عليه فيما بقي من خرج فرض من لايرة عليه ويصح بالاصول الآتية
فصل ذوالرحم قريب ليس بعصبة ولا ذى سهم ويرث كما يرث
العصبة عند عدم ذى السهم من الفرد منهم احرز جميع المال غير محمول
بقرب الدرجة ثم بقوة القرابة ثم يكون الاصل وارثا عند اتحاد
أكبره وان اختلفت فلقرابة الابصل الثلثان ولقرابة الأم الثلث
ثم يعبر التزويج في كل فريق كما لو الفرد وعند الاستواء في القرب و
القوة وأكبره للذكر مثل حظ الانثيين ويعبر ابدان الفروع ان
اتفقت الاصول وكذا ان اختلفت عند ايسر وعند محمد تؤخذ
الصفة من الاصول والعدد من الفروع ويقسم على اول بطن

[illegible]

وقع فيه الاختلاف ثم يجعل الذكور على حدة والانات على حدة
 فيقسم نصيب كل طائفة على اول بطن اختلف كذلك ان كان والا
 دفع حصته كل اصل الى اصله فزعمه ويقول محمد بن يحيى ويقدم جزا الميت
 وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن وان سفلن ثم اصله
 وهم الاجداد الفاسدون واجداد الفاسدات ثم جزء ابيه وهم
 اولاد الاخوات واولاد الاخوة لام وبنات الاخوة ثم جزء
 جده وهم العمات واخالات والاحوال والاعمام لام وبنات
 الاعمام ثم اولاد هؤلاء ثم جزء جد ابيه وهم عمات الاب والام
 وخالاتهما واخوالهما واعمام الاب لام واعمام الام وبنات
 اعمامها واولاد اعمام لام **فصل** والعزى والدمى اذا لم يعلم
 ايهما مات اولاً يقسم مال كل على ورثة الاجباء ولا يرث بعض
 الاموات من بعض وان اجتمع ابناء عم واحد ما خلا لام اعطى السدس
 وضامن اقساما الباقي عصوبة ولا يرث المحرم بالانكاح الساطلة
 وان اجتمع فيه قرابان لو انفرد في شخصين ورثا بهما يرث بهما
 وان كانت اجد بهما تجب الاخرى يرث بكما جنة ويوقف للمحل ^{الغريب}
 نصيب ابن واحد هو المخرج وعند ابنه نصيب ابنين فان خرج
 اكثره جتا ورث وان اقله **فصل** المناسبة ان يموت بعض
 الورثة قبل القسمة فتصح المسئلة الاولى ثم الثانية فان استقام
 نصيب الميت الثاني على مسئلة والا فاضرب وفق التصحيح
 الاول وان وافق نصيبه مسئلة والا فاضرب كل الثاني في الاول
 فاكما اصل من الضرب يخرج المسئلتين ثم اضرب سهام ورثة

الميت

الميت الاول في وفق التصحيح الثاني او في كل وسهام ورثة
 الميت الثاني في وفق ما في يده او في كل فخرج فهو نصيب كل
 فريق فان مات ثالث فاجعل المبلغ مكان الاول والثالث
 مكان الثاني وكذا تفعل ان مات رابع او خامس وهم جزا
حساب القرابض الفروض نوعان الاول النصف والنصف
 وهو الربع ونصف نصف وهو الثمن والثاني الثلثان ونصفها
 وهو الثلث ونصف نصفها وهو السدس فالنصف يخرج
 من اثنين والربع من اربعة والثمن من ثمانية والثلثان
 والثلث من ثلثة والسدس من ستة وان اختلف النصف
 بالنصف لنوع الثاني او بعضه فمن ستة والربع فمن اثني
 عشر والثمن فمن اربعة وعشرين واذا انكسر سهام فريق عليهم
 وباينت سهامهم عددهم فاضرب عددهم في اصل المسئلة كما ذكرنا
 واخوين وان وافق سهامهم عددهم فاضرب وفق عددهم
 في اصل المسئلة كما ذكرنا وستة اخوة وان انكسر سهام فريقين
 او اكثر وتماثلت اعداد رؤسهم فاضرب اعداد اعداد في اصل
 المسئلة كثلث بنات وثلثة اعمام وان تداخلت الاعداد
 فاضرب اكثرها في اصل المسئلة كاربعة زوجات وثلث جدات
 واثنى عشر عمما وان وافق بعض الاعداد بعضا فاضرب وفق
 احد ما في جميع الثاني والمبلغ في وفق الثالث ان وافق و
 الا فجميعه والمبلغ في الرابع كذلك ثم احاصل في اصل المسئلة
 كاربعة زوجات وخمس عشرة جدة وثمانى عشرة بنتا وستة

اعام وان تبانت الاعداد فاضرب كل احدى في جميع الثالث
ثم المبلغ في الثالث ثم المبلغ في الرابع ثم اخلص في اصل المسئلة
كامراتين وعشرين وست جذات وسبعة اعام وان كان
المسئلة عائلة فاضرب ما ضربته في الاصل فيه مع القول في
جميع ذلك **فصل** وتداخل العددين يعرف بان تخرج
الاقبل من الاكثر مرتين او اكثر فيخيه او تقسم الاكثر على الاقل
فيقسم قسمه صحيحه كالخمس مع العشرين وتوافقهما بان تنقص
الاقبل من الاكثر من الجانبين حتى يتوافقا في مقدار فان
توافقا في واحد فاما متباينان وان في اكثر فاما متوافقة
فان كان اثنين فاما متوافقان بالنصف وان ثلثة فاما
ثلث او اربعة فاما ربع هكذا الى العشرة وان في احد عشر
فجزء من احد عشر واهم جرا وان اردت معرفة نصيب كل
فريق من التصحيح فاضرب ما كان له من اصل المسئلة في
ما ضربت في اصل المسئلة فما خرج فهو نصيبه وكذا العمل في
معرفة نصيب كل فرد وان شئت فانسب سهام كل فريق
من اصل المسئلة الى عدد رؤسهم ثم اعط بمنزل تلك النسبة من
المضروب لكل فرد منهم وان اردت قسمه التركة بين الورثة
او الغرماء فانظر بين التركة والتصحيح فان كان بينهما موافقة
فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في وفق التركة ثم اقسم
اخلص على وفق التصحيح فما خرج فهو نصيب ذلك الوارث
وان لم يكن بينهما موافقة فاضرب سهام كل وارث في جميع

التركة

التركة ثم اقسم اخلص على جميع التصحيح فما خرج فهو نصيبه
وكذا العمل لمعرفة نصيب كل فريق وفي القسمة بين الغرماء
اجعل مجموع الديون كالتصحيح وكل دين كسائر وارث ثم اعمل
المعمل المذكور ومن صالح من الورثة او الغرماء على شئ منها
فاطرح نصيبه من التصحيح والديون واقسم الباقي على سهام من
بقي اوديونهم **قال الفقيه** هذا اخر ملحق بالاجر ولم ال في عدد
ترك شئ من مسائل الكتب الاربعة والتمس من الناظر فيه ان
اطلع على الاخذلان شئ منها ان يلحقه بحجة فان الانسان محل
النسيان وليكن ذلك بعد التامل في مظان تلك المسئلة فانه
ربما ذكرت بعض المسائل في بعض الكتب المذكورة في موضع
في غيره في موضع آخر فالتفت بذكرها في احد الموضعين ثم
الى زدت مسائل كثيرة من المداية ومن تجمع البحرين ولم ازد

شئنا من غير ما حتى يسهل الطلب
على من اشتبه عليه صحة شئ
محاليس في كتب الاربعة
والله حسبي ونعم
الوكيل

قد وقع الفراغ من تحرير هذه النسخة الشريفة والفوائد اللطيفة
بعون الله العلي العظيم على يد العبد الفقير قليل الحسنات كثير السيئات
الحاج الى رحمة ربه القمي رستم بن عبد الله عفا عنه العافي في اواخر
شهر محرم الحرام سنة اربع وخمسين وسبعين والالف

الماتون في الكفن بمنزلة البالغ
والطفل الذي لم يبلغ حد الشهوة
قالوا ان الكفن في كفن البالغ
وان كفن في ثوب واحد جاز

اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فان كن نسار فوق اثنتين فلهن
ثلثا ما ترك وان كانت واحدة فلها النصف ولا يورث لكل واحد منهما السدس
ما ترك ان كان له ولد فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فللمرأة الثلث فان كان
له اخوة فللمرأة السدس من بعد وصية يوصي بها او دين آباؤكم وابناؤكم لا تدرون
ايهم اقرب لكم نفقا فريضة من الله ان يكون عليكم حكمي ولكم نصف ما ترك ازواجكم
ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين
بها او دين ولهن الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد فان كان لكم ولد فلهن الثلث مما
تركتم من بعد وصية توصون بها او دين وان كان بلا رجل يورث كلالة او امرأة
ولها في او اخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث
من بعد وصية يوصي بها او دين غير مضار وصية من الله والله عليم حكيم



الحمد لله الذي لا يخل في نسيان
الحمد لله الذي لا يخل في نسيان
الحمد لله الذي لا يخل في نسيان

بسم الله الرحمن الرحيم رب تم بالخير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير البرية محمد وآله الطيبين الطاهرين
قال القاضي الامام شهاب الدين ابو حامد محمد بن احمد بن علي بن ابي طالب قدس
الله روحه ونور ضيقه اني كتبت في الغرائب اصلا مختصرا يهدي حفظه وفيه البيان
نصيب كل وارث من ارثه بما تطول فيه بالكتاب والكتاب وكثير اوراق الكتاب ليصير
المحقق في اختيار ضياء اقل من شهر ولا يحتاج الى تطويل الدهر فقد قال النبي عليه السلام
تعلموا القرآن في شهر وعلموا الناس فانه نصف العلم واقل علم ينفع من امتي ومني فهو
علم الغرائب **فصل** ببدء من تركه الميت بالتزويج والتكفين ثم قضاء الدين ثم تنفيذ
الوصايا ثم قسمة التركة بين ورثته **فصل** الارث يستحق ثلثة اشياء بالارث والارث والارث
والولاء **فصل** ويمنع عن الارث اربعة اشياء بالرق والقفل واختلاف الدينين
واختلاف الدارين **فصل** والوارثون ثلثة اصناف ذواتهم المعروفة في كتاب
الله تعالى والعصبات الذين ياخذون جميع ما بقي من ذوي السهام واذا انفردوا ياخذون
جميع المال وذو الارحام قريبات الميت من ليس بذى سهم ولا عصبه ولا يرثون معهم الا مع
الزوج والزوجة **فصل** ذوات السهام عشرة الاب والجد والجدات والابن والام
والجدات والزوجة والزوجة والاخت من ابي جهة كانت والاخ من الام **فصل** الميت
ثم الاب لثلثة احوال حال سيق الارث فيه بالفرض المحض وهو ان يكون للميت ابن او ابن
الابن وحال سيق بالتعصيب المحض وهو ان لا يكون للميت ولد ولا ولد الابن وحال
سيق بالفرض والتعصيب وهو ان يكون للميت بنت او بنت الابن والجد اب الاب كذلك
عند عدم الاب **فصل** الام لها حالان حاله لها ثلث وحالة لها سكر ولا يجزئها من
الثلث الى السك الا الولد او ولد الابن او الاثنان من الاخوة والاخوات فصاعدا
من ابي جهة كانت وللأم ايضا المسلمين ثلث ما بقي بعد فرض الزوج والزوجة لمن
ترك زوجا وابوين او زوجة وابوين **فصل** الزوج له حالان حاله له النصف وحالة له النصف
للاربع ولا تجزئ من النصف الى الربع الا الولد او ولد الابن **فصل** الزوج له حالان حاله له النصف
حالة لها الربع وحالة لها الثلث ولا تجزئ من الثلث الى الثلث الا الولد او ولد الابن **فصل**
الفروض المقررة في كتاب الله ثمانية الثلث والثلثان والسكس والنصف والربع

الرب العالمين والصلوة والسلام على خير البرية محمد وآله الطيبين الطاهرين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير البرية محمد وآله الطيبين الطاهرين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير البرية محمد وآله الطيبين الطاهرين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير البرية محمد وآله الطيبين الطاهرين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير البرية محمد وآله الطيبين الطاهرين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير البرية محمد وآله الطيبين الطاهرين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير البرية محمد وآله الطيبين الطاهرين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير البرية محمد وآله الطيبين الطاهرين

والثلث

والثلث فالثلث منها فرض الصنفين فرض الام اذا لم يكن للميت ولد ولا ولد الابن او
لم يكن اثنان من الاخوة والاخوات من ابي جهة كانت وفرض الاثنان من اولاد الام
فصاعدا كورثهم وانما هم سواء في الميراث **فصل** الثلثان منها فرض اربعة اصناف
فرض البنين وما فوقهما وفرض بنات الابن وما فوقهما عند عدم بنت العصب وفرض
الاختين من الاب والام وما فوقهما وفرض الاخوات من الاب والام وما فوقهما عند عدم
الاخ لا اب والاخت من الاب والام **فصل** السكس منها فرض سبعة اصناف
فرض الاب في حال السكس وهو اذا كان للميت ابن او ابن الابن وفرض الجد وهو
اب الاب كذلك عند عدم الاب وفرض الام في حال السكس وفرض الجدات السكس
وفرض واحد من اولاد الام السكس وفرض بنت الابن وبنت الابن مع بنت العصب
الواحدة السكس تكمل للثلثين وفرض الاخ من الاب والاخوات من الاب السكس
مع الاخ الواحدة من الاب والام تكمل للثلثين **فصل** النصف منها فرض ثلثة
اصناف فرض البنت الواحدة وفرض بنت الابن الواحدة عند عدم بنت العصب وفرض
الاخت الواحدة من الاب والام وفرض الاخ الواحدة من الاب عند عدم الاخ من الاب
والام وفرض الزوج في حال النصف الربع منها فرض الصنفين فرض الزوج في حال الربع
الثلث وفرض منها فرض الزوجة في حالة الثلث **فصل** في العصباء قال النبي
عليه السلام اقرب العصباء اوليهم بالميراث الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الاب ثم
الجد وان علا ثم الاخ من الاب والام ثم الاخ من الاب ثم ابن الاخ من الاب والام
وان سفل ثم ابن الاخ من الاب وان سفل ثم العم من الاب والام ثم الام من الاب
ثم ابن العم من الاب والام ثم ابن العم من الاب وان سفل ويقوم الاقرب فلا قرب
منهم على هذا الترتيب ثم مولى العاتقة فهو عصبته للمعتق والحرثة لا ترث بالولاء الا من
عتقها او عتيق عتيقها او مكاتبها او مكاتب مكاتبها او مديرا او مديرة مديرا او مديرة مديرة
الها معتقها او معتق معتقها خاصة **فصل** اربعة من الرجال يعصبون اربع من
النساء الابن يعصب اخته وابن الابن يعصب بنات الابن والاخ من الاب والام يعصب
اخته والاخ من الاب يعصب اخته وفي كل ذلك الذكر مثل حظ الانثيين **فصل**
ثم الاخوة من الاب والام غصبته مع البنا وبناة الابن وكذلك الاخوات من الاب

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير البرية محمد وآله الطيبين الطاهرين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير البرية محمد وآله الطيبين الطاهرين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير البرية محمد وآله الطيبين الطاهرين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير البرية محمد وآله الطيبين الطاهرين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير البرية محمد وآله الطيبين الطاهرين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير البرية محمد وآله الطيبين الطاهرين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير البرية محمد وآله الطيبين الطاهرين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير البرية محمد وآله الطيبين الطاهرين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير البرية محمد وآله الطيبين الطاهرين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير البرية محمد وآله الطيبين الطاهرين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير البرية محمد وآله الطيبين الطاهرين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير البرية محمد وآله الطيبين الطاهرين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير البرية محمد وآله الطيبين الطاهرين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير البرية محمد وآله الطيبين الطاهرين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير البرية محمد وآله الطيبين الطاهرين

ومن يسوي هؤلاء البنات اولاد من العصبية بنفوذ كورسهم بالميراث دون الاناث لقوله
عليه السلام الحقوا الفرائض باهلها فما بقية الفرائض فلا ولي عصبية ذكر **فصل** فاذا
اجتمع عدد من العصبية في الدرجة الواحدة قسم المال بينهم بالتسوية على عدد رؤسهم
لا على عدد ابائهم **باب الميراث** ولا اسقاط سنة لقولهم لا يرثون بالاب والابن الابن
والزوج والزوجة والاب والام والبنات وتسقط الحيات بالام والجداد بالاب والجدات
من جهة الاب بالاب واولاد الابن بالاب ويسقط الاخ والاخت من الاب والاخ من الام
والام وتسقط بنو الاعيان وبنو العليات بالابن وابن الابن والاب والجد وتسقط
الكهانة وسيم الاخوة والاخوات من الام بارية من الورثة بالاب والجد والولد وولد
الابن واذا استكملت البنات الثلث سقطت بنات الابن الا ان يكون معهم ابن الابن
او اسفل منهن ابن ابن الابن فيعصرهن واذا استكملت الاخوات من الاب والام الثلثين
سقطت الاخوات من الاب الا ان يكون معهن اخ لهن فيعصرهن ومن لا يرث بحال
لا يحج بحال ويقسم الفرائض من سبعة احوال اثنان وثلاثة واربع وستة وثمانية و
اثني عشر واربع وعشرين وكل فريضة فيها النصف فاصلا من اثنين وما فيها الثلث او الثلثان
من ثلثة والرابع من اربعة والسادس من ستة والثمن من ثمانية والسن من اثنى عشر والثلث
مع السدس من اربعة وعشرين **باب الميراث** وهو ان يزيد سهام الورثة على اصل الفريضة
فقال الفريضة الى اصلها ويدخل النقص على مجموعهم منه ام واختان لابي وام واختان لامي
فللام السدس والاختين لابي وام الثلثان وللأختين لامي الثلث اصل الفريضة من ستة
قد تقول السبعة زوج وام واختان لابي للزوج النصف وللام السدس والاختين لابي
الثلثان عالت سهيمن الى ثمانية منه زوج وام وثلاث اخوات متوفات تقول السبعة
منه زوج وام واختان لابي وام واختان لامي تقول السبعة واما اثنى عشر فتقول الى
ثلثة عشر في زوج وابوين وبنات وتقول السبعة عشر في زوج وابوين وبنات وبنات
الابن وقد تقول السبعة عشر في زوج وام واختين لابي واختين لامي واما اربعة وعشرون
فتقول السبعة وعشرين في زوج وابوين وبنات في المسئلة المخرجة **باب الرثة**
وهو عند الميراث افضل المال عن ذوي السهام ولم يكن هناك عصبية فانه يرث على كل
في سهم بقدر سهمه الا على الزوج والزوجة فانه لا يرث عليهما شي لانهما اجنبيان ياخذان

والربع

فرضها

فرضها وبما ان وهو قول الامام بن وهب وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما ان الرثة
يقع على سهم واحد وعلى سهمين وعلى ثلثة اسهم وعلى اربعة اسهم وعلى خمسة اسهم
ولا يجاوز على ذلك فجعل الاصل من السهام التي يقع الرثة عليها بالاختصار **بيان**
مسائل الرثة منها البنت الواحدة ترث جميع المال نصفه بالفرض ونصفه بالرد على سهم واحد
وبنتان ترثان جميع المال بالفرض والرد على سهمين والام والاخ لام على ثلثة اسهم وبنت
وبنت الابن على اربعة اسهم وثلاث اخوات متوفات على خمسة اسهم **باب ذوي الارحام**
اولهم بالميراث اولاد البنات واولاد البنات لابن وان سفلن والجد كالبام وان علا
والجدة كالبام وان علت ثم بنات الاخوة واولاد الاخوات وان سفلوا ثم العمات
والاخوات والخالات والعلم من الام من ذوي الارحام ويقدم على ذلك الاقرب فالاقرب منهم في
الدرجة على ترتيب العصبية واذا استوت درجاتهم قسم المال بينهم المذكور من حظ الاثنين على
عدد رؤسهم على عدد ابائهم واربائهم واذا كان احد من يدلي الى الميت بعصبية او بنى سهم فهو
اولى بالميراث من الاخرين كبنت بنت الابن اولى من ابن بنت بنت لأم بنت صاحبة
الفرض وكبنت العم وابن العم وابن العم اولى من بنت العصبية ولو ترك عمه وخاله فلهما
الثلثان والخالة الثلث وفي العات المتوفات والاخوات المتوفيات والخالات المتوفيات
فاولهم من كان لابي وام من الاخرين لانه اقوى بالابوين **فصل** مولى الموالاة
يرث من ولاته وعاقده على ان يتواثا او يرث احد عا دون الآخر على ما شرطوا وهو آخر
الورثة ولا يرث مع اقارب الميت فان لم يكن فالحال كله بيت المال تمت الكتاب
بمعاون الله الملك الوهاب يا ربنا

حسن وسبعين والف

واخت لابي وام واخت لامي
للزوج النصف وللام السدس
والاختين لابي وام
واختين لامي
والاختين لامي
والاختين لامي
والاختين لامي

[illegible]

قد
سوار کانت عسکره او
دو کانت او او او او او
من او او او او او او
کان او او او او او او
حال او او او او او او
بیب علی او او او او او

[illegible]

وَيُدْفَعُ إِلَى صَاحِبِهِ وَلَيْسَ لَهُ فِي الزَّكَاةِ وَأَنْ تَطْفِئَ بِحَسَنَاتِهَا وَأَيضًا إِذَا اصْتَفَعَتْ لِقَاءَ اللَّهِ وَحَقَّ الْعِبَادَةُ
فِي عَيْنٍ وَقَدْ صَافَتْ عَنِ الْوَفَاءِ بِمَا يَقُومُ الْعِبَادَةُ لِاحْتِبَائِهِمْ مَعَ اسْتِغْنَاءِ اللَّهِ وَكَرَمِهِ وَقَفْصِيلِ
الْحَمَامِ أَنَّ الدِّينَ إِنْ كَانَ لِلْعِبَادَةِ فَالْبَاءُ يُؤَدُّ تَحْمِيلَ الْحِمْتِ إِنْ وَفَى بِهِ فَوَكَالٍ وَإِنْ لَمْ يَفِ فَإِنْ كَانَ
الْحَمَامِ أَنَّ الدِّينَ إِنْ كَانَ لِلْعِبَادَةِ فَالْبَاءُ يُؤَدُّ تَحْمِيلَ الْحِمْتِ إِنْ وَفَى بِهِ فَوَكَالٍ وَإِنْ لَمْ يَفِ فَإِنْ كَانَ

فقد انعم من العباد كما انعم الله على القصاص والقطيع والاروق
فقد اذاعه بواب القصاص والاروق في العبد في قطيع الاروق
فقد انعم من العباد كما انعم الله على القصاص والقطيع والاروق
فقد اذاعه بواب القصاص والاروق في العبد في قطيع الاروق

اي سدا بعد العصبات السنية باردة على ذوى الفروض النسبية لبقا قرانهم بعد اخذ فريتهم دون
 ذوى الفروض السنية لانه لا رة على الزوجين كما مر اذا قرابة لها بغذا ففروضها بعد اخذ فريتهم
 اي غير ذى النسبة من ذوى الفروض السنية لانه لا رة على الزوجين كما مر اذا قرابة لها بغذا ففروضها بعد اخذ فريتهم
 عدم الردة لانها ذوى الفروض النسبية بذوى الارحام وهم الذين لم رة وليوا العصب
 ولا ذوى سهم وانما رة واعن الردة لان اصحاب الفرائض النسبية اقرب الى الميت واعن درجة
 منهم ثم مولى الموالاة اي عند عدم هؤلاء المذكورين يبداء في جميع الميراث بمولى الموالاة ان لم يوجد
 احد الزوجين وان وجد يبداء به ايضا لكن في الباقي من فرضه كذا ذكر في الفرائض العثمانية
 وصورة مولى الموالاة شخص مولى النسب قال الاخ انت مولى ترثي اذا مت وتفضل على اذا
 جئت وقال الاخ قبلت فخذنا ليصير هذا العقد ويصير القابل وارثا عاقلا ويسمى المولى الموالاة
 وان كان الاخ ايضا مولى النسب قال الاول مثل ذلك وقوله ورث كل منهما صاحبه ففضل عنه
 وللمولى ان يرجع عن عقد الموالاة ما لم يفض عن مولاة وكان ابراهيم الخنجي يقول اذا سلم
 الرجل على يد رجل ثم والاه صح قال نعم الا انه الشرع ليس لاسلام على يد بشر طاعة صحة عقد
 الموالاة وانما ذكره فيه على سبيل العادة وكان الشيعي يقول لا ولاء الا ولاء العاقلة وانه اخذ
 ان في ربح وهو مذهب ابن ثابت رضوا ما ذهبنا اليه مذهب عمر وعنه ابن مسعود رضي الله عنهم
 وانما اخذ مولى الموالاة عن ذوى الارحام لقولهم ثم المولى بالنسبة على الغير حيث تقرر اقراره
 من ذلك الغير اذا مات المقر على اقراره يعني ان هذا المولى مؤخر في الارث على مولى الموالاة ومقدم
 على الموصى له بجميع المال واعتبر فيه بقوله الاول ان يكون الاقرار نسبي من المقر متفقنا لا اقراره
 بنسبة على غيره كما اذا قرر مولى النسب بانه اخوه فانه ينفصل اقراره على ابيه بانه ابنه انما
 يكون ذلك لا اقراره بنسبة بنسبة من ذلك الغير كما اذا لم يصدق بوجه في هذا النسب الثالث ان
 عوت المقر على اقراره وفوايد القيود ظاهرة اما الاول فلان اقراره بمولى النسبة اذا لم ينفصل
 تجمل بنسبة على غيره واشتمل على شرط الصحة او جوب ثبوت نسبه واندر اجماع في مذكره الورثة
 النسبة كان يقر بانه ابنه واما الله فانه اذا صدق بوجه في ذلك النسب ثبت اقراره على هذا
 الوجه بنسبة ابيه ايضا وكان المولى اذ لم يصدق بوجه في ذلك النسب فانه في ذلك جده فانه
 يكون عماله مندرجا فيما مضى ذكره واما الثالث فلانه اذا رجع المقر عن ذلك الاقرار لا يقدر قطعا
 فلا يثبت بالارث اصلا واذا جمعت هذه الصفات في المقر صار عندنا وارثا في المرتبة المذكورة

هذا هو المولى الموالاة
 وهو مولى النسب
 وهو مولى الفروض
 وهو مولى الارحام

وذلك

وذلك ان المقر في هذه الصورة كان مقاربا من النسب والحقاق المال بالارث لكن اقراره
 بالنسب باطل لانه تجمل بنسبة على غيره ولا اقراره على الغير عوى فلا يسبح ويقر اقراره بالمال صحيحا
 لانه لا يعدوه الا غيره اذ لم يكن له وارث معروف ثم الموصى له بجميع المال اي اذا عدم من تقدم
 ذكره يبداء به عن اوقلة بجميع المال فيكمل له وصيته لان منه غمنا اذ على الثلث كان لا اجل
 الورثة فاذا لم يوجد منهم احد فله عندنا ما عين له قطلا وانما اخذ عن ذلك المقر لبناء عاقل
 النوع فانه يخلو الموصى له ثم بيت المال اي اذ لم يوجد احد من المذكورين توضع الزكاة في بيت
 المال على انما مال ضائع قصار لجميع المسلمين فتوضع هناك وليس ذلك بطريق الارث
 بناء على انهم اخوة الايراق الذي اذ لم يكن له وارث يوضع ماله في بيت المال ولا ميراث للغير
 من الكفار ويشهد ايضا انه يسوي بين المذكورين الموثق من المسلمين في العطيبة وذلك لان المال
 تسوية بينهما في الموارث وعندنا في ان بيت المال ان كان مستقلا يقيم على ذوى الارحام والردة
 وان لم يستطع اولا على ذوى الفروض النسبية بنسبة في الفرض ثم يعرف ذوى الارحام ولا ميراث
 عندهم اصلا لمولى الموالاة ولا المقر بالنسبة على الغير ولا للموصى له بجميع المال كما يمتنع عليه
فصل المانع من الارث اربعة الاول الرق واذا كان كاملا كان كالقن او اونا **فصا**
 كالمكاتب والمذبر وام الولد وذلك لان الرقيق مطلق لا يملك المال بساير اسباب الملك فلا
 يملكه ايضا بالارث ولان جميع ما في يده من المال فهو لمولاه فلو ورثنا من اقرائه لوقع الملك
 لسيده فيكون تورثا لا جنى بلا سبب وانه باطل اجماعا ومعتق البعض عندنا يرجع بخلافه
 المملوك ما بقي عليه درهم في كل رقبته فلا يرث ولا يجب احد من ميراثه وعندنا هو في رث
 ويجب لمثله بمثله على ان العتق يخرجه عنده ضلانا فالما والقتل الذي يتعلق به وجوب القصاص
 او الكفارة اما القتل الذي يتعلق به وجوب القصاص فهو القتل عمدا وذلك بان يتقدم به بدمع
 او ما جرى مجراه في توقيف الاجزاء كالمخدر من الخشب او الحرق او موجبة للاثم والقصاص والكفارة
 فيه وعندنا ليس ومخدر اذا ضرب بما يقتل غالبا وان لم يكن مخدرا عظيم فهو ايضا عمدا واما
 القتل الذي يتعلق به وجوب الكفارة فهو ما شبه عمدا كان يتقدم به بما لا يقتل غالبا وجوبه
 على القولين معا الدية على العاقلة والاثم والكفارة ولا تود فيه واما خطا كان رمي الى
 الصيد فاصاب انسانا او انقلب عليه في النوم فقتله او وطئه دابة وهو راكبا او سقط من سطح
 عليه وسقط حجر من يده فمات فموجب الكفارة والدية على العاقلة ولا اثم فيه فعندنا يجرم القاتل

واما القتل الذي لا يوجب القصاص ولا الكفارة
 سقطت الصلح والتخلف مودة فلا يقع الميراث
 لانه كالبس بكلفين ففقد كما فعل

من دارين مختلفين اما المثال الاول فهو ظاهر لان الحزبي اذا دخل في دار الاسلام باحسان فهو
والذي في دار واحدة حقيقة لكنهما في دارين مختلفين حكما لان المستأمن من اهل دار الحرب
حكما لا يرى انه يمكن من الرجوع اليها ولا يمكن للاستدانة الاقامة في دارنا بخلاف الذي فلا
توارث بينهما بل اذ مات المستأمن يتوقف الميراث في دار الحرب لان حكم الامان
باق في حاله من جهة حق البصا لا لورثته فلا يصرف الميراث اليه كما اذا مات الذي ولا
وارث له على امر واما المثال الثاني فان حمل كاهل على ان الحربيين في داريهما المختلفتين اخرج عليه
من قبل اختلاف الدارين حقيقة فكان محققا ان يقدم على قوله وحكما ويحتاج الى ان يحاج بان
الكفر له واحدة فالكفار كلهم دون حقيقة مع انه يزعم ان كون الكفر له واحدة ام حكمي
لان الكفار على كل شيء حقيقة وذلك لا يقتضي كون ديارهم واحدة حقيقة بل حكما وان حمل على
ان الحربيين من دارين مختلفين حقيقة لكنهما في دار الاسلام بالاستئمان فاما في دار واحدة حقيقة
وفي دارين مختلفين لم يتجه عليه ما ذكرناه ويؤيد حمله على هذا المعنى انه قال من دارين مختلفين لا
في دارين وان كان الاولى ان يقول المستأمن بدل الحربيين فكان ترك هذا اللفظ
اشارة الى انه يمكن جعله لا للاختلافين والحاصل ان الحربيين المذكورين ان كانا في دار واحدة
كان الاختلاف في الدار حقيقة وان كانا في دارنا كان الاختلاف حكما فقط لاننا نخل كل واحد
منهما كانه في داره التي خرج منها اليها باحسان فلا يتوارثان في دار الاسلام الا اذا صار اهل داره
واذا كان الحربيان المستأمان من دار واحدة ثبت بينهما التوارث الما يرى ان المستأمنين
اذا كانوا من دار واحدة قبل شهادة بعضهم على بعض وان كانوا من دارين لم يقبل قتل التوارث
لان الشهادة والميراث في باب الولاية والدارنا مختلف باختلاف المنفعة الى العكس واختلاف

في دارين مختلفين اما المثال الاول فهو ظاهر لان الحزبي اذا دخل في دار الاسلام باحسان فهو
والذي في دار واحدة حقيقة لكنهما في دارين مختلفين حكما لان المستأمن من اهل دار الحرب
حكما لا يرى انه يمكن من الرجوع اليها ولا يمكن للاستدانة الاقامة في دارنا بخلاف الذي فلا
توارث بينهما بل اذ مات المستأمن يتوقف الميراث في دار الحرب لان حكم الامان
باق في حاله من جهة حق البصا لا لورثته فلا يصرف الميراث اليه كما اذا مات الذي ولا
وارث له على امر واما المثال الثاني فان حمل كاهل على ان الحربيين في داريهما المختلفتين اخرج عليه
من قبل اختلاف الدارين حقيقة فكان محققا ان يقدم على قوله وحكما ويحتاج الى ان يحاج بان
الكفر له واحدة فالكفار كلهم دون حقيقة مع انه يزعم ان كون الكفر له واحدة ام حكمي
لان الكفار على كل شيء حقيقة وذلك لا يقتضي كون ديارهم واحدة حقيقة بل حكما وان حمل على
ان الحربيين من دارين مختلفين حقيقة لكنهما في دار الاسلام بالاستئمان فاما في دار واحدة حقيقة
وفي دارين مختلفين لم يتجه عليه ما ذكرناه ويؤيد حمله على هذا المعنى انه قال من دارين مختلفين لا
في دارين وان كان الاولى ان يقول المستأمن بدل الحربيين فكان ترك هذا اللفظ
اشارة الى انه يمكن جعله لا للاختلافين والحاصل ان الحربيين المذكورين ان كانا في دار واحدة
كان الاختلاف في الدار حقيقة وان كانا في دارنا كان الاختلاف حكما فقط لاننا نخل كل واحد

من دارين مختلفين اما المثال الاول فهو ظاهر لان الحزبي اذا دخل في دار الاسلام باحسان فهو
والذي في دار واحدة حقيقة لكنهما في دارين مختلفين حكما لان المستأمن من اهل دار الحرب
حكما لا يرى انه يمكن من الرجوع اليها ولا يمكن للاستدانة الاقامة في دارنا بخلاف الذي فلا
توارث بينهما بل اذ مات المستأمن يتوقف الميراث في دار الحرب لان حكم الامان
باق في حاله من جهة حق البصا لا لورثته فلا يصرف الميراث اليه كما اذا مات الذي ولا
وارث له على امر واما المثال الثاني فان حمل كاهل على ان الحربيين في داريهما المختلفتين اخرج عليه
من قبل اختلاف الدارين حقيقة فكان محققا ان يقدم على قوله وحكما ويحتاج الى ان يحاج بان
الكفر له واحدة فالكفار كلهم دون حقيقة مع انه يزعم ان كون الكفر له واحدة ام حكمي
لان الكفار على كل شيء حقيقة وذلك لا يقتضي كون ديارهم واحدة حقيقة بل حكما وان حمل على
ان الحربيين من دارين مختلفين حقيقة لكنهما في دار الاسلام بالاستئمان فاما في دار واحدة حقيقة
وفي دارين مختلفين لم يتجه عليه ما ذكرناه ويؤيد حمله على هذا المعنى انه قال من دارين مختلفين لا
في دارين وان كان الاولى ان يقول المستأمن بدل الحربيين فكان ترك هذا اللفظ
اشارة الى انه يمكن جعله لا للاختلافين والحاصل ان الحربيين المذكورين ان كانا في دار واحدة
كان الاختلاف في الدار حقيقة وان كانا في دارنا كان الاختلاف حكما فقط لاننا نخل كل واحد

من دارين مختلفين اما المثال الاول فهو ظاهر لان الحزبي اذا دخل في دار الاسلام باحسان فهو
والذي في دار واحدة حقيقة لكنهما في دارين مختلفين حكما لان المستأمن من اهل دار الحرب
حكما لا يرى انه يمكن من الرجوع اليها ولا يمكن للاستدانة الاقامة في دارنا بخلاف الذي فلا
توارث بينهما بل اذ مات المستأمن يتوقف الميراث في دار الحرب لان حكم الامان
باق في حاله من جهة حق البصا لا لورثته فلا يصرف الميراث اليه كما اذا مات الذي ولا
وارث له على امر واما المثال الثاني فان حمل كاهل على ان الحربيين في داريهما المختلفتين اخرج عليه
من قبل اختلاف الدارين حقيقة فكان محققا ان يقدم على قوله وحكما ويحتاج الى ان يحاج بان
الكفر له واحدة فالكفار كلهم دون حقيقة مع انه يزعم ان كون الكفر له واحدة ام حكمي
لان الكفار على كل شيء حقيقة وذلك لا يقتضي كون ديارهم واحدة حقيقة بل حكما وان حمل على
ان الحربيين من دارين مختلفين حقيقة لكنهما في دار الاسلام بالاستئمان فاما في دار واحدة حقيقة
وفي دارين مختلفين لم يتجه عليه ما ذكرناه ويؤيد حمله على هذا المعنى انه قال من دارين مختلفين لا
في دارين وان كان الاولى ان يقول المستأمن بدل الحربيين فكان ترك هذا اللفظ
اشارة الى انه يمكن جعله لا للاختلافين والحاصل ان الحربيين المذكورين ان كانا في دار واحدة
كان الاختلاف في الدار حقيقة وان كانا في دارنا كان الاختلاف حكما فقط لاننا نخل كل واحد

والملك

والملك لان حكم الاسلام مجموع واما دار الحرب فهي دار الحرب القهر والغلبة فيها خلاف المنفعة و
الملك تبين الدارين فيهم وبقاها يقطع الولاية والتوارث وكذا اذا اخرجوا اليها
دارين كما ترى ولم يتوجه اليها لا يستأمن تاريخ الموت كافي العرفي وان كان مانعا
عن الميراث على الصحيح لذكره اياه آخر الكتاب **باب موقوف الفروض في حقيقة الفروض المقدرة**
ان سر لم ينعينه في باب الميراث المذكورة في كتاب الله ستة الاول النصف وقد ذكره
في ثلاثة مواضع فقال الله تعالى وان كانت واحدة في البنت واحدة فلها النصف وقال
ولكم نصف ما ترك ازواجهن لم يكن لهن ولد وقال يورث الوارث ما ترك فلها نصف ما ترك والى
نصف النصف وثم اربع المذكورة في موضعين حيث قال يورث الوارث ما ترك فلها نصف النصف
وهو الثمن وقد ذكره مرة واحدة فقال يورث الوارث ما ترك فلها نصف النصف وقال
ذكره في موضعين فقال يورث الوارث ما ترك فلها نصف النصف وقال يورث الوارث ما ترك
وفي حق الاخوات فان كانت اثنتين فلها الثلثان والخاص نصف الثلثين وهو الثلث
الذي ذكره في موضعين ايضا فقال يورث الوارث ما ترك فلها الثلث وقال يورث الوارث ما ترك
شركاء في الثلث والثالث نصف النصف الثلثين وهو السدس المذكور في ثلثة مواضع حيث
قال يورث الوارث ما ترك فلها الثلث وقال يورث الوارث ما ترك فلها الثلث وقال يورث
في حق وللاولاد والارواح اواخت فلكي واحد منهما السدس واصحاب هذه السهام التي تحقوا
سواء علم استحقاقهم لها بنص الكتاب او بغيره من الدلائل ومن اثني عشر نفر اربعة من الرجال
وسم الاب والجد الصحيح وهو اب الاب وان علما والاخ لام والزوج قدم الاب على الجد لكونه
محبوبا بالاب وكذا الجد الاخ لام اجماعا وتقدير على الزوج لان النسب اقوى في السبب
كما عرفت وثان من النساء وهن الزوجة والبنت الابن وان سقطت والاخت لاب
ام والاخت لاب والاخ لام والام والجددة الصحيحة وهي التي لا تدخل في نسبها اليه البنت جد
قدم الزوجة على البنت لانها اصل الولادة اذ منها يتولد الاولاد وليقع ذكرها في بيان ذكر الزوج
وقدم البنت على بنت الابن لكونها اقرب الى الميت منها ولان بنت الابن تقوم مقام البنت عند
عند ما اوجبت لاب وام عن بنت الابن لكونها بعد منها في القرابة وقد مر على الاخت لاب
لغة القرابة ولان الاخت لاب تقوم مقامها عند عدمها وتقديرها على الاخت لام لان قرابة الاب
اقوى من قرابة الام وتقدير الاخت لام على الام لان الاثنين لام تحبان الام من الثلث الى

والفروض والفرائض السلام يستعمل في دار واحدة وفي دارين
الارحام والنفقة اما النفقة في دار واحدة وفي دارين
كل بيع وكلهم الثلث وما اخرجها من الثلث في دار واحدة وفي دارين
ان كل بيت له ولدا وان كان من الاطوة والاخوات و

ان اولاد الام

في دارين مختلفين اما المثال الاول فهو ظاهر لان الحزبي اذا دخل في دار الاسلام باحسان فهو
والذي في دار واحدة حقيقة لكنهما في دارين مختلفين حكما لان المستأمن من اهل دار الحرب
حكما لا يرى انه يمكن من الرجوع اليها ولا يمكن للاستدانة الاقامة في دارنا بخلاف الذي فلا
توارث بينهما بل اذ مات المستأمن يتوقف الميراث في دار الحرب لان حكم الامان
باق في حاله من جهة حق البصا لا لورثته فلا يصرف الميراث اليه كما اذا مات الذي ولا
وارث له على امر واما المثال الثاني فان حمل كاهل على ان الحربيين في داريهما المختلفتين اخرج عليه
من قبل اختلاف الدارين حقيقة فكان محققا ان يقدم على قوله وحكما ويحتاج الى ان يحاج بان
الكفر له واحدة فالكفار كلهم دون حقيقة مع انه يزعم ان كون الكفر له واحدة ام حكمي
لان الكفار على كل شيء حقيقة وذلك لا يقتضي كون ديارهم واحدة حقيقة بل حكما وان حمل على
ان الحربيين من دارين مختلفين حقيقة لكنهما في دار الاسلام بالاستئمان فاما في دار واحدة حقيقة
وفي دارين مختلفين لم يتجه عليه ما ذكرناه ويؤيد حمله على هذا المعنى انه قال من دارين مختلفين لا
في دارين وان كان الاولى ان يقول المستأمن بدل الحربيين فكان ترك هذا اللفظ
اشارة الى انه يمكن جعله لا للاختلافين والحاصل ان الحربيين المذكورين ان كانا في دار واحدة
كان الاختلاف في الدار حقيقة وان كانا في دارنا كان الاختلاف حكما فقط لاننا نخل كل واحد

وبنت ابن وابن ابن عليان الباقي من نصيب بين ولد لابن المذكور مثل حظ الانثيين
 واجمعوا ايضا بنت وعم وعمه عليان الباقي للعم وحده واختلفوا في الاخ والاخت مع
 البنت فقولوا لما جاء ابن الابن وبنت الابن اولى من اخاتها للعم والعمه الا يرى انهم كما جوا
 عليا انه اذا لم يكن مع بنت الابن وابن الابن بنت كان المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين
 كذلك اجمعوا عليا انه اذا لم يكن مع الاخ والاخت بنت كان المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين بخلاف
 العم والعمه فانه اذا لم يكن معهما بنت كان المال كله للعم وحده فكذا الحال في الباقي بعد نصيب
 كذا ذكره الطحاوي في شرح الآثار ولهم الباقي الى النصف والثالث مع البنات او مع بنات
 الابن لقوله عليه السلام اجعلوا الاخوات مع البنات عصبة ذهب اكثر الصقي به رضى الى نصيب
 مع البنات وهو قول جمهور العلماء وقال ابن عباس فولا نصيب لهن مع البنات وحكم فيما
 اذا اجتمعت بنت واخت بان النصف للبنت ولا شيء لاخت فيقول لان عمر من كان يقول للاخت
 ما بقي فغضب فقال انتم اعلم ام الله يريد انتم قال ان اراءكم ليس له ولد ولا اخت فلما نصيب
 ما ترك فقد جعل الولد جبالا للاخت ولفظ الولد يتناول المذكور والانا كافي بحسب الامم الحسن الثالث
 الى السدس وجب الزوج من النصف الى الربع وجب الزوج من الربع الى النصف فلما ميراث للاخت مع
 الولد ذكر كان او انثى بخلاف الاخ فانه يأخذ ما بقي من الانثى بالعصوية ولا عصوية للاخت
 بنفسها وانما نصيب عصبة بغيرها اذا كان ذلك الغير عصبة وليس للبنت عصوبة فكيف نصيب للاخت معها
 عصبة وللولب ان المراد بالولد هو الذكر وليس قوله وهو يرثها ان لم يكن لها ولد ان ابن
 بالاقفاق لان الاخ يرث مع الابنة وقد يؤيد ذلك بالنسبة حيث روى عن ابن عمر بن شريك
 ان رجلا قال يا موسى الماشوري عن خلف بنتا وبنت ابن واختا فقال للبنت النصف
 والباقي للاخت ثم قال لساكني من ذلك عن ابن مسعود رضى عنهما في عجايبه فلما قال قال
 راي رسول الله عليه السلام فبني للبنت بالنصف ولبنت الابن بالسدس ثمكلمة للثنتين و
 للاخت بالباقي فلما اجترأ على ابا موسى الماشوري بذلك قال لا تسلموني عن شيء ما دام هذا
 الجبر فيكم فقل ذلك عليا عليه السلام جعل للاخت مع البنت عصبة والاخوات لاب كالاخوات
 لاب وام ولهن احوال ربع النصف للوحدة والثلاثين للاثنتين فصاعدا عند عدم الاخوات
 لاب وام وذلك ما ذكر من النصوص في الاخوات لاب وام علي ان يرث اليه من كل ولهن السدس
 مع الاخت لاب وام ثمكلمة للثنتين فان حق الاخوات الثلث وقد اخذت الاخت لاب وام

النصف

منه

النصف فبقي منه السدس فيعطى الاخوات لاب حتى يكمل حق الاخوات ولا يرث مع الاخوات
 لاب وام لانه قد كمل لهما حق الاخوات عن الثلثين فلم يبق للاحوات لاب شيء الا ان يكون
 معهن اخ لاب فيعصبن ويحكون الباقي بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وذلك لان ميراث الا
 والاخوات لاب وام اولى من ميراث الاولاد الصلبة وميراث الاخوة والاخوات لاب
 اولى من ميراث الاولاد الابن ذكرهم كذكرهم وانما ميراثهم كالباقي وانما ميراثهم كالباقي
 البنات ومع بنات الابن كما ذكرنا من قوله عليه السلام اجعلوا الاخوات مع البنات عصبة وهو
 قول اكثر القضاة والعلماء ومنه خلافا لابن عباس من كان ميراثا من ميراث ميراث ميراث دون
 غير الثلث يتوهم ان قولنا ان يكون من اخ لاب من ثمة الا ان يكون استثناء منها فلا يكون
 حاله خاصة ولكن مثل ذلك قد مر في احوال بنات الابن فاكفى هناك شهادة المعنى فقط و
 بنوا الا عيان اي الاخوة والاخوات لاب وام وبنا العلى اي الاخوة والاخوات لاب
 كلهم يسقطون بالابن وابن الابن وان غل وبنا العلى اي الاخوة والاخوات لاب وام وبنا العلى
 من حكم السقوط مثل على حالة خاصة للاخوات لاب وام وعلى السقوط للاخوات لاب وام
 الاخوة بالابن فيقولون وهو يرثها ان لم يكن لها ولد اي ابن كافر او ما سقطت الاخوات به فيقول
 انها ليس له ولد ولا اخت فلما نصيب ما ترك والمراد بالولد لابن كما سبق واما سقوطهم بابن الابن
 فلهذا تحت الابن وقيامه مقامه عند عدمه واما سقوطهم بالاب فلانهم كلاله وتوريث الكلاله
 مشروط ببقاء الولد والوالد كاعرف واما سقوطهم بالجد عند ابيهم فلما سياتيك في باب
 مقاسمة الجد ان شاء الله تعالى وهذه المسئلة من المسائل التي استثنائها في قول الباقين من كون الجد
 الصحيح كالاب فان ابايس ومحمد ارحم لم يجعله سقطا كالاب لاولاد الاخوة والاخوات
 ويسقط بنوا العلى ايضا بالاخ لاب وام وذلك كما عرفت من ان ميراث الاخوة والاخوات
 لاب وام جار مجرى ميراث الاولاد الصلبة وان ميراث الاخوة والاخوات لاب كيراث الاولاد
 الابن كذكرهم كذكرهم وانما ميراثهم كالباقي وكما يجب لاد الابن بالابن كذلك يجب لاولاد العلى
 بالاخ لاب وام فان قلت ما ذكره هنا مشتمل على حالة خاصة للاخوات من جهة الاب وبني سقطون
 بالاخ المذكور فكيف قال احوالهن سبع قلت هذه من ثمة اتت من احوالهن كانه قال وبنا
 العلى كلهم يسقطون بالابن وابن الابن وان غل والاب والاخ لاب وام لانه كما ذكرنا
 بني الاعيان مع بني العلى لم يكن ان يذكر للاخ لاب وام هناك كمالا يخفى فلهذا ذكرنا في سقوط بني

العلة وحدهم ويوجد بعض النسخ وبالأخت لاب وام اذا صارت عصبة اي اذا كانت
 مع البنات او مع بنات الابن كما علمت وانما سقطوا بالانحلال كالخ في كونها عصبة
 اقرب الى البيت كما سيأتي في باب العصبية واما اللام فاحوال ثلث السكس مع الولد
 لقوله تعالى ولا يورثكم احد منهما السكس مما تركا ان كان له ولد وللفظ الولد يتناول
 الذكر والانثى ولا قرينة تخصن احدهما او ولد الابن وان حمل وذلك ما لفظ الولد يتناول
 ولد الابن ايضا واما للاجماع عيانة يقوم مقام ولد الصلابة في توريث الام او الاثنين
 من الاخوة والاخوات فصاعدا من التي جهة كانا اي سواء كانا من جهة الابوين معا او
 من جهة الاب او من جهة الام لقوله تعالى وان كان له اخوة فلامه السكس ولفظ الاخوة
 يتناول الكل لا يشترط في الاخوة والى هذا ذهب كثير الصحابة وهو الفقهاء خلافا لابي
 عباس فانه جعل الثلاثة من الاخوة والاخوات حاجبة للام دون الاثنين فلما معها
 الثلثة عنده بناء على ان الاخوة صيغة الجمع فلا يتناول المشي ورد بان حكم الاثنين في الميراث
 حكم الجماعة لا ترى ان البنين كالبنيات والاخوات كالاخوة في استحقاق الثلثين فكذا في
 الحج واليضا مع الاجتماع مشترك بين الاثنين وما فوقهما وهذا المقام يناسب اللام على
 الجمع المطلق فلما لفظ الاخوة عليه الباقي من السكس الذي تجبوا عنه لاب عند جمهور الصحابة
 ويروى عن ابن عباس انه للاخوة لانهم انما تجبوا عنه لثبوتهم فان غير الوارث لا يحجب كما
 اذا كانت الاخوة كفارا وارثاء وقد سئل عليه عارواه طائفة من علماء السكس انما عليه السلام
 اعطى الاخوة السكس مع الابوين ولنا انه تعالى قال فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه
 الثلث فان كان له اخوة فلامه السكس والمراد من صدر الكلام ان لامة الثلث والباقي للاب
 وكذا الحال في آية كانه قبل فان كان له اخوة وورثه ابواه فلامه السكس ولا يورث الباقي ثم ان
 شرط الحاجب ان يكون وارثا في حق من يحجب والاخ المسلم وارث في حق الام بكلا الرقيق والحر
 فالاخوة والاخوات يحجبونهم وتم تحجبون بالاب لا ترى انهم لا يرثون مع الاب شيئا عند عدم
 الام لانهم كلان فلا ميراث لهم مع الوالد وليس حال الاخوة مع وجود الام باقوى من حالهم مع
 عدمها وقد روى عن طائفة من علماء السكس انهم قالوا لقيت ابن رجل من الاخوة الذين اعطاهم رسول الله عليه
 السلام السكس مع الابوين وسألته عن ذلك فقال كان ذلك وصية وصية صارت حديثا وليدنا
 اذ لا وصية للوارث والظاهر انه لا حاجة لهذه الرواية عن ابن عباس من جهة انه يوافق القديس في

في حجب الاخوة فكيف يقول ما يترجم مع الاب كذا في شرح الامام الحنفية وذهب البيهقي
 الى ان الاخوة لام لا يحجبون بخلاف غيرهم فان الحجب للمعقول معقول سواء اذا كان هناك
 اخوة لاب وام ولاب فقد كثر عيال الاب فيحتاج الى زيادة مال للمعاقق وهذا المعنى لا يوجد
 فيما اذا كان الاخوة لام اذ ليس نفقتهم على الاب وهم هو العلم على انه لا فرق بين الاخوة
 لان الحكم حقيقة في الاصناف الثلاثة وهذا الحكم غير معقول المعنى ثبت بالعلم لا ترى انهم يحجبون
 الام بعد موت المولود ولا نفقة عليه بعد موته ويجوز ان يكونوا ليس عليه نفقة وللام ثلث الكل
 عند عدم مولد المذكورين اي عند عدم الولد وولد الابن وان حمل وعدم الاثنين من الاخوة
 والاخوات فصاعدا علم ذلك لقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث فان
 كان له اخوة فلامه السكس هذا اذا لم يكن مع ابوين احد الزوجين واما اذا كان معهما احدا
 فلما ثلث ما بقي بعد فرض احد الزوجين وذلك في المسئلة كانه اراد في صورتين لان عدتها
 مسئلتين حقيقة بوجوب زيادة المسائل المستثناة في الجدة على الاربع كما اشرنا اليه فيما سلف
 ويمكن ان يقال جعلها مسئلتين في توريث الام مع الاب ومسئلة واحدة في توريثها مع الجد
 اذ لكل من الزوجين وجه ظاهر الزوج وابوين او زوجة وابوين وهو مذهب جمهور الصحابة و
 الفقهاء وكان ابن عباس يقول ان لامة الثلث اصل التركة في بائني الصورتين مستدلا
 بانه تعالى جعل لهما او لاس التركة مع الولد بقوله ولا يورثكم احد منهما السكس مما تركا ان
 كان له ولد ولم يترك لهما مع عدم الثلث بقوله فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث
 فيفهم من ان المراد من ثلث اصل التركة ايضا ويؤيده ان السهام المقدرة كلها بالقياس الى اصلها
 بعد الوصية والدين وكان ابو بكر الصديق يقول بان لهما مع الزوج ثلث ما بقي من فرضه ومع الزوجة
 ثلث الاصل لانه لو جعل لهما مع الزوج ثلث جميع المال لزم ان يفسر على نصيب الاب لان المسئلة
 في ميراثه لاجتماع النصف والثلث فله زوج ثلثه وللام ثلثان على ذلك التقدير في حق الاب واحد
 وفي ذلك تفصيل الانثى على الذكر واذا جعل لهما ثلث ما بقي من فرض الزوج كان لهما واحد وللذكر ثلثان
 ولو جعل لهما مع الزوجة ثلث الاصل لم يلزم ذلك التفصيل لان المسئلة من اثني عشر لاجتماع الربع
 والثلث فاذا اخذت لام اربعة بقي للاخوة فلا تفسر لهما عليه ولنا ان معنى قوله تعالى فان
 لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث هو ان لامة ثلث ما ورثه سواء كان جميع المال وبعضه و
 ذلك لانه لو اريد ثلث الاصل كفي في البيان فان لم يكن له ولد فلامه الثلث كما في حق البنات وان

كانت واحدة فلما انصف بعد قوله فان كن نساء فوق اثنين فلهن ثلثا ما ترك فليدمن
ان يكون قوله وورثه ابواه غايبا عن الفارضة فان قيل فليدمن على ان الورثة لهما فقط قلنا
ليس في العبارة دلالة على حصر الارث فيهما وان لم فلا دلالة في الآية على صورة النزاع اصلا
لا في اولها اثباتا فيرجع فيها الى ان الابوين في الاصول كالابن والبنت في الفروع لان السبب
في وراثته الذكر والانثى واحد وكل واحد منهما ينصف بالميت بلا واسطة فيجعل ما بقى من فرض احد
الزوجين بينهما اثلاثا كما في حق الابن والبنت وكما في حق الابوين اذا انفردا بالارث فلا يترتب
الام على نصيب الاب كما يقتضيه القياس فلا مجال لحاذي به الى الام الذي لم يسمع ما ذكرناه
من معنى الآية واعلم ان الام اذا اعطيت ثلث الباقي مع الزوجة اصبحت في السنته ربعان حقيقة
لا لفظا فان ثلثها ربع في الحقيقة ولو كان مكان الاب جد فلام ثلث جميع المال وهو مذهب
ابن عباس عن واحد الروايتين عن الصادق رضي روى ذلك ايضا ان كوفه عن ابن مسعود
في صورة الزوج الا عند ابن عباس فان لما مع الجد ايضا ثلث الباقي كما مع الاب وهو الرواية الاولى
عن ابي بصير الصادق رضي فعلى هذه الرواية جعل الجد كالاب فيعصب الام كما عصبت الاب والوجه على
الرواية الاولى هو ان تركنا ظاهر قوله فلا يرث ثلث في حق الاب واولاده بما تركه لغيرهم فيعصبها
عليه مع نسائه في القرب وايدنا ما قبله بقول كثر الصبيات واما في حق الجد فاجريناه على ظاهره
لعدم تساوي في القرب وقوة الاختلاف فيما بين الصبيات ولا احتمال في تفصيل الانثى على
الذكر بعد النكاح وفي الدرجة كما اذا ترك امرأة واخا لابل وام واخا لابل فان للمرأة ربع
وللاخت النصف وللأخت الباقي فقد فصلت بينهما الانثى لزيادة قربها على الذكر والبطلان
حقيقة الولادة كما لا يخفى فبعضها والجد له حكم الولاد لا حقيقة فلا يعصبها اذا تعصب مع الاخت
في السبيل مع الاتفاق فيه وهذه المسئلة من المسائل الاربعة التي استثنى بها في اواب الباب
فان ابا طيفة ومحمد لم يجعل الجد كالاب سببا وللمدة السكس لام كانت اولاد كام الاب
واحدة كانت او اكثر اذ كانت ثابتة اي صحيحة كما ذكرنا في باب الفاسد ان من ذوى الارحام
كاسياتي حمازيات في الدرجة لان القرب محجوب السعدن كما تحيط به علما اما عطاء الجدا
الواحدة السكس فلما رواه ابو سعيد الخدري ومغيرة بن شعبة وقبيصة بن ذؤيب من انهم
اعطوا بالسكس واما التثنية بينين في ذلك اذ كن اكثر من حمازيات فلما روى ان ام الام جاءت
الى الصادق رضي وقالت اعطى ميراث ولد ابنتي فقال صبري حتى تشا وراصياني فاني لم اجده

لكن كتاب الله تعالى ولم يسمع فيكون رسول الله شيئا منهم فشهد المغيرة باعطاء
السكس فقال من معك احد فشهد به ايضا فحدثت به فاعطاهما ذلك ثم جاءت ام الاب اليه
وطلب الميراث فقال لري ان ذلك السكس تكلموا به من القدرت متكلم فذكرها فيه وفي رواية
اخرى ان ام الاب جاءت الى عمر رضي وقالت انا اولي بالميراث من ام الام اذ لو ماتت لم يرثها
ولولدي ولو مات برثنى ولولدي فقال هو كذلك السكس فان اجتمعا فهو بينكما و
انكملت خلفت به فمولا فحكم بينهما بالتشريك فقد اجتمعا على ان الجدات الصبيات المتحيزات
تشارك في السكس بالتسوية وذهب ابن عباس رضي الى ان الحدة ام الام تقوم مقام الام مع
عدمها فتأخذ الثلث اذ لم يكن للميت ولولا اخوة والسكس اذ كان له احد كما سبق
ان الجدات الاب يقوم مقام الاب عند عدمه وابن الابن يقوم مقام الابن عند عدمه ثم ان
الام لا يرث احما في فرضها احد من الجدات فكذا ام الام لا يرث احما احد منهن وزاد بان الادلاء
بالانثى ليس سببا لاستحقاق الميراث فرضية المدعي به كبنات البنات وبنات الاخوات لكن تركنا
هذا القياس في الجدات بالسنة ولم يرد فيها ما زاد على السكس فالتفتينا به وليقطن الجدات كلهن
سواء كانت ابويات او اميات بالام اما الاميات فلو جردوا دلالتها بالام والحد الذي
هو الامومة واما الابويات فلا تخالف سبب حده وليقطن الابويات دون الاميات ايضا
باب وهو قول عثمان وعلي وزيد بن ثابت وغيرهم ومنه ونقل عن ابن مسعود وابي موسى
الشعري ان ام الاب ترث مع الاب واختاره شيخنا والحسن وابن سيرين لما رواه ابن مسعود
رضي عن ابن عباس اعطى ام الاب السكس مع وجود الاب الموصي في ذلك ان ارث الجد ليس
باعتبار الادلاء لان الادلاء بالانثى لا يوجب استحقاق شيء من فرضها كما ذكرنا بل استحقاقه من
للارث باسم الحدة ويتساوى في هذا الاسم لمام وام الاب فكما ان الاب يلحق بالاولى كذا
لا يلحق الثانية ايضا وهو مردود بان جرد الام لا يوجب الاستحقاق والورثة بل لا بد من اعتبار
الادلاء ثم نقول هنا معنيان اتحاد السبب والادلاء ولكل منهما تأثير في المحجب فكما ان السبب
اذا انفرد عن الادلاء تعلق به حكم المحجب لا ترى انه يحجب بنات الابن بالنسبة لا في السبب عدم الادلاء
كذلك اذا انفرد الادلاء عنه ثبت به المحجب ايضا فالحدة التي تنسب بالاب تحجب لوجود الادلاء بالاب
وتحجب بالام لاتحاد السبب والحدة التي من قبل الام ترث مع الاب لان عدم الادلاء واتحاد السبب
جميعا واما الاخ لا يرث مع الام مع كونه مدليا بها فقد قبل لان لم يوجد هنا اتحاد السبب والمشاركة

واما اذا لم يقصص تعدد الاسم كان في حكم اللمة الواحدة وما نحن فيه من هذا القبيل فان ذات
 القوايتين يسمي باللمة كذا القواية الواحدة واذا كانت عدة ذات قرابات ثلاث معجدة
 ذات قرابة واحدة يقسم السبع بينهما النصف فاعند ابيس وارباعا عند محمد وقال الامام
 الحسن لارواية عن ابي جعفر في صورة تعدد قرابة احدى الطرفين وذكر في فرائض الحسن
 بن عبد الرحمن بن عبد الرزاق الشافعي عن ابي جعفر في ان قوله ابيس وما كذا في
 ردهم كقول ابيس **باب العصب** عصب الرجل في اللغة قرابة ابيه وكما يجمع عاصب وان
 لم يسمع من عصب القوم بفلان اذا احاطوا به فالاب طرف والابن طرف والعم جانب الاخ
 جانب ثم يسمي بالواحد والجمع والمذكور المؤنث وقالوا في مصدرها العصبية والمذكر عصب
 الانثى ان جعلها عصب العصبية نسبتها لانه اقرب من السببية كما تركت عصبته بنفسه
 وعصبته بغيره وعصبته مع غيره اما العصبية بنفسه فكل ذكر لا يدخل في نسبة الى الميت انما اعتبر
 المذكورة لان الانثى لا تكون عصبته بغيره بل بغيره او مع غيره فان من دخلت الانثى في نسبة
 الى الميت لم تكن عصبته كاولاد الام فانها من ذوات الغروض وكاب لام وابن البنت فانها
 من ذوى الارحام فان قلت الاخ لابي وام عصبته بنفسه مع ان الام داخله في نسبة اليه قلت
 قرابة الاب اصل في استحقاق العصبية فانها اذا انفردت كفت في اثبات العصبية بخلاف قرابة الام
 لانها لا تصح بانفرادها بل بغيره فانها في استحقاق العصبية لكن جعلها بمنزلة وصف
 زايد فترجع بها الى الاخ لابي وام على الاخ لابي وام **باب العصب** بالضم اربعة اصناف الاول جزء
 الميت والثاني اصله والثالث جزء ابيه والرابع جزء جده فيقدم في هذه الاصناف والمندرج
 حين فيها الاقرب فالاقرب اي يزحون بقرب الدرجة اعني اولاهم بالمرتبة الذي يستحق
 العصبية جزء الميت اي البنون ثم بنوهم وان سقطوا ثم اصله اي الاب ثم الجد اي اب لابي وان
 علا وانما قدم البنون على الاب لانهم فروع الميت والاب اصله والفرع باصله اظهر من
 اتصال المصل لفرعه لان ترى ان الاب لفرع يتبع اصله ويصير مذكورا بذكره دون العكس فان
 البناء والشجر يدخلان في سبع الارض ولا تدخل في سبعهما وظهور اتصالهم يدل على انهم
 اقرب الى الميت في الدرجة حكما وان لم يكن ذلك حقيقة لان الاتصال من الجانبين بغير واسطة
 وقدم بنو البنين وان سقطوا على الاب لان سبب حقاقتهم ايضا بقوة المتقدمة على الابوة
 لانهم فروع وكون الاب اقرب درجة من الجد ظاهر كظهوره فيما بين الابن وابن الابن و

تقييد

باب العصب

تقييد الجواب الاب يخرج عنه اب لام الذي هو الجد الفاسد فيكون ذلك نصرا بما علم
 ضمنا من قوله فكل ذكر لا يدخل في نسبة الى الميت انما اعتبر بالمرتبة لا بالاسم بامرهم هو اثبات
 وحواله بغيره ومن علم من الاجداد اذا تعددوا يقدم منهم من كان اقرب درجة ثم
 جزء ابي الى الاخوة ثم بنوهم وان سقطوا فجزء الاخوة عن الجد وان علا على قوله ابيس خلافا
 لما كما استقف عليه في باب العصبية الجد وانما اطلق الحكم هنا بالنسبة على الخلاف فانه
 المختار للفقهاء وتأخير بنوهم بقرب درجتهم ثم جزء جده الى اعمام ثم بنوهم وان سقطوا
 وتأخير اعمام عن الاخوة وتأخير بنوهم عنهم بعد الدرجة فظهر ان اسباب العصبية بنفسه
 انواع اربعة بقوة بغير واسطة او بواسطة والابوة كذلك والاخوة وبنوهم والعمومة
 وفروعها والترتيب يعرف من ان بعد الترجيح بقرب الدرجة يزحون بقوة القرابة اعني اي
 بالمذكور وهو الترجيح بقوة القرابة ان ذا القوايتين من العصبية او في ذى قرابة واحدة
 مع تساويهما في الدرجة ذرا كان ذا القوايتين من العصبية او التي لقوله عليه السلام ان عباة
 بني الام سوارقون دون بني العلات اي بنو الاعيان اولي بالمرتبة من بني العلات والمقصود
 من ذكر الام هنا اظهار ما يتخرج منها بنو الاعيان على بني العلات كالاخ لابي وام فانه مقدم
 على اخ لابي اما عا وهذا مثال للمذكر من ذى القوايتين او الاخت لابي وام اذا صارت
 عصبته مع البنت اي البنات الصلبية وغيرها فانها ايضا اولي من الاخ لابي خلافا لابن
 عباس ثم فان الاخت لا تصير عصبته مع البنات عنده كما مر وهذا مثال للماتني من ذوى
 القوايتين وانما ذكرها هنا وان لم تكن عصبته بنفسه لما ذكرنا في الحكم من هو عصبته بنفسه
 واذا لم تقصر عصبته بل كانت ذات فرض فلها فرضها والباقي للاخ لابي لانها متساوية وان
 في الدرجة مع كون الاول ذات قرابته وكذا الحكم في اعمام الميت ثم في اعمام
 جده اي يعبر بين هؤلاء الاصناف من اعمام قرب الدرجة اقلا وقوة القرابة ثانيا فم
 الميت مقدم على ابيه المقدم على عم جده وذلك لقرب الدرجة وفي كل واحد من هذه الاصناف
 الثلثة يقدم ذوا القوايتين على ذى قرابة واحدة مع تساويهما في الدرجة فم الميت لابي وام
 اولي من عم لابي وكذا الحال في عم ابيه وعم جده وهكذا الحكم في فروع هذه الاصناف بغير اقلا
 قرب الدرجة وثانيا بقوة القرابة فان عم الميت مقدم على ابن ابن عمه وابن عم الميت لابي و
 ام مقدم على ابن عم لابي واما العصبية بغيره فان ترجيح النسوة وهن الثلاث في فرضهن النصف

تعميم

باب الاخ لابي وام

مطلب العصبية بغيره

والثلاثان الاولى منهن البنت اذ لو احدة النصف والثلاثين فصا عدل الثلاث الثانية
 بنت الابن فان حالها كمال البنت عند عدلها الثالثة الاخت لاب وام فانها كذلك اذا
 لم توجد بنت الصلابة وبنت الابن الرابعة الاخت لاب فان حكمها كذلك اذا لم توجد الثالثة
 المقدمة ثم هؤلاء الاربع يصيرن عصبة بائنه من كما ذكرنا من حالاتهن ويدل على صيرة
 الاوليين عصبة قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين ويدل على صيرة
 الاخوين عصبة قوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين ومن لا
 فرض له من الاناث واخواتها عصبة لا تصير عصبة بائنه وذلك لان النص الوارد في صيرة
 الاناث بالذكور عصبة اغا هو في موضعين البنت بالبنين والاخوات بالاخوة كما عرفت
 انما والاث في كل منهما ذوات فروض فمن لا فرض لا فرض له من الاناث لا يتناول النص
 والبعض الاخر يعصب اخوته بنقلها من فرضها حاله الا افراد العصبية كذا يلزم تفصيل الانثى
 على الذكور والمساوات بينهما فاذا لم تكن الانثى بالافراد باصاحبة فرض فلا يلزم هذا المعنى
 من عدم تعصبا بائنه كالمع والعم اذا كانا لاب وام اولاب كان المال كله للمع دون العم
 كذا الحال في ابن العم مع بنت العم لاب وفي بنت الاخ لاب وام العصبية مع غيره فكل انثى
 تصير عصبة مع انثى اخرى كالاخت لاب وام اولاب مع البنت سواء كانت صليبة او بنت ابن و
 سواء كانت واحدة او اكثر كما ذكرنا من قوله عدم جعلوا الاخوات مع البنات عصبة والمراد
 من الجمع بينهما هو الجنس واحد اكان او تعدد والفرق بين بائنه العصبية ان الغير في
 العصبية بغيره يكون عصبة بنفسه فتعدي بسببه العصبية الى الانثى وفي العصبية مع غيره لا يكون
 عصبة بنفسه أصلا بل يكون عصبية بتك العصبية جامعة لذلك الغير واخو العصبية هو العاقلة
 ومولى العاقلة مقدم عندنا على ذوالارحام والرد على في الفروض النسبية وهو قول علي و
 زيد بن ثابت وقال ابن مسعود رضي الله عن ذوالارحام ايضا استدلال بقوله تعالى و
 اولوالارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله اي بعضهم اقرب الى بعض من غيرهم والميراث يثنى
 على القرب ويقولون من اعقب عبدا هو مولاك فان شكرك فهو خير لك فان كفرك فهو شر لك وان
 مات ولم يترك وارثا كنت انت عصبة فقد اشترط في تورث مولى العاقلة ان لا يدع للمعقب وارثا
 وذوالارحام من قبل الورثة والبنات اما عن الآية فهو ان سبب نزولها ما روي من انما قدم
 على المدينة اني بين المهاجرين والانصار وكانوا يتوارثون بذلك فخرج الله هذا الحكم بهذه الآية

ابن الاخ مع م
 مطلق العصبية مع غيره

وبين ان الرحم مقدم على الموات والمولات ولا نزاع لنا في تقدم ذوالارحام على مولى
 المولات واما عن الحديث فهو انه لم يرد بقوله ولم يدع وارثا انه لم يدع وارثا هو عصبة
 نسبية لا يرثه عم قال في آخره كنت انت عصبة ولم يقل كنت وارثا واذا كان مولى
 العاقلة عصبة هو اخو العصبية كما دل عليه الحديث كان مقدما على ذوالارحام والرد
 تقدم العصبية عليها ثم المعق يرث من معتقه مطلقا سواء كان اعتقه لوجه الله او لغيره
 او اعتقه على انه سائبة او بشرط ان لا يولاه عليه واعتقه على ان لا يولاه او بشرط ان لا يولاه
 الا غير ذلك وقال كذلك ان اعتقه لوجه الشيطان او بشرط ان لا يولاه عليه لم يكن تحتها لولاه
 لانه صلة شرعية فالعاقلة لوجه الشيطان قد ارتكبت بالاعتاق العصبية فيجزم هذه الصلة
 ومن صرح بنفي الولاء فقد اذنا فلا يتحقق وان السبب هو الاعتاق لقوله عدم الولاء
 لمن اعاق وهذا السبب متحقق في جميع هذه الصور فثبت بسببه في جميعها ثم عصبة اي
 عصبة مولى العاقلة على الترتيب الذي ذكرناه في العصبية فيكون عصبة النسبية مقدمة
 على عصبية السببية اعني معتق المعتق والمراد بعصبية النسبية ما هو عصبة بنفسه فقط لا يتوقف
 والترتيب بين هؤلاء العصبية ما ذكره فيكون ابن المعتق اولى من عصبية ثم ابن ابنه وان سفل
 ثم ابوه ثم جده وان علما الى اخره فافصل هناك لقوله عدم الولاء كقوله النسبية ومع ذلك
 ان الحرية حيوة للانسان اذ بها تثبت له صفة المالكية التي امتاز بها عن سائر ما عداه من
 الحيوانات والجمادات والرقية تلف وهذا كالمعتق سببا لاجل المعتق كما ان الاب سبب
 لاجاد الولد فكما ان الولد يصير سببا لابي النسب الى اقرانه بتبعيته كذلك المعتق يصير سببا
 الى معتقه بالولاء وعلى عصبية بالتبعية فكما ثبت الارث بالنسبة كذلك ثبت بالولاء ولا شيء
 للاناث من ورثة المعتق فليس عصبية المعتق الوارثين من المعتق بالولاء من هو عصبة
 بغيره او مع غيره كما ثبتت انفا على ذلك لقوله عدم النسب من الولاء الا ما اعقب من
 اعتق او كاتب او كاتب بن كاتب او دبرن او دبرن بن دبرن او جرو ولا معتق او
 معتق معتق من هذا الحديث وان كان فيه تردد ولكنه قد تكرر ما روي من كبار الصحابة كعمر
 وعلى وابن مسعود رضيهم قالوا يخل ذكر فصا غير المشهور ومعناه ليس للنسب شيء من الولاء
 الا وللاء ما اعتقه او وللاء ما اعتقه من الولاء من كاتبه او وللاء ما كاتبه من
 كاتبه او وللاء ما دبره او وللاء ما دبره من دبره فكلمة المذكورة والمقدرة عبارة عن

عصبة بر

متصفى

اعتق او م

مرفوق بتعلق به الاعتاق فانه بمنزلة ساير ما يملك مالا عقل له كقولهم انا ما ملكت
 ايمانكم وكلمة من عبارة عن صراحة ما كافا حتى ان يعبر عنه بلفظ العقلاء وقوله
 او حر يحتاج الى ان يقدّر مع ان حتى يصير مؤولا بالمصدر ليس لمن شئ من الولاء الا
 وللا ما كذا وان حر ولا معتقين والاصل ليس لمن شئ من الولاء الا وللا معتقين
 او وللا معتق معتقين الا وللا الذي هو حر ومعتقين او حر ومعتق معتقين فلولاء
 معتقين ومكاتبين ظاهر وللا معتق معتقين فيما اذا اعتقت امرأة عبدا فاشترى ذلك
 العبد عبد الله واعتقه ثم مات المعتق كذا وليس له عصبة نسبه وقد مات قبل العبد الاول
 وهو عصبة غير انه لتلك المرأة بالعصبة من جهة الولاء وكذا الحكم في مكاتب مكاتبها وصورة
 وللا مدبرين ان دبترت امرأة عبدا ثم ارتدت وطقت بدرا حرب وحكم القاضي حرية عبدا
 المسلم المدبر ثم اسلمت ورجعت الى دار الاسلام ثم مات المدبر ولم يخلف عصبة نسبه لهذه المرأة
 عصبة وحكم مدبر هذا المدبر كذلك اذ حكم القاضي يعتق مدبر بالسبب طارفا فاشترى
 عبدا ودبره ثم مات ورجعت المرأة تامة الى دار الاسلام اما قبل موت مدبرها وبعده
 ثم مات المدبر الثاني ولم يخلف عصبة نسبه فلولاء لهذه المرأة وصورة حر معتقين الولاء
 ان عبدا تزوج باذنا جارية قد اعتقها غير فولد بينهما ولد وهو بحال له فان الولد
 يتبع امه في الرقية والحرية وولاه لولاه لو لم يولد فاذ اعتقت تلك المرأة عبدا جاز ذلك العبد
 باعتاقها اياه وللا ولله الى نفسه ثم الى مولاه حتى اذا مات المعتق ثم مات ولده وخلف معتقة
 ابيه فلولاه لها وصورة حر معتق معتقين الولاء ان امرأة اعتقت عبدا فاشترى العبد
 المعتق عبدا وزوج معتقة غيره فولد بينهما ولد وهو وولاه لولاه لو لم يولد فاذ اعتق ذلك
 العبد المعتق عبده جواعتا قايه وللا ولله معتقة الى نفسه ثم الى مولاه وقد يستدل على حر الولاء
 ايضا بما روي من ان الزبير رأى فتيه اعجب ظفرهم واتهم مولاه لرافع بن خديج وابوهم
 عبدا فاشترى الزبير اياهم واعتقه ثم قال للفتية اتسوا الى فارعه رافع وقال هم مولاي فا
 ختموا رجلا الى عثمان رضي الله عنه فم بالولاء للزبير فدل ذلك على ان الولاء منسوب الى امه ما لم يثبت له
 وللا من قبل ابيه فاذا ثبت لا من قبل ابيه جوالا بالولاء وللا ولله مولاه وكيف لا وللا له
 والنسبة الى الام للضرورة كولد الزنا وولد الملا عنه حتى اذا كذب الملا عن نفسه صار الولد لولاه
 اليه ولو ترك الى المعتق اب المعتق وابنه كان عند ابيه ليس له الولاء للاب والباقي للابن

ثم سر

هذا

هذا قول الآخرو وهو احمد الروايتين عن ابن مسعود وبنه قال الشيخ والنسب عند الشيخ
 ومحمد ان الولاء كله للابن وهو اختيار سعيد بن مسيب ومذهب الشيخ والاول الاول
 لا بيس وجه قول الاخر ان الولاء كله لشر المالك فحق حقيقة الملك ولو ترك المعتق مالا وترك
 ابا وابنا كان لابيه ليس له والباقي لابنه فكذا اذا ترك وللا وللا لولاه وان كان
 اشر المالك لكان لغيره عال وللا حكم المال كالعصا من الذي يجوز الاعتاق من عنه بالمال خلا
 الولاء فلا يجري فيه سهام الورثة بالقرينة كما في مال بل هو سبب يورث به بطريق العصبه
 فيعبر الاقرب فلا قرب والابن اقرب العصبه ولو كان يجري فيه سهام الورثة بالقرينة
 كالل كان كالث نصيب الولاء بالارث على ان قوله عم الولاء لم يشر كل شيء النسب لا يباع ولا
 يوجب ولا يورث دليل واضح على قول الاول الذي هو مذهبهما ولو ترك الى المعتق ابن
 المعتق وجهه فالولاء كله للابن بالانفاق وذلك لان الاب كالابن في العصبه بحسب الظ
 لان النكاح كل منهما باليت بلا واسطة وكون الابن اقرب يحتاج الى امر من ان زيادة قرينة
 امر حكيم فوقع الخلاف هناك بخلاف الجد فان النكاح بواسطة الاب فيكون الاب اقرب من الجد
 ويكون الابن اقرب منه بل اشتباه فلا يراعى الجد في الولاء بل خلاف وهذه المسئلة من
 المسائل الاربعة المستثناة على القول بالاخر لا بيس حيث لم يجعل فيه الجد كالاب قال الشيخ
 الاسلام خواهر زاده ولو ترك جد المعتق واخاه كلولاء كذا عند الشيخ ولانه اقرب اليه
 في العصبه من الاخ على مذهب عذما الولاء بينهما النصفان وذكر محمد في كتاب الولاء عن
 كبار الصحابة كعمرو وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت وابي بن كعب وغيرهم انهم قالوا الولاء
 لكبر فاستدل بعض الفقهاء بظواهره على ان الولاء لا يكون للمعتق سنا بعد موته فانه قائم مقام
 في الذب عن العشرة مع ككن المذهب عندنا ان المراد بالكبر القربى يقدم فاستحقاق الولاء
 اقرب من المعتق يوم موته حتى ان مات المعتق عن ابن وابن ابن اخ كلولاء لابنه لانه اقرب
 ومن ملكت ارجلهم عنه عتق عليه ويكون وللا له هذا الحديث ثم لما حقت العصبه البيت
 وتنبيه على ان العتق وان لم يكن اختياريا فهو سبب للولاء وتفصيل الكلام في هذا المقام ان
 القابة على ثلثة اقسام الاول القابة القوية وهي قرابة ذي الرحم من الولاء اما بطريق الاصلية
 كالابوين والجداد والجدات وان علوا واما بطريق القرينة كالأولاد والاولاد والاولاد
 ان يخلو من ملك واحد من هؤلاء عتق عليه اتفاقا اراد عتقه او لم يرده النوع كالتوسط

وهي قرابة المحارم غير المحذورة عن قرابة الاخوة والاخوات والاولاد وما وان غفلوا
 قرابة الاعمام والعمات والاخوال والخالات دون اولادهم ومن ملك واحدا من هذه
 المحارم عتق عليه ايضا خلافا للشافعي في النوع الثالث البعيدة وهي قرابة ذلهم
 غير المحارم كالاولاد الاعمام والاخوال فاذا ملك واحد منهم لم يعتق عديلا خلافا للشافعي
 في مسئلة الخلافة لانه ليس بينهما قرابة جوهرية كافي الاصول والفروع فلما عتق احدهما على صاحب
 كالاولاد الاعمام الا يري ان قرابتهما في الاحكام الشرعية كقرابة اولادهم حيث يقبل شهادة
 كل منهما لصاحبه ويجوز لكل منهما ان يضع زكوة في الآخرة ويجري القصاص بينهما من الجانيين
 وكله حليمة كل منهما لصاحبه بخلاف الوالدين والمولودين ولما روى عن ابن عباس
 ان رجلا قال يا رسول الله اني وجدت في بيع في السوق فاشتريته وانا اريد ان اتحقق
 فقال عليه السلام قد عتقت الله والمعنى في ذلك ان القرابة المتأيدة بالجمية على العتق مع الملك
 كما في الآباء والاولاد وتوصيته ان هذا العتق بطريق الصلة والقرابة المذكورة تأثير في
 استحقاق الصلة الا يري ان حكمة المناكحة تثبت في هذه القرابة لاجل الصيانة من ذلك
 الاستفراش والاستخدام فترى من الميراث ان ملك العبد في اقل من الاستدلال من الاستفراش
 والاستخدام وايضا للجمع بين الاثنين في النكاح وحام لصيانة القرابة عن القطيعة بسبب
 يكون بين الضارب من المفارقة وظاهر ان معنى القطيعة في استئذان الملك كزواله في ان
 للملك تأثير في استحقاق الصلة فخذ العتق بهذا الوصفان فلا يكون بعد ثبوتها لانتفاء أثره
 مضرة ايضا واتصال احد الاقربين بالآخر بواسطة الاب كما ان اتصال النافلة بالجد كذلك
 ومن عتق شبة بعضهم الجدة النافلة بشجرة الشجر منها غصن ومن ذلك الغصن غصن
 آخر والاخوين بغصنين من شجرة واحدة وشبة الاخوة الجدة النافلة بواحدة تنبت
 نهر في النهر جدول والاخوين نهرين قد شبا من واحد واحد على هذا يكون معنى النوب
 بين الاقربين اظهر حصولهما بتعقب واحد واقتران لجد والنافلة الى التعقبين فيكون
 العتق اولى الا انه لم يجعل الاخر كالجدة في حكم الولاية اذ مدارها على الشفقة مع القرابة وليس شفقة
 الا لا كشفقة الجد ولا في حكم الارث عند ائح لانه نوع ولاية وخلافه في الملك والنسب كما سبق
 واما اولاد الاعمام والاخوال فقد كثرت مسائل الواسطات وكانت القرابة بعيدة ولم يذم ثبت
 هناك حكمة النكاح ولا حكمة الجمع في النكاح ثم ان الشيخ اورد لهذا الفصل مثالا فقال كثلث

بنات حوايتون من بين جد وجره الكبير ثلثون ديناراً وللصغير عشرون ديناراً
 فاشترى ابائهم بالحقين فعتق عليهما ثم مات الاب وترك شيا من المال فالثالث المذكور
 المال من ثلثي ثلث الباقي وهو الثلث الاخير بين شريتي الاب احماسا بالولاء
 ثلثة احماسا للكبير وحماسا للصغير لان الكبير قد اعتق ثلثة احماسا بالثلاثين و
 الصغير قد اعتق ثمانية بعشرين ونصف من عتقه واربعين وذلك لان اصل المسئلة من
 ثلثة لان اقل عدد يصح منها الثلثان فاعطينا الثلث اثنين منها بالفرضية وعطينا
 الكبير والصغير واحدتهما بالولاء ولا يستقيم الاثنان على ثلثة بل بينهما مائة فاختارنا جمع
 عدد رؤسهن اعني الثلثة ولا يستقيم ايضا الباقي وهو الواحد على سهام الولاء وهي خمسة
 وذلك لاننا وجدنا بين مالي الكبير والصغير موافقة بالعدد لان العشرة عدد ديمسى
 فوشر الثلثين ثلثة وعشر العشر اثنان وجموعهما خمسة ومن غير ذلك عدد الرؤس من
 الورثة لان تقسيم الثلث الباقي من الثلثة على الكبير والصغير يجب ان يكون على نسبة مالهما
 وهي بعينها نسبة الوفقين وبين خمسة والواحدة مائة فاختارنا مجموع خمسة ايضا ومائة
 ثلثة هي عدد رؤس البنات وبهنا مائة فخصنا احدىهما في الاخرى فحصلت خمسة عشر ضربا
 باقى اصل المسئلة وهي ثلثة فحصلت خمسة واربعون ومائة الف المسئلة اذ قد كان للبنات
 من اصلها اثنان فاذا ضربناهما في المضروب وهو خمسة عشر حصل ثلثون فكل بنت عشرة
 وكان للصغير والكبير من اصلها واحد فخصناهما في المضروب فلم يغير تقسما احدى عشرة البنت
 على سهام الولاء فاصاب كل سهم ثلثة فللكبير من خمسة عشر وقد كان لها عشرة بالفرضية
 فلها خمسة عشر وللصغير من خمسة عشر وقد كان لها عشرة بالفرضية وجموعهما
 عشرين وليس للموسى الا تلك العشرة التي اصابها بالفرضية ثم ان الكبير والصغير ان شروجا
 ابائهم بالولاء اذ اجرتوننا مطبقا قال شيخ الاسلام قوازه كان خينا ابو بكر محمد بن كحل
 عن ابى اسحاق لما فظ انه كان يقول هذا من الغرائب التي يسئل عنها وهو ان يكون بنت رجل
 ولينه وبقيت **باب المحجب** وهو في اللغة المنع ومنه المحجب لما يستتر الشيء ويمنع عن النظر
 اليه وفي اصطلاح اهل هذا العلم منع شخص معين عن ميراثه اما كذا وبعضه بوجود شخص آخر
 المحجب نوعين احدهما محجب نقصان وهو محجب عن سهم اكثر السهم اقل وذلك في محجب نقصان
 حصة ثمن الورثة للزوجين والام وبنت الابن والاخت لابل وقد تبيان في احوال

مطلب المحجب

فالزوج محجب من النصف الى الربع والزوجة من الربع الى النصف بوجود الولد او ولد
 الابن والام محجب من الثلث الى السدس بالولد او ولدا الابن او الاثنين من الاخوة
 والاخوان وبنت الابن محجب من بنت الصلب الى النصف الى السدس تامة للثلاثين و
 الاخت لاب محجب مع الاخت لاب وام من النصف الى السدس ايضا كما انكف لك
 تفصيلها فيما سبق وثانيها حجب حرمان وهو ان محجب عن الميراث بالمرأة فيصير
 حروما بالكلية والورثة في ذى حجب الحرمان وبالقيليس اليه فبقان فرقة لا يحجبون
 بهذا الحجب كحال البنت وان كان البعض منهم محجب بحجب نقصان وسمي ستة ثلثة من
 الرجال الابن والاب والزوج وثلثة من النساء البنت والام والزوجة فان قلت قد
 يحجب هذا الفرق بالقتل والردة والرقية فلا يصح انهم لا يحجبون بحال البنت قلت الكلام
 في الورثة وسمي على ذلك التقدير لسوا الورثة وورث يرثون بحال ويجوز حجب حرمان بحال
 اخوي وسمي هؤلاء الستة في الورثة سواء كانوا عصبة او ذوى الفروض وهذا الحجب
 حرمان في الورث انما مبني على اصلين احدهما هو ان كل من يرث من ابي يسمى الى الميت شخص
 لا يرث مع وجود ذلك الشخص كابن الابن فانه لا يرث مع الابن سوى اولاد الام فانهم يرثون
 معها مع انهم يدعون الى الميت بها وذلك لانهم اعمها فجميع التركة وتحقيق هذا الأصل
 ان الشخص الذي لا يرث ان استحق جميع التركة لم يرث المدا مع وجوده سواء اخرج في سائر الارث
 كافي الاب والجد والابن وابنه ولم يجد كافي الاب والافوة والاخوات فان المدا في
 ما اخرج جميع المال لم يرث المدا في ما لم يستحق المدا في الجميع فان اخذ في السبب كان الام
 كذلك كافي الام وام الام لان المدا في ما اخذ نصيبه بذلك السبب لم يرث المدا من النصيب الذي
 يستحق بذلك السبب وليس نصيب اخو فصار حروما وان لم يجد في السبب كافي الام واو
 لادها فان المدا في ما اخذ نصيبه بذلك السبب المدا في ما اخذ نصيبا آخر فلا حرمان فان
 قيل البنت الام تستحق جميع التركة اذا انفردت عن غيرها من اصحاب الفروض والعصبة قلنا
 ليس ذلك لما استحق من جهة واحدة فانما تستحق بعض التركة بالفرض وبعضها بالردة والحرمان
 استحقا جميعها من جهة واحدة كافي العصبة الاصل الاقرب فالاقرب كما ذكرنا في العصبية
 قدر في باب العصبة انهم يرثون بقرب الدرجة فالاقرب منهم محجب الا بعد حجب الحرمان سواء
 اخذ في السبب ولا وهذا جار في غيرهم ايضا لكن اذا كان امثال اتحاد السبب كما في جدات الام

الله

وفي بنات الابن مع الصلبين وفي الاخوات لاب مع الاختين لاه وام وانما لم يكتب المص
 بالاصل الاول كيلا يتوهم ان ولدا الابن ذكر كان او انثى يرث مع الابن الذي ليس بابيه
 فانه لا يدعي به ولا بالاصل الثاني كيلا يتوهم ان ام الام مع الاب هكذا قيل وفيه نظر لان
 اصل الكتاب ان اخوي بنا على ظاهره وهوان الاقرب في الدرجة مطلقا محجب الا بعد لزوم
 منه حجب ام بالاب وحجب ابن الاخ لاب وام بالاخ لام وان قيد بان يكون الا بعد
 مدليا بالاخر كان اصل الكتاب بعينه الاصل الاول فلا مضي لجعلها اصلين وكان الوهم
 الاول لازما وهو ان اولاد الابن يرثون مع الابن الذي ليس بابيه فان قلت المراد ان
 الاقرب بحجب الدرجة في العصبية محجب الا بعد ويدل على قوله كما ذكرنا في العصبية قلت هذا
 الاصل انما ذكر في الفرق التي الذين يرثون تارة ويحرمون اخرى فمخرجهم من العصبية
 وغيرهم قد ذكر العصبية على سبيل التمثيل دون التحصيل كما اشرنا اليه والحرمان من الميراث با
 لكلية لا يحجب عندنا غيره اصلا لا محجب حرمان ولا محجب نقصان وهو قول عامة المعنوية روى
 ان امرأة تركت زوجها مسلما واخوين من اتمها مسلين وابنا كافرا فقضى لها على وزيد
 بن ثابت مائة مائة من الزرع والافوا الثلث وما بقي فهو للعصبة وعند ابن سعود
 ربيعة محجب المحجب بمحجب نقصان لا محجب الحرمان في المسئلة المذكورة يكون هذه للزوج الربع
 والاخوين الثلث والباقي للعصبة هذا ما يقتضيه رواية هذا الكتاب وقد روى عنه ايضا
 انه جعل في تلك الصورة للزوج الربع ولم يجعل للاخوين شيئا بل حكم بان ما بقي للعصبة فعنده في
 حجب الحرمان وغيره محجب الحرمان مائة مائة كالقروا القابل والفرق هذه امثلة للحرمان الذي لا يحجب
 عندنا اصلا وكجب عند ابن سعود محجب نقصان دليل على ذلك ان هذا الحجب ثبت في النفس بالاولاد
 الاخ وهذا السهم ثانيا وللمسلم والكافر والحر والعبد والقابل وغيره فان قيد يكون للولد والاخ
 وارثا زيادة على النص وبه في فلما ثبت لا بما ثبت النسخ واما حجب الحرمان فهو باعتبار تقديم
 الاقرب على الابعد وانما يتصور ذلك اذا كان الاقرب مستحقا بخلاف حجب النقصان فانه يقل من
 الاكثر الا الاقل فلا فرق في هذا المعنى بين ان يكون الحجاب وارثا او غير وارث ولنا ان الاسم
 وان كان اسم كني ذكره في آية الموارث يدل على ان المراد الموارث فان من لا يصح للميراث اصلا
 كالقروا لا جعل في حق استحقاق الارث كما لميت فكذا يجعل في حق استحقاق حجب ميراثه ايضا
 لغوات الالهية بخلاف الاخوة مع الاب والام فانهم محجبون الام ولا يجعلون كالمدا في وان

لا يرث مع

ذلكم

سم

كانوا لا يرتون معدلا ان امة الارث ثابتة لم وانما لم يرتوا في هذه الحالة لفقدان شرط وهو
 عدم الاب والابن اذ لم يحجب الكا فحجب الوان كما في الرواية المشهورة عنه فكذلك لا يحجب
 النقصان اذ لا فرق بينهما لان في كل واحد منهما تقديم الاقرب على البعيد في الكل وفي النقصان
 تقديم الحاضر على المحجب في البعض فاذا كان صفة الورثة في الحاضر شرطا هناك كانت
 ايضا هناك وهذا قد ادعى الطحاوي في كتابه فتلاف العلم انهم قد اجمعوا على ان من خلف
 ابا مملوك او كافرا او جارا او مسلمانا فان حقه يرت من بعد جعل الاب بمنزلة العدم فلم يحجب به
 الجاهل ولا المحجب بحج حرمان محجب غيره كالمجنون بالاتفاق بيننا وبين ابن مود كما بين من
 الاخوة والاقوات فصاعدا من ابي كنانة جهة الابوين كانا او من جهة اجدانها
 لا يرتان مع الاب ولكن يحبان الام من الثلث الى السدس وكذلك في حجب حرمان فان ام
 الام محجوبة به وحاجبة لام ام الام واما عند ابن مسعود رضي الله عنه فالحج مع ان ليس
 بوارث اصلا فكذلك المحجب بل هو اول لانه وارث من وجوده واما عندنا فلان المحرم
 انما جعله بمنزلة المحرم لانه ليس به لغيره من كل وجه بخلاف المحجب فانه ليس من وجه
 وجها فيجعل كالميت في حق استحقاق الارث حتى لا يرت شيئا ويجعل حيا في حق حجب وهو وارث
 في حق حجب بل هو لا حايه فيجب **باب** مخرج الفروض شرعا ان يبين اصولا يحتاج اليها في
 قسمة الفروض على تحقيها ولما كانت الفروض كلها كسورا كان خارجها خارج الكسور وخارج
 كل كسر منفرد اقل عدد يكون ذلك كسره واحدا صحيحا فخرج النصف اثنتان وخارج الثلث ثلثة
 وعلى هذا اعلم ان الفروض الستة المذكورة في كتاب الله هي نوعان ثلثة منها نوع وثلاثة اخرى
 نوع آخر الاول النصف الربع والثلث والثلثان والسدس على التضعيف اراد
 بذلك ان الثلث اذا تضعف حصل الربع واذا تضعف الربع حصل النصف وكذلك السدس اذا تضعف
 صار ثلثا واذا تضعف الثلث صار ثلثين والتضيف اراد بذلك ان النصف اذا تضعف صار
 ربعا وان الربع اذا تضعف صار ثلثا وكذلك في تقصيف الثلثين والثلث والحاصل ان اذا
 اعتبر كل واحد من هذين النوعين امكن هناك عبارتان في النوع الاول يقال تارة النصف في
 نصف النصف اي الربع ونصف النصف النصف اي الثلث وتارة يقال الثلث ونصف الثلث اي
 ضعف ضعف النصف وفي النوع الثاني يقال الثلثان ونصف الثلثان ونصف النصف ونحو
 اخرى السدس وضعف وضعف السدس اي جعلوا الفروض الستة نوعين انهم طلبوا

ما هو

في مخرج الفروض

ما هو الاقل من تلك الفروض مقدار فوجوه الثلث الذي خرج ثمانية ووجدوا الربع
 النصف خارجين منها بل كسر فخرجوا هذه الثلثة نوعا واحدا ثم طلبوا اقل فرض بعد
 الثلث فوجدوا السدس الذي خرج ستة ووجدوا الثلث والثلثان خارجين منها بل
 كسر فخرجوا هذه الثلثة نوعا اخر وقد يقال فالحاصل النوع الاول بالاول بالثاني
 لا قول الموجود من الناس على الزوجين لان نصيبها لا يوجد الا في ثمانية فاذا جاء في المسألة
 كان من هذه الفروض احد واحد يكفى لثلاثة واحدة لان معناه مكررة لثلاثة لثلاثة
 اللفظ فذكره وتطوره ما ورد في الحديث صلوة النبي مثنى مثنى فخرج كل فرض منفرد عن
 سائر الفروض سمية من الاعداد الا النصف وهو اثني عشر وليس الثلثان سميته كالربع
 من اربعة والثلث من ثمانية والثلث من ثلثة والسدس من ستة فان خرج كل كسرين
 هذه الكسور سمية من الاعداد اذ الربع سميته اربعة وكذا الباقي وقدم في التمثيل الربع والثلث
 على الثلث لانها من النوع الاول كالنصف ولم يذكر الثلثين لانه في حكم الثلث وتكريره
 وترك السدس لظهور حاله ما ذكر فان كان في المسئلة النصف فقط كما في من خلف بنتا
 اخا لابي وام في من الاثنين وان كان في الربع وعده كما في من ترك الزوج مع الابن كما
 من اربعة وان كان في الثلث فقط كما في من ترك الزوج والابن كانت من ثمانية وان كان
 في الثلث وعده كما اذا ترك ابا واخا لابي وام وان كان في الثلثان فقط كما اذا ترك
 بنتين وعده كما في من ثلثة واذا كان في السدس فقط كما اذا ترك ابا وابنا في ثلثة واذا جاء
 في المسألة من هذه الفروض مثنى او ثلث وسما من نوع واحد في عدد يكون مخرجها في كسر
 من ذلك النوع وذلك العدد ايضا يكون مخرج الضعف هذا الجزء ولضعف ضعف كالمسألة اي
 خرج للسدس الذي هو جزء من النوع ثلث وخرج لضعف هو الثلث وخرج لضعف ضعف الذي
 هو الثلثان وكالمسألة فاما مخرج الثلثين وخرج لضعف اثنى الربع وخرج لضعف ضعف اثنى النصف
 والسبب في ذلك ان مخرج ضعف كل جزء داخل في مخرج ذلك الجزء اي مخرج الضعف موجود في مخرج
 الجزء وعادة في مخرج الضعف صحيح مخرج جزء في مخرج جزء عن مخرج مخرج مثلا مخرج
 الثلث والثلثين ثلثة وهي داخل في مخرج السدس الذي هو ستة وكذلك كل واحد من مخرج الربع
 والنصف داخل في مخرج الثلث فاذا اجمع في المسئلة السدس والثلث كما اذا ترك ابا واثنين
 لام كانت من ستة وكذا اذا اجمع في السدس والثلثان كما اذا ترك ابا واثنين لابي وام او

لما مضى في مخرج الفروض الستة

اجتمع فيها الثلثة كما اذا ترك ام واختين لابي وام واختين لام واما اذا اجتمع فيها الثلث
والثلاثان كما اذا ترك اختين لابي وام واختين لام فهي من ثلثة واما اذا اجتمع في المسئلة الثمن
مع النصف كما اذا ترك زوجة وبنات كانت من ثمانية واما اذا اجتمع فيها الربع والنصف كما اذا
ترك زوجة وبنات كانت من اربعة وكما فرغ من بيان حال الاختلاط من ثلث بين فروض
نوع واحد شرع في بيان حال الاختلاط بين فروض هذه النوعين بالآخرة فقال اذا اختلط
النصف من النوع الاول بكل النوع الثاني بالثلثين والثلث والربع كما اذا ترك زوجة
وام واختين لابي وام واختين لام وبعضه كما اذا اختلط النصف بالثلث فقط كما فيمن
خلف زوجة واختين لام واخلف بالثلثين فقط كما فيمن اذا خلفت ام وبنات او اختلط
بالثلث والثلثين معا كما اذا ترك زوجة واختين لابي وام واختين لام واخلف با
ثلث والربع معا كما اذا ترك زوجة واختين لام واما فنوال اختلاط النصف في جميع هذه
الصور من ستة يعني ان يخرج الفروض في هذه الاختلاطات كلها هو ستة وذلك لان حصة النصف
اثان وخروج الثلث والثلثين ثلثة وكلما اذا خلا في الستة في حصة النصف المختلط ففرض
النوع الثاني على جميع الوجوه المذكورة وايضا بين حصة النصف والثلث مائة فاذا ضرب هذا
في الآخرة حصل ستة وفي حصة ام واما اذا اختلط الربع من النوع الاول بكل النوع الثاني بالثلثين
والثلث والربع كما اذا خلف زوجة وام واختين لابي وام واختين لام وبعضه كما اذا
اختلط بالثلثين فقط ففروض وبنات او بالثلث فقط كزوجة وام وبالربع فقط كزوجة
واحد من اولاد الام واخلف بالثلثين والربع معا كزوجة وام واختين لابي وام او با
الثلثين والثلث كزوجة وام واختين لام فهو اثني عشر في حصة ام واما اذا خلا هذه الاختلاطات
الثمانية والثلاث والرابعة وذلك لان خروج اقل جزء من النوع الثاني هو ستة وقد دخل فيها خروج
الثلث والثلثين فالتقسيم بالكلية في هذه الحصة هو اثني عشر في حصة ام واما اذا خلا هذه الاختلاطات
موافقة بالنصف ففرضنا اربعة في كل الاخرى فصار اثني عشر وايضا خرج الثلث والثلثين
ثلثة وفي مائة لاربعة ففرضنا اربعة في كل حصة اثني عشر ففرضنا هذه الفروض المختلطة ومنه
خرج مسائلها المذكورة واما اختلط الثمن من النوع الاول بكل النوع الثاني بالثلثين والثلث
والربع وهذا الاختلاط انما يتصور على ابن مسعود لان المهر يجب عليه حجب النقصان
كما اذا ترك ابنا كزوجة وام واختين لابي وام واختين لام فان ابن المهر وم يجب عليه

بعضها

زوجها واختين لابي وام واخلف بالربع وحده كما اذا خلف

الزوجة

الزوجة من الربع لاني وام ابي رايتا فغير مقبولان الثمن اذا كان للمرأة وجب ان يكون
صاحب الثلثين بنين وصاحب الربع ام او جدة وتعم بعدم صاحب الثلث لان صاحبه
اما الام واولاد الام والام ههنا قد حجب من الثلث لابي وام واولاد الام قد حجبوا من ثلث
الثلث فيكون اختلاط الثمن بالثلثين والربع فقط دون الثلث واخلف الثمن ببعضه
ان بعض النوع الثاني كما اذا اختلط بالثلثين والربع كزوجة وبنات وام وبالثلث والربع
على اربعة كزوجة وام واختين لام وابن خروم او بالثلثين والثلث على اربعة كزوجة
وابن كزوجة واختين لابي وام واختين او اختلط بالثلثين فقط كزوجة وبنات او بالربع
فقط كزوجة وام وابن او بالثلث فقط كزوجة وابن رقيق واختين لام على اربعة ايضا
من اربعة وعشرين يريد ان يخرج من الاختلاط كلها هو هذا العدد ومنه يخرج ذلك
وبيان ذلك لان خروج اقل جزء من النوع الثاني هو ستة الى دخل فيها خروج الثلث والثلثين ففرض
الاكتفاء بها كما عرفت وبين الستة وخروج الثمن اعني الثمانية موافقة بالنصف ففرضنا نصف
احدها في كل الاخرى فحصل اربعة وعشرون وايضا بين حصة الثلث والثلثين وخروج الثمن
مائة ففرضنا الكل في الكل فصار اربعة وعشرون ففرضنا هذه الفروض المختلطة
بالثمن **باب العول** هو في اللغة يستعمل بمعنى الميل الى الجور يقال فلان يعول على ان يعمل
جائرا ومع الغلبة يقال فلان يعمل صبره اي غلب ويجمع الرقيق يقال فلان عال الميزان اذا رغب
ومن هذا الاثر اخذ المعنى المصطلح عليه فلذلك قال العول هو ان يزداد على المخرج شيء من اجزاء
كسره او ثلثه الى غير ذلك من الكسور الموجودة فيه اذا ضاق المخرج عن فرض وحاصله ان يخرج منها
ضاق عن الوفاء بالفروض المحتملة فيترفع المخرج الى عدد اكثر من ذلك المخرج ثم ينقسم حتى يدخل
النقصان في فرائض جميع الورثة على اربعة واحدة كاسياتيك تفصيله وقيل هو ما يؤخذ من المعنى
الاول لان المسئلة مالت على اهلها بالجور حيث نقصت من فروضهم او المعنى الثاني كان المسئلة
غلبت اهلها بادخال الضرر عليهم واول من حكم بالعول عمره فانه وقع في هذه صورة ضاق مخرجها
عن فروضها فشا والقصاية فيها فاشا القياس العول وقال عيلوا القرائين فتابعوه على
ذلك ولم ينكره احد الا ابنه بعد موته فيقول له هل لا اكرهه فزمن عمره فقال بئس وكان مهيما
شكرا على كيف تضع بالفريضة العائنة فقال ادخل الضرر على من هو اسوء حالا من البنات و
الافوات فانهن يقبلن من فرض مقرر لا فرض غير مقرر فقال الرجل يا بنيك فتواك شيئا فان

مطلب العول

النوع الكه وانما عالت الى احد وتلثين اذ للزوج الثمن وهو ثلثه وللام الدس وهو اربعة
وللاثنين لابل وام الثلثان اعني الستة عشر وللأختين لامل الثلث وهو ثمانية فالجمع
احد وثلاثون وعند غيره هذه السبعة من اثني عشر وتقول السبعة والدليل على انحصار القول
فيما ذكر من الوجوه استقراء صور اجتماع الفروض كما لا يخفى **فصل** في موافقة التامثل والتماثل
خل والتوافق والتباين بين العددين هذه مقدمة يحتاج الى معرفتها في تقييد التركة على اعداد
المستحقين بلا كسر تعالى العددين كون احدهما مساويا للآخر كالثلاثة وثلاثة مثلا وتيمان
متماثلين ولا بد من اعتبارهما في تحليلي والآن نطلق التثنية بمراد عن الحمل لا بقدر
فيه فلا يتصف بالساوية قطعا وتداخل العددين المختلفين ان يعدا فلام الاكثر ان يفيده
مع عدمه ان فناء اياه اذ ان الاقل من الاكثر مرتين او اكثر لم يبق من الاكثر شيء كالثلاثة
والسنة فانك اذا اقيت الثلثة من الستة مرتين اقيت الستة بالكلية وكذلك الحال اذا اقيت
من الستة ثلث مرات انقضت الستة بالمرّة الثلثة فمزان العددين سميان بالمد اذ اظهر
اصطلاحا جازما في الثانية فانك اقيت الثلثة من اربع مرات في اثنتان فلا يمكن انفاؤها با
الثلثة لكن اذا اقيت من اثنتان اربع مرات فبقيت الثانية فاما متداخلان واختلفا في العددين
في انفسهما بالقلّة والكثرة لا يتصور في التماثل بل في التداخل وما بعده الا انه صرح بذكره
الاختلاف في التداخل وحده واشهره فيما بعده ثم انه فسر التداخل بعينين اخريين متلازمين
له فقال ونقول تداخل العددين هو ان يكون اكثر العددين منقسما على الاقل فسمي صحيح
اي قسمه لا كبريا كاسته فانما منقسمة على الثلثة وعلى الاثنين ايضا بلا كسر فيصير بقية
من الستة كل واحد من الثلثة اثنتان ومن الاثنين ثلثة وقس على ذلك سائر كميات اذ اظهر
والسبب فيه انه اذا عد عدديهما هو اكثر منه كان الاكثر من الاقل او امثاله فيصير بقية
كل واحد من احاد الاقل احاد صحيح بعد اتمثل الاقل في الاكثر وهذا هو السبب ايضا فيما
ذكره بقوله ونقول التداخل هو ان يزيد على الاقل مثلا او امثاله فبلا كسر فاذا زيد
مثلا على الثلاثة مثلا مرة صارت ستة ومرتين صارت تسعة واما قوله ونقول هو ان
يكون الاقل جزءا الاكثر فمن قبيل الاختلاف في العبارة فان العددين الاقل ان كان بعد
الاكثر يسمى جزءا اصطلاحا وان لم يعبده كان الجزء له فطرا بالجزء ما كان جزءا واحدا لا
مكررا فلا يتحقق التعريف بالاربعة مقبلة العشرة فانها خمس باولا بالثلاثة بالقبيل

هذا هو الوجه في تعريف التداخل
بأن يكون العددان
من جنس واحد
فان كانا من جنس
آخر لم يكنا
متماثلين ولا
متماثلين

طلب التماثل

منه
الوجه في تعريف
التداخل
بأن يكون
العددان
من جنس
واحد

الحج

الحجة لان ثلثة اقسامها مثل ثلثة وسبعة فان الثلثة ثلث الستة في حوزة اربعة
ثلث مرات ونسأوي بان يراد عليها مثل مرتين والستة منقسمة عليها بلا كسر فمزان
مثال التداخل على جميع التفاسير ونوافق العددين في حوزة النصف ونظائره ان لا يعد
اقلاما الاكثر ولكن بعد ما عدت ثلث هذا التعريف صحيح اذا فسر العدد بالكلية المتماثلة
من الوحدات فلا يكون الواحد من عددا صحيحا وكذا يصحح على هذا التقدير تعريف التداخل
بما ذكره واما اذا فسر العدد بما يقع في مراتب العدد دخل فيه الواحد ايضا فاصحح بها الى
ان يقال ولكن بعد ما عدت ثلث غير الواحد والنقص تعريف التداخل بلا شبهة الا ان
يقوم مغايرة كل واحد من العددين بخلافين للواحد وذلك لان الواحد بعد جميع الاعداد
وليس الاصطلاح بينه وبين شيء من مراتب داخل بل تباين وليس ايضا بين العددين الذين
يعدان الواحد فقط توافق والطان المهم لم يجعل الواحد عددا فلا اشكال على مذهبه قطعا
كالثانية مع العشرين فان الثانية لا تعد العشرين لكن بعد ما اربعة فانها تعد الثانية بمرتين
والعشرين بخمس مرات فمما متوافقان بالربع وذلك لان العدد العادلهما خرج جزءا لوني
بينهما فلما عدما الاربعة وسيخرج للربع كانا متوافقيين به فان قلت خرج النصف اعني
الاثنين يعدان ايضا فمما لم يحلها من المتوافقيين بالنصف قلت المعجزة في هذه الصناعة
مع تعدد العادة وهو اكثر عدد يعد ما يكون جزءا لوني اقل من سهل بحسب الاير ان ربع الشيء
اقل من النصف وان حاسبه سهل ولا منافاة في ان يكون بين عددين توافق من وجوه متعددة
كالأشياء عشر والثانية عشر فانها متوافقان بالنصف والثلث والدس لان العشرة في ثلث
الحسب توافق في الدس الذي هو من اعدا اثنتان ومن الاخر ثلثة وتباين العددين
ان لا يعد العددين مختلفين معا عدت ثلث اصلا كالستة مع العشرة فانه لا يعد معا
شيء سوى الواحد الذي هو ليس بعدده ولا شفا في موافقة التماثل والتداخل بين العددين
بل في موافقة التوافق والتباين بينهما فلذلك قال في طريق موافقة الموافقة والميلية بين المقدارين
المختلفين ان ينقص من الاكثر بقدر الاقل من الجانبين مرارا حتى التوافق في جهة واحدة
التوافق واحد فلا ينفصلان وان التوافق عددهما متوافقان في ذلك العدد بالجزء الذي
خرج به ذلك العدد مثلا اذا اقيت من العشرة سبعة بقي ثلثة واذا اقيت ثلثة من السبعة
مرتين بقي واحد واذا اقيت واحدا من الثلثة مرتين بقي ايضا واحدا فقد انقضت العشرة

والسبعة بالحق الاقل من الجانبين مراراً الواحد فانه الباق من كل منهما بعض
درجات الالف فاما متباينان واذا القيت من الثمانية عشر ثمانية مرتين بقي منها اثنان
واذا القيت اثنان من الثمانية ثلث مرات بقي منها ايضا اثنان فاما عددان متوافقان
والنقصان ان يقال ان النقصان الاقل من الاكثر فان في الاكثر فاما متداخلان
ان بقي منها واحد فاما متباينان اذ لا يوجد سوى الواحد وان بقي من الاقل
فان عدد هذا الباقي الاقل فهو الباقي اكثر عدد يوجد على معنى ان ليس هناك عدد يوجد
وهو اكثر منه وان بقي من اقل واحد في العددين المتباينين وان بقي من الاقل عدد
هو اقل من الباقي الاقل فان عدداً الباقي الثاني الباقي الاول فالثاني في هو اكثر عدد يوجد
العددين للوضوح بالمعنى المذكور وليس على ان يتبع دائماً من الجانبين عدد ذلك بالابد
ان يتبقى اما الى عدد يوجد عليه مجموع ما قبله فهو يكون هو اكثر عدد يوجد ذلك العددين بذلك
المعنى فتوافقان في الكسر الذي هو مخرجهما اما الواحد فمتباينان وكل هذه الاحكام مثبتة بما
ذكرناه في كتاب اصول الحساب وما ذكرناه للمراجع الى ذلك فانه اذا انتهى الالف في جانب الواحد
فلما بدان انتهى اليه الجانب الآخر فيستفان في الواحد واذا انتهى في احد الجانبين الى عدد يوجد
بعد ما قبله فلما بدان يتبع مثله الى الجانب الآخر فيستفان في ذلك العدد فيكونان متوافقان
في الكسر الذي هو مخرجهما في الاثنين يتوافقان بالنصف كما في الاربعة والعشرة وفي الثلثة
يتوافقان بالثلث كما في التسعة والاثني عشر وفي الاربعة يتوافقان بالربع كما في الثمانية
والاثني عشر هكذا في العشرة ان يكون التوافق في الاعداد التي هي العشرة وما دونها بواحد
من الكسور التسعة المشهورة وهي النصف الى العشرة وتسمى هي مع ما يتركب منها بالاضافة او
التكرير بالكسور المنطقية وفيها واربعة عشرة يتوافقان جزء من الكسور الا انهم لا يمكن التعبير
عنها الا باضافة الخارجها ففيها في احد عشر يتوافقان جزء من احد عشر كائناً في عشرين في ثلثة
وثلاثين فان العدد الذي يوجد فيها احد عشر فقط وهو مخرج جزء من احد عشر وفي ثلثة عشر يتوافقان
فان جزء من ثلثة عشر كسرة وعشرين وتسعة وثلاثين فان العادة لثلاثة عشر وفي خمسة عشر
يتوافقان جزء من خمسة عشر كسرتين مع خمسة واربعين فان خمسة عشر يوجد معاً فاما متوافقان جزء
منها ويمكن ان يعبر عن هذا الاثر بانها يتوافقان ثلث الكسور الذي هو مخرجها في عشرين كما يعبر فيها بعدد
اثني عشر كاربعة وعشرين وستة وثلاثين بانها متوافقان بنصف السدس وفيها يوجد اربعة عشر

منه بمر

كثمانية

كثمانية وعشرين واثنين واربعين بانها يتوافقان بنصف السبع وبالجملة يمكن فيما وراء
العشرة باسرها ان يوجد التوافق بان جزء النصف الى العشرة جزء من احد عشر وجزء من اثنان عشر
وغيره من ثلثة عشر ويمكن ان يعبر في بعض بالكسور المنطقية المركبة واللتية على ذلك خلط الشيخ
المنطق بالاقسام حيث ذكر احد عشر وثلثة عشر معا فاعتبر هذا الذي ذكرناه في سائر الاعداد بغير
توافقها بالمنطقات والافعال المتضادة فيخرجها والوجه في اخصا النسب بين الاعداد
في الاقل من الاربعة انك اذا نسبت عدداً الى آخر فان ساواه فاما متباينان والافان كان
الاقل مغنياً للاكثر فمتداخلان فان لم يكن مغنياً فاما ان يوجد في الواحد فاما متوافقان
اولا بعد ما غيره فمتباينان **باب التصحيح** ان تصحح مسائل الفالين وهو ان يؤخذ السهام
من اقل عدد يمكن على وجه لا يقع الكسر على واحد العشرة يخرج في تصحيح المسائل بالمعنى الذي
ذكرناه في سبعة اصول ثلثة منها بين السهام الماخوذة من خارجها وبين الرؤوس من العشرة
واربعين منها بين الرؤوس والرؤوس اما الاصول الثلثة فاحد ما ذكره بقوله ان كان سهام كل فرد
من العشرة متقسمة عليهم بلا كسر فلا حاجة الى الضرب كما بين وبينين فان المسئلة من سنة فكل
من الابوين سدسها وهو واحد والثلثين الثلثان اربعة فكل واحد منهما اثنان فاستقام
السهام على رؤوس العشرة بلا انكس وان كان في الاصول الثلثة هو ان يكون الكسر على طائفة واحدة
اي كسر على طائفة واحدة فقط فيصيرهم التركة ولكن بين سهامهم ورؤوسهم موافقة بكنس الكسور
فيضرب وفق عدد رؤوسهم اي عدد رؤوس من انكسر عليهم سهام ويسمى تلك الطائفة الواحدة في اصل
المسئلة ان لم يكن عائكة وفي اصلها وعولها معاً ان كان عائكة كما بين وعشرينات وزوج
ابوين وستينيات فالاول مثال ليس فيها عول اذا اصل المسئلة من سنة السدس وسما اثنان
للابوين وستينيات عليهما والثلثان وسما اربعة للثلاث العشرة ولا يستقيم عليهم لكن بين
الاربعة والعشرة موافقة بالنصف فان العدد العادة لهما هو اثنان فوجدنا عدد الرؤوس في
العشرة الى النصفها وهو ثلثة وضربنا بالستة التي هي اصل المسئلة صار الحاصل ثلثين فيصح
من المسئلة ان كان لابوين من اصل المسئلة سمان وقد ضربنا عا في المضروب الذي هو خمسة صار
عشرة فكل منهما خمسة وكان للثلاث من اربعة وقد ضربنا بالاضافة في خمسة فصار عشرين فكل
واحد من اثنين اثنان وانكس مثالاً فيها عول فان اصل المسئلة هي سمان اثنان عشر لاجتماع الربع
والسدس والثلثين على ما سبق في خبره فللزوج وهو ثلثة وللابوين سدسها وهي اربعة

مطلب التصحيح

والبنات الست ثلثا ما وهي ثمانية ففد عالت المسئلة الى ثلثه عشر وانكسر سهم البنات
اعني الثمانية على عدد رؤوسهن فقط لكن بين عدد السهام والرؤوس توافق بالنصف فو ناعده
رؤوسهن الى النصف وهو ثلثه ثم ضربنا باصل المسئلة مع عولها وهو ثلثه عشر فحصل ثلثه و
اربعون فاستقامت المسئلة اذ قد كان للزوج باصل المسئلة ثلثه وقد ضربنا باصل المضروب
الذي هو ثلثه فصار ثلثه فليكن له وكان للزوجين اربع وقد ضربنا باصل ثلثه فصار ثلثه عشر
فكل منهن مائة وكان للبنات ثمانية وقد ضربنا باصل ثلثه فحصل اربع وعشرون فكل واحد
منهن اربعة والثالث من الاصول الثلثة ان نيكس السهام على طائفة واحدة فقط ولا يكون
بين سهامهم ورؤوسهم موافقة بغير مائة فيضرب كل عدد رؤوسهم ان رؤوسهم انكسر عليهم
السهم في اصل المسئلة ان لم يكن عائلته وفي اصلها مع عولها ان كانت عائلته ثم ذكر مثال العائلة
بقوله زوج وثلث احوال لاب فاصل المسئلة ثلثه النصف وهو ثلثه للزوج والثلثان
وهو اربعة للاخوات ففد عالت المسئلة الى سبعة وانكسر سهم الاخوات عليهن فقط وبين عددي
سهامهن ورؤوسهن اعني الاربعة والثلثه مباينة ففرضنا لكل عدد رؤوسهن وهو ثلثه في اصل المسئلة
مع عولها وهي سبعة فصار الحاصل ثلثه وثلثين ثمنا تصح المسئلة اذ قد كان للزوج ثلثه وقد
ضربنا باصل المضروب الذي هو ثلثه فصار ثلثه عشر وكان للاخوات اربع وقد ضربنا باصل
ايضا في ثلثه فصار عشرين فكل واحد منهن اربعة ومثال غير العائلة زوج ووجه وجدة وثلث
اخوات لام فالمسئلة من ستة للزوج منها نصفها وهو ثلثه ووجه سدرها وهو واحد للاخوات
ثلثها وهو اثنان ولا يتقيم ان على رؤوسهن بل بينهما مباينة ففرضنا لكل عدد رؤوس الاخوات
في اصل المسئلة صد الحاصل ثمانية عشر فتصح المسئلة منها اذ قد كان للزوج ثلثه ففرضنا باصل
المضروب الذي هو ثلثه فصار ثلثه وضربنا نصيب الجدة في المضروب ايضا كان ثلثه وضربنا
الاخوات لام في المضروب فصار ستة فاعطينا كل واحدة منهن اثنين وقد يقال ذكر المصنف هنا
اصل المسئلة وهذا ما ورد المثال من العول ووجه غيرها على ان المسئلة وعولها معا صار
بغير اصل المسئلة في ان عدد الرؤوس يضرب فيها كما يضرب في اصلها وحاصل هذه الاصول
الثلثة انه ان استقام السهام على الورثة فذلك هو الاصل الاول وان لم يستقم فاما ان نيكس على
طائفة واحدة او اكثر وان كان هو المذكور في الاصول الاربعة والاو لا يخرج من ان يكون بين
سهام تلك الطائفة وبين عدد رؤوسهم موافقة او لا فالاول هو الاصل الثاني والثاني هو الاصل

الثالث

الثالث واما الاصول الاربعة التي بين الرؤوس والرؤوس فاحدا ان يكون اكثر من السهام
على طائفتين من الورثة او اكثر ولكن بين اعداد رؤوسهم ان رؤوسهم انكسر عليهم سهامهم
مماثلة والمرايد اعداد الرؤوس ما يتناول عين تلك المعداد ووفقها ايضا فانه اذا كان بين
رؤوس طائفة وسهامهم مثلا موافقة يرد عدد رؤوسهم الى موافقة الاثني عشر الما ثلثه وبين
سائر الاعداد كما ستطلع عليه فالحكم فيها ان هذه الصورة ان يضرب احد الاعداد المماثلة
في اصل المسئلة فيحصل ما يصح به المسئلة على جميع الفرق مثل ست بنات وثلثه جدات و
ثلثه اعمام المسئلة من الست للبنات الست الثلثان وهو اربعة لا يتقيم عليهن لكن
بين الاربعة وبين عدد رؤوسهن موافقة بالنصف فاخذنا نصف عدد رؤوسهن
وهو ثلثه وللجدات الثلث السدس وهو واحد فلا يتقيم عليهن ولا موافقة بين واحد
وعدد رؤوسهن فاخذنا جميع عدد رؤوسهن وهو ايضا ثلثه وللاعم الثلثة الباقي
وهو واحد ايضا وبينه وبين عدد رؤوسهم مباينة فاخذنا جميع عدد رؤوسهم ثم ضربنا
بهذه الاعداد الماخوذة بعضها مع بعض فوجدنا ثمانية مائة ثلثه ففرضنا احدا وهو ثلثه في اصل
المسئلة اعني الست فصار ثمانية عشر ثمنا يتقيم المسئلة اذ كان للبنات اربعة ضربنا
في المضروب الذي هو ثلثه فصار اثنى عشر فكل واحد منهن اثنان وللجدات واحدة ضربنا
ايضا في ثلثه فكان ثلثه فكل واحد منهم واحد وللاعم واحد ايضا ضربناه في الثلثة
واعطينا كل واحد منهم واحدا ولو فرضنا في الصورة المذكورة عما واحدا بدل الاعم الثلثة
كان الانكسار على طائفتين فقط وكان وفق عدد رؤوس البنات ثمانية العدد رؤوس الجدات
اذ كل من ثلثه فيضرب الثلثة في اصل المسئلة فيصير ثمانية عشر فتصح السهام على الكل كما ذكره الاصل
الثاني من الاصول الاربعة ان يكون بعض الاعداد ان بعض اعداد رؤوس الورثة انكسر عليهم
سهامهم من طائفتين او اكثر مثلا خلاص البعض فالحكم فيها ان هذه الصورة ان يضرب ما هو
اكثر تلك الاعداد في اصل المسئلة كاربعة زوجات وثلث جدات واثنى عشر عا اصل المسئلة
من اثنى عشر للجدات الثلث السدس وهو اثنان فلا يتقيم عليهن وبين رؤوسهن وسهامهن
مباينة فاخذنا مجموع عدد رؤوسهن وهو ثلثه وللزوجات اربع وهو ثلثه فلا استقامة
عليهن وبين عددي رؤوسهن وسهامهن مباينة فاخذنا عدد الرؤوس تمامه وللاعم الباقي
وهو سبعة فلا يتقيم على اثنى عشر بل بينهما ثباين فاخذنا عدد رؤوسهن باسرها ثم طلبنا النسبة

منها

بين اعداد الرؤس الماخوذة فوجدنا الثلثة والاربعة متداخلين في اثني عشر الذي هو اكثر
اعداد الرؤس فضرنا به في اصل المسئلة وهو اثني عشر فصار مائة واربع واربعين فتفتح
منها المسئلة اذ كان للزوجات من اصل المسئلة اثنتان وقد ضربنا بها في المضروب الذي هو اثني
عشر فصار اربعة وعشرين فلكل واحدة منهن ثمانية وللزوجات من اصل المسئلة ثمانية في
المضروب المذكور صار ستة وثلاثين فلكل واحدة منهن تسعة وللاعم سبعة ضربنا بها في اثني
عشر ايضا فحصل اربعة وثمانون فلكل واحد منهم سبعة ولو فرضنا في هذه الصورة زوجة واحدة
بدل الزوجات الاربعة كان الالك ر على طائفتين فقط اعي للزوجات الثلثة والاعم اثني
عشر وكان عدد رؤس الجذات متاخلا في عدد رؤس الاعم فيضرب اكثر منهن العديدين المتدا
خلين اعي اثني عشر في اصل المسئلة فيحصل ما يتقيم على القياس الكل على قياس ما عرفت والاصل
الثالث من الاربعة ان يوافق بعض الاعداد بعض اعداد رؤس من انكس عليهم سائرهم
من طائفتين او اكثر بعضها فلكل في هذه الصورة ان يضرب وفق احد الاعداد
اعداد رؤسهم في جميع العدد التي لم تضرب جميع ما بلغ في وفق العدد الثالث ان وافق ذلك
البلغ الثالث والا فالبلغ ان وان لم يوافق الثالث في المضرب للبلغ في جميع العدد الثالث لم
يضرب للبلغ في العدد الرابع كذلك في وفقه وافقه للبلغ في اوجه ثمانية لم يوافق
ثم يضرب للبلغ الثالث في اصل المسئلة كاربعة زوجات وثاني عشرة بنتا وعشرة جدة و
ستة اعم اصل المسئلة اربعة وعشرون للزوجات الاربعة الثمن وهو ثلثة فلا يتقيم عليهن
وبين عددي سائرهن وروهن مائة مائة فخطنا جميع عدد رؤسهن وللبنات الثمانية عشرة
الثلثان وهو ستة عشر فلا يتقيم عليهن وبين عدد رؤسهن وسائرهن موافقة بالانصف
فاخذنا لصف عدد رؤسهن وهو ستة وخمسة وعشرون للزوجات الخمسة العشرة والاربعة
فلا يتقيم عليهن وبين عدد رؤسهن وسائرهن مائة مائة فخطنا جميع عدد رؤسهن وللاعم
الستة الباقية وهو واحد لا يتقيم عليهم وبين عدد رؤسهن مائة مائة فخطنا جميع عدد رؤسهن
فحصل لنا من اعداد الرؤس المحفوظة اربعة وستة وتسعة وخمسة عشر ثم طلبنا بينهما التوافق
فوجدنا الاربعة موافقة للستة بالانصف فوجدنا احدى الاربعة الضربها في الاخرى صار
البلغ اثني عشر وهو موافق للستة بالثلث فضرنا ثلث احدى الاربعة في جميع الاخرى صار البلغ ستة
وثلاثين وبين هذا البلغ وبين خمسة عشر موافقة بالثلث ايضا فضرنا ثلث خمسة عشر وهو ستة

في ستة

في ستة وثلاثين فحصل مائة وثمانون ثم ضربنا هذا المبلغ الثالث في اصل المسئلة اعي
اربعة وعشرين صار لاصل اربعة آلاف وثلث مائة وعشرين ثم ضربنا المسئلة اذ قد كان
للزوجات من اصل المسئلة ثلثة ضربنا بها في المضروب الذي هو مائة وثمانون فحصل ثمانية
واربعون فلكل من الزوجات الاربعة مائة وثمانون وكان للبنات الثمانية عشرة
ستة عشر وقد ضربنا بها في ذلك المضروب فصار الفين وثمان مائة وثمانين فلكل واحدة منهن
مائة وثلاثون وكان للزوجات الخمسة عشرة اربعة وقد ضربنا بها في المضروب المذكور فصار مائة
وعشرين فلكل واحدة منهن ثمانية واربعون وكان للاعم الستة واحد ضربنا به في المضروب
فكان مائة وثمانين فلكل واحد منهم ثلثون واذا اجتمعت جميع القضا الورثة بلغ اربعة آلاف
وثماني مائة وعشرين والاصل الرابع من الاربعة المذكورة ان يكون الاعداد في اعداد رؤس
من انكس عليهم سائرهم طائفتين او اكثر مباينة لا يوافق بعضها بعضا فلكل في هذه
اصد الاعداد في جميع التي لم تضرب ما بلغ في جميع الثالث ثم بلغ في جميع الرابع كذلك لم تضرب
ما اجمع في اصل المسئلة كاربعتين وست جدات وعشرينات وسبعة اعم اصل المسئلة
اربعة وعشرون للزوجات الثلثة وهو ثلثة لا يتقيم عليهما وبين رؤسهما وسائرهما
مباينة فاخذنا عدد رؤسهما وهو اثنتان وللجدات الست السدس وهو اربعة فلا يتقيم عليهن
وبين عدد رؤسهن وسائرهن موافقة بالانصف فاخذنا لصف عدد رؤسهن وهو ثلثة
وللبنات العشرة الثلثان وهو ستة عشر فلا يتقيم عليهن وبين عدد رؤسهن وسائرهن موافقة
بالانصف فاخذنا لصف عدد رؤسهن وهو ثلثة وللاعم السبعة الباقية وهو واحد لا يتقيم
عليهم وبين عدد رؤسهن مائة مائة فخطنا جميع عدد رؤسهن وهو سبعة فصار ثمانية الاعداد
الماخوذة للرؤس اثنتان وثلثة وستة وسبعة وهذه كلها اعداد مباينة فضرنا بالاثنتين في الثلثة
صار ستة ثم ضربنا هذا المبلغ في ثلثة فصار ثلثين ثم ضربنا الثلثين في سبعة فحصل ثمانون
عشرة ثم ضربنا هذا المبلغ في اصل المسئلة وهو اربعة وعشرون فصار مجموع ثلثة الاف واربعين
ومنها يتقيم المسئلة على جميع الطوائف اذ كان للزوجات من اصل المسئلة ثلثة فضرنا بها في
المضروب الذي هو مائتان وعشرة فحصل ستمائة وثلثون فلكل واحدة منها ثمانية وستة
عشر وكان للزوجات الست اربعة ضربنا بها في ذلك المضروب المذكور فصار ثمانية واربعين
فلكل واحدة منهن مائة واربعون وكان للبنات العشرة ستة عشر ضربنا بها في المضروب المذكور

فبلغ ثلثة آلاف وتسعين فلكل واحدة من ثلثمائة وستة وثلثون وكان للامام السبعة
واحد فخرناه في ذلك المضروب فكان مائتين وعشرة فلكل منهم ثلثون ومجموع هذه الانفا
خمة آلاف واربعون وذكر بعضهم قد علم بالاستقراء ان تلك السهام لا يقع على اكثر من اربع
طوائف فان قيل قد اعترض الاصول التي بين الرؤوس والرؤوس المتماثل والتداخل والتوافق
كما اعتبر اخوانه الثلث حتى يكون في اربعة ايضا قلنا لم يعجز التداخل والتباين كما صارت
باعتبار اربعة فلم يعجز في الاصول التي بين الرؤوس والسهام المتداخل كما اعتبر اخوانه الثلث
حتى يكون في اربعة ايضا قلنا لم يعجز التداخل بينهما بل رد الى الموافقة ان لم يقع السهام على الرؤوس
اولا التماثل ان قسمت عليها روبا للاختصار مثال الاول زوج وابنان وبناتان اصل
المسئلة هنا اربعة للزوج واحد منها والثلثة الباقية بين الابنين والبنين للذكر مثل حظ
الانثيين فالابنان بمنزلة اربعة بنات والثلثة لا يستقيم على الستة لكنهما متوافقان بالثلث
الذي خرجا قل من هذين العودين المتداخلين فرد عدد الرؤوس الستة الى وفقه وهو اثنتان و
يضرب في اصل المسئلة فيصير ثمانية ويخرج منها المسئلة اذ كان للزوج واحد وقد ضربناه
في المضروب الذي هو اثنتان فكان اثنين فاعطينا ما اياه والباقي ستة فستقيم على الورثة
الباقية ومثال التباين ابوان وبناتان اصل المسئلة ستة السدان وبناتان لابوين
والثلاثان وبنات اربعة للبنين وهي ستقيم عليهم كما في صورة التماثل فكان بين السهام
والرؤوس تماثلا في الحقيقة قلنا صارا الاصول الخارج اليها سبعة لا ثمانية فان قلت
اذا كان بين بعض اعداد الرؤوس تماثل وبين بعضها الآخر تداخل وتوافق وتباين
فماذا العمل هناك قلت ان اتفق ذلك عمل في كل بعض ما علم في اصله فكيف من التماثلين
بواحد منها ويؤخذ وفق احد المتوافقين في الاخر ثم ينسب المبلغ الى احد المتماثلين ويعمل
على ما يقتضيه من النسبة **فصل** واذا اردت ان تعرف نصيب كل فريق كالبنات والبنات
والزوجات والاعام وغيرهم من التصحيح الذي استقام على كل فاضرب ما كان لكل فريق من
اصل المسئلة فيما ضربته في اصل المسئلة ان في المضروب الذي ضربته في اصلها فما حصل من
هذا الضرب كان نصيب الفريق وقد ذكر عليك هذا العمل في المسئلة الامثلة السابقة للاصول
الستة التي فيها اضرب فلما حابة الى ايراد مثال هنا واذا اردت ان تعرف نصيب كل واحد
من احاد ذلك الفريق من التصحيح فاقسم ما كان لكل فريق من اصل المسئلة على عدد رؤوسهم

ويضرب

ثم

ثم اضرب الخارج من هذه القسمة في المضروب الذي ضربته في اصل المسئلة لاجل التصحيح
فالما حصل من ضرب الخارج في المضروب نصيب كل واحد من احاد ذلك الفريق مثلا في المسئلة
المذكورة لتباين عدد رؤوس الورثة وكان للزوجين من اصل المسئلة ثلثة فاذا قسمته
عليهما كان الخارج واحدا ونسفا فاذا ضربته في المضروب الذي هو مائتان وعشرة يحصل
ثلثمائة وثلثة عشر في نصيب كل فريق واحدة من الزوجين وكان للبنات من اصل
ستة عشر فاذا قسمته على العشرة التي هي عدد من خرج واحد وثلثة اقسام واحد
فاذا ضربت هذا الخارج في ذلك المضروب يحصل ثلثمائة وستة وثلثون في نصيب كل بنت
وكان للبنات من اصلها اربعة فاذا قسمته على الستة التي هي عدد من كان للخارج ثلثي
واحد فاذا ضربته في المضروب كذا حصل مائة واربعون في نصيب كل واحد وكان
للإمام من اصلها واحد فاذا قسمته على السبعة التي هي عدد من كان للخارج سبع واحد فاذا
ضربته في المضروب الذي هو مائتان وعشرة حصل ثلثون وهي نصيب كل عم والمعرفة
نصيب كل واحد من احاد ذلك الفريق من التصحيح وجه آخر وهو ان تقسم المضروب في عدد
الذي ضربته في اصل المسئلة للتصحيح على اربعة ثلث من فرق الورثة ثم اضرب الخارج
من اصل هذه القسمة في نصيب كل فريق الذي قسمت عليهم المضروب فالما حصل من هذا
الضرب نصيب كل واحد من احاد ذلك الفريق في المسئلة المذكورة للتباين اذا قسمت
المضروب وهو مائتان وعشرة على المراتبين خرج مائة وخمسة فاذا ضربت هذا الخارج
في نصيبها من اصل المسئلة وهو ثلثة حصل ثلثمائة وثلثة عشر في كل واحدة منهما واذا
قسمته ايضا على البنات العشرة خرج احد وعشرون فاذا ضربت ما خرج في نصيبها من اصل
المسئلة وهو ستة عشر حصل ثلثمائة وستة وثلثون في كل بنت فاذا قسمته ايضا على البنات
الست خرج ثلثة وثلثون فاذا ضربته في نصيبها من اصلها وهو اربعة حصل مائة واربعون
في نصيب كل جدة واذا قسمته المضروب ايضا على الامام السبعة خرج ثلثون فاذا ضربت
هذا الخارج في نصيبها من اصلها وهو واحد كان في اصل ثلثين في كل عم وكل واحد من
هذين الزوجين طريق في القسمة الا ان الاول في قسمة النصيب من اصل المسئلة على الفرق
والثاني في قسمة المضروب في اصلها عليهم وهما وجه آخر وهو طريق النسبة وهو الاصح
اذا لا يحتاج فيه الى قسمة وضرب كما في الاولين وهو ينسب سهام كل فريق من اصل المسئلة

ثم اضرب الخارج من هذه القسمة في المضروب الذي ضربته في اصل المسئلة لاجل التصحيح
فالما حصل من ضرب الخارج في المضروب نصيب كل واحد من احاد ذلك الفريق مثلا في المسئلة
المذكورة لتباين عدد رؤوس الورثة وكان للزوجين من اصل المسئلة ثلثة فاذا قسمته
عليهما كان الخارج واحدا ونسفا فاذا ضربته في المضروب الذي هو مائتان وعشرة يحصل
ثلثمائة وثلثة عشر في نصيب كل فريق واحدة من الزوجين وكان للبنات من اصل
ستة عشر فاذا قسمته على العشرة التي هي عدد من خرج واحد وثلثة اقسام واحد
فاذا ضربت هذا الخارج في ذلك المضروب يحصل ثلثمائة وستة وثلثون في نصيب كل بنت
وكان للبنات من اصلها اربعة فاذا قسمته على الستة التي هي عدد من كان للخارج ثلثي
واحد فاذا ضربته في المضروب كذا حصل مائة واربعون في نصيب كل واحد وكان
للإمام من اصلها واحد فاذا قسمته على السبعة التي هي عدد من كان للخارج سبع واحد فاذا
ضربته في المضروب الذي هو مائتان وعشرة حصل ثلثون وهي نصيب كل عم والمعرفة
نصيب كل واحد من احاد ذلك الفريق من التصحيح وجه آخر وهو ان تقسم المضروب في عدد
الذي ضربته في اصل المسئلة للتصحيح على اربعة ثلث من فرق الورثة ثم اضرب الخارج
من اصل هذه القسمة في نصيب كل فريق الذي قسمت عليهم المضروب فالما حصل من هذا
الضرب نصيب كل واحد من احاد ذلك الفريق في المسئلة المذكورة للتباين اذا قسمت
المضروب وهو مائتان وعشرة على المراتبين خرج مائة وخمسة فاذا ضربت هذا الخارج
في نصيبها من اصل المسئلة وهو ثلثة حصل ثلثمائة وثلثة عشر في كل واحدة منهما واذا
قسمته ايضا على البنات العشرة خرج احد وعشرون فاذا ضربت ما خرج في نصيبها من اصل
المسئلة وهو ستة عشر حصل ثلثمائة وستة وثلثون في كل بنت فاذا قسمته ايضا على البنات
الست خرج ثلثة وثلثون فاذا ضربته في نصيبها من اصلها وهو اربعة حصل مائة واربعون
في نصيب كل جدة واذا قسمته المضروب ايضا على الامام السبعة خرج ثلثون فاذا ضربت
هذا الخارج في نصيبها من اصلها وهو واحد كان في اصل ثلثين في كل عم وكل واحد من
هذين الزوجين طريق في القسمة الا ان الاول في قسمة النصيب من اصل المسئلة على الفرق
والثاني في قسمة المضروب في اصلها عليهم وهما وجه آخر وهو طريق النسبة وهو الاصح
اذا لا يحتاج فيه الى قسمة وضرب كما في الاولين وهو ينسب سهام كل فريق من اصل المسئلة

العدد وروثهم من غير ما عن اعداد رؤس غيرهم ثم يعطى مثل تلك النسبة من المضروب لكل
 واحد من اعداد ذلك الفريق في مسئلة التباين اذا نسبت سهام المراتين وبن ثلثة اليها
 كان النسبة مثلا ونصفا واذا اعطيت كل واحدة منهما من المضروب مثل تلك النسبة اعني
 مثلا ونصفا كان ثلثا وثمانية وثمانون واذا نسبت سهام البنات وبن ستة عشر الى عدد رؤسهن
 وهو عشرة كانت النسبة مثلا وثلثة وخمسة عشر واذا اعطيت كل بنت مثل المضروب و
 مثل ثلثة وخمسة كان لها ثلثا وثمانية وستة وثلثون واذا نسبت سهام البنات وبن اربعة الى
 عدد رؤسهن وبن اربعة كانت النسبة ثلثي واحد واذا اعطيت كل جدة ثلثي المضروب كان
 لها مائة واربعون واذا نسبت سهام الامهات وبن واحد الى عدد رؤسهن وهو سبعة كانت
 النسبة سبع واحد واذا اعطيت كل واحد منهم سبعة المضروب حصل الثلثون **فصل**
 في قسمة التركة بين الورثة والوصاء والتركة بقوله من التركة يعني التركة وكما طلبة في
 المطلوب ثم انه لما فرغ من نصيب المسائل وتعيين النصيب من كل فريق من الورثة و
 لكل واحد من الفريقين تعيين قسمة التركة بين الورثة والوصاء وتعيين الانصاء
 من التركة وتقريره انه اذا كان بين التركة والنصيب مائة فالامر ظاهر واذا لم يكن بينهما
 مائة فاضرب سهام وارث من النصيب في جميع التركة ثم اقسم المبلغ على النصيب اي اذا كان
 بين النصيب والتركة مائة فالخرج من هذه القسمة نصيب ذلك الوارث كما سذكره
 مثلا اذا خلفت زوجا واما واثنين لاب وام كانت المسئلة من ستة ونقول ان ثمانية فلخرج
 منها ثلثة واللام واحد فكل واحد من الاثنين كمان فان فرضنا ان جميع التركة تحت
 وعشرون دينارا كان بينهما وبين النصيب الذي هو ثمانية مائة فاذا اردت ان
 تعرف نصيب كل وارث من هذه التركة فاضرب نصيب الزوج من النصيب وهو ثلثة في
 كل التركة يحصل خمسة وسبعون ثم اقسم هذا المبلغ على النصيب الذي هو ثمانية فخرج تسعة وثمانون
 ثلثة اثنان دينارا فهذه نصيب الزوج من تلك التركة واضرب ايضا نصيب الام من النصيب وهو
 واحد في جميع التركة فيكون الى اصل خمسة وعشرين فاذا قسمته على الثمانية فخرج ثلثة وثمانون
 ثلثة اثنان دينارا فهذه نصيب الام من التركة واضرب نصيب كل اخ من النصيب وهو اثنان في كل التركة
 يحصل ثمانون فاذا قسمته على الثمانية فخرج ستة وثمانون وربع دينار فبن نصيب
 كل اخ من التركة هذا اذا كان بين النصيب والتركة مائة واذا كان بين النصيب والتركة

التركة

التركة موافقة فاضرب سهام كل وارث من النصيب في وقف التركة ثم اقسم المبلغ الحاصل
 من هذا الضرب على وقف النصيب فالجاء نصيب كل الوارث في الوجهين اي
 في الوجه الاول كما اشار اليه وفي الوجه الثاني فان قلت لماذا اطلق الوجه الاول ولم
 يقتده بشئ وعبد القاض بالموافقة لما اطلق الاول فلكونه شاملا لما عدل الصورة
 للمائة سواء كان بين النصيب وكل التركة مائة كما قرنت المثال في مسئلة المذكورة
 او موافقة كما اذا كانت في تلك المسئلة خمسين دينارا او كان بينهما مائة كما اذا
 كانت التركة في تلك المسئلة ايضا اربعة وعشرين دينارا فانه اذا ضرب في مائة
 الصورتين نصيب كل وارث من النصيب في جميع التركة وقسم المبلغ على النصيب
 كما عمل في صورة المائة خرج منها ايضا نصيب ذلك الوارث من تلك التركة المفروضة
 واما يقتيد الله بالموافقة فلا اختصاصه بالتوافق مقيلا التباين لكن يشار فيه
 التداخل لا شراك تمتد اخلين في كسر جزء اقل تمتد اخلين فيهما في حكم المتوافقين كما اشارنا
 اليه فيما سلف فيجوز في التداخل الوجهان الجريان في التوافق واعلم ان اذا لم يكن في التركة
 كسر فالعادة ما قرنا ما اذا كان فيها كسر فاصبح البسط التركة ليصير خمسين
 واحد وطريق البسط ان تضرب النصيب من التركة في مخرج الكسر وتزيد على الاصل ذلك الكسر
 ثم تضرب عدد الذي صح منه المسئلة في مخرج لكسر التركة ايضا ثم تعمل بالاصلين ما قرنت
 الضرب والقسمة فيكون الخارج نصيب الوارث الواحد فان فرضنا في المسئلة المذكورة
 ان التركة خمسة وعشرون دينارا وثلث دينار ضربنا الثلث والعشرين في مخرج الثلث
 وهو ثلثة فيحصل خمسة وسبعون وتزيد عليه الثلث فيصير جميع ستة وسبعين ثم ضربنا الثمانية
 التي هي النصيب في ثلثة ايضا فيحصل اربعة وعشرون فاذا اضربنا نصيب كل وارث
 من الثمانية في ستة وسبعين ونسما المبلغ على اربعة وعشرين كان الخارج نصيب ذلك الوارث
 كان التركة كانت ستة وسبعين عددا صحيحا وكان اصل المسئلة من اربعة وعشرين دينارا
 الذي ذكرنا من الوجهين انما هو معروف كل فرد من الورثة واما لمعروف نصيب كل فريق
 منهم فاضرب ما كان لكل فريق من اصل المسئلة في وقف التركة ثم اقسم المبلغ الحاصل من هذا
 الضرب على وقف النصيب ان كان بين التركة والنصيب مائة موافقة وان كان بينهما مائة
 فاضرب ما كان لكل فريق في كل التركة ثم اقسم المبلغ الحاصل على جميع النصيب المسئلة فالخرج نصيب ذلك

الوفاق في الوجهين ان الموافقة والمباينة مثال الموافقة زوج واربع اخوات لاب وام
 واثنان لام فاصل المثلثة من ستة وتقول الستة فاذا فرضنا التركة ثلثين كان بين
 اكثر التركة والنصيب توافق بالثلث فلو ضربنا نصيب الزوج من اصل المثلثة وهو ثلثه في
 فوق التركة وهو عشرة حصل ثلثون فاذا قسمنا هذا المبلغ على ثلث المثلثة وهو ثلثه ايضا
 خرج عشرة في نصيب الزوج واذا ضربنا نصيب الاخوات لاب وام من اصل المثلثة وهو
 اربعة في ثلث التركة صار اربعين فاذا قسمنا ما على ثلث المثلثة كان الخارج وهو ثلثه عشر
 وثلث نصيب هؤلاء الاخوات فاذا ضربنا نصيب الاثنين لام وهو اثنان في ثلث التركة
 حصل عشرون فاذا قسمناه على ثلث المثلثة كان الخارج وهو ستة وثلثان نصيب
 بائني الاثنين وانت خبير بما فصلناه سابقا بان لك في صورة الموافقة ان تضرب
 نصيب كل فريق في كل التركة وتقسم المبلغ على مجموع النصب فيخرج نصيبهم ايضا وبان المقدار
 حلة في حكم الموافقة مثال المبالية ان تفرض التركة في المثلثة المذكورة اثنين وثلثين
 فيكون بينهما وبين النصيب وهو ستة مباينة فاذا انصبت الزوج وهو ثلثه في كل التركة
 حصل ستة وتسعون فاذا قسمنا هذا المبلغ على مجموع المثلثة وهو ستة كان الخارج وهو
 عشرة وثلثان نصيب الزوج من تلك التركة فاذا ضربنا نصيب الاخوات من الابوين من
 التركة المذكورة واذا ضربنا نصيب الاثنين لام في جميع التركة بلغ اربعة وستين فاذا قسمنا
 على المبلغ على الستة كان الخارج وهو سبعة وتسعون نصيبهما من التركة المفروضة ومن البتين
 ان الوضع الطبيعي يقتضي تقديم موقوف نصيب كل فريق على موقوف نصيب كل واحد منهم كما
 روعي ذلك فيهما في الفصل السابق واما في فضا الديون فدين كل غريم بمنزلة سهام كل وارث
 في العمل ومجموع الديون بمنزلة النصيب اعلم ان الباقي من التركة بعد التجهيز والتكفين ان وفي
 بالديون فلا اشكال لان كل غريم يأخذ دينه كمالا وان لم يبق بامع عدد الغرماء فالطريق
 في موقوف نصيب كل غريم من تلك التركة ان يحل دين كل واحد منهم بمنزلة سهام كل وارث من
 نصيب المثلثة ويجعل مجموع الديون بمنزلة مجموع النصيب ويعمل بهما مائة في تعيين نصيب
 كل وارث فان مات شخص وترك ستة دنانير وكان عليه واحد عشرة دنانير والاخر خمسة
 بمغنا الدينين صار المجموع خمسة عشر وهي بمنزلة النصيب وبين الستة والخمسة عشرة موافقة
 بالثلث فاذا ضربنا دين من عشرة دنانير على الميت في ثلث الستة حصل ثلثون فاذا قسمنا

ضربنا به

هذا

هذا المبلغ على وفق النصيب وهو ستة كان الخارج وهو ستة نصيب من كان له
 عشرة واذا ضربنا دين من كان له خمسة دنانير عليه في وفق التركة اعني ثلثه حصل ثلثه
 عشر فاذا قسمنا هذا المبلغ على ثلث النصيب كان الخارج وهو ثلثه نصيب
 من كان له خمسة ولو فرضنا ان التركة في صورة مذكورة ثلثه عشر كان بين النصيب
 والتركة مباينة فيضرب دين صاحب العشرة في كل التركة فيحصل مائة وثلثون
 فاذا قسمنا هذا المبلغ على النصيب وهو خمسة عشر كان الخارج وهو ثمانية وثلثان
 نصيب من كان له عشرة ويضرب ايضا دين صاحب الخمسة في كل التركة فيبلغ ثلثه
 وستين فاذا قسمنا هذا المبلغ على خمسة عشر خرج اربعة وثلث وهو نصيب من
 كان له خمسة ولو فرضنا في تلك الصورة ان التركة خمسة دنانير كان بين التركة والنصيب
 موافقة بالخمس مع كونها متداخلين كما ثبتت عليه فاضرب دين صاحب العشرة
 في التركة وهو واحد واقسم المبلغ وهو عشرة على النصيب وهو ثلثه فيكون
 الخارج وهو ثلثه وثلث نصيب من كان له عشرة واضرب ايضا دين صاحب الخمس
 في وفق التركة واقسم المبلغ على وفق النصيب وهو ثلثه فيكون الخارج وهو واحد
 ثلثان نصيب من كان له خمسة وقد احاط عليك ان الطريق الجاري في المبانية يتناول
 الموافقة والمباينة ايضا **فصل في الخارج** وهو توافق على من خروج ورادها
 ان يتصلح الورثة على احوال بعضهم عن ميراث بعض معلوم من التركة وهو جابر عند
 الترافع نقله محمد بن علي بن عيسى بن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار بن عبد
 الرحمن بن عوف رضي الله عنه في ميراث ثمانية مائة وثلث في العدة فورا
 عثمان رضي الله عنه ثلث عشرة اخر فصا طوعا عن ربع عشرة على ثلثة وثمانين الفاقيل هي
 دنانير وقيل هي دراهم من صالح من الورثة على شيء معلوم من التركة فاطرح ساهم من
 النصيب ان نصيب المثلثة مع وجود المصالح بين الورثة ثم اطرح ساهم من النصيب ثم قسم
 باقي التركة ان باقى من بعد اخذ المصالح على ساهم الباقي ان على ساهم باقي الورثة من
 النصيب كزوج وام وعم فالمثلثة مع وجود الزوج من ستة وهي مائة على الورثة للزوج
 من ساهم ثلثة وللأم ساهم وللعم الباقي وهو ساهم واحد فصا للزوج عن نصيب الذي
 هو النصف على في ذمة للزوج من المهر وخروج من الدين فيقسم التركة وهو ما عد المهر

بين الام والعم والخال ثلاثا بقدر ما هما من التتبع ويكون سهمان من الباقي للام وسهم واحد
 للعم كما كان الحال في ذلك في سهمهما من التتبع فان قلت هذا جعلت الزوج بعد المصاحبة
 واخذت المهر وجوز من البين بمزلة المهر وما في فائدة في جعله واحدا في التتبع المسئلة
 مع ان لا يؤخذ شيئا وراء ما اخذه قلت فائدة انما لو جعلناه كان لم يكن وجعلنا التركة ما و
 راء المهر لا نقبل فرض الام من ثلث اصل المال الثلث ما بقي اذ لم يبق الباقي بينهما اثلاثا فيكون
 للام سهم وللعم سهمان وهو خلاف الاجماع اذ جعلنا الثلث الاصل واذا دخلنا الزوج في المسئلة
 كان للام سهمان من الستة وللعم سهم واحد فيقسم الباقي بينهما على هذه الطريقة فيكون مستوية
 حقهما من الميراث ولو فرض انه صالح المهر على شيء من التركة وجوز من البين فالمسئلة ايضا
 ايضا من الستة فاذا طرح نصيب العم ما بقي ثلثة للزوج واثان للام فيجعل الباقي في ثلثي
 بين الزوج والام فللزوج ثلثة الخماس وللام ثلث وان صاحت للام على شيء وجوزت
 من البين كانت المسئلة ايضا من الستة فاذا طرح منها سهمان للام بقي اربعة فيجعل
 الباقي من التركة اربعا عاقلته من الزوج وواحد للعم **باب الرد عند العول ذبا**
 العول ينقص من ذوى الفروض ويزداد اصل المسئلة وبعبارة اخرى في العول يفضل
 السهام على المخرج وفي الرد يفضل المخرج على السهام فنقول ما فضل من المخرج عن فرض ذوى
 الفروض ولا حتى من العصبه يرد ذلك الفاضل على ذوى الفروض بقدر حقوقهم على
 حسب النسب بين سهامهم الا على الزوجين فانه لا يرد عليهما اصلا كما في اول الكتاب
 وهو ان الرد على الوجه المذكور قول عامة المتأصليين انه لا يرد في المهر ومهرهم على كرم الله وجهه
 ومن تابعه وبه اخذ اصحابنا رحمه الله تعالى في رد المهر والنفقة على ذوى الفروض
 بل هو لبيت المال وبه اخذ غزوة والريزي وما كذا في حقها لكن المحققين من اصحابنا
 قالوا لو ان رد بيت المال يرد الفاضل على ذوى الفروض بنسبة فرضهم والا كان لبيت
 المال ويروى عن ابن عباس رضي الله عنه انه لا يرد على ثلثة الزوجين وكذا في حقهما من
 يرد على الزوجين ايضا اجمع من ان الرد ان الله تعالى قد نصيب اصحاب الفرائض بالنص
 الظاهر فلا يجوز ان يرد عليه لانه قد عني الحد الشرعي وقال الله تعالى ومن يعص الله ورسوله
 وينفذ حدوده الاية وبان الفاضل عن فروضهم مال المستحق فيكون لبيت المال كما اذا
 لم يترك وارثا اصلا اعتبر بالبقية بالكل ولنا قولنا في اول الارحام بعضهم اولى ببعض

في كتاب

في كتاب الله ان بعضهم اولى ببعض بسبب الرحم فلهذا الآية دلت على استحقاقهم
 جميع الميراث بصلته الرحم واية الموارث او جئت استحقاق في جزم معلوم من الحال لكل منهم
 فوجب العمل بالآيتين بان يجعل لكل واحد منهم فرضه ثلثا لانه لم يجعل ما بقي مستحقا لهم
 للرحم بهذه الآية وبهذا لا يرد على الزوجين لانعدام الرحم في حقهما وايضا لما دخل
 عليه السلام على سعد بن ابوقحافة قال سعد انا ابنه ليرثني الا ابنتي افا وصي
 بجميع مالي حديث الا ان قال عليه السلام الثلث خير والثلث كثير فقد ظهرا ان سعدا اعطى
 ان البنت ترث جميع المال ولم ينكر النبي عليه السلام ومنعه عن الوصية بما زاد على الثلث
 مع انه لا وارث للابنة واحدة فدل ذلك على صحة القول بالرد اذ لو لم يستحق الزيادة
 على النصف بالرد لجوز الوصية بالنصف وفي حديث عمر بن شقيب عن ابيه عن
 جده انه عليه السلام وترث الماعنة اي جميع المال من ولدنا ولا يكون ذلك الا بطريق
 الرد وفي حديث واتته بن الاسقع انه عليه السلام قال تحرر المرأة ميراث لقطعة وعقبها
 والابن الذي لو عنت به وايضا اصحاب الفروض قد رويوا المسلمين في الاسلام
 وترجعوا بالقرابة ومجرى القرابة في حق اصحاب الفروض وان لم تكن عليه للعصوة لكن
 ثبت بها الترجيح بمزلة قرابة الام في حق الاخ لابل وام فان قرابة الام وان لم يوجب
 بانفرادها بالعصوة الا انه يصح بها الترجيح وبهذا خرج الجواب عن قوله ما فضل عن الفروض
 مال المستحق لبيت المال فيوضع لمصالح المسلمين عامته ولما كان هذا الترجيح بالسبب
 الذي استحقوا به الفريضة كان مبنيا على الفريضة فيرد عليهم على قدر انصابتهم وكما يسقط
 اعتبار الاقرب والاقرب في اصل الفريضة كذلك يسقط ايضا في استحقاق الرد ثم مسائل
الباب في باب الرد عند من قال باربعة اقسام وذلك لان الموجود في المسئلة اصف
 واحد ممن يرد عليه فاضل واما اكثر من صنف واحد وعلى التقديرين اهل يكون في
 المسئلة من لا يرد عليه ولا يكون فاختصرت لاقسام في الاربعة احدا بان يكون في المسئلة
 جنس واحد ممن يرد عليه فاضل عن الفروض عند عدم من لا يرد عليه وعلى هذا التقدير
 فاجعل المسئلة من رؤسهم اي رؤس ذلك الجنس الواحد لان جميع المال لهم بالفروض والرد
 معا ورؤسهم عاقلته فلا يرد للرؤس على غيره كذا اذا اترك الميت بنتين او اخين او
 جدتين فاجعل المسئلة من اثنين واعط كل واحدة منهما نصف التركة لتساويهما في

مطلب جنس واحد

الاستحقاق ورجوع جميع المال اليهما على السوية فيكون القسمة على عدد الرؤس كافي
 العصبية اعني اذ ترك الابن او اخوين مثلا وايضا يزداد على فرضهم لقيم على عدد
 رؤسهم ثم يقسم الباقي بينهم على عدد رؤسهم فيقسم الكل كذلك قطعا لتطويل المسافة في القسمة
 والقسمة اذا اجتمع في المسئلة بنان او ثلثة اجناس ممن يرد عليه عند عدم من لا يرد
 عليه لالاسقواء على ان الاجتماع الواقع بين من يرد عليه ان يكون بين جنسين او ثلثة
 اجناس لما يزداد ولذا لم يقل جنبا او اكثر وعلى تقدير الاجتماع فاجعل المسئلة من
 سهامهم اي مجموع سهام هؤلاء المجتمعين الماخوذ من مخرج المسئلة اعني اجعل المسئلة من
 اثنين اذا كان في المسئلة سدسان متحدة واخت لأم لان المسئلة من ستة ولها ثمانية
 اثنان بالفريضة فاجعل الاثنين اصل المسئلة واقسم التركة عليها نصفين فلكل واحدة
 نصف المال ومن ثلثة اي اجعل المسئلة من ثلثة اذا كان فيها ثلث وسدس كولد من الام
 مع الام اذ المسئلة على هذا التقدير ايضا من ستة ومجموع السهام الماخوذة للورثة المذكورة
 كورة ثلثة فاجعلها اصل المسئلة واقسم التركة اثلاثا بقدر تلك فلولد من الام ثلثان من
 المال وللام ثلث او من اربعة اي اجعل المسئلة من اربعة اذا كان فيها نصف وسدس كنبت
 وبنت الابن او بنت وام لان المسئلة ايضا من ستة ومجموع السهام الماخوذة منها
 اربعة ثلثة للنبت وواحدة لبنت الابن او لأم فاجعل المسئلة من اربعة واقسم التركة اربعا
 ثلثة اربعا للنبت وربع منها لأم او لبنت الابن او من خمسة اي اجعلها من خمسة اذا كان
 فيها ثلثان وسدس كنبتين وام او كان فيها نصف وسدسان كنبت وبنت ابن وام او
 كان فيها نصف وثلث كاخت لاب وام واخت لاب وام واقسم المسئلة
 في هذه الصورة الثلثة ايضا من ستة والسهام التي اخذت منها خمسة ففي الصورة الاولى
 للنبتين سهام اربعة وللام سهم واحد فيجعل التركة اثنا عشر من البنتين وواحد لأم
 وفي الصورة الثانية فداجمع اجناس ثلثة وسهامهم الماخوذة من الستة خمسة ايضا ثلثة
 من البنتين وواحدة لبنت الابن وواحد لأم فيقسم التركة عليهم اثنا عشر بقدر سهامهم
 فثلث ثلثة اثنا عشر لبنت الابن خمس وللام خمس وخمسة الصورة الثالثة يكون
 السهام الماخوذة من الستة خمسة ايضا فلاخت من الابوين ثلثة اسهم وللأختين
 لأم سهمان وكذا لأم مع الاخت من الابوين سهمان فيجعل خمسة اصل المسئلة وتقسيم

التركة

التركة اثنا عشر لكل ذلك بقسطا فيجعل القسمة قسمة واحدة لا يرى انك اذا اعطيت
 كل واحد من الورثة ما يستحق من السهام ثم قسمت الباقي من سهامهم بينهم بقدر تلك السهام
 صارت القسمة مابين ثم ان القسمة على الوجوه المذكورة ان استقامت على الورثة فذاك
 وان لم يستقم كما اذا خلف ثلث بنات ابن فثلث ثلثة اسهم يستقيم عليها وبنات الابن
 سهم واحد فلا يستقيم عليهم كان نصيب على قياس عوفة فاضرب الثلثة اعني عدد رؤسها
 من النكس على اصل المسئلة ومن الاربع فيصير ثلثي عشر للثلاث بنات وثلث للاثنتين
 ثلثة مستقيمة عليهم والقسمة الثالث من الاقلام الاربع ان يكون مع الاقلام مع جنس
 الواحد ممن يرد عليه من لا يرد عليه ان يكون في اصل المسئلة جنس واحد ممن يرد عليه
 ويكون معه من لا يرد عليه كالزوج او الزوجة اعط فرض من لا يرد من اقل حاجته واقسم
 الباقي من ذلك المخرج على عدد رؤس من يرد عليه عن ذلك الجنس الواحد كما كنت تقسم جميع المال
 على عدد رؤسهم اذا انفردوا عن لا يرد عليه فان استقام الباقي على عدد رؤس من يرد عليه
 فيها اي حصة بهذه الاستقامة ونمت هي اذا الحاجة الى الضرب بزوجة وثلث بنات اقل فيخرج
 فرض من لا يرد عليه اربعة فاذا اعطيت الزوج واحدا منها بقية ثلثة وهي مستقيمة على عدد
 رؤس البنات وهي نظير ما مر في باب التصحيح من انه ان كان سهام كل فريق لنفسه عليهم بالنكس
 فلا حاجة الى الضرب وان لم يستقم ذلك الباقي على عدد رؤس من يرد عليه فاضرب على قياس
 ما مر في باب التصحيح وفق رؤسهم اي رؤس من يرد عليه فيخرج فرض من لا يرد عليه وافق
 رؤسهم ذلك الباقي فما حصل يصح من المسئلة كزوج وست بنات فان اقل مخرج فرض من
 لا يرد عليه اربعة فاذا اعطيت الزوج واحدا منها بقية ثلثة فلا يستقيم على عدد رؤس البنات الست
 لكن سهما موافقة بالثلث اذا لا عبرة بالمداخلة كما عرفت فاضرب وفق عدد رؤسهن و
 هو اثنان في الاربع تبلغ ثمانية فلزوج منها اثنان وبنات ستة والباقي وان لم يوافق
 عدد رؤسهم الباقي فاضرب كل عدد رؤسهم فيخرج فرض من لا يرد عليه فالجميع الماصل من
 ضرب وفق رؤسهم في ذلك المخرج على تقدير التوافق او من ضرب كل عدد رؤسهم فيه على تقدير
 التباين يصح المسئلة وقد سبق مثال الموافقة واما مثال الجانية فتعوز الزوج وحسن بنات هذه
 الصورة كالصورتين السابقتين اصلها من اثني عشر لاجتماع الربع والثلثين كمن يرد منها
 الى الاربع التي هي اقل فيخرج فرض من لا يرد عليه فاذا اعطيت الزوج اثنان واحدا منها بقية

حاشية

مطلوب

ثلاثة فلا يستقيم على البنات الخمس بل بناتها وبين عدد الرؤس مبانة فخص بنا كل عدد
 رؤس في خرج فرض من لا يرد عليه لا أربعة فحصل عشرون منها تصح المسئلة كان
 للزوج واحد ضربناه في المضروب الذي هو خمسة فكان خمسة فاعطيناه اياه وكان للبنات
 ثلثة ضربناها في خمسة فحصل خمسة فكل واحد من ثلثة والقسم الرابع من ثلثة الاقيم
 ان يكون مع الثاني اربع اجزاء كجس من يرد عليه من لا يرد عليه وانما اكتفينا باجماع
 الجس بناء على الاستواء دل على انه لا يوجد مسئلة فيها اربع طوائف وهي ردية قائم
 باقى من خرج فرض من لا يرد عليه على مسئلة من يرد عليه فان استقام الباقي من ذلك
 خرج على هذه مسئلة فما ولا حاجة الى الضرب لان الباقي من يرد عليهم بقدر سهامهم
 فيقسم على مسلتهم في اصاب سهامها واحدا فموصاحب ذلك السهم وما اصاب سهمين فهو
 لصاحبهما فان استقام الباقي على مسلتهم لم يخرج منها الى عمل في ذلك فممكن ان يستقيم على
 مسلتهم ولا يستقيم ما اصاب كل جس على عدد رؤسهم فيخرج هناك الى الضرب كما ستوف
 وهذا الذي ذكرناه من كون الباقي في القسم الرابع مستقيما على مسئلة من يرد عليه عما هو في
 صورة واحدة وذلك لان الباقي من خرج فرض من لا يرد عليه ما واحد بان يكون من خرج فرض
 اثنين كما اذا اعطى الزوج النصف مع عدم الولد والاشته في ان الواحد انما يستقيم على
 مسئلة من يرد عليه اذا كان تحت الرتبة شخص واحد فيكون مسئلة في القسم الثالث و
 اما ثلثة بان يكون خرج ذلك الفرض اربعة كما اذا اعطى الزوج مع وجود البنات
 او الزوجة مع عدمها فان كان صاحب الربع الزوج فان كانت البنات مفردات فمسئلة
 من القسم الثالث ايضا وان كن مع ذوى فرض آخر فيكون مسئلة من يرد عليه اربعا او
 اخماسا ولا استقامة للثلثة على شئ من الاربعة وثلثة وان كان صاحب الربع
 الزوجة تبصرون هنا الاستقامة كما سذكره واما سبعة كما اذا كان اربعة فثمانية فعمل
 المرأة ثمانية وبعي سبعة ولا استقامة هنا ايضا لان مسئلة من يرد عليه لا تجوز ثلثة
 كما مر ولا يمكن ان يستقيم سبعة على عدد اقل منها فليس يمكن ان يستقيم الباقي من خرج
 فرض من لا يرد عليه على مسئلة من يرد عليه هذا القسم الا في صورة واحدة وهي ان
 يكون للزوج اربعة اجزاء من احد اركان او اكثر الربع ويكون الباقي بين اهل الرتبة ثلثا
 كزوج واربع جدات وست اخوات لا فان اقل خرج فرض من لا يرد عليه اربعة فاذا

اخذت

اخذت المرأة واحدة منها بقي ثلثة وهي هنا مستقيمة على مسئلة من يرد عليها ايضا
 ثلثة لان حق الاخوات ثلثة وحق الجدات السبع فالاخوات سهمان والجدات سهم
 واحد ففي هذه الصورة استقام الباقي على مسئلة من يرد عليه كمن نصيب الجدات الاربع
 واحد فلا يستقيم عليهن بل سبعا مبانة فحفظنا عدد رؤسهن باسرة وكذا نصيب
 الاخوات الست اثنان فلا يستقيم عليهن لكن بين عدد رؤسهن وسهامهن موافقة
 بالنصف فردنا عدد رؤس الاخوات الى نصفها وهو ثلثة ثم طلبنا التوافق بين
 اعداد الرؤس والرؤس فمعرفة فخرج فرض من رؤس الاخوات وهو ثلثة في كل عدد رؤس
 الجدات وهو الاربعة فحصل اثني عشر ضربناها في الاربعة فخرج فرض من لا يرد عليه
 فصار ثمانية واربعين فخرجنا نصيب المسئلة كان للزوجة واحد فخرجنا في المضروب الذي
 هو اثني عشر فلم يتغير فاعطيناهما الزوج وكان الجدات ايضا واحد ضربناه في ذلك المضروب
 الذي كان اثني عشر فكل واحد من ثلثة وكان للجدات لاثان فخرجنا ما فيه
 بلغ الاربعة وعشرين فكل واحد من اربعة وان لم يستقيم باقى من خرج فرض من لا يرد
 عليه على مسئلة من يرد عليه فاضرب جميع مسئلة من يرد عليه في خرج فرض من لا يرد عليه
 فالبلغ الى اصل هذا المضرب خرج فرض من الفرضين الاربعة من يرد عليه من لا يرد عليه
 وان لم يكن نصيب المسئلة بالنسبة الى احد سائر اربع زوجات وتبع بنات وست جدات
 اصل هذه المسئلة على مصلف من اربعة وعشرين لاختلاف الثمن بالثلثين والسادس
 لكن بادية فردنا ما الى اقل خارج فرض من لا يرد عليه وهو الثمانية فاذا دفعنا ثلثها
 الى الزوجات بقي سبعة فلا يستقيم على ثلثة التي هي مسئلة من يرد عليه هنا لان الفرضين
 ثلثان وسدس بل سبعا مبانة فيضرب جميع من يرد عليه اعني ثلثة في خرج فرض من لا يرد
 عليه وهو الثمانية فبلغ اربعين فخرجنا الفرضين الاربعة من يرد عليه واذا اردت ان تعرف
 حصص كل فرض منهما من هذا المبلغ الذي هو خرج فرضهما فطريقه ما اشار اليه بقوله ثم
 اضرب سهام من لا يرد عليه من اقل خارج فرض في مسئلة من يرد عليه فيكون الحاصل نصيب
 من لا يرد عليه من المبلغ المذكور وذلك لانا ضربنا مسئلة من يرد عليه في اقل خارج فرض
 من لا يرد عليه فيكون الحاصل من ضرب سهام من هذا الاقل في المضروب الذي هو ذلك
 المسئلة حصص من المبلغ الذي حصل من ضرب هذا المضروب في اقل خارج فرض على قياس ما

نصحيح بر

تحقق فيما رواه ايضا ساهم كل فريق من يرد عليه من مسئلتهم فيما بقي من مخرج فرض
من لا يرد عليه فيكون الحاصل نصيب لكل فريق من يرد عليه ما هو في الباقي من
مخرج فرض من لا يرد عليه بقدر ساهمهم في المسئلة المذكورة للزوجات من ذلك المخرج
واحد فاذا ضربناه في خمسة التي هي مسئلة من يرد عليه كان الحاصل خمسة في حق
الزوجات من الاربعين والبنات من مسئلة من يرد عليه اربعة فاذا ضربنا فيما بقي
من مخرج فرض من لا يرد عليه وهو سبعة بلغ ثمانية وعشرين في اثنين من الاربعين
والبنات من مسئلة من يرد عليه واحد فاذا ضربناه في السبعة كان سبعة في البنات
فقد استقام هذا العمل فرض من لا يرد عليه وفرض كل فريق من يرد عليه وان لم
يسبق على احد كل فريق فلذلك قال وان اكل السهم المأخوذة من مخرج فروض الف
يقين على البعض والجميع صحة المسئلة بالاصول السبعة المذكورة في باب التضييق في
الصور التي نحن فيها كان من الاربعين نصيب الزوجات اربعة خمسة فيبن رؤوسهن
وساهمت مائة فاذا جموع عدد رؤوسهن وكان ساهم البنات التسع منها ثمانية
وعشرين فيبن رؤوسهن وساهم مائة فتركنا عدد الرؤوس بحاله وكان ساهم الجدات
الست منها سبعة وساهم مائة فاذا عدد رؤوسهن باسره ثم طلبنا بين
اعداد الرؤوس والرؤوس الموافقة فوجدنا ان رؤوس الجدات ورؤوس الجدات الزوجات
موافقة بالنصف ففرضنا النصف للاربعة في الستة فبلغ اثني عشر وهي موافقة برؤوس البنات
الست بالثلث ففرضنا الثلث الستة في اثني عشر فحصل ستة وثلثون ففرضنا هذا الحاصل
في الاربعين فبلغ الف اربع مائة واربعين ففرضنا المسئلة على اعداد الفرق كان نصيب
الزوجات من اربعين خمسة وقد ضربنا في المضروب الذي هو ستة وثلثون فبلغ
مائة وثمانين فكل واحد من الزوجات خمسة واربعون وكان نصيب البنات منها ثمانية
وعشرين وقد ضربنا في ذلك المضروب فصار الف وثمانية فكل واحدة منهن مائة و
اثني عشر وكان نصيب الجدات منها سبعة وقد ضربنا في المضروب المذكور فصار اثنان
واثنان وخمسين فكل واحدة من الجدات اثنان واربعون فان قلت قد اعتبر في
القسم الثالث المائتين والموافقة والمباينة بين الباقي من اقل خارج فرض من لا يرد
عليه بين عدد الرؤوس من يرد فاما اذا قصر في القسم الرابع على المائتين والمباينة بين ذلك

الباقي

الباقي وبين مسئلة من يرد عليه قلت لان الباقي من مخرج فرض من لا يرد عليه
اما واحد او ثلثة او سبعة كما سبق تقريره من ان المخرج اما اثنان واما اربعة واما
ثمانية ومسئلة من يرد عليه اما اثنان او ثلثة او اربعة او خمسة كما سبق تصويره
ولا موافقة اصلا بين هذه الاعداد وبين تلك الجلاف القسم الثالث اذ كان
فيه ان يكون عدد رؤوس من يرد عليه عددا موافقا للباقي من مخرج فرض من لا
يرد عليه كما في المثال الذي سبق ذكره **باب المقاسمة** المقاسمة مفاعلة من
القسم ولا قسم بين الجد والافوة والافوات على مذهبنا في حق فلقب هذا الباب
بالمقاسمة مبنية على قول صاحبه ومن وافقه ما رواه قال ابو بكر الصديق رضي ومن
تابعه من الصحابة كابن عباس وابن الزبير وابن عمر وحذيفة بن اليمان والي سعيد
الحذري والي بن كعب ومعاذ بن جبل والي موسى الاشعري وعائشة وغيرهم
رصدون الله تعالى عليهم جميع بنو الاعيان وبنو العلات من الافوة والافوات
لا يرون مع الجد كما لا يرون مع الاب بل الجد يستبد بجميع المال كلاب وهذا
قول الشيخ رحمه وشيخ وعطاء وعروة بن زبير وعمر بن عبد العزيز وكس وابن سيرين
برحمته وبه يفتي عند حقيقته وقال علي وابن سعود وزيد بن ثابت رضي بنون مع
جد وهو قولهما وقول كدوات ففرض ما بنو الاخلاف فيقطعون مع الجد اجماعا
كما رواه علم ان الجد يشبه الاب في حجب اولاد الام وفي انه اذا زوج الصغيرة والصغيرة
لم يكن لها خيار اذ ابلغا وفي انه لا ولاية للاخ في النكاح مع قيام الجد في ظاهر الرواية كلاب
وفي انه لا يقبل الجد بولد الولد وفي ان طيلة كل واحد من الجانبين حرمة على الآخر وفي عدم
قبول الشادة وفي صحة استبدال الجد مع عدم الاب وفي انه لا يجوز دفع الزكاة اليه وفي
انه يتصرف في المال والنفس كلاب ويشبه الاخ في انه اذا كان للصغيرة جد وام كان النفقة
عليها اتمانا على اعتبار الميراث كما على الاخ والام وفي انه لا نفقة على الجد المعسر كما
لاخ وفي عدم وجوب صدقة الفطر للصغير على الجد وفي ان الصغير لا يصير مسلما باسلام الجد
وفي انه اذا اقربنا فله وابنه حتى لا يثبت النسب مجرد اقراره وفي انه لا يرث لاءنا فله
الى ما يلي كل ذلك كما في الاخ فلتعارض هذه الاحكام اختلف العلماء من الصحابة والتابعين
وغيرهم في مسئلة الجد مع الافوة وتوقف بعضهم فيها كما توقف ابو حنيفة رحمه في مسئلة الجد

ووقت النان واطفال المشركين وامتنع جماعة عن الفتوى في الجد وقال محمد
 بن سلمة يقضي فيه بالاصطلاح وقال محمد بن فضل النخعي يدرج اليه السدس الذي
 اجتمع عليه الصحابة ويصالح عن الباقي ثم ان ابا حنيفة رجع واختار قول ابي بكر الصديق
 رضي الله عنه ثبت على قوله ولم يختلف عنه الرواية وقد روي عن عبيدة السلماني انه قال لم يرد
 عن عمر رضي الله عنه في الجد سبعين قضية بخلاف بعضها وبعضها ورواية ان عمر لم يخط الناس
 فقال هل رأي احد منكم ابني ومضى للجد شي فقال رجل رايته ومضى حكم للجد بالسكن فقال
 مع من كان من الورثة فقال لا ادري فقال لا ادريت ثم قام اخو فقال رايته ومضى
 للجد بالثلاث فقال مع من كان من الورثة فقال لا ادري فقال لا ادريت وعلى هذه
 الوتيرة شهد ثالث بالنصف ورابع بالجميع ثم انه جمع الصحابة في بيت لبيد فوافقوا
 على قول واحد سقطت حصة من السقف فتفرقوا عند عشرين فقال عمر رضي الله عنه ان
 يجمعوا في الجد على شي والاصل على اختياره ابو حنيفة ما نقل عن ابن عباس رضي الله عنه
 قال لا يتبع الله زيد بن حنبل ابن الابن ابنا ولا يجعل اب الاب با ومعه ان الاتصال
 والقرب من الابن يكون على صفة واحدة فاذا مات الجد قام ابن الابن مقام الابن
 في حجب الاخوة فكذا اذا مات ابن الابن ينبغي ان يقوم اب الاب مقام الاب في حجبهم ايضا
 واعلم ان عليا وابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله عنهم اجمعين على توريت الاخوة مع الجد
 اختلفوا في كيفية القسمة فذهب علي رضي الله عنه الى ان يعاسم الاخوة ما لم ينقص حظ من السدس
 فاذا انقص يعطى السدس لان الاب لا ينقص حظ من السدس فاذا كان مع اخوان لاب
 وام او ثلثة او اربعة فالقسمة خيرة واذا كانوا ثمانية فالقسمة والسدس سواء وان
 كانوا ستة كان السدس خيرة وايضا بنو العلات لا يعدون في السدس القسمة عنده
 فاذا كان الجد مع الاخ لاب وام واخ لاب كان المال نصفين بينه وبين الاخ من الابوين
 وايضا الجدة عنده لا يعصب الاخوات المنفردات اصلا بل تكون الاخت عنده صاحبة
 فرض فاذا كانت مع اخ لاب وام واخت لاب فللأولى نصف المال وللثانية ثلثه
 وللجد الباقي وذهب ابن مسعود رضي الله عنه الى ان الجد يعاسم ما لم ينقص حظ من الثلث وافق فيه
 زيد او ان بنى العلات لا يعدونهم في القسمة مع بنى الاعيان وافق فيه عليا وان الاخوات
 المنفردات ذوات فروض مع الجد كما عند علي رضي الله عنه وقد خص صاحب الكتاب قول زيد

بالذكر

بالذكر لان ابا يوسف ومحمد واختار قول في القسمة دون قول علي وابن مسعود
 رضي الله عنهما ومن روى عن علي رضي الله عنه انه اذا كان ابو حنيفة في جانب وصاحبه في جانب كان هو خيرا في
 اختياره قال القائلين بشار فقتيل قول زيد بن ثابت رضي الله عنه في حجب الاخوة فكذا قال وعنده
 زيد بن ثابت للجد مع بنى الاعيان والعلات افضل الامرين من القسمة ومن ثلث
 جميع المال اذا لم يخطبهم رؤسهم وقسمه القسمة ان يجعل الجدة في القسمة كاحد الاخوة
 فيقيم المال بينه وبين الاخوات المذكور مثل حظ الانثيين ويجعل نصيبه مع الاخوة كنصيب
 واحد منهم وذلك لانه يشبه الابن حصة وشبه الاخ من جهة اخي فوفقنا عليه محمد
 من الشريطين فجعلناه كالاب في حجب الاخوة لام وكالاخ في حجب الميراث مادامت
 المقاسمة خيرة فاذا لم يكن خيرة لا يعطيه ثلث المال لانه مع الاولاد يرث السدس
 فتح الاخوة ايضا عفو ذلك وايضا اذا قسم المال بين الابوين فلام الثلث وللأب
 الثلثان وعلى الدرجة الاولى ولما كان الجد والجدة في الدرجة الثانية وكان للجد
 السدس كان للجد ضعف اخيه الثلث فاذا كان مع اخ واحد اخذت بالمقاسمة نصف
 المال فهو خيرة من الثلث فاذا كان مع اخوات فقامت وبان واذا كان مع
 ثلثة فالثلث خيرة لان نصيبه بالمقاسمة واذا كانت مع اخات لاب وام او ثلث
 فالقسمة اجزى وان كانت مع اربع اخوات فهي الثلث سواء وان زادت الاخوات
 على الماربع كان الثلث خيرة وهو العلات يدخلون في القسمة مع بنى الاعيان اضرا
 للجد فاذا اخذ الجد نصيبه فهو العلات يخرجون من البين طائفتين يورثن والباقي
 من المال بعد نصيب الجد بنى الاعيان يعاسمون فيما بينهم للذكر مثل حظ الانثيين
 وذلك لان بنى العلات يورثون مع الجد اذا عدم بنو الاعيان ولا يرثون معهم
 فلا بد من اعتبار ارثهم في حق الجد واعتبار سقوطهم في حق بنى الاعيان فيعدون في
 القسمة تقريبا لنصيب الجد ولا يأخذون شيئا ونظيره ان يختلف اما واخا لاب وام
 ام واخا لاب فللام السدس اعتبار الاخ من الاب في حجبها كونه وارثا معها في الحصة
 مع انه محجوب بها بالاخ من الابوين فاذا كان مع اخ لاب وام واخ لاب فاقاسمة
 وثلث المال سواء فللجد الثلث وللأخ من الابوين الباقي وخروج الاخ طائفا وان
 في الحجب ولو فرضنا بدل الاخ لاب اخا لاب كانت المقاسمة خيرة للجد ويكون

ت

المسئلة من خمسة فليجربها سمان واربعة وثلثة للاخ من الابوين ولا شيء
 للاخت من الاب لان بنى اللات يخرجون من البنين خاليتين بغير شيء الا اذا كانت
 من بنى الاعيان اخت واحدة فانما اذا اخذت فرضها على مقدار فرضها على النصف
 الكل بعد نصيب الجدة فان بقي شيء بعد مقدار فرضها فليكن العلات والآس وان لم يبق شيء
 بعد مقدار فرضها فلا شيء لهم وانما قلنا مقدار فرضها لان الاخوات لاب وام اولاب
 يصرن عصمة مع الجد عزير فلا يبقى لهم فرض عنده لاني المسئلة الاكبرية كما ستقف
 عليه لكن حظ الاخت لاب وام اذا كانت واحدة لا يزداد على النصف المال ولا ينقص عنه
 مع وجود بنى العلات فيأخذ مقدار فرضها كاطا لئلا يكون مكان الجد صاحب فرض
 سور البنات وبنات لابن لاخذ صاحب الفرض فلهذا وكان للاختين لابيوين
 نصف المال فان بقي شيء كان لبنى العلات فكذا يكون النصف المال مع الجد فان بقي
 شيء كان لهم وذلك كجد واخت لاب وام واختين لاب فلهذا المقاسمة خير لهما لانا
 نجعله كالاخ كان في المسئلة خمس اخوات فليجرب سمان فبقي ثلثة اسهم فلهذا اخذ من
 الابوين نصف الكل وهو اثنان ونصف فالمسئلة وفرضها في خروج النصف صارت
 عشرة فلهذا اربعة للاخت لاب وام خمسة فبقي سهم واحد لا يستقيم على الاختين لاب
 ففرضنا عدد باقي العشرة صار الحاصل عشرين فلهذا تقسم المسئلة فلهذا ثمانية للاخت
 من الابوين عشرة وللأختين لاب اثنان والى ما فصلناه اشار بقوله فبقي للاختين
 لاب عشر المال ونفهم من عشرين ولك في تقسيم المسئلة ان نقول للجد سمان ولكل اخت
 سهم واحد ثم ان الاخت من الابوين تزد من الاختين ما يتم لها نصف المال وهو
 سهم ونصف فبقي للاختين لاب نصف سهم ولكل واحدة منهما ربع فوقع الكسر بالربع
 ففرضنا حصة في اصل المسئلة وهو خمسة صارت عشرين هذا مثال ما بقي لبنى العلات
 شيء واما مثال ما لا يبقى لهم شيء بعد ما اخذت الاخت لاب وام فرضها فقد ذكره بقوله
 ولو كانت في هذه المسئلة اخت واحدة لاب كان للاختين لاب لم يبق لهما شيء وذلك
 لان الجد يأخذ منها بالمقاسمة نصف المال وهو ثمانية من ثلثة فبقي نصف آخر فهو للاخت
 لاب وام فلم يبق للاخت لاب شيء وكذا الحال اذا كانت من بنى الاعيان اخان فصاعدا
 فان كان الثلث خير من المقاسمة او ما وبها لهما اخذ الجدة الثلث وكان الثلثان فليجرب

شكرت

الاخوات

الاخوات من الابوين وان كانت المقاسمة خير لهما اخذنا ما زاد على الثلث فبقي من المال
 ما هو اقل من الثلثين لتلك الاخوات فليكن على التقدير الاول مقدار فرضين وعلى
 الثلث ما هو اقل منه فلم يبق لبنى العلات شيء على التقديرين واذا اخلط بهم ان يجلد
 والاخوة من بنى الاعيان او العلات او منهما في صورة المفارقة كما ذكره وسهم فليجرب
 منها افضل الامور الثلثة بعد فرض ذى السهم الى ذى السهم سهم ثم يعطى الجدة
 ما هو افضل الامور الثلثة التي هي المقاسمة المذكورة سابقا وثلث ما بقي وسكن
 جميع المال وذلك افضل بالمقاسمة كزوج وجد واج فان المسئلة من اثنين
 لوجود النصف واحد من الزوج والآخ للجد والاخ مناصفة فلا يستقيم عليهما
 فرض بناء عدد جملة اصل المسئلة حصل اربعة فلزوج اثنان ولكل واحد الجدة
 والاخ واحد فقد حصل له بالمقاسمة ربع جميع المال وهو افضل من سدس وكذا لمن
 ثلث ما بقي منها لانه سدس كل المال ايضا واما ثلث ما بقي بعد فرض ذى سهم فجدو
 جدة واخوين واخت فالمسئلة بينهما من ستة للجدة السدس فبقي خمسة ولا ثلث لها
 فرض بناء خرج الثلث في الستة صار ثمانية عشر فلهذا ثلثة في خمسة عشر ثلثها وهو خمسة
 للجد والباقي منها عشرة فلكل واحد من الاخوين اربعة وللأخت اثنان وانما كان ثلث
 ما بقي منها افضل من المقاسمة لان المسئلة على تقدير ما من ستة ايضا للجدة واحد
 منها في خمسة فاذ اجعلنا الجد كالاخ كان هو مع الاخوين والاخت كسبع اخوات ولا
 استقامة للثمة على السبعة بل بينهما بنان ففرضنا عدد الرؤوس وهو السبعة في اصل
 المسئلة وهو الستة فحصل اثنان واربعون فلهذا من ثمانية فبقي ثمة وثلثون
 فلكل واحد من الجد والاخوين عشرة وللأخت ثمة ولا خفاء في ان ثمة من ثمانية
 عشر افضل من عشرة من اثنين واربعين وكذلك ثلث ما بقي في هذه الصورة افضل
 من سدس جميع المال لان المسئلة على هذا التقدير ايضا من ستة فلكل واحد من الجدو
 الجدة منها واحد فبقي اربعة بين الاخت والاخوين وسهم خمس اخوات فلا يستقيم
 الاربع على اربعة بل بينهما مائة فاذ اضربنا الخمس التي هي عدد الرؤوس في الستة بلغ ثلثين
 فلكل من الجد والجدة ثمة وللأخت اربعة ولكل واحد من الاخوين ثمانية ولا شبهة في
 ان ثمة من ثمانية عشر افضل من ثمة من ثلثين واما سدس جميع المال فجدو جدة

للثمة بدر

وبنت واخوين فاصل المسئلة من ستة لاجتماع النصف والسدس فلبنت نصفها
وهو ثلثة وللجدة سدس واحد فبقى سهران فان قاسم كبر الاخوان كان ثلثة
التمهين اعني ثلثي سهم واحد وان اعطيناها ثلث ما بقى كان لا ايضا ثلثا سهم واحد
فاذا اعطيناها سدس جميع المال كان له سهم واحد تام فالسدس خيره وبقى للاخوان
سهم واحد لا يستقيم عليهما فاذا ضربنا عدد رؤوسهما في الستة بلغ اثني عشر ومنها تصح
المسئلة واذا كان ثلث الباقي خيره للجد وليس للباقي ثلث صحيح فاضرب بخرج الثلث
في اصل المسئلة كما صورناه في المسئلة المذكورة لا فضيلة ثلث ما بقى على المقاسمة
وسدس كل المال حيث ضربنا الثلثة في الستة فصار ثمانية عشر وصح منها المسئلة
فان تركت زوجا وجدا وبنتا واما واختا لاب وام اولاب فالسدس خيره للجد
تقول المسئلة الى ثلثة عشر ولا شيء للاخت من المسئلة من اثني عشر لاجتماع النصف
والربع والسدس على سلف وتقول الى ثلثة عشر لان البنت تأخذ النصف من اثني
عشر وهو ستة والزوج يأخذ الربع وهو ثلثة والجد يأخذ السدس وهو اثنان فبقى
للأم واحد ولا بد لها من اثنين لان حقها السدس فيراد على اثني عشر واحد اخر فيصير
ثلثة عشر ولا شيء للاخت لانهما تصير عصبة مع البنات وكذا مع الجد واذا عالت المسئلة
لم يبق للعصبة شيء واما اخذ الجد السدس فبالفرضية لا بالعصبة وانما كان سدس
جميع المال خيره لانه يأخذ من اثنين من ثلثة عشر وعلى تقدير المقاسمة اذا اخذ الزوج الربع
من اثني عشر والبنت النصف والام اثنين ببق للجد والاخت واحد فيجعل الجد كاختر
فيكون مع الاخت ثلث اخوات ولا استقامة للمواحد على الثلثة فيضرب الثلثة في اثني
عشر فيحصل ستة وثلثون فلبنت ثمانية عشر وللزوج تسعة وللأم ستة فبقى ثلثة
فلما اثنان للاخت واحد وكذا الحال على تقدير اخذه ثلث ما بقى لان الباقي وهو الواحد
لا يوجد ثلث صحيح فيضرب بخرج اصل المسئلة يبلغ ايضا ستة وثلثين ومن المعلوم
ان الاثنين من ثلثة عشر خيره من ثمانية عشر وثلثين فان قلت هذه المسئلة من
المسائل التي كان السدس فيها خيره للجد من المقاسمة وثلث ما بقى فلما اذكرت بمنا فلم
يقتصر على المثال الذي مر قلت في ذكره فائدة اخرى هي ان الاخت لاب وام وان
لم تكن محجوبة بالجد لكنها لا ترث معه في بعض المسائل لعارض كما في هذه المسئلة التي نحن فيها فان

كون

كون السدس خيره للجد اقتضى ان يجعل الجد فيها صاحب الفرض وقد عالت المسئلة بها
لفرض التي اجتمعت فيها من اثني عشر الى ثلثة عشر فبقى شيء للاخت التي صارت عصبة
مع البنت والجد كما عرفت وسيأتى بكيفية توضيح لهذا الكلام واعلم ان زيد بن ثابت
رضي الله عنه جعل الاخت لاب وام اولاب صاحبة فرض مع الجد بل جعلها معه عصبة الا في المسئلة
الاكدرية فانه جعلها فيها صاحبة فرض مع الجد وهي زوج وام وجد واخت لاب وام
ام اولاب فللزوجة النصف وللأم الثلث وللجد العيس وللاخت النصف ثم يقيم
الجد نصيبه النصيب للاخت فيقسمان مجموع النصيبين للذكر مثل حظ الانثيين وذلك
لان المقاسمة خيره للجد من السدس وثلث الباقي وهذه المسئلة اصلها من ستة لاجتماع النصف
والثلث والسدس وتقول الى ثلثة عشر للزوج من الستة ثلثة وللأم اثنان وللجد السدس
فلم يبق للاخت شيء فردنا على المسئلة نصفها فصار تسعة فللجد واحد وللاخت ثلثة
ومجموع النصيبين اربعة فيقسمها على الجد للاخت للذكر مثل حظ الانثيين ولا استقامة
في القسمة لان الجد ينزل الاختين ولا يستقيم اربعة على ثلثة فيضرب الثلثة التي هي عدد
الرؤوس في المسئلة وعولها اعني التسعة فتحصل تسعة وعشرون واليها إشارة بقوله
تصح تسعة وعشرين فللزوج منها تسعة وللأم ستة وللجد ثلثة وللاخت تسعة ثم يقيم نصيب
الجد النصيب للاخت فيصير اثني عشر فيقسم بينهما كما مر فللجدة ثمانية وللاخت اربعة فتجعل
زيد منها للاخت ابتداء صاحبة فرض كيدا حرم عن الميراث بالمرء وجعلها عصبة بالآخرة
كيلا يزيد نصيبها على نصيب الجد الذي هو كالارض فان قلت فلم يجعل الاخت في المسئلة
المتقدمة صاحبة فرض كيدا نصير حرومة فيها قلت هناك مانع من جعلها صاحبة فرض
هو وجود البنت بخلافها في الاكدرية اذ لا مانع فيها من جعلها كذلك قيل ولعل غرض الشيخ
من ايراد المسئلة المتقدمة التنبية على ان زيد اذا لم يجد في تلك المسئلة بدلا من حرم الاخت
بناء على ان السدس خيره للجد اذ ترك حرمها للوجود والبنت واما في الاكدرية فلما ضرورة في
حرمها لانه يمكن جعلها صاحبة فرض فيها فلما اعطاها فرضا رأى نصيبها اكثر من نصيب الجد
فامر بالخلط والقسمة على الوجه الذي عرفت سميت هذه المسئلة الاكدرية لانه واقعه امرأة
من بني كندة فإنا ماتت وخلفت اولئك الورثة المذكورة واشتهر على زيد مذهب فيه ان
البراء وقيل ان شخصا من هذه القبيلة كان يحسن مذهب زيد في الفرائض فقال لعبد الملك

بن مروان عن هذه المسئلة فاختار في جوابها فثبت القبلية وقد يقال انها تكررت على الحاج
 الغالبين او كثر ليجد على الاخت فيها واهل العواق يسعون في الغناء لشهرتها فيما بينهم ولو كان مكان
 الاختاح او اختان فلا عول ولا الكدريه اما ان كان مكانها اخ فلا عول فلان سدرس
 جميع المال خير للجد والمسله من ستة فيكون السدرس الباقي بعد فرض الزوج والام للجد بالفرض
 اذ لا يتقصص حصص عن السدرس جماعا ولا شيئا للاخت كما لم يكن شيئا للاخت في المسئلة المتقدمه
 التي اعلنها واعطينا بالجد فيها السدرس ولا الكدريه ايضا لان الاخت عصبة لا يمكن للزير جعله
 صاحبه فرض فاضطررنا الى جملته بخلاف الاخت في الكدريه كما سبق تقريره واما ان كان
 مكانا اختان فلا عول ايضا فلانها تزدان الام من الثلث في السدرس والمسئلة من
 ستة فلزوج ثلثه وللأم واحد وللجد ايضا واحد في الاختين واحدة لا يستقيم عليهما
 فضررنا عدد رؤوسهما في اصل المسئلة ببلغ اثني عشر فمنا تفصح المسئلة بخلاف الكدريه اذ
 لم سبق فيها للاخت شي فوجب ان يقال على الوجه الذي قرر سابقا ولا الكدريه لان اصوله
 زيد منها مستقيمة **باب المناسخة** هي مفاعله من النسخ بمعنى النقل والتحويل والمراد
 بها هنا ان ينقل نصيب بعض الورثة بموته قبل الفسدة الى من يرث منه واليه الإشارة
 بقوله اذا صار بعض المال نصيبا ميراثا قبل الفسدة فنقول ان كان ورثة الميت الثاني من
 عداد ورثة الميت الاول ولم يقع في الفسدة تغير فانه يقسم المال في قسمه واحدة اذ لا فائدة
 في تكرارها كما اذا ترك اثنين وبنات من امرأة واحدة ثم ماتت واحدة من البنات ولا وراث
 لها سوى تلك الاخوة والاختات لاب وام فانه يقسم مجموع التركة بين الباقيين المذكورين
 حظ الاثنين قسمه واحدة كما كانت يقسم بين جميع كذلك كان الميت الثاني لم يكن في بين
 وان وقع تغير في القسم بين الباقيين كما اذا ترك ابنا من امرأة وثلث بنات من امرأة اخرى
 ثم ماتت احد البنات وخلفت بمولاء اعني الاخ لاب والاختين من الابوين او كان ورثة
 الميت الثاني غير ورثة الميت الاول كما في الصورة التي ذكرنا بقوله كزوج وبنات وام فمات
 الزوج قبل الفسدة عن امرأة وابوين ثم ماتت البنت قبلها ايضا عن ابين وبنات وبنات
 هي ام المرأة التي ماتت اولاً ثم ماتت هذه لجهة عن زوج واخوين فنقول الاصل في ان يما ذكر
 من ميرورة بعض النصيب ميراثا قبل الفسدة والمراد ميتا اول هذين النوعين الآخرين
 فقط ان يصح مسئلة الميت الاول بالقواعد السابقة وعلى سرام كل وارث من هذا التصحيح

ثم

ثم تصح مسئلة الميت الثاني بتلك القواعد ايضا وبعد ذلك ان ينظر من ما فيه من
 التصحيح الاول وبين التصحيحين ثلثة احوال هي المماثلة والموافقة والمباينة فان استقام
 بسبب المماثلة ما فيه من التصحيح الاول على التصحيح الثاني فلا حاجة الى الضرب على قياس
 ما قرع في باب التصحيح من ان سرام كل فريق ان كانت متفقة عليهم بأكبر فلا حاجة الى الضرب
 فان التصحيح الاول منها بمنزلة اصل المسئلة هناك والتصحيح الثاني منها بمنزلة رؤوس
 المقوم عليهم ثم ما فيه يدرك ان بمنزلة سرامهم من اصل المسئلة ثم ففي صورة
 الاستقامة تطرح المسئلان من التصحيح الاول كما اذا مات الزوج في المثال المذكور
 عن امرأة وابوين على ما ذكر في الكتاب وذلك لان مسئلة الاولى رتبة لان اصلها
 اثني عشر لاجتماع الربيع والنصف والسدرس فاذا اخذ زوج منها ثلثة والبنت ستة
 والام اثنين بقي منها واحد يجب دونه على البنت والام بقدر سرامهما فاذا اردنا المسئلة
 الاقل خارج فرض من لا يرث عليه صارت اربعة فاذا اخذ الزوج منها واحد بقي ثلثة
 فلا يستقيم على الاربع التي هي سرام البنت والام بل بينهما مباينة فيضرب بهذه السرام
 التي هي بمنزلة الرؤوس في ذلك الاقل فيحصل ستة عشر فلزوج منها اربعة والبنت ستة
 وللأم ثلثة ثم تلك الاربع التي هي للزوج منقسم على ورثة المذكورة فلزوج واحد منها و
 لأم ثلث باقى وهو ايضا واحد ولابيه اثنان فاستقام ما كان في يد الزوج والتصحيح
 الاول على التصحيح الثاني وصحت المسئلان من التصحيح الاول والام يستقيم ما فيه من
 التصحيح الاول على التصحيح الثاني فانظر ان كان بينهما موافقة فاضرب وفق التصحيح
 الثاني في جميع تصحيح الاول على قياس ما قرع في باب التصحيح من انه اذا انكسر سرام طائفة من
 واحدة عليهم وكان بين سرامهم ورؤوسهم موافقة يضرب وفق عدد الرؤوس في اصل
 المسئلة وكذا ان يضرب وفق التصحيح الثاني الذي هو بمنزلة الرؤوس هناك في التصحيح
 الاول العام هنا مقام اصل المسئلة فيحصل ما يصح منه المسئلان كما اذا ماتت البنت
 ايضا في ذلك الحال وخلفت كما ذكرنا بين وبنات وبنات فان ما فيه يماس التصحيح الاول
 ستة وتصحيح مسئلتهما من ستة وبينهما موافقة بالثلث فيضرب ثلث الستة وهو اثنان في
 ستة عشر فالبطل وهو اثنان وثلثون خرج المسئلان فمن كان سرامهم من ستة عشر
 اعني ورثة الميت الاول يضرب سرامهم من تلك في وفق مسئلة البنت وهو اثنان فيكون ما

فان من الاول او يضربها من ستة عشر فخرج
 وهو اثنان في ستة عشر فخرج
 وهو اثنان في ستة عشر فخرج

في بيان كيفية تقسيم الميراث

حصل نصيبه من كان نصيبين ستة اعلى ورثة الميت الثاني لضرب ساهم في فوق ما كان
 في يد الميت وهو ثلثه فما حصل كان نصيبه وقد كان لام الميت الاول ثلثة ثمانية عشر نصيبا
 يبلغ ستة في الاوكان للزوج منها اربعة نصيبا في اثنين يحصل ثمانية في اربع وثلاثة
 على ورثة فزوجته منها سهران ولا يابيه اربعة ولا سهران وهما ثلث ما بقي ايضا وان
 ضربنا نصيب كل من ورثة من ستة عشر في ذلك الوفاق لم يختلف الحال وكان لكل واحد من ابني
 الميت سهران من ثلثة سهران وفي الستة فاذا ضربنا سهران في الثلثة صارت ستة
 في الاوكان لثمنها من ثلثة سهران واحد فاذا ضربنا في الثلثة فكان ثلثة في الاوكان
 لجدتها من ثلثة سهران واحد لضرب في ثلثة في الاوكان لها باعتبار كونها اما
 لمن مات اول ستة من اثنين وثلثين في يد جدة حرة وان كان سهران بين ما في
 يد الزوجين التصحيح الاول وبين التصحيح الثاني مباينة فاضرب كل التصحيح الثاني في كل التصحيح
 الاول على قياس ما ذكر في باب التصحيح على تقدير مباينة بين رؤس الطائفة وبين سهرانهم
 كما اذا مات في ذلك الحال الجدة التي هي ام المرأة المتوفات او لا وغفلت زوجا واخوين و
 فان ما في يد الستة كما عرفت الفاضل تصحيح سهران اربعة وبين الستة والاربعة مباينة
 فاضرب ح الاربعة في التصحيح السابق اعني اثنين وثلثين ببلغ مائة وثمانية وعشرين
 فيخرج المستلذين من كان له نصيب من الاثنين وثلثين بضرب نصيبه الاربعة التي
 هي مسئلة جدة ومن كان له نصيب من الاربعة بضرب نصيبها في جميع ما كان في يد جدة وهي
 الستة فنقول قد كان لامرأة من مات ثانيا وهو زوج الميت الاول سهران من الاثنين
 وثلثين فاذا ضربتهما في الاربعة ببلغ ثمانية في الاوكان لابيها اربعة بضرب بها في
 الاربعة ببلغ ستة عشر في الاوكان لامر سهران فاذا ضربتهما في الاربعة صار ثمانية في
 لها وكان لكل واحد من ابني مات ثالثا وهي بنت الميت الاول ستة من العدد المذكور بضرب
 من الاربعة ببلغ اربعة وعشرين في كل واحد منها وكان لثمنها ثلثة من ذلك العدد فاذا
 ضربها في الاربعة ببلغ اثني عشر في الاوكان للزوج من مات رابعا وهي الجدة المذكورة من
 الاربعة التي هي ثلثها سهران فاذا ضربتهما في الستة التي كانت في يد ابنتها ثمانية عشر في
 له وكان لكل واحد من اخويها من ثلثها سهران واحد بضرب في الستة فيكون ستة في كل
 واحد منهما فالبلغ الى اصل من كل واحد من الضربين على تقدير موافقة والمباينة يخرج

المستلذين

المستلذين وما اندرج فيها واذا اردت ان تعرف نصيب كل واحد من الورثة من ذلك
 المبلغ على قياس ما ذكر في معرفة النصف العدة في التصحيح فسرهم ورثة الميت الاول من
 تصحيح مسئلة بضرب في المضروب اعني التصحيح الثاني على تقدير المباينة او موافقة على تقدير
 الموافقة فيكون الحاصل من ضرب سهران كل وارث منهم في هذا المضروب نصيبه من
 المبلغ المذكور كما فرنا هناك فيما فصلناه في مثال التوافق والباقي والسبب في ان
 تصحيح الثاني ووفقها بمسئلة المضروب في اصل مسئلة كسرها ورثة الميت الثاني
 من تصحيح مسئلة بضرب في كل ما في يده على تقدير المباينة او موافقة على تقدير موافقة
 فيكون الحاصل من ضرب سهران كل واحد منهم في اذكر نصيبه من ذلك المبلغ كما نزلت عليه في
 فضل سابقا وذلك لان حق ورثة الميت الثاني هو في يده فصار سهران كل واحد منهم
 مضروبة فيه وان مات ثالث من الورثة قبل القسمة او مات رابع او خامس منهم قبلها
 فاجعل المبلغ الذي صح منه المسئلة الاولى والثانية مقام تصحيح المسئلة الاولى و
 اجعل المسئلة الثالثة المتعلقة بالميت الثالث مقام مسئلة الثانية في العمل كان الميت
 الاول والثاني صار ميتا واحدا فيضرب الميت الثالث ميتا ثانيا ثم اعلم في الرابطة و
 الخامة كذلك في غير النهاية فانه لما صار تصحيح الميت الاول والثاني والثالث تصحيحا واحدا
 صاروا كلهم ميتا واحدا فيضرب الميت الرابع ميتا ثانيا وكذلك الحال اذا صار تصحيح
 اربعة من الاول تصحيحا واحدا كالواحدة ميت واحد فصار الخامس ميتا ثانيا وهكذا
 الى ما لا يتناهي ثم ان لك ما ذكر في اصل باب المناسحة الاستقامة والموافقة والمباينة
 وضع المسئلة مشتملة على ورثة ثلثة واعتبر في موتهم الترتيب وجعل موت الاول منهم مثالا
 للاستقامة وموت الثاني مثالا للموافقة وموت الثالث مثالا للمباينة فان قلت قد
 اعتبر هذه الاحوال الثلثة بين نصيب الميت الثاني وبين تصحيحه فكيف اورد مثال الموافقة
 بين نصيب الميت الثالث وبين تصحيحه ومثال المباينة بين نصيب الميت الرابع وبين
 تصحيحه قلت قد عرفت انه لما صار تصحيح الميت الاول والثاني والثالث تصحيحا واحدا
 ميت واحد صار الميت الثالث ثانيا وعلى هذا القياس حال الرابع وفي ما يورثها
 فلا حاجة الى ان يورد لكل من تلك الاحوال مثالا على حدة فيكون في الميت الثاني حقيقة
 وقد استغنى برعاية الترتيب في موت تلك الورثة من ايراد مثال في الثالث والرابع فان

قيل تعدد النسخة قد يكون بتعاقب موت الورثة من الميت الاول عن ورثة اخرى كما
 ذكره وقد يكون بموت الوارث كذا من الوارث الاول كما اذا مات الزوج في المثال
 المذكور عن المرأة وابوين على ذكره ثم ماتت هذه المرأة عن ورثة كالاولاد والاخوات
 او غير ما فكيف يكون الحال هنا قلنا ان على قياس ما ذكره الكتاب لا فرق في العمل
 بين النسخة المتعددة في مرتبة واحدة من الارث وبينها في مراتب متعددة فيما ذكره
 الشيخ واف بما قصده لا يقال كيف صح من ايراد المثال قبل ان يذكر الاصل في النسخة
 لان القول بذلك الصيغة بعض النسخ ميراثا قبل القسمة لذلك قدمه ثم مهد به
 الاصل الذي يخرج به الاحكام المتعلقة بذلك المثال **باب توريث ذوى الارحام وذو**
الرحم هو في اللغة بمعنى ذي القربة مطلقا وفي الشرع هو كل قريب ليس بذى الشرح ان ذى
 فرض مقدم في كتاب الله تعالى او سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم او اجماع الامة ولا عصبية يخرج جمع المال
 عند النفاد ثم الظان يقال ذوى الرحم هو كل ذى القربى او ذوى القربى انما للعطف على الجملة
 السابقة ان هذا باب ذوى الارحام وذو الرحم فلا حاجة الى اقبل من ان المص لما خرج
 من فرعائه الى اخرى وجدها في الفوايق المسوية في القاصح الامام علاء الدين السمرقندي
 في ورقتين فاستحسنها واخذ في تصنيف هذا الكتاب شرحا لها وكان القاصح قد جعل
 فيها الورثة ثلاثة اقسام فبدأ بصاحب الفرض ثم عطف عليه العصبية ثم عطف ذوى الرحم
 فقال ذوى الرحم وهو كل قريب لم يفرض له سهم مقدور لم يتعصب فصاحب الكتاب وصل
 الى هذا الموضع قرر تلك الواو في الشرح مع تصدير الكلام بالباب ولا يذهب عليك ان هذا
 تكلف بادر يقتضي وجود واو من كافي عبارة تلك الفوايق مع فقدان الثانية في الترتيب
 هنا وقد فقد الاولى ايضا في كثير من النسخ الاولى كانت على النسخة اي كثر ثم كثر وعلى
 وابن سعود وابي عبيدة بن الجراح ومعاذ بن جبل وابي الدرداء وابن عباس في رواية عنه
 مشهورة وغيرهم يرون توريث ذوى الارحام وتابعهم في ذلك من التابعين علقمة
 وابراهيم وشريح والحسن وابن سيرين وعطاء وجاهد وغيرهم روى به قال صاحبنا ابو
 وابوسوم وزفر ومن تابعهم رحمهم الله تعالى وقال زيد بن ثابت وابن عباس في رواية شاذة
 لا ميراث لذوى الارحام ويوضع المال عند عدم صاحب الفوايق والعصبية في بيت المال
 وتابعهما في ذلك من التابعين سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وبه قال مالك والشافعي

رحم اجمع النافون بانه قد ذكر في آيات المواريث نصيب ذوى الفروض والعصبية ولم يذكر
 لذوى الارحام شيئا ولو كان لهم حق لبيته وما كان سكتا وبانه قد استخرج عن
 ميراث النكحة والخالة قال ابن جبريل في كتابه لا شيء لهما ولا قول لق واولوا الارحام
 بعضهم اولى ببعض في كتاب الله ومعناه ان ميراث بعضهم اولى بميراث بعض فيما كتبت الله
 وحكم لان هذه الآية نسخت التوارث بالموالاة كما كان في ابتداء قدوم المدينة
 في كان لموالي الموالاة ولمواخات في ذلك الزمان صار مصروف ذوى الارحام وما
 بقي عندها من ارث موال الموالاة صار متاخرا عن ارث ذوى الارحام كما نهت عليه
 فيما سلف فقد شرع الله لهم ميراث بلا فصل بين ذى رحم لم يفرض او تعصيب وبين
 ذوى رحم ليس له شيء منهما فيكون ثابتا لكل من هذه الآية ولا يجب تفصيلهم كلهم في آيات
 المواريث وانما يروى ان رجلا رمى سهما الى سهل بن حنيف فقتله ولم يكن له وارث
 الا خاله فكتب في ذلك ابو عبيدة بن الجراح في عمره فاجابه بان النبي صلى الله عليه وسلم
 مولى من لامواليه والحال وارث من لا وارث له لا يقال المقصود بمثل هذا الكلام النفي
 دون الاثبات كقولهم العصبية من لا حيلة له والعصبية من حيلة فكان قبل من كان
 وارثا في الحال فلما وارث له لانا نقول صدر الحديث بانه عن هذا المعنى بل نقول بان الشرع
 بلفظ الاثبات واردة النفي يؤدي الى الالبس فلو يجوز من صاحب الشريعة كما شاف
 عزنا وايضا لما مات ثابت بن الدجاج قال لم يعيس ابن جهم بل نفون له نسبنا
 فيكم فقال انه كان فينا غريبا ولا نفوق له الا ابن اخت وهو ابو كلبانة بن عبد المنذر
 فجعل رسول الله عليه وسلم ميراثا له والتوفيق بين ما رويناه موافقا للقرآن وبين
 ما رويته مخالفا له لان رجل ما رويته على ما قبل نزول الآية الكريمة او جعل على ان العصبية
 والحال لا يرثان مع العصبية ولا مع ذى فرض من يرث عليه فان الرثة على ذوى الفروض
 مقدم على توريث ذوى الارحام وان كانوا يرثون مع من لا يرث عليه كزوج وزوجة و
 ذوى الارحام اصناف اربعة الصنف الاول من ينسب الى الميت وهم اولاد البنات
 وان سفلوا ذكورا كانوا وانما اولاد البنات الابن كذلك والصنف الثاني من ينسب اليهم
 الميت وهم الاجداد السقطون الى الفاسدون وان سفلوا كاب ام الميت واب اب
 امه والجدات الساقطات الى الفاسدات وان سفلوا كام ام ام الميت وام ام ابنة

والصنف الثالث يسمى ابوي الميت وهم اولاد الاخوات وان سفلوا سواء كانت
تلك الاولاد ذكورا واناثا وسواء كانت الاخوات لاب وام او لاب وام وبنات
الاخوة وان سفلن سواء كانت الاخوة من الابوين او من احدهما وبنو الاخوة
من الام وان سفلوا وانما اطلق الاخوات والاخوة في المثاليين السابقين لئلا
ولجميع اقسامهما كما ذكرنا وقيد الاخوة بقوله لام لان بنو الاخوة لاب وام او لاب
من العصباء ولذلك لم يمكن ان يخصر في العبارة بان يقول اولاد الاخوة كما قال اولاد
هم اولاد الاخوات والصنف الرابع يسمى الجد الميت واما اب وام او اب وام
جدية واما اب وام الام وهم الميت على الإطلاق فانهم اخوات لاب الميت
وان كن اخوات لمن الابوين او من الاب وهن منتمية الى جد الميت من قبل ابيه
وان كن اخوات لمن امه فمن منتمية الى جدته من قبل ابيه والاعمال لام فانهم اخوة لابي
من امه فهم ايضا منتمون الى جدته ليست من قبل ابيه واعتبر في الاعمال كونهم لام لانهم
من الابوين او من الاب عصبه والاحوال والى الميت فانهم اخوة واخوات لام الميت فان
كانوا من ابيه او امه او من ابيه او من امه فمتمون الى جد الميت من قبل امه وان كانوا من اترها كانوا
منتمين الى جدته من قبل امه هؤلاء المذكورون في امثلة الاصناف الاربع وكل من يدعى
الى الميت بهم ذوى الارحام وهم ادب من يدعى بهم ما يتناول من اشرنا اليهم بقولنا وان
علوا وان سفلوا في الاصناف الثلاثة وبنوا اولاد الصنف الرابع لكن لا يتناول من
يعلم من الاعمال المذكورة والميت والاحوال والى الميت كعمومة ابوي الميت وضواها
وعومة ابوي الميت وضواها مع انهم من ذوى الارحام فاورد في التبعية تبعا على ان
ذوى الارحام ليسوا مقتصرين فيما ذكره في الاصناف الاربع ومن يدعى بهم وان ادبرج
هؤلاء بنوع تاويل في المذكورين كان ايراد كلمة التبعية بناء على انه اراد ان كل واحد من
هؤلاء ومن يدعى بهم ذوى الارحام واختلفت الرواية عن ابي ربيعة في تقديم بعض هذه
الاصناف على بعض روى ابو سليمان عن محمد بن الحسن عن ابي ربيعة ان اقرب الاصناف
الى الميت واقدمهم في الورثة عنه هو الصنف الثاني وهم الابطال قطون في الاجداد والجدات
وان علوا الصنف الاول وان سفلوا الصنف الثالث وان نزلوا الصنف الرابع وان بعدوا
بالعتو والسفل وتابعة ذلك عيسى بن ابا ن عن محمد بن عيسى عن ابي ربيعة وروى ابو يوسف

بهم

والحسن

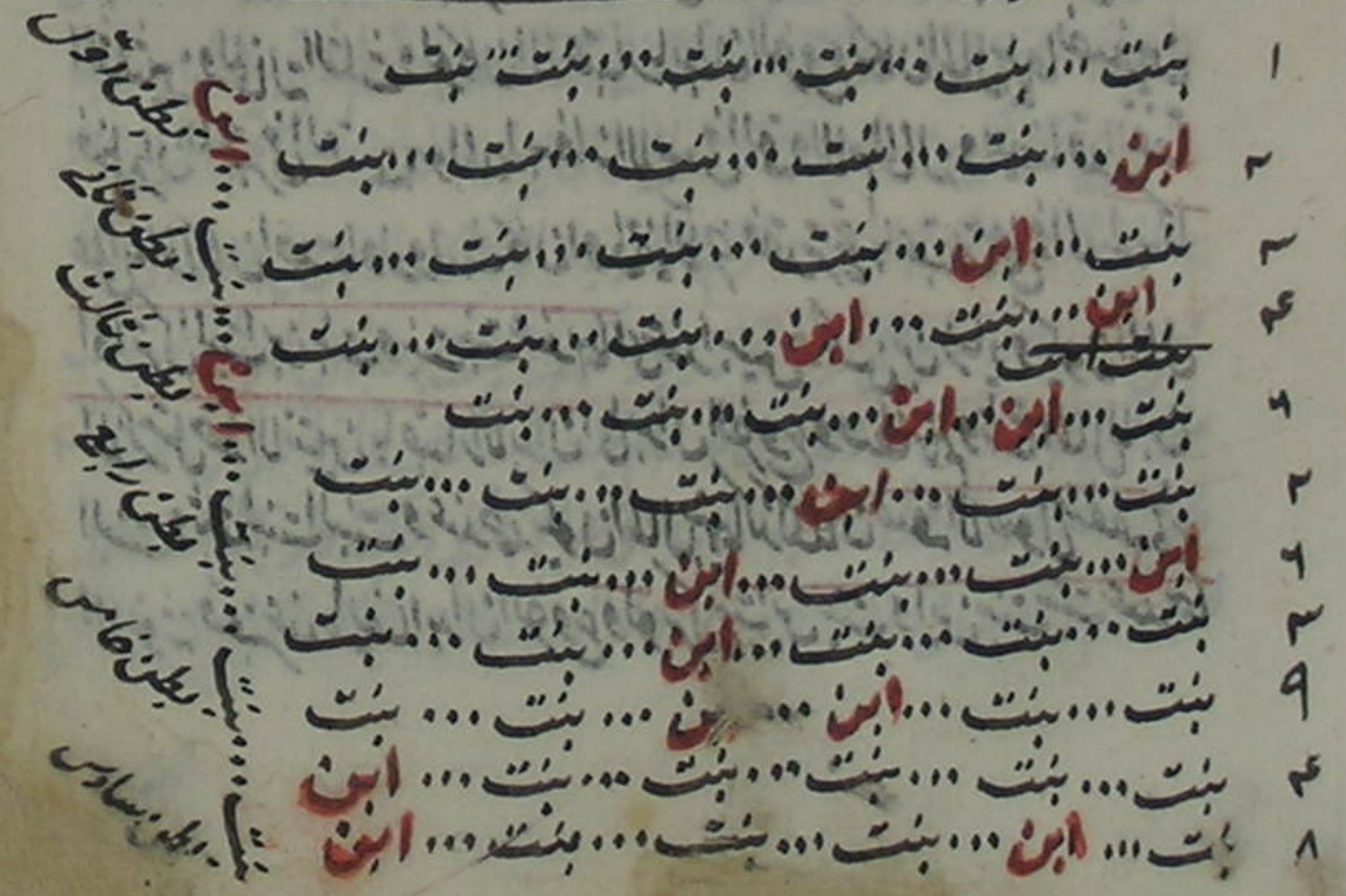
والحسن بن زياد عن ابي ربيعة عن محمد بن الحسن عن ابي ربيعة ان اقرب الاصناف
واقدمهم الى الميت في الميراث الصنف الاول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع كترتيب العصباء
اذ يقدم لهم الابن ثم الاب ثم الجد ثم الاخوة ثم الاعمال وهو ما حوذه للفقهاء وبكى
عن ابن عبد الله الفايض انه كان يوفق بين الروايتين ويقول ما رواه محمد بن ابي
في قوله الاول وما رواه ابو يوسف في قوله الاخير وفي الرواية الاولى ان الجد اب الام
اقوى سببا من اولاد البنات لان الانثى التي في درجة ابي ام الام صاحبة فرض دون
الانثى التي في درجة ابن البنت وهي بنت البنت فان البنت بصاحبة فرض والبنت الجد
اب لام يساوي ولذا البنت في الاتصال بالميت بواسطة واحدة ثم للجد زيادة قرب
كما في قوله لا يقتصر هو بالميت بخلاف ولد البنت فانه يقتصر فيكون مقدما عليه
والوجه في الرواية المأخوذة للفقهاء ان ذوى الارحام يورثون على سبيل التعصب
من وجه يقدم منهم الاقرب فالاقرب فوجب ان يعبروا في التورث بالعصباء
من كل وجه وقد تقدم في العصباء من كل وجه بنو البنات الميت على الجد اب لاب وسائر
العصباء وان كانوا هذا الجد لا يقتصر ابن الابن يقتصر فكذا في ذوى الارحام يقدم
اولاد البنت على الجد اب لام وعند محمد بن ابي ربيعة الصنف الثالث وهم
اولاد الاخوات وبنات الاخوة وبنو الاخوة لام يقدم على الجد اب لام وان كان
قياس من مذهبهم في الجد اب لاب ومطابقة الاخوة والاخوات ما دامت التسمية خيرا له
من ثلث جميع المال يقتصر ان لا يقدم الصنف الثالث على الجد اب لام الذي هو في
درجة واما ابو ربيعة فقد جرح في ذوى الارحام على قياس مذهبهم في العصباء حيث قدم
الجد اب لام الذي هو في درجة الجد اب لاب على اولاد اب الميت فلا يورثون موكما ان تقدمه
في قوله الاخير ولذا الميت في ذوى الارحام على الجد اب لام جار على مذهبهم في العصباء حيث
كان هناك ابن الابن مقدما على الجد اب لاب وذكر بعض الشارحين انه وقع في بعض
النسخ في بيان مذهبهم هذه العبارة لان عندنا كل واحد منهم اولى بفرعه وفرعه و
ان سفلوا اولى من اصله قال ولم يحصل منها موع فهو ملحق ببعض الطلبة القاصرين
لامن كلام الشيخ ولهذا لم يوجد في النسخ القديمة وما فرغ من ترتيب الاصناف الاربع شرع
الذين يبين كيفية توريث كل واحد منهم فقال **فصل في الصنف الاول الذي هو اولاد**

البنات واولاد بنات الابن اولهم بالمرتبة الاولى كبنات بنت فانما اولى
 من بنت الابن لان الاولى بذات الميت بواسطة والثانية بواسطة واسطتين وهذا
 قول اهل القربة وهم ابو جهم وصاحبه ربه وزفر وعيسى بن ابيان قالوا لا تحقق ذوى
 الارحام باعتبار معنى العصبية ولهذا قدم في الاصل في الارحام من هو اقرب ويحق
 الواحد منهم جميع المال في العصبية الحقيقة يكون زيادة الضرب تارة بعدة الدرجة و
 اخرى بقوة السبب كما في تقديم البنوة على الابوة فكذا في معنى العصبية ثبتت التقديم
 بقرب الدرجة كما ثبتت بقوة السبب في الصورة المذكورة يكون المال كل بنت البنات
 واما اهل التزيل وهم الذين ينزلون المولى منزلة المولى في الاستحقاق كعلقية وشيعة
 وسروقي وابن عبيدة والقاسم بن سلام والحسن بن زياد فيجعلون المال بينهما كما
 ترك بنتا وبنت ابن فيكون المال بينهما اما اربعة اقسام على قياس قول علي رضي الله عنه ثلثة اقسام
 البنت وربو بنت بنت الابن لانه يرى المرتبة على بنت الابن مع بنت الصليبة واما اسد
 على قياس قول ابن مسعود رضي الله عنه اسد اسد بنت بنت بنت الابن لانه
 لا يرى المرتبة على بنت الابن مع الصليبة وليستدركون على التزيل بان الاستحقاق لا يمكن اثباته
 بالرائي ولا نفيها من الكتاب لامن السنة والاجماع فلا طريق سوى فائدة المولى
 مقام المولى به ثبت الاستحقاق الذي ثبت للمولى به فيصيب كل اصل ينقل الفرع ويؤيده
 ان من كان منهم ولدا صاحب فرض او عصبية كان اولى من ليس كذلك وليس كذلك
 باعتبار المولى به ويرى على قولهم انه يلزم منه امر فاحش وهو حرمان ميراث يكون المولى
 به رفيقا او كافرا فيكون الشخص حرمانا عن ميراث المعنى في غيره فوجب ان يكون الاستحقاق
 باعتبار وصف فيه وهو القربة ولما كان فيه معنى العصبية قدم لا قرب وذو زوج
 بن ذراج وجيش بن مشر ومن تابعهما لان المال بينهما النصف لان استحقاقهما انما هو
 باعتبار الوصف العام الذي هو الرحم والاقرب والابعد من اويان فيه وهو لا يستحق
 اهل الرحم وان استواء في الدرجة بان يدلو اكلهم الى الميت بدرجتين او بثلاث درجات
 مثلا فلو وارث اويان ولد ذوى الارحام كبنات بنت الابن فانها اولى من ابن بنت
 البنت وذلك لان المولى ولد بنت الابن وى صاحبة فرض وان ولد بنت البنت وى
 ذات رحم والسبب في هذه الاولوية ان ولدا الوارث اقرب حكما والترجيح يكون بالقربة

حکم

الحقيق ان وجدوا لا يبالون في حكمي وان استوت درجاتهم في القرب ولم يكن فيهم
 مع ذلك الاستواء ولد وارث كبنات ابن البنت وابن بنت البنت او كان كلهم يدلون
 بوارث كابن البنت وبنت البنت فعند ابيس في قول الآخرو الحسن بن زياد
 يعبر ابدان الفروع المتساوية الدرجات المذكورة ويعلم مال علمهم باعتبار حال
 ذكورتهم وانوثتهم سواء اتفقت صفة الاصول في الذكورة والانوثة كما في المثال
 الذي ذكرناه لادلائهم كلهم بوارث واختلفت كما في المثال المذكور فلو سمع عن ولد
 الوارث فان كان الفروع ذكورا فقط تساوى في القسمة وان كانوا مختلفين
 فلذلك مثل خط الانثيين ولا يعبر في القسمة صفات اصولهم اصلا وهو رواية ثالثة
 عن ابي جهم وخمسة يعبر ابدان الفروع ان اتفقت صفة الاصول في الذكورة والانوثة
 موافقا لما في ابيس في قول الآخرو الحسن بن زياد ويعبر الاصول ان اختلفت
 صفاتهم ويعطى الفروع ميراث الاصول مخالفا لهما وهو القول الاول لابيس وهو
 الروايتين عن ابي جهم والظاهر من هذه واعلم ان هذه اختار في ذوى الارحام مقام
 القربة والمذكورة شرح المبسوطة ان حسن بن زياد اهل التزيل كما اشتهر اليه عن
 قريب فجعل قوله مع ابيس محل نظر والدليل على القول الآخرو لابيس ان استحقاق الفروع
 انما يكون بمعني فهم لا بمعني غيرهم وذلك المعنى هو القربة التي هي في ابدان الفروع وقد
 اختلفت جهة ايضا وهي الولادة في تساوى الاستحقاق فيما بينهم وان اختلفت الصفة
 في الاصول الا يرى ان صفة الكفر والرق غير معتبرة في المولى به بل انما يعبر في تلك المدة
 وكذا الذكورة والانوثة بتعبير فقط واستدل محمد بن محمد بانفاق الصحابة رضي الله عنهم
 الثلثين والمائة الثلث ولو كان الاعتبار بابدان الفروع لكان المال بينهما نصفين
 فظهر ان المعبر في القسمة هو المولى به فانه لا ياب في القربة والام المالة وايضا قد اتفقا
 على انه اذا كان احدما ولدا وارث كان اولى من الآخر فقد ترجح باعتبار معنى المولى به كما
 اذا ترك الميت ابن بنت وبنت بنت عند ابيس والحسن بن زياد ويكون المال
 للمذكر مثل خط الانثيين باعتبار ابدان ابدان الفروع وصفاتهم وثلاث المال لابن
 البنت وثلاثة لبنت البنت وعند محمد يكون المال بينهما كذلك لان صفة الاصول متفقة في
 الانوثة فيعبر عنده ايضا ابدان الفروع ولو ترك بنت ابن بنت وابن بنت بنت عند محمد

المال بينهما اثلاثا باعتبار الابن ثلثه للذكر وثلثه للأنثى كما في الصورة السابقة و
 عند محمد بن يعقوب المال بين الأصول على البطن الذي هو أول وقع فيه الاختلاف
 بالذكورة والأنوثة وهو بنت البنت وابن البنت اثلاثا ويكون ثلثاه لبنت ابن البنت
 لأن ذلك نصيبها وقد انتقل إليها وثلثه لابن بنت البنت فانه نصيبه فانتقل إليه
 فصار لارثه ثلثا في مذهب علي عكس ما كان عليه في مذهبهما وهو أن للأنثى من الفروع
 ضعف للذكر ولما كان قول محمد بن يعقوب في حال الزيادة تفصيل اشارة بقوله وكذلك عند
 محمد بن أبي وكا اعتبر غيره حال الأصول في البطن أن على ما عرفت وكذلك غيره عند
 الأصول المتعددة إذا كان في أولاد البنات المتساويين في الدرجة بطون مختلفة وفي
 قسم المال بينهم على أول البطن اختلفت الأصول بالذكورة والأنوثة للذكر مثل حظ الأنثيين
 ثم يجعل الذكور من ذلك البطن طائفة على حدة والانات أيضا طائفة أخرى على حدة
 بعد القسم على الذكور والانات في اصاب للذكور أول البطن وقع فيه الاختلاف جميع
 ويعمل فروعه بحسب صفاتهم إن لم يكن فيما بينهم وبين فروعه من الأصول اختلاف
 في الذكورة والأنوثة بأن يكون جميع ما يتوسط بينهما ذكورا فقط واناتا فقط وان
 كان فيما بينهما من الأصول اختلاف جميع ما اصاب للذكور ويقسم على خلاف الذي
 وقع في أولادهم ويجعل الذكور منهن أيضا طائفة والانات طائفة على قياس ما سبق
 وكذلك ما اصاب لانات يعطى فروعهن إن لم يختلف الأصول التي بينهما وان اختلفت
 جميع ما اصاب لهن ويقسم على خلاف الذي وقع في أولادهن وهكذا يعمل إلى أن ينتهي
 بهذه الصورة



هذه المسئلة شملت على اثني عشر شخصا من ذوى الارحام ستة من اناث وثلثة من ذكورا
 وكلهم في درجة واحدة هم البطن السادس وليس فيهم ولد الوارث ففي عند ابن عباس
 وافقه يفرغ ثلثه لارث كل ابن بمثلته بنين فيقسم المجموع ثلثه ثلثا فعدد روستن
 قطع المسئلة على رايه فلكل واحدة من البنات الثلث سهم واحد وكل من البنين الثلث سهمان
 واما عند محمد بن يعقوب فاما تصح هذه المسئلة من سبعة وذلك لاننا اذا قسمنا المال على البطن
 الاول المشتملة على سبع بنات وثلثة بنين على قياس ما ذكرناه في الفروع على مذهب
 ابن عباس فاصاب البنين ستة اسهم والبنات ستة اسهم فاذا جعلنا الذكور الثلث طائفة
 وجمعنا ما اصابهم اثنى ستة ونظرنا ما هو اسفل من البطن الاول فلم نجد في البطن الثاني
 اختلافا بل وجدنا في الثالث بارز البنين الثلثة ابنا وبنين فقسنا الستة عليهم
 للذكر مثل حظ الانثيين فاصاب الابن ثلثة والبنين ثلثة ثم دفعنا نصيب الابن إلى اخيه
 فروعها ان البطن المتوسطة بينهما متفقة في الأنوثة وجعلنا البنين طائفة على حدة
 ونظرنا لاما هو اسفل من الثالث فلم نجد في البطن الرابع اختلافا بل وجدنا في الخامس
 بارزها ابنا وبنات فقسنا الثلثة عليهما للذكر مثل حظ الانثيين فاصاب الابن اثنان
 والبنت واحد ثم دفعنا نصيب كل منهما إلى فروعها في البطن السادس وكذلك اذا جعلنا البنات
 التسع طائفة وجمعنا ما اصابها وهو تسعة ونظرنا لاما هو اسفل من البطن الاول فلم نجد
 اختلافا في البطن اثنى عشر في الثالث حيث وجدنا في اثنى عشر بنات وثلثة بنين فلا
 نزلنا كل ابن بمثلته بنين كان المجموع كائني عشر بنتا فلا يقيم عليهم الثلثة التي كانت
 نصيب البنات لكن بين التسعة وبين عدد روستن اثنى عشر موافقة بالثلث فضرنا
 وفق عدد الرؤس وهو اربعة في اصل المسئلة وهو خمسة فصار سبعة ومنها قطع المسئلة
 اذا كان لطائفة البنين في البطن الاول ستة من اصل المسئلة فضرنا في المصروب الذي
 هو اربعة فبلغ اربعة وعشرين ونقسمها على ما في البطن الثالث من فروع البنين الثلثة
 فيعطى الابن اثنى عشر والبنين ايضا اثنى عشر ثم يدفع نصيب الابن إلى اخيه فروعهم من البطن
 الثالث السادس لعدم الاختلاف ويقسم نصيب البنين على الابن والبنت الذين بارزا
 في البطن الخامس للذكر مثل حظ الانثيين فاصاب الابن ثمانية والبنت اربعة فندفع
 نصيب كل منهما إلى فروعهم في البطن السادس وكان لطائفة البنات في البطن الاول

تحت من اصل المسئلة فنضرب في ذلك المضروب اعني الاربعه فيحصل ستة وثلاثون
 فاذا نظرنا الى ما هو اسفل من البطن الاول وجدنا اختلافا في البطن الثالث اذ كان
 فيه باراء النبات السبع نبات وثلاثة بنين فقسنا نصيبهن اعني الستة و
 الثلثين للذكر مثل حظ الانثيين فاصاب البنين ثمانية عشر والنبات ثمانية عشر
 ثم جعلنا الذكر طائفة والاناث طائفة ولما نظرنا الى ما هو اسفل من الثالث وجدنا
 في الرابع باراء طائفة البنين ابنا وبنين فقسنا عليهم ما اصاب البنين الثلثة
 للذكر مثل حظ الانثيين فاصاب الابن ستة والبنين ستة ثم دفعا نصيب الابن الاخر
 فروع لعدم الاختلاف ولم يجد باراء البنين في الخامس اختلاف بل في السادس اذ كان فيه
 باراء ابنا وبنين فقسنا عليهم نصيب البنين اعني الستة للذكر مثل حظ الانثيين
 فاصاب الابن ستة والبنين ثلثة وكذا وجدنا في الرابع باراء طائفة النبات الستة
 ثلثة نبات وثلاثة بنين فقسنا عليهم ثمانية عشر للذكر مثل حظ الانثيين فاعطينا البنين
 الثلثة منها اثني عشر والنبات ستة ثم جعلنا طائفتين ولما نظرنا الى ما هو اسفل من الرابع
 وجدنا في البطن الخامس باراء البنين الثلثة ابنا وبنين فقسنا نصيبهم الذي هو اثني
 عشر للذكر مثل حظ الانثيين فاصاب الابن ستة والبنين ستة ثم دفعا نصيب الابن الاخر
 في السادس وقد وقع فيه باراء البنين ابنا وبنين فقسنا نصيبها فاصاب الابن
 اربعة والبنين اثنان ووجدنا في الخامس ايضا باراء النبات الثلثة الاربعة في البطن الرابع
 ابنا وبنين فقسنا نصيبهن اعني الستة عليهم فاصاب الابن ثلثة والبنين ثلثة ثم دفعا
 نصيب الابن الاخر في السادس ووجدنا فيه باراء البنين ابنا وبنين فقسنا الثلثة بينهما
 فاصاب الابن اثنان والبنين واحد واذا اخذنا هذه الانصاف كلها كان تسعين كما رقت
 باراء الفروع في البطن السادس وكذلك ياخذ النصف في الذكورة والانوثة من الأصل
 حال القسمة عليه ياخذ العدد من الفروع يعني ان اقسام المال على الاصل بعبر فيه الذكورة
 والانوثة التي فيه وتغير في ايضا عدد الفروع كما اذا ترك الميت ابني بنت بنت وبنت

ابن بنت بنت وبنين بنت ابن بنت بهذه الصورة
 عند ايسر المال بين الفروع اسباعا باعتبار ابداء
 ثم لان الابنين كاربع نبات ومعهما ثلث نبات اخرى

محمد

فالمجموع كسبع نبات فكل من النبات الثلثة سهم واحد فكل من الابنين سهمان و
 عند محمد يقسم المال على الحلاق الذي اعني في البطن الثاني اسباعا باعتبار عدد الفروع
 في الاصول اعني ان يقسم على البطن الثاني وفيه ابن وبنان لكنه يعبر عدد فروع الابن و
 هو اثنان في الابن فيجعل كالبين وعدد فروع البنت التي في فروعها تعد فيها فيجعل
 فيها هذه البنت كبنين وعلى هذا يكون عدد المجموع في البطن الثاني سبعة لان الابن الفاعل
 مقام الابنين كاربع نبات وهناك بنت كبنين وبنت اخرى وبنت واحدة فالجميع سبع
 نبات فيكون للمالين في هذا البطن اربعة اسباع المال والبنت التي في فروعها تعد سبعان
 منها والبنت الاخرى سبع واحد ثم يجعل الذكر طائفة والاناث طائفة فعنده اربعة
 اسباع في اسباع المال البنت ابنت ابنت ابنت نصيب جدما وهو ذلك الابن الذي تترك
 في البطن اثنان منزلة ابنين وعنده ايضا ثلثة اسباع وهي نصيب البنين تترك احدهما
 منزلة البنين في ذلك البطن يقسم على ولديهما اعني في البطن الثالث انصافا وذلك لان
 البنت التي في الثالث اذا عتبر فيها عدد فروعها صارت كبنين فيسوي الابن الذي في الثالث
 فيعطى كل واحد منهما نصف ثلثة الاسباع وهو سبع ونصف سبع وهو يكون نصف النصف
 المقصود الذي هو ثلثة الاسباع لبنت ابن بنت البنت نصيب ابنا وهو الابن الذي كان في
 البطن الثالث والنصف الاخر لابن بنت بنت البنت نصيب اربا وبنت البنت التي تساوت
 الابن الذي في البطن الثالث وصح هذه المسئلة من ثمانية وعشرين وذلك لان اصل
 المسئلة في التقسيم على الحلاق الذي هو البطن اثنان من سبعة كما عرفت فاذا نظرنا
 الى البطن الثالث وجدنا باراء البنين اللتين في الثاني ابنا وبنانا فلما اخذنا في البنت عدد
 فروعها صارت كبنين ووجدنا يقسم عليها اس على الابن والبنت نصيب البنين اللتين
 في الثلثة انصافا لكن لا انصافا صحيحا لثلاثة اسباع فضر بنا خرج النصف في اصل المسئلة
 صارا اربعة عشر فاعطينا من ابنتي بنت ابن البنت ثمانية نصيب جدما واعطينا
 بنت ابن بنت البنت ثلثة نصيب ابنا واعطينا من ابني بنت البنت ثلثة نصيب اربا لكن
 الثلثة لا تنقسم عليها فضر بنا عدد دورهما في اربعة عشر صارا المبلغ ثمانية وعشرين ومنها
 تقسم المسئلة فانا ضربنا الثمانية التي هي نصيب بنتي بنت ابن البنت في اثنين فيحصل ستة عشر
 فيلها ونضرب الثلثة التي هي نصيب بنت ابن بنت البنت في المضروب الذي هو اثنان

يدلون بوارث كإمام أباب الإمام وأبام أم الإمام والتفت صفة من يدلون بهم في
الذكورة والابوة كما في ذكرناه من مثل عدم الادلاء بالوارث فان الجد وجد في ذلك
المثال متحدان فيمن يدلان به فلا يتصور هناك اختلاف صفة المدلى به وأحدث ايضا
بهم بان يكونوا كلهم من جانب الميت في جانب أمه كما ذكرنا في ذلك المثال فالقسم
على ابدانهم أي يجب ان يقسم المال عند اجتماع هذا الشرط باعتبار صفات ابدان الفروع
للكر مثل خطا لائتين فيجعل المال في ذلك المثال ثلاثا ثلثاه لاباب أم الأب وثلثه لام
أبام الأب وان اختلف مع استواء الدرجة صفة من يدلون بهم في الذكورة والابوة كما
في المثال الذي ذكرناه لادلاء الكل بوارث يقسم المال على قول البطلن اختلفت كما في الصنف الاول
ان يقسم بينهم على ان للذكر ضعف نصيب الانثى ثم يجعل الذكور طائفة والانثى طائفة على قياس
ما تقرر في الصنف الاول وان اختلفت قرايتهم مع استواء درجاتهم كما اذا ترك أم أباب
الأب وأب أباب الأب فالتكثان لقراءة الأب وهو نصيب الأب والثلث لقراءة الأم وهو
نصيب الأم وذلك لان الذين يرثون بالاب يقومون مقامه والذين يرثون بالأم يقومون
مقامها فيجعل المال ثلثا كما ترك ابوين ثم اصاب كل فريق نصيبهم كما لو احدثت قرايتهم
أي يقسم الثلثان على ذوي قرابة الأب والثلث على قرابة الأم على ما عرفت في اتحاد القوابة و
الضابط ان يقال ان يكون هناك استواء الدرجة اوله فلا يفي التا الاقرب اولى
وعلى الاول ان تجد القوابة وتختلف فان اختلفت يقسم المال ثلثا كما ذكرنا فان
أحدث وان التفت صفة الاصول فالقسم على ابدان الفروع وان لم يتفق يقسم المال
على اختلاف كما في الصنف الاول فمات **فصل** في الصنف الثالث وسموا اولاد الاخوات
مطلقا وبنات الاخوة مطلقا وبنات الاخوة لام الحكم فهم كما حكم في الصنف الاول و
عم اولاد البنات واولاد بنات الابن اعني اولادهم بالمرث اقربهم في الميت فبنات الاخوة
اولى من ابن بنت الاخ لا اقرب وان استووا في جهة القرب فولد العمة اولى من
ولد ذوى الارحام كبنات ابن اخ وابن بنت اخ كذا في الاب واما اولاد اب واحد فلاب
وام والاخ لابي المال كبنات ابن الاخ لانها ولد العمة الذي هو ابن الاخ ثم ان الحكم
قال هنا فولد العمة وقال في الصنف الاول فولد الوارث واراد بولد الوارث من مال ولد
صاحب فرض فقط اذا لا يتصور في الصنف الاول ذورحم هو ولد العمة وهو في درجة

ذوي ص

ولد ذوى الرحم وذلك لان ولد ذوى الرحم في البطن انهم من اولاد البنات وولد العمة
في البطن انهم من اولاد البنين اما عمة كبن ابن الابن او صاحب فرض كبن ابن
الابن فذكر ولد الوارث مكان ولد صاحب فرض اختصارا في العبارة واختار في
الصنف الثالث ولد العمة لانه لا يتصور ولد صاحب فرض في درجة ولد ذوى الرحم
وذلك لان ولد صاحب فرض في البطن الاول من اولاد الاخوات فقط وولد ذوى الرحم
انما هو في البطن انهم وما بعده فلا يتساويان في الدرجة بخلاف ولد العمة فان
قد يكون في درجة ولد ذوى الرحم كبن ابن الاخ مع ابن بنت الاخ ولو كان ابن بنت ابن
الاخ وابن بنت الاخ لام كان المال بين الذكر مثل خطا لائتين عند ابين باعنا
الابان فان الاصل في الميراث تفضيل الذكر على الانثى وانما ترك هذا الاصل في الاخوة و
الاخوات لام بالنقص على خلاف القيس اعني قوله فيهم شركاء في الثلث وما كان مخصوصا
عن القيس لا يلحق به ما ليس بمغناه فيجمع الوجوه وليس اولادهم في مغناهم كل وجه
اذ لا يرثون بالفرض شيئا فيهم فيهم ذلك لاصل وايضا تورث ذوى الارحام على العتق
فيفضل فيه الذكر على الانثى كما في حقيقة العصوبة وعند محمد في المال بينهما انصافا باعتبار
الاصول وهو ظاهر الرواية والوجد فيه ان استحقاق الميراث لقراءة الأم وباعتبار هذه القوابة
لا تفضل للذكر على الانثى اصلا بل بما تفضل الانثى عليه الا يرى ان أم الأم صاحبة فرض كذا
أب الأم وان لم تفضل الانثى هنا فلا اقل من التساوي اعتبارا بالمدى به وهو الام وان
استووا في القرب وليس فيه ولد عمة كبن بنت الاخ وابن بنت الاخ او كان كلهم اولاد
العمة كبن ابن الاخ لابي وام اولاد او كان بعضهم اولاد العمة وبعضهم اولاد اصحاب
الفروض كبنات الاخ لابي وام وبنات الاخ لام فابون غير لا قوى في القوابة فخذ من كان
اصلا اخلا لابي وام اولى من كان اصلا اخلا لابي فقط او لام فقط فبنات الاخ لابي
وام اولى عنده من بنت بنت الاخ لابي ومن كان اصلا اخلا لابي وام اولى من كان اصلا
اخلا لام كما سبغ عليك تفصيله ومحمد في جعل المال على الاخوة والاخوات مع اعتبار عدد
الفروع والجهات في الاصول وهو الظاهر في قول محمد في اصاب كل فريق من تلك الاصول
يقسم بين فروعه كما في الصنف الاول على ما تقرر مثال ثم انه اورد مثلا لا وشار الى قول الامام بن
في فقال كما اذا ترك الميت ثلث بنات اخوة متوفين اعني بعضهم لابي وام وبعضهم لابي فقط

مطلقا الحكم فتم انه اذا انفرد الواحد منهم اتحق المال كله لعدم المزاج فاذا ترك عدة
او عا واحد الام او خالة واحدة او خالا واحدا كان كل ذلك الواحد المنفرد عن غيره
فان قيل هذا الحكم اعني اتحق الواحد لكل عند الانفاد عن المزاج مشترك بين
الاصناف الاربعه اعني وجه تخصيص ذكره بهذا الصنف قلنا لعل نظر الان يتبادر
في العهد لاصناف يفيد جوازها في سائر فكل طريقة الاختصار وانما لم يذكره
الاقرية في هذا الصنف لان كلهم في درجة واحدة فلا يتصور فيه اقربية بخلاف
اولادهم كما سيجي واذا اجمعوا وكان خير قرابتهم محدد بان يكون الكل من جانب
واحد كالحالات والاعمال لام فانهم من جانب لاب والاقوال والحالات فانهم
من جانب الام فالاقوى لهم في القرابة اول بالاجماع اعني ان من كان لاب وام
اول بالمرتبة فمن كان لاب ومن كان لاب ومن كان لام وذلك لان القرابة
من الجانبين اقوى وهو وظهرك قرابة الاب اقوى من قرابة الام ذكورا كانوا واناثا
يجمع لافرق بين ان يكون الاقوى ذكورا وانثى فحق لاب وام اول من عمه لاب
ومن عمه وعم لام فانها اقوى قرابة فيجوز المال كله وعمه لاب وام من عمه وعم لام لقوة
قرابتها وكذلك الحال في حالة لاب وام اول بالمرتبة عن خال وخالة لاب ومن خال
وخالة لام والحال في حالة لاب اول منها اذا كانا لام وان كانوا ذكورا واناثا اي على
تقدير اتحاد القرابة ان اختلط في الصنف الرابع الذكور والاناث ولكن استوت ايضا
قرابتهم في القوة بان يكونوا كلهم لاب وام ولاب اولام فلذلك مثل خط الانثيين كم
وعمه كلا عم الام وخال وخالة كلاهما لاب وام وكلهما عم الام وذلك لان العم
والعمة متحدان في الاصل الذي هو الاب وكل من اصل المال والحالة وهو الام ومن اتفق
الاصل فالعبرة في القسمة بالاب وان عند جميعا وان كان خير قرابتهم مختلفا بان
يكون قرابة بعضهم من جانب الاب وقرابة بعض اخر من جانب الام فلا اعتبار لقوة القرابة
فيما بين المختلفين في جزئ فلا يكون من هو اقوى قرابة لكونه من الجانبين او من جانب
الاب او الام من قرابتهم من جانب الام كمه لاب وام وخالة لام او خال لاب وام وعمه لام
فالثلثان لقرابة الاب وهو نصيب الاب والثلث لقرابة الام وهو نصيب الام فاذا ترك
عمه لاب وام وعمه لاب وعمه لام وترك ايضا مهران خالة لاب وام وخالة لاب و

خالة لام قلنا المال لقرابة الاب اي العات وثلثة لقرابة الام اي الحالات ثم ما اصاب
كل فريق من قرابة الاب والام بقسم المال منهم كالأولاد في قرابتهم فالقوة لاب وام في المثال
المذكور من الثلثين لان قرابتها اقوى وقد اختلف في لاب وام من الثلث كذلك واذا
تعدت العات لاب وام بقسم الثلثان بينهم بالسوية وكذا الحال في تعدد الحالات لاب
وام فيقسم الثلث بينهم على السواء فان قيل الحكم بان الثلثين لقرابة الاب بناء على قوله
فلا اعتبار لقوة القرابة قلنا الامانات والمراد باعتبار قوة القرابة هو ان يأخذ الاقوى
جميع المال **فصل في اولادهم** اي اولاد الصنف الرابع قد مر ان الصنف الاول اولاد
البنات واولاد بنات البن وهذه العبارة باطلا فها قد يحل على اولاد نسوة البنات
وبنات البنات بلا واسطة وبواسطة ايضا فان اريد التصريح بذلك فيقولنا وان
سفلوا والحكم في الكل اعني فبين اعلى واسفل واحد كالتقار وان الصنف الثاني هم الت
قطون من الاجداد والحجرات وان علوا والحكم في الكل واحد كما عرفت والعبارة مطلقة و
ليس في هذا الصنف اعتبار اولاد وان الصنف الثالث اولاد الاخوات وبنات الاخوة
وبنو الاخوة لام وهذه العبارة كالاولى بناء على ان يكون بواسطة والحكم ايضا
واحد واما الصنف الرابع وهم العات والاعمال لام والاقوال والحالات فليست في اول
العبارة عنهم اولادهم فلذلك ايجب التصحيح اولادهم بالذكور وبيان الحكم لهم كما
الحكم في الاول اعني بذلك ان اوليهم بالمرتبة اقربهم اليهم من جهة كان اسود كان
الاقرب من جهة الابعد ومن غير جهة نسبت العمة او ابنها اول من بنت العمة وابن بنتها
وبنت ابنها لانها اقرب اليهم من جهة النسب في الرحم من هو الام مع اتحاد جهة وبنات الحالة او
ابنها اول من بنت بنت الحالة وابن بنتها كما ذكرنا وكذلك اولاد العمة اول من اولاد الحالة و
بالعكس لوجود الاقرية مع اختلاف جهة وان استواء في القرب اليهم وكان جبروا
متحد بان يكون قرابة الكل من جانب اب لميت او من جانب امه فمن كان له قوة القرابة فهو
اول بالاجماع من ليس له قوة القرابة فاذا ترك ثلثة اولاد العات متفرقات كان المال
كله لولد العمة لاب وام فان فقد كان كله لولد العمة لاب فان فقد كان كله لولد العمة لام
وكذلك الحكم في اولاد الاخوال متفرقين او خالات متفرقات وذلك لان التساوي في الدرجة
الاتصال بالميت حاصل ولا شك ان القرابتين اقوى سببا واتحاد السبب يجعل

الاقوى سببا في معنى الاقرب درجة يكون اولى وكذا اذا كان لاب بقرابة الاب وقد
 سلف ان في استحقاق معنى العصبية يقدم قرابة الاب على قرابة الام واعلم ان هذا الاجماع
 ليس مطلقا بل هو مقيد بما اذا لم يكن فيه ولد لعصبة اما اذا كان فيه ولد للعصبة ففي اولوية
 من لقوة القرابة خلاف بين ظاهر الرواية وقول بعض المشايخ وهو كما ستقف عليه وان
 استواء في القرب بحسب الدرجة وفي القرابة بحسب القوة وكان جبر قرابتهم متساويا بان يكون
 الكل من جهة اب الميت او جهة امه فولد للعصبة اولى من لا يكون ولد للعصبة كسنة العم وابن
 العم كلاهما لاب وام ولاب مال كل لبنت العم لانها ولد للعصبة دون ابن العم وذلك لان
 العم لاب وام ولاب من العصبية بخلاف العم فانها من ذوي الارحام كالعالم لان العم
 لام من ذوي الارحام وفي جانب ولد للعصبة قوة ورجمان باعتبار المدحمة وعند اتحاد
 جبر القرابة في صورة تساوي تعتبر هذه القوة وان لم تعتبر عند اختلاف جبرها كما سيأتي
 وان كان احدهما من احد هذين المذكورين وهم العم والعم لاب وام والآخر لاب كان المال
 كله لمن كان لقوة القرابة لم يرد بهذه العبارة ما يتبادر من اطلاقه لان العم ان كان لابا
 وام والعم لاب فلا خلاف لاحد ان المال كله لبنت العم لانها ولد للعصبة ولها ايضا قوة
 القرابة بل اراد بها ان العم ان كانت لاب وام والعم لاب كان المال كله لمن لقوة القرابة
 وهو ابن العم ومن يتأني بخلاف الذي سذكره فانه قال وان كانت العم لاب وام والعم
 لاب فكل المال لابن العم في ظاهر الرواية لقوة القرابة دون بنت العم المذكور وان كان ولد
 الوارث قياسا على حالة لاب فانها مع كونها ولد ذي الرحم وهو اب الام يكون هي اولى با
 جبر لقوة القرابة الى اصله من جهة الاب من الحالة لام مع كونها ان تكون الحالة لام
 ولا الوارث وهي ام الام فانها واردة بخلاف اب الام وانما كانت الحالة الاولى والثانية
 لان الترجيح ان ترجيح شيء على آخر لمع حاصل فيه وهو في حق بصدده قوة القرابة الى
 صلة في الحالة الاولى التي من جهة الاب ومن الترجيح لمع حاصل في غيره وهو في مثالنا
 الادب الوارث الحاصل في غير الحالة الثانية هي جهة الام فان الوارثة ليست حاصلة
 في هذه الحالة بل هي ام الام لم يستل افعال الادلاء بوجود في الثانية كما ان قوة
 القرابة موجودة في الاول لما نقول المعنى الذي يترجح به حقيقة هو الوارثة الموجودة في غير
 يا والادلاء هو نوع تعلق لا بتلك الوارثة التي ترجح بها ولولا هذا التعلق لم يتصور

ترجيحا فان قيل من اين يستقيم قياس ابن العم وبنت العم المذكورين على الخاليتين
 المذكورين مع ان ترجيح الحالة لاب لمع فينا وهو قوة قرابتهما بخلاف ابن العم لاب
 وام فان قوة القرابة ليست ذاتية بل فاعلمنا من حيث ان قوة القرابة تسري من
 العم الى فرعها المتري ان بنت العم لاب وام اول من بنت العم لاب وليس ذلك الا باعتبار
 سرية قوة القرابة من الاصل الى الفروع ولولا السرية كان المال كله نصيبين لان كل
 واحدة منهما ولد للعصبة وهذا بخلاف العصبية فانها لا تسري من العم الى فرعها الا ان
 فان ابن العم عصبته دون بنته واذا سرت قوة القرابة من العم انما كانت حاصلة في
 ذاته فيكون اول من بنت العم وقال بعضهم ان بعض المشايخ يوجب بناء على رواية غير ظاهرة
 المال كله في الصورة المذكورة لبنت العم لاب لانها ولد للعصبة بخلاف ابن العم فانه ولد
 ذي الرحم ومن هنا علم ان ذلك لاجماع المذكورين كما مفيد ما قيدناه به ثم لان بنت العم لاب
 وابن العم لاب وام متساويان في القرب وجبر قرابتهما متساوي لكونهما من قبل الاب
 ومع ذلك ليس من لقوة القرابة ابن العم اول بالاجماع لمخالف هذا البعض من المشايخ
 الذين يترجح قولهم على ظاهر الرواية بانه يلزم من هذا الظاهر ترجيح فرع الاصل المزموع على
 فرع الاصل الرابع الذي اذا ترك عمه لاب وام وعمه لاب المال كله للعم دون العم فعلى
 هذا ينبغي ان يترجح بنت العم على ابن العم وان استواء في القرب ولكن اختلف في قرابتهما بان
 كان بعضهم من جهة الاب وبعضهم من جهة الام لا اعتبارا فلما اعتبر بها القوة القرابة و
 لا الولد للعصبة في ظاهر الرواية فلما يكون ولد العم لاب وام اولى بولد الخال والحالة
 لاب وام لعدم الاعتبار بقوة القرابة ولد العم وكذا بنت العم لاب وام ليست اولى ببنات
 الخال والحالة لاب وام لعدم اعتبار كون بنت العم ولد للعصبة قياسا على عمه لاب وام
 فانها مع كونها ذات القرابتين وكونها ولد الوارث من جهتين الى جهة الاب والام فان
 اباما جده صحيح وعصبة وام هاجدة صحيحة ذات فرض ليست هي باولى في الحالة لاب وام
 ام كما مر في الصنف الرابع فلما اعتبر بها القوة القرابة ولا الولد للعصبة وكذا في حق فيه
 لكن التبيين لمن يدين بقرابة الاب لقيامهم مقامه فيعتبر فيهم في جانب المدعيين بقرابة
 الاب مع التساوي في الدرجة قوة القرابة ثم ولد للعصبة وذلك لانهم قد اخذوا فيفسرهم
 صاروا بالقياس لذلك النصيب محدين في كونه كان لم يستل من المال الا مقدار نصيبهم

فان كان
 في الحالة

فيعتبر فيهم اول قوة الوابة وثانيا ولد العصب كما اذا كان في غير متخذي الاصل على ما مر والنت
 لمن يدرك الوابة الام لبقا منهم مقامها فيعتبر فيهم قوة الوابة على قياس ما عرفت فيمن يدرك بالاب
 ولم يدرك رها ولد العصب اذ لا يتصور عصبية في قرية الام قال الام الحسنى ليس تحتها
 في الثلثين والثلث مما يتغير ككثرة العدد في احد الجانبين وقلة في الآخر لان هذا الاختصا
 ق انما هو بالمدى لا بالاب والام ولا اختلافي فيهما بالكثرة والقلة في احد الجانبين
 وهو سؤال ليس عن محمد في اولاد البنات اذ لو كان هنا الاعتبار بالمدى لم يكن
 اختلفت النسبة بكثرة العدد وقلة كما لم يختلف هنا والمحمد في ان يفرق بينهما بان يقول
 هناك يتعد بالمدى هناك يتعد بالفروع وهنا لا يتعد بالمدى هناك لا يتعد لكان النسبة انما
 يتعد حكما اذا كان يتصور شيوة حقيقة في الابين امكان التعدد في الاولاد في البنين
 والبنات فثبت التعدد فيهم حكما بتعدد الفروع واما الاب والام لا يتصور فيهما التعدد حقيقة
 فكذا لا يثبت التعدد حكما في الوابات المنشعبة منها ثم عند ابيس ما اصاب كل فريق
 من فريقي الاب والام فيقسم على ابدان فروعه مع اعتبار فروعه مع اعتبار تعدد الجهات
 والفروع وعند محمد في قسم المال على اوليها اختلف مع اعتبار تعدد الفروع والجهات
 في الاصول كما هو من بينهما في النصف الاول عن في اولاد البنات واولاد البنات الابن
 على سلف فاذا فرضنا انه ترك ابني بنت عمه لاب وبنت ابن عمه لاب هي ايضا بنت عم
 لاب وترك مع ذلك بنت خالة لاب وابني ابن خالة لاب هي ايضا ابنت خال لاب
 بهذه الصورة بنت عمه لاب بنت عمه لاب بنت عمه لاب بنت عمه لاب بنت عمه لاب
فصل المسئلة ابني بنت عمه لاب بنت عمه لاب بنت عمه لاب بنت عمه لاب بنت عمه لاب
 لكن عند ابيس تصح هذه المسئلة في ثلثين وذلك لان ما اصاب فريقي الاب اثنتان
 واعدادهم اذا اعتبر عدد الجهات في الفروع اربعة لان البنين في هذا الفريق كاربعة بنات
 بنتان من جهة ابن العمه لاب وبنتان من جهة بنت العمه لاب لكننا تحققت عدد الرؤوس
 فنجعل هذه البنات الاربعة كابنين فهذا الفريق اربعة ابنا ولا استقامة لما اصابهم
 اعني الاثنين على الاربعة بل هما متوافقان بالنصف في عدد الرؤوس بالنصف وهو اثنتان
 وما اصاب فريقي الام واحد واعدادهم اذا اعتبر الجهات في الفروع خمسة لاننا نحس البنين
 في هذا الفريق اربعة ابنا اثنتان من قبل ابن الخالة لاب واثنتان من قبل بنت خال

لاب

ثلثا يا واما اثنتان من الوابة
 الاب وثلثا صح

لاب ونحس الاخصار البنين فيهم ابنا واحدا فهذا الفريق خمسة ابنا ولا استقامة
 للواحد على خمسة بل بينهما مبانة فنترك بحثنا بحالها ثم نظرا الى الاثنين الذين هو فوق
 الرؤوس فريقي الاب والام هذه خمسة فوجدناهما متباينين ففرضنا احدهما في الام
 فصار عشرة ففرضناهما في اصل المسئلة الذي هو ثلثة صارت ثلثين ومما يقع
 المسئلة ثلثا اعني عشرين ففريق الاب عشرة من ابائه بنت العمه لاب وعشرة
 للبنين وثلثا اعني عشرة لفريق الام ثمانية للبنات واثنتان للبنين وعند
 محمد تصح هذه المسئلة من ستة وثلثين لانه يقسم المال على اوليها اختلف
 ويعتبر فيهم عدد الفروع والجهات ففي فريق الاب عشرين ففريق الام عشرين
 عات وتكتب كل واحدة من العتتين لاب عتتين فالجموع ثمان عات فاذا اخصر
 في عدد الرؤوس جعل العم الذي هو كاربعة عات عا واحدا والاربعة الباقية عا آخر
 فيعطى كل واحد من هذين العتين واحد من الثلثين الذين هما اثنتان وفي فريق الام
 نحس المال لاب كالحين ما كاربعة حالات ونحس كل واحدة من الخاليتين كالحين
 بناء على اعتبار عدد الفروع والجهات في الاصول فالجموع هنا ايضا ثمان حالات
 واذا اخصر في عدد الرؤوس جعل المال الذي هو كاربعة حالات خلا واحدا وجعل الخال
 الاربعة الباقية بمنزلة خال آخر وما اصابهم من اصل المسئلة وهو الثلث واحد فلا
 يتبقى على هذين الخالين فيضرب عدد هاتين في اصل المسئلة وهو الثلثة فيحصل ستة
 فيعطى فريقي الاب من هذه الستة اربعة ثم يدفع اثنتان من هذه الستة اربعة ثم يدفع اثنتان
 من هذه الاربعة الى العم لاب ويجعل كطائفة واحدة على حدة ويدفع نصيبه الى آخر
 فروع اعني بنته فلكي واحدة منهما واحد ويدفع الاثنان الآخران الى الاربعة الى
 العتين لاب ويجعلان طائفة برائهما ثم ينظر الى السفلي العتين فيؤخذ ابن كابنين
 وبنت كبنتين لاخذهما العدد في فروعهما واذا اخصر الرؤوس جعلت البنات كابنين
 واحد فالجموع ثلثة بنين ونصيب العتين وهو اثنتان لا يتقسم على الثلثة بل بينهما
 فيترك الثلثة بحالها ويعطى فريقي الام ستة اثنتان ويدفع من هذين الاثنين واحد الى
 الخال ويجعل كطائفة وواحد الى الخاليتين ويجعلان كطائفة فاذا دفع نصيب الخال
 وهو واحد الى بنته لم يتبقى عليها فترك عدد هاتين في أصل المسئلة ثم انظر الى السفلي الخاليتين وجد

ابن كاتين ونبه كسيتين واذا اختصر على المجموع كسيتين ولا استقامة للواحد
عليه فتركنا التثنية على الالف واذا نظر الى اعداد الركوس اعني التثنية والاشين والتثنية وجد
بين التثنيين تماثله فيكون باحدسما ووجد بين الاثنين والتثنية تماثله فيضرب احدهما
في الآخر فيحصل ستة ثم يضرب هذه الستة في الستة التي هي اصل المسئلة فيبلغ ستة وثلاثين
ومنها تصح كان يفرق الابن من اصل المسئلة وقد ضربت في المضروب الذي هو ستة
فصارت اربعة وعشرين فهي نصيب هذا الفرق من الستة والثلاثين واما نصيب احدهم
منها فنقول قد ضرب نصيب بنتي بنت العم لاجل جهة العم وهو اثنان في ذلك المضروب
صار اثني عشر فكل واحد منهما ستة وضرب ايضا نصيبها من جهة العم وهو واحد
في المضروب المذكور فكان ستة فكل واحد منهما ثلاثة فقد حصل كل واحد منهما ثلثه
اسم ستة من جهة العم وثلاثة من جهة العم وضرب ايضا نصيب ابني بنت العم وهو واحد
في ذلك المضروب فكان ستة فكل واحد منهما ثلاثة ومجموع هذه الانصاء اربعة وعشرين
وكان يفرق الام من اصل المسئلة اثنان فاذا ضربناهما في المضروب الذي هو ستة
بلغ اثني عشر فهي نصيب هذا الفرق من الستة والثلاثين واما نصيب احدهم فنقول اذا
ضرب نصيب ابني بنت العم الى الالف وهو واحد في المضروب اعني الستة كان ستة فكل واحد
منهما ثلثه فاذا ضرب نصيب فروع الى اثنين وهو واحد ايضا في ذلك المضروب كان
ستة فلما بين ابن الخالة اربعة من تلك الستة فكل واحد منهما اثنان فقد حصل لكل من
الابوين ثلثه من جهة الخالة واثنان من جهة الخالة ولبنت بنت الخالة اثنان منها لكل
واحدة واحد فلما بين عشرة ولبنتين اثنان وجميع هذه الانصاء اثني عشر فاذا انقصت
الى الاربع والعشرين كان مجموع ستة وثلاثين ثم ينقل هذا الحكم الذي ذكرناه في مقتضى العمومة
الميت وقولته وفي اولادهم اسم الام جهة عمومة ابويه وقولته انهم الاولاد هم ثم ينقل الى جهة
ابوي ابويه وقولته ثم الاولاد هم كما في العصبية اذ لم يوجد عمومة الميت وقولته واعم
لا اعم انتقل حكمهم المذكور الى عم اب الميت لام وعمته وخالته والعم اب الميت وعمها وخالتها وخالتها
فان الفروع واحد منهم احد المال كله لعدم المزاوم وان اجمعوا واخذوا فترابهم فالأقوى منهم ولي
ذكر اكان الاصحى تولى وانما وان استوا فترابهم فلذلك ذكر مثل حظ الاثنين وان اختلفت
جزر ترابهم فلقوا بالاب الشان ولقوا بالام الثلث الى آخر ما تيسر ان كان لم يوجد هؤلاء

كان

كان حكم اولادهم حكم اولاد الصنف الرابع فان لم يوجد اولادهم ايضا انتقل الحكم الى عمومة
ابوي ابوي الميت وخالته ثم الاولاد هم وهكذا الى ما يتناهي واما بقوله كما في العصبية ان
توريث ذوي الارحام باعتبار رتبة العصبية كما سلف فيغير حقيقة العصبية وما عرفت في
حقيقة العصبية الحكم في اعم الميت نقل ذلك الحكم الى اعم ابيه ثم اعم جده وكذا الحال في
مع العصبية **فصل في الخنثى** هو نوع من الخنثى وهو اللين والتكبير يقال خنثى الشيء
فتحت ان عطفته فاعطف ومنه تسمى الخنثى وجميع الخنثى الخنثى فافتح الخنثى وجعل وجعل
المراد بان لا يراه الرجال والنساء معا وليس لشيء منهما اصلا على ما نقل من ان الشئ
مثل عن ميراث مولود ليس لشيء من الاثنين ويخرج من سرته شبه مولود عليل ومثل هذا
الخلق في لين وانعطاف الخنثى الشكل الاشكال في الخنثى من حيث انه لا بد ان يكون ذكر
او انثى لا يختصرا لانسان فيهما مع كون الذكورة والانوثة صفتين متضادتين لا
يجتمعان ثم ان علامة التميز بينهما عند الولادة وجود الآلة الى ان تبين سائر العلامات
بمقتضى الزمان والاشكال اعني الاشتباه حال الولادة اما بتعارض الاثنين او بفقدانها
جميعا فان وقع الاشتباه بالتعارض فالحكم للبال لان منفقة الآلة عند انفصال الولد
من الام خروج البول فهو المنفقة الاصلية للالة وما سواها من الخنافس يحدث بعد ذلك فان
بال من آله الرجال فهو ذكر والآلة الاخرى زيادة حرق في البدن وان بال من آله النساء
فهو انثى والآلة الاخرى كقول في البدن روي ان عامر بن الضرب العدواني كان من حكمنا
العرب في الجاهلية وقد وقع هذه الحادثة اليه فتجر وكان يقول هو رجل وامرأة فلم يقبلوه
منه فدخل بيته للاستراحة والقلب على فراشه وبأخذه النوم فله جارية صغيرة عن يمينه
فاضربها بذلك فغالت الجارية دمع الحافي وابتهج الجبال ويروي وحكم الجبال ان هذه حكما وخروج
وحكم بهذا فاستحسنوه وهو حكم جاهلي وقد قرره ابن عمر بن الخطاب عن ابي عبد الله
عن ابن صالح عن ابن عباس فمروا به عام طاسل كيف يورث مولودا كذلك قال من حيث
يبول وقد روي مثله عن علي وجابر وعمر قتادة وسعيد بن المسيبة فان كان يبول من
الاثنين جميعا فالحكم بما هو ابقى وجو جالانه لما خرج من احدهما فحكم حال الخروج بناء على تلك
الصفة فلا يغير هذا الحكم بخروج الاخرى كما اذا اقام رجل بينة على نجاح امرأة فقضى له بتمام اقام
آخيه بينة اخرى لم يلقف الى الثاني وكذا اقام بينة على نسب مولود فحكم له بتمام اقامه آخيه واقام بينة

لم يلتفت الا الثاني وان لم يكن هناك سبق في الزوج فقد قال بوجهه لا علم لي بذلك فلا يفر
 اكثر مما يولانا ان الكثرة تدل على زيادة القوت ورد ابو جريحه ذلك على بسبب وقال له اهل
 رايت قال ضايرن البول بالواقي واذا استويا في المقدار فقد قال لا علم لنا بذلك ففر
 المعلوم ان الاعتراف بعدم العلم دليل على فقد الرجل وديانته فلا يتغير في ذلك على ابي جريحه و
 صاحبه واذا بلغ صاحب المالين فلا بد ان يزول ذلك الاشكال لظهور علمه لانه ان جامع
 بذكره او ثبت له جنة او احل له كحل الرجل فهو رجل وان ظهر له ثديان كثدي المرأة او اذى
 جفنا كالثا او جوع كالجاسوس او ظهر به جبل او ظهر في ثيابه لبن فهو امرأة فهذه علامات
 لا بد ان يظهر عليها بعضها عند البلوغ وقوله مقبول فيما كان من هذه الامور باطنا لا يعلم غيره
 عن ثمة قلنا لا يبقى الاشكال بعد البلوغ هكذا ذكره امام الحرمين في شرح كتاب الخنثى وعند
 بعض الفقهاء انه لا اعتبار بهود الثدي ونبات اللحية فانه اذا انثى فزوج الرجل او بالعبارة
 وحاشي فزوج النكاح كان شكلا وكذا اذا بان فزوج النكاح وانما يزوج النكاح الرجل لان كل واحد
 منهما دليل على الاخر فاذا اجتمع تعارضا واذا اختلفا فمحمي ومحمي وميل الى الرجل والنكاح
 يقبل قوله ولا يقبل رجوعه بعد ذلك لان يظهر كذب بغيره مثل ان يجزأه رجل ثم يتركه فترك
 العمل بقوله السابق هذا وان وقع الاشتباه بفقدان الاثنين جميعا فقد قال محمد بن وهب عندنا
 والخنثى الشكل سواء ولم يرد منه ما قبل ان يدرك فبين حال نبات اللحية او بهود الثدي و
 اختلف العلماء في حكم الخنثى الشكل في باب الارث فجعل المصنف فصلا على حدة وبين حاله قوله
 للخنثى الشكل اقل النسيب اي نصيب الذكر والاني اعني اسواله الى ابن محمد بن ابي اسحاق
 يعني عند محمد وعند ابيس في قوله الاول وهو قول عامة الصحابة وعليه الفتوى عندنا فان
 قيل لماذا لم يقل لنصيب الانثى مع انه الاقل قلنا لان نصيبها قد تساوى نصيب الذكر كما في اولاد
 الام وقد يزيد عليه كما اذا تركت زوجا واما واختا لام وخنثى لاب فالمسئلة من ستة ونقص
 منها اذا جعلت الخنثى ذكر فالزوج نصفها وهو ثلثه وللأم سدرها وهو واحد ولولول الام
 سدرين آخر فيبقى واحد وهو للخنثى بالعصبة لكونه اختا لاب وان جعلته انثى كان اختا لاب
 وفي قول المسئلة الثانية ثلثه من الزوج وواحد لام وواحد اختا لام وثلثه اخرى
 للخنثى لكونها صاحبة نصف من الظاهر المكتشف ان ثلثه في ثمانية اكثر من واحد من ستة
 فان قلت فما فائدة تفسير اقل النسيب باسوة الخاليين قلت فائدة انه لو لم يرد باقل النسيبين

اسوء حال المذكورة والا نؤثر لاشبهة الامر علينا فيما اذا كان بحيث يورث في احد الخاليتين
 ويكره في الاخرى كما اذا تركت زوجا واختا لاب وام وخنثى لاب فانه اذا جعل انثى كان
 لسهمة من ستة وان جعل ذكر لم يكن له شيء فلما اريد باقل النسيبين اسوة الخالين كان
 الحكم شاملا لهذه الصورة فانه جعل ذكر اقل استحقاقا كما اذا ترك ابنا وبنتا وخنثى
 للخنثى ههنا نصيب ثبت لانه يتحقق ان علوم بثبوتها على تقدير ذكره ونوته والزائد على ذلك
 منكوك فلا يستحق بجزء ذلك وعند عامر الشعبي وهو قول ابن عباس في الخنثى نصف نصيبين
 بالحد زنة بداهة محمد بن كتاب في النصيبين بما رواه عن الشعبي انه سئل عن ميراث مولود
 فاقد لآلئتين كما سبق ذكره فقال له نصف حظ الذكر ونصف حظ الانثى بناء على المنازعة
 التي بينه وبين باقي الورثة فانه يقول ان ذكر ولي نصيب المذكورة وهم يقولون انت انثى ولك
 نصيب الا نؤثر في دفع اليه نصف النصيبين باعتبار الخاليتين اذ لا يمكن ترجيح احدهما على
 الاخرى فيجب ان يعمل بما بقدر الامكان وذلك بما ذكرناه ورد بان العمل بهما جميع بين صفتين
 متضادتين وهو محال فوجب العمل بالاقصى كما ذكرناه واختلفا الى ابوس ومحمد بن ابي حنيفة قوله
 الشعبي وتقريره قال ابوس في المثال المذكور للابن سهم ولبنت نصف سهم وللخنثى نصف
 النصيبين وهو ثلثه وهو اربع سهم لان الخنثى يستحق سهمها كالابن اذا كان ذكر او استحق
 نصف سهم كالنبت اذا كان انثى وهذا الى استحقاق السهم على تقديره ونصف سهم على تقدير
 آخر يتحقق ولا ترجيح لاحد التقديرين على الآخر فيما خذ نصف مجموع النصيبين عملا بالتقديرين
 على حسب الامكان كما ذكرنا انفا فيما خذ نصف سهم ونصف نصف سهم ونقول بعبارة
 اخرى ياخذ النصف المتحقق الذي هو ثابت على تقدير المذكورة والا نؤثر مع نصف النصف
 المتنازع فيه بينه وبين الورثة دفعا للثمة زنة بثبوت هذا النصف على زعمه وانتفاء علم
 زعمهم فصار الى الخنثى ثلثة اربع سهم ومجموع الانصبا سهمان وربع سهم وذلك لانه اي بابوس
 يعتبر السهام والعول الى البسط الى الكسر ومجموع المسئلة المذكورة على وجه الذي تقرر سهمان
 وربع فاذا بسطنا السهمين فنضربهما في ربع مع زيادة هذا الكسر عليه كان الحاصل
 تسعة اربع فيجعلها صحاحا ويصح منها المسئلة فكذلك قال وتخرج ثلثة فللابن اربعة ولبنت
 اثنتان وللخنثى ثلثة فانها نصف مجموع مال الابن والبنت ونقول في تصحيح هذه المسئلة بوجه
 آخر انه لا ما تقدم للابن سهمان ولبنت سهم وللخنثى نصف سهم والنسيبين وهو سهم ونصف

بالإتفاق لما روي من الرجل تزوج امرأة فولدت لسته أشهر فمات عثمان رضي الله عنه
 فقال ابن عباس رضي الله عنهما ما نالوا خاضك بك ب الله شخصك إذا قال الله تعالى وحملوه
 فصلا ثلثون شهرا وقال الله تعالى وفصل في عابدين فإذا ذهب عامان للفصل
 لم يبق الحمل إلا ستة أشهر فمات عثمان رضي الله عنه في حديث ابن مسعود رضي الله عنه أن الولد يوجد ما مضى
 عليه أربعة أشهر ينفتح فيه الروح وبعد ما ينفتح يتم خلقه في شهرين ويحقق الفصال ستون
 خلق ستة أشهر ذكره ثلث الأشهر في كتاب الطلاق ويوقف العمل عند أربعين يومه نصيب
 أربعة بيان أو نصيب أربع نبات أي أكثر ويعمل بقية الورثة أقل الأقسام رواه عنه
 ابن المبارك وبه أخذوا ذلك لا حيا طوقا قال شيخنا النعماني رتب بالكوفة لابي اسماعيل
 أربعة بيان في بطن واحد ولم ينقل من المتقدمين أن امرأة ولدت أكثر من ذلك فإ
 كفيها به وعند محمد بن يونس نصيب ثلثة بيان أو ثلثة نبات أيها أكثر رواه عنه
 بن سعد وليست هذه الرواية موجودة في شروح الأصل ولا في عامة الروايات وفي
 رواية أخرى عن محمد بن يونس نصيب اثنين أو اثنين أيها أكثر وهو قول الحسن بن أحمد
 الروايتين عن ابن عباس رواه عنه هشام وذلك لأن ولادة أربعة في بطن واحد غاية
 البذرة فلا ينبغي الحكم عليه بالعدا في الجملة وهو ولادة اثنين وروى الحنفية عن ابن عباس
 أنه يوقف نصيب ابن واحد ونبات واحدة أيها أكثر وهذا هو الأصح وعليه الفتوى وذلك
 لأن المعتاد الغالب أن لا تلد المرأة في بطن واحد إلا ولدا واحدا فيسقط الحكم ما لم يعلم خلافه
 وذكره في فتوى أهل سمرقند أن الولادة أن كانت قريبة توقفت النفس مكان الحمل إذا
 لم تجلست لم يبعثت بظهور الحمل على خلاف ما قدره وإن كانت بعيدة لم توقف إذ فيه تضارب
 بباقي الورثة ولم يتعين للقبول عند بل الجبل على العادة وقيل هو ما دون الشهر نباتا
 على أنه لو خلف ليقتضين حق فلان عاجلا كان محمولا على ما دون الشهر وفي واقعات
 الناطق أن يقسم الزكاة ولا يوزل نصيب الحمل إلا لا يعلم أن ما في البطن من أصل أم لا فان ولدت
 ستانف القسمة وعند النافعي فلا بد من واحد من الورثة شيء الآمن كان له فرض
 ولا يوزع بعد الحمل وعدم تعدده فإنه يدفع اليه فرضه على تقدير العول أن يتصور عول وترك
 الباقي إلا أن يكشف الحال بأن الحمل لا ينضبط فقدره عن شيء أنه كان لا عشرة وولدا
 كل خمسة منهم في بطن واحد ويؤخذ الكفيل من الورثة على قول ابن عباس في رواية الحنفية

أي بأخذ القسمة منهم كغيرهم على ما علم هو الزيادة على نصيب ابن واحد نظر الأم هو عاقر
 عن النظر لنفسه على الحمل كما إذا ترك ابنه وخشيته فمات ابنه وعمره أربعين في قول الأول يعطى
 الثلث الثلث والابن الثلثين ويأخذ منه كغيره عند صاحبه وقيل بل يحاط بها فيؤخذ
 الكفيل عندهم جعلا لئلا يتبين دليل الزيادة في الثلث كان تحتها لما زاد على النصف مما
 أخذه الابن فكذا في الحمل فإن كان الحمل من الميت بان خلف امرأة حامل وجازت تلك المرأة
 بالولد لما لم تكن مدة الحمل أربعين عندنا وأربع سنين عند النافعي أو أقل من الأربعين
 المدة التي هي الزمان للحمل سواء جاءت ب ستة أشهر أو أقل وأكثر ولم تكن المرأة مع ذلك أقر
 بانقضاء العدة برت ذلك الولد من الميت وأقر به ويورث عنه لأن وجود الولد في البطن
 وقت الموت شرط في استحقاق الميراث فإذا لم تكن أقرت بانقضاء عده مات ميتة مودة
 أي حكم بأن الحمل كان في ذلك الوقت وإن جاءت بالولد لاكثر من الزيادة لم يورث ذلك
 الولد من الميت ولا يورث عنه من قبل إذ قد علم الجدة كذلك أن علوقه كان بعد الموت فلا
 نسب فلما ميراث وكذا إذا أقرت المرأة في مدة الحمل بانقضاء عدها بعد زمان يتصور فيه انقضاء
 العدة ثم جاءت بالولد في تلك المدة فإنه لا يرث ولا يورث عنه إذ قد علم بانقضاء العدة بان
 لم يكن من الميت وإن كان الحمل من غيره بان يترك المرأة حامل من أبيه وأخيه وغيرهما من
 ورثته وجاءت تلك المرأة بالولد ستة أشهر أو أقل من زمان الموت برت ذلك الولد من
 الميت لأنه قد تحقق وجوده في البطن حال الموت وإن جاءت بالولد لاكثر من أقل مدة الحمل
 أو لا يرث أو لم يتحقق علوقه ولا ضرورة هنا لا تقيد بوجوده في زمان الموت بخلاف
 ما إذا كان الحمل منه فإن العلوق هناك يستند إلى الأوقات محل الضرورة اثبات نسبة
 الميت بعد إرتفاع النكاح بالموت أما إذا كان الحمل من غيره فثبتت من ذلك الغير فلا
 ضرورة هنا لا اعتبار أكثر هذه الأوقات بل يجب لاقتصار على ما هو أقل مدة الحمل وما
 دونه حتى يتبين بوجوده حال الموت وطريق معرفة حيوة الموت كل وقت الولادة أن يوجد
 منه ما لم يعلم به حيوة كصوت وعطاس وبكاء أو صرخة أو تحريك عضو فان خرج أقل الولد
 وظهر منه شيء من هذه العلامات مات لا يرث لأنه لما خرج أكثره ميتا فكان خرج كل ميتا فلا يرث
 وإن خرج أكثره ثم مات برت لأن الأكثر حكم الكل فكان خرج كل ميتا والأصل في ذلك ما رواه
 جابر بن عبد الله عن أنس قال إذا استعمل السقي وورث وصلى عليه والصابط في خروج الأكثر أو أقل

كان تصحيح المسئلة على كل واحد من التقديرين ثم يضرب نصيب من كان له شئ من المسئلة
 الوفاة في مسئلة الحياة او في فقرها ونصيب من كان له شئ من مسئلة الحياة في مسئلة الوفاة
 او في فقرها ثم ينظر في ميزان الحاصلين من الضربين فيقطع الوارث الى اقلهما هو الاقل
 من الحاصلين ويجعل الفضل بينهما موقوفاً من نصيب كل الوارث الى ان يظهر حال المفقود
 فاذا تركت مثلاً زوجاً واحداً واثنين لآب واماً صابرين واخلاً لآب واماً مفقوداً فعلى
 تقدير كون المفقود ميتاً يكون للزوج النصف وللأختين الثلثان فالمسئلة من ستة
 لكن نقول السبعة وعلى تقدير كونه حياً للزوج نصف غير عائل وللأختين الربع لان اصل
 المسئلة على هذا التقدير اثنتان واحد للزوج وواحد للأختين مع الأختين فلا يستقيم عليهم
 ويتم كارج اخوات فيضرب الاربع في اصل المسئلة فيبلغ ثمانية اربعة من الزوج واثنان
 آخران للأختين لحي واحدة واحدة موقوفات المفقود للأختين فيمن حيوة وهو ظاهر
 حيوة غير الزوج اذ لم يصف من المال ما عول فيغير حيوة المفقود في حق الأختين فلا يصرف
 اليهما الا ربع المال ويغير مونة في حق الزوج فلا يعطى الا ثلثة اسباع المال ويوقف الباقي
 وهذه المسئلة تصح من ستة وخمسين لان مسئلة الحياة من ثمانية ومسئلة الوفاة من سبعة
 وبينهما مباينة فيضرب احدهما في الاخر فيبلغ ستة وخمسين وكان للزوج من مسئلة الحياة
 اربعة فاذا ضربت في مسئلة الوفاة وهي سبعة بلغت ثمانية وعشرين وكان للزوج من
 مسئلة الوفاة ثلثة فاذا ضربت في مسئلة الحياة وهي ثمانية بلغت اربعة وعشرين فيقطع
 الزوج اربعة عشر لارثاقل الحاصلين وهو النصف العائل ويوقف من نصيب اربعة
 كان للأختين من مسئلة الحياة اثنتان فاذا ضربنا في السبعة حصل اربعة عشر فكان لهما
 من مسئلة الوفاة اربعة فاذا ضربت في الثمانية صار الحاصل اثنين وثلثين فيصرف اليهما
 اقل الحاصلين وهو اربعة عشر وفي ربع الستة وخمسين فلكل واحد منهما سبعة ويوقف
 من نصيبهما ثمانية عشر فيجمع ما يصرف الى الزوج والأختين ثمانية وثلثون والباقي من
 الستة وخمسين وهو ثمانية عشر موقوف فان ظهر ان المفقود حي يدفع الى الزوج اربعة
 الموقوفات ليرتفع النصف الى مال وهو ثمانية وعشرون فيكون الباقي وهو اربعة عشر للأختين
 يكون نصف الأختين الا ربع وللأختين للذكر مثل حظ الأنثيين وان ظهر ان ميت يدفع
 الى الأختين الثمانية عشر الموقوف من نصيبهما حتى يتم لهما اربعة اسباع المال وهو اثنتان و

ثلثون

وثلثون واما الزوج فقد اخذ نصيبه كلها وهو اربعة وعشرون فصل في المرتد اذا مات
الرجل المرتد على ارتداد زوجته او قتل او قتل بدار الحرب وحكم القاتل بما في الكسبة حال اسلامه
 فهو لورثة المسلمين وما اكتسبه في حال دية يوضع في بيت المال هذا حكم عند ارجع وعندنا
 الكسبة لورثة المسلمين وعندنا ان الكسبان يجعلا بوضع بيت المال في احد
 قوليه بطريق اذ في قولنا الآخر بطريق انه مال ضائع نص المزد على مذهب في الخصم لا يبيع
 محمد بن ان المرتد يجبر على رد الاسلام في عيسى بن حق ورثته باحكام فكل الكسبين ملكه
 ولهذا يفتي منهما بكونه مع الاختلاف في كيفية القضاة فكلما على لورثته وبالسجدة الفوق بين
 الكسبين بان حكم مونة يستند الوقت ردة لا صار بالكلية بالرد فيمكن استناد التوريث
 فيما اكتسبه في زمان اسلامه لا قبل ذلك الوقت لانه كان موجوداً في ملكه فيكون توريثاً
 للمسلم من المسلم ولا يمكن فيما اكتسبه في حال دية ان يستند توريثه الزمان اسلامه اذ لم
 يكن موجوداً في ملكه ذلك الزمان فلو فقه به لورثته لكان توريثاً للمسلم من الكافر فلا يجوز
 وما اكتسبه بعد الحق بدار الحرب فهو في بالاجماع لانه اكتسبه وهو جاهل بالحرب والمسلم لا يرب
 من الحرب وكسب عدة جميعاً سواء اكتسبه في اسلامه او دية قبل الحق بدار الحرب لورثته
 المسلمين بل اختلاف بين الصحابة وذلك لان المرتدة لا تقبل عندنا بل تجلس حتى تسلم او
 تموت لانه عم نهي عن قتل النساء وايضا الاصل نافي العقوبة لا دار الجهاد واما عدل عنه
 في الرجل لدفع شراً نحو يوقع منه وهو حرب بخلاف المرأة واذا لم تزل ارتداداً بعصمة غيرها
 لم تزل عصمة ما لها فلكل واحد من الكسبين ملكها فهو الا انه لا يرث من زوجها لانه لا ينفص
 الردة قد ماتت منه ولم يضر مشقة على الملاك فلا يكون كالغارة المصينة واذا حقت بدار
 الحرب زالت عصمتها في نفسها لانه استرق والاسترقاق خلاف حكمنا في قول عصمة المأنا
 ذكره الامام الحنفية في شرح السير الصغير وذكر في شرح السير الكبير ان الذي اذا انفصل العمد وطق
 بدار الحرب كان حكمه كحكم في المسلم الذي ارتد وطق وذلك لانه من اهل دارنا فيجري عليه حكم
 المسلمين واما المرتد فلا يرث من احد الا من سلم ولا من مرتد مثله لانه جان بارتداده فلا
 يستحق الصلة الشرعية التي هي المارث بل محرم عقوبة كالعاقبة في حق وايضا المرتد لانه لان
 من انفصل بها لا يورث عليها ويعتبر في الميراث الحلية وهو نظير حكم في كسبه فليس للمرتد ان يزوج
 مسلمة ولا كافرة اصلية ولا مرتدة لان الكساح بعد الحلية ولا لانه لو كذا المرتدة لا تراث واحد

لأنها ليست لها طلة الا اذا اراد ان ياتيها بجمعهم في ثوب او ثوبان الى برث بعضهم من بعض
لان ديارهم صارت دار حرب لظهور احكام الكفر فيها فيقتل رجالهم وبيوتهم
وزراديتهم كما فعل ابو بكر رضي الله عنه فاصاب على رءوسهم جارية فولدت له حملا منيفه
وسمي على ذرية بنه تنيفه لما ارادوا ان يجمعهم من مصلقة ابن هبيرة بجائة الف درهم واختلفت
الروايات في ان ابي وارث يعبر في قسمة مال المرتد وروى الحسن عن ابي ربه ان من كان وا
رثه وقت ردة وبعي الى موت لم يرد فانه يرث ولا ميراث لمن حدث بعد ذلك حتى لو اسلم
بعض قرابته بعد ردة او ولد له من علوق حادث بعد الردة لم يرث منه وروى ابو سريته انه
يعبر وجود الوارث وقت الردة ثم لا يبطل استحقاقه بموته قبل ان يرد بل يكون ميراثه لورثته
وروى محمد بن وهب وهو الصحيح انه يعبر من كان وارثا له حين قتل او مات سواء كان موجودا
في حال ردة او حدث بعد **فصل** في الابرار حكمه حكم سائر المسلمين في ميراث ما لم يفارق
دينه فميراثه ميراث من اهل دار الاسلام ايها كان الا يورث ان زوجته التي
في دار الاسلام لا يورث منه فالا سيرة كما لا يورث في قطع عصمة النكاح لا يورث ايضا في البراءة
فان فارق دينه حكمه كغيره اذ لا فرق بين ان يرتد في دار الاسلام ثم يلحق في دار
الحرب وبين ان يرتد في دار الحرب ويقع فيها فانه على التقديرين يعبر بقاء فان لم يعلم ردة
ولا حيوة ولا موت حكمه كغيره فالا سيرة ما لا يورث من امرأته حتى ينكح غيره
فان ادعى ورثته انه ارتد في دار الحرب لم يقبل في ذلك الا شهادة مسلمين عادلين فان
شهدوا حكم القاضي بوقوع الفرج بينه وبين امرأته وقسم ماله بين ورثته لانه ميت حكمه عند
قضاء القاضي فاذا جاء بعد قضاء وانكر الردة لم ينقض حكمه فلا يرث عليه امرأته ولا ماله
الا ما كان قابلا لبعثه في بدو رثته كما في المرتد الموقوف اذا جاء تابيا واذا سمع القاضي شهادة
العادلين ولم يحكم بهما بعد صحت جاء تابيا وانكر الردة كان ماله على حاله اذا لم يرتد لكن
القاضي يترك الشهادتين فان عدل الابان منه امرأته لان ذلك حكم ثبت بنفس الردة ولا
يحكم بعتق مدبره واثرائه اولاده لانه حكم ثبت بالموت ولا يكون للرددة حكم للموت الا اذا
انقضت قضاء القاضي **فصل** في الغني والحر والهدى اذ مات جماعة بينهم امرأة
ولا يدري ايهم مات اولها اذا غرقوا في السفينة معا او غرقوا في النار دفعة او سقط
عليهم جدار وسقف بيت او قتلوا في المعركة ولم يعلم التقدم والتأخر في موتهم جعلوا كأنهم

ماتوا

ماتوا معا في كل واحد منهم ثورثة الاجزاء ولا يرث بعض هؤلاء الاموات من بعض
وهذا هو الحق عندنا وعند مالك رضي الله عنه على ذلك في العطيات وكذا عندنا في ربه وهو
مروي عن ابي بكر وعمر وزيد بن ثابت رضي الله عنهم كما سنده وقال علي وابن مسعود رضي الله عنهما في احد
الروايتين عنهما يرث بعضهم البعض من الاموات من بعض الاموات ورث كل واحد
منهم من مال صاحبه فانه لا يرث منه والا يلزم ان يرث كل واحد من مال الف ولا شك في
بطلان واليه ذهب ابن ابي ليلى والوجه في ذلك ان سبب استحقاق كل واحد منهما ميراث صاحبه
هو حيوة بعد موت صاحبه وقد عرفنا حيوة ينفين فيجب ان ينفك وسبب حرمان مائة
قبل موته وهو منكمول فيه فلا يثبت له ما كان بالانكاح الا في ورثته كل واحد منهما من صاحبه
لاجل الضرورة وهما ان تورث احدهما من صاحبه يتوقف على الحكم بموت صاحبه قبله
فلا يتصور ان يرث صاحبه عنه لكن ما ثبت للضرورة لا يتعد عن محله وفيما عدا ذلك
المال ينفك فيه بالاصل فان اليقين لا يزل انك كمن يتيقن بالعلمارة والشك في
الحديث او بالعكس ولنا ان سبب استحقاق كل منهما ميراث صاحبه غير معلوم يقينا مالم
يتيقن بالسبب لم يثبت الاستحقاق اذ لا يتصور ثبوتها بشك وبما ان السبب هنا
بقاؤه حيا بعد موت مورثه وانما يعلم ذلك بطريق الظاهر واستصحاب الحال دون اليقين
اذ الظاهر بقاء ما كان وهذا البقاء لا يندم الدليل المزيل للوجود الدليل المبيح فيقتضي
باستصحاب الحيوة في بقاء ما كان لانه اثبات ما لم يكن حيوة المفقود ويجعل ثابتا في نفى التو
رث عنه لانه استحقاق ميراث من مورثه وايضا قد ظهر الموتان ولم يعلم اليقين منهما فانه
يجعل كأنهما وقعا معا كما اذا تزوج امرأة ثم تزوج اخرتها ولم يدرك اليقين منهما فانه يجعل
كأنهما وقعا معا فينفك النكاحان فكذا هنا يجعل الاخوات كأنهما ماتتا معا حقيقة
فلا يرث احداهما من الآخر كما في صورة اجتماع الموتين بحقيقة وقد روى جابر بن زيد
بن ثابت عن ابيه انه قال امرأ ابو بكر الصديق رضي الله عنه ثورثة اهل الجاهلية ثورثة الاجزاء من
الاموات ولم يورث الاموات بعضهم من بعض وامرأة عمر رضي الله عنه ثورثة اهل الطاعون بموتها
وكانت القليلة بموتها باسرها ثورثة الاجزاء من الاموات ولم يورث الاموات بعضهم
وهكذا نقل عن علي رضي الله عنه في قتال الطيل وصفين فاذا غرق مثلا اتوان اكبوا وصغرو
خلف كل واحد منهما اما وبنتا ومولى وترك كل منهما تسعين درهما فخذنا بقسمته كل

رث

من تركت
اجل ما تركت
واحد منها ففعل لكل لام كل واحد منها سدس تركته وهو ثلث عشرة وثلث كل منها النصف
وهو ثلث واربعون ولولا ما بقي وهو ثلثون وعند علي وابن مسعود رفته
احدى الروايتين عنهما يحكم بموت الاكبر ولا يقسم تركته فلام السدس وهو
ثلث عشرة وثلث النصف وثلث واربعون ولا طعن ما بقي وهو ثلثون
ثم يحكم بموت الاصغر فيقسم تركته كذلك فقد بقي من تركته كل منها ثلثون
وهو ما ورث كل منها من صاحبه فلام من ذلك الباقي السدس
وهو ثلث ولا يسه كل منها نصف وهو ثلث عشرة والباقي
للمولى لان كلامها لا يرث من صاحبه ما ورث منه
فقد اتفق لأم كل منها عشرون وثلث ستون و
لمولى عشرة ثم ثم ثم

تم الكتاب بحول الله الملك الوهاب
على يد العبد الضعيف المحتاج الى
ربه الكفيف رستم بن عبد
الله في ابتداء جمادى الآخر
تاريخ سنة خمس
وسبعين والف
مكت

وصيت مولانا خسر ورحمة الله
الحمد لله الذي نعم علينا وهدانا الاسلام وجعلنا منتهى محمد نبيه عليه الصلوة والسلام
وعلى آله العظام واصحابه الكرام اما بعد رويتم قبض اوله اول وقت اول
دورت كسب بكر مشرق في ويره لراو زعده تمش لا الا الله ديوب ثواب
لكا بفقيه لردفن ايتك كن صكره قبرم او زرنده يني بوليد ايد كراو زمره
خلفه كن صكره برصالح كنه قالوب تلفيق شهادت ايد بارشيم طرفه
طروب بود عاء اوقيه بسم الله وبالله وعلمه رسول الله صدق
الله وصدق رسول الله وما زادتم الا ايمان وتسلما السكلم عليك يا عبدا

مطلوع دعاء

فلان بن فلان فالحكم تبارك العلي الكبير قال النبي صلى الله عليه وسلم كل ميت يموت وهو حي لا يموت وهذا اول منزلتك
من منازل الآخرة الثانية فذكر محمد بن عبد الله بن خزيمة من دار الدنيا عليه شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا
رسل الله وان محمدا عبده ورسوله وانك رضىت بالله ربنا ونبي صلوات الله عليه وسلم نبيا ورسولا
وبالاسلام ديننا وبالقرآن اماما وبالكتبه قبيحة وبالصلوة فريضة وبالمؤمنين اخوانا فاذ جاءك
الملئح من المؤمنين البشيرة ان النذر ان من قبل الرحمن ليس لك من ربي وعز دينك وعز دينك
وعز دينك لا تخف منها فاما ولا تخف فقل لها ما بين ان فصيح الله ربى والاسلام دين ومحمد نبي
والكعبة قبيلة والقرآن امامي والمؤمنون اخواني واعلم بان الموت حق وهذا القبر حق وسؤال
منك وتغير حق واثبات حق والميزان حق والناظر حق والقيامة حق واجنة حق وما وعدك الله
تعالى حق وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور كى قال الله تعالى فاعلم انكم
فيها تعبدون ومنها خرجكم تارة اخرى فثبت الله الذين آمنوا بالقول في الحياة الدنيا وفي الآخرة
يصل الله النظار المحبين ويفعل الله ما يشاء ويحكم ما يريد **بوني** اوقيه الا اقمه ويره له وصفت
رسولك رويت اوله في هر كيم بود عاء اوقيه الا اقمه ويره له وصفت
برين كوكس قننه وبرين اباغي قننه قويا لره قننه اول مية عذاب ايتيمه اما مقتا سين
بلور كسنة اوقيه وبرين كوكس كيم ايد هر برين كيم شراجه ويره له اول دعاء بودر
اللهم اني اسئلك باسمك الذي ترزق به العباد واسئلك باسمك الذي يحيي به الموتى
واسئلك باسمك الذي ترزق به العباد واسئلك باسمك الذي اذا سئلت به اعطيت واذا
دعيت به اجبت رب جبرائيل وميكائيل واسرافيل وعزرائيل يا بديع السموات والارض
يا ذا الجلال والاكرام اللهم صل على محمد واله واغفر لنا وله وارحمنا واياك اللهم رب هذه
الاجسام البالية والعظام الخثة التي خرجت من دار الدنيا وهي لك موكنة فبلغ اليها روي عابدا
وسلاما من اللهم روي ارواحهم بروح لا اله الا الله ونور قبورهم بنور محمد رسول الله واعينهم
بالحمد والابواب والقرآن والنجاة والبر والطيبة ونقطة من الخطايا التي نقيت انبوب الابيض
من الدنس وابدله دار خيرا من داره واهلا خيرا من اهله وزوجا خيرا من زوجة وادفنه
كنة وقية فتمت رغبه وعذاب رغبه والناظر برحمتك يا رحيم الرحمن

وهو يثبت
على اللفظ
ورفعه
على

مطلوع دعاء

واوزري طراق دوكلوا اول بر صا ح كنه كور كل الله ديكيم بسم الله القدره الله
 كل من عليها فان وبقوه وجه ربك ذو الجلال والاكرام منها خلقكم و فيها نفيدكم
 ومنها يخرجكم تارة اخرى الشهدان الذي يحيى ويميت اعوذ بالله من شر ما بعد
 الموت كل انك لا وجه له الحكم واليه ترجعون ولا يدوم الاملكه والشهدان لا اله
 الا الله وحده لا شريك له الزنا واحد احد فردا وترام تجذ صاجه ولا ولد لم يلد ولم يولد
 ولم يكن له كفوا احد جنى الله نبيا محمد اءم ما هو اسله طبراق دو كدر كده سورة
 فاتحه وسورة اخلاص ومعوذتين وآية الكرسي اوقيه وشهد الله ان الدين
 عند الله الاسلام وارجو اذا جاء نصر الله وسورة كافرون وسورة القدره
 واول اوج طارنه اوقنه عاء اوقيه بونري اوقيه الاله ويره كوقبرم تمام اندو كن
 صكره باشم طر فنده قبرم اوزرينه طاس صودو كدر باكل اولسون وقبرم قستده
 بر صوفريان ايليه كرشو يله معلوم اولنه

دعاء تراب

م



قربة الصلوة به سلطان
 فوق نشي كوكب غايه اولو

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
KİTAP	ANCA ZADE
	HÜSEYİN PAŞA
Yer	
Eski kayıtlar	228

208

1871 11 11

